

ISSN 2411-7757



گۆقارى زانكۆي گەشەپەيدانى مەركىزى

گۆقارى زانكۆي گەشەپەيدانى مەركىزى دەرىجەلىك كۆتەرگى زانستىيە وەرزىيە زانكۆي گەشەپەيدانى مەركىزى دەرىجەلىك كۆتەرگى

بەرگى (۵) ژمارە (۱) ئازار (۲۰۱۹)

۲۷۱۸ ى كوردى

۲۰۱۹ ى زايىنى



هه‌ریمی کوردستانی عێراق
زانکۆی گهشه پیدانی مروی

گۆفاری زانکۆی گهشه پیدانی مروی

گۆفاریکی زانستی وه‌رزیه، زانکۆی گهشه پیدانی مروی ده‌ریده‌کات

خاوهنی ئیمتیاز

پ.د.علی محی‌الدین قه‌ره‌داغی

سه‌رۆکی ده‌سته‌ی نووسه‌ران

پ.د.م‌ریوان أحمد رشید

به‌ریوه‌به‌ری نووسین

پ.ی.د.زانا رۆوف حمه کریم

ده‌سته‌ی نووسه‌ران

پ.د.أنور محمد فرج ئەندام
پ.ی.د.هیوا ابوبکر علی ئەندام
پ.ی.د.صهیب مصطفی طه ئەندام
پ.ی.د.ئاسۆ محمد ده‌رویش ئەندام
پ.ی.د.محسن ابراهیم أحمد ئەندام
پ.ی.د.کنعان حمه‌غریب عبدالله ئەندام

سه‌رپه‌رشته‌یاری هونه‌ری

م. هه‌ردی توفیق مصطفی

دهستهی راویژکاری

- پ.د.سمیر فخر و بحرین
- پ.د.عبدالمجید النجار تونس
- پ.د.علي المحمدي قطر
- پ.د.انمار امین البرواری عیراق
- پ.د.صالح قادر قطر
- پ.د.جاسم عودة مصر
- پ.د.قاسم الحبیطي عیراق
- پ.د.خالد العجمي سعودیه
- پ.د.خالد المذكور کویت
- پ.د.فائق مشعل قدوری عیراق

• ئاماژه به کۆنوسی دهستهی نوسهراونی گوڤاری زانکۆی گهشهپیدانی مرویی ژماره (15) له بهرواری (2017/6/1)دا، وه لهبهرئهوهی له ئیستادا زانکۆکهمان گوڤاریکی زانستی نوێ دهردهکات بهناوی (UHD Journal Of Science and Technology) که تایبتهته به بلاوکردنهوهی توپژینهوهکانی بواری زانستی پوخت. برپار درا که بواری بلاوکردنهوهی توپژینهوهکان له گوڤارهکهماندا کورت بکریتهوه تهنها بۆ بواری زانسته مروڤایهتیهکان.

• بۆ زانینی مهرجهکان و تۆمارکردنی توپژینهوه بۆ بلاوکردنهوهی لهم گوڤارهدا، سهردانی سایتی تایبتهته به گوڤار بکه : journals.uhd.edu.iq

پیشگی:

گۆفاری زانکۆی گهشهپیدانی مرۆیی، گۆفاریکی زانستی - وهرزییه، زانکۆی گهشهپیدانی مرۆیی دهریده کات، پشتبەست بە فەرمانی وەزاریی - وەزارەتی خۆپەندنی بالاو توێژینهوهی زانستی/ حکومەتی هەریمی کوردستان، ژماره (15332/9) له (2015/8/5) دا. ئاماژە بە کۆنوسی لیژنە هەمیشەیی تایبەت بە دەرکردنی گۆفاری زانستی لێ وەزارەتی خۆپەندنی بالا، کە لێ بەرواری (2015 / 8 / 4) دا پەسەند کراوه و بریار دراوه بە پیدانی مۆلەت بە دەرکردنی (گۆفاری زانکۆی گهشهپیدانی مرۆیی) لێ لایەن زانکۆی گهشهپیدانی مرۆییەوه، ئەمەش لێ بەر ئەوهی گشت مەرجه کانی دەرکردنی گۆفاری زانستی تیدا جییه جی کراوه. توێژینهوه کانی ئەم گۆفاره بۆ بەرز کردنهوهی پلهی زانستی به کار دیت.

بەم هۆیهوه دەستەیی نوسەرانی گۆفاری زانکۆی گهشهپیدانی مرۆیی، خۆشحال دەبیت بە بالاو کردنهوهی توێژینهوه و بەرههەمە زانستیە کانی توێژەرانی بواری (زانستە مرۆفایەتیه کانی) بە پێی ئەومەر جانەیی کە بۆ بالاو کردنهوه دانراون لێ گۆفاره کە دا.

○ ناوی گۆفار: گۆفاری زانکۆی گهشهپیدانی مرۆیی

○ جۆری دەرکردنی گۆفار: وهرزییه

○ پسپۆری گۆفار: بواری (زانستە مرۆفایەتیه کانی)

○ ژمارەیی نیۆدەولتەیی گۆفار بەشیۆهیی چاپکراو: p-ISSN 2411-7757

○ ژمارەیی نیۆدەولتەیی گۆفار بەشیۆهیی ئۆنلاین: e-ISSN 2411-7765

○ ژمارەیی (DOI) گۆفار: 10.21928/2411-7765

پ.ی.د. زانا ره ئوف همه کریم

بهریۆه بهری نوسین

Address:

University of Human Development
Sulaimani -Kurdistan Region/Iraq
+9647711529060 - +9647480120630
PO Box: Sulaimani 6/0778

ناونیشان:

زانکۆی گهشهپیدانی مرۆیی
سلیمانی - هەریمی کوردستان/عیراق
009647711529060 - 009647480120630
سندوقی پۆست: سلیمانی 6/0778

فهرست المجلة

رقم الصفحة	عنوان البحث	اسماء الباحثين	ت
١٦-١	النظرية البنائية في العلاقات الدولية من نظرية للجسر بين الوضعية وما بعد الوضعية إلى نظرية لدولة العالم	د. أنور محمد فرج محمود م.م. تارا طه عثمان	.١
٢٨-١٧	أثر تقلبات اسعار الصرف في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1995 - 2015	أ.د.اسعد حمدي محمد ماهر	.٢
٣٥-٢٩	التأصيل القانوني لجريمة الاعلان لسلعة وخدمة مخالفة للنظام العام والآداب العامة	أ.د.محمد رشيد حسن سريست طه شريف	.٣
٤٣-٣٦	Investment in Space Resources: Property Rights to Natural Resources Extracted in Space and the Position of Iraqi legal system	م.ثاريز محمد صديق عثمان	.٤
٦٠-٤٤	تفعيل وإدارة سياحة المحميات ودورها في زيادة إنتاج الساح دراسة استطلاعية لآراء عينة من السياح وخبراء السياحة في محافظة السليمانية بإقليم كردستان العراق	م.محمد إبراهيم الزهاويم م.أحمد طه بلال م.سولاف عزالدين الدلوي	.٥
٧١-٦١	دور المزاوجة بين مؤشر القوة النسبية واسلوب الشموع اليابانية في التأكد من اختيار التوقيت المناسب لبيع او شراء الاسهم في سوق العراق للاوراق المالية	م.عمار شهاب احمد	.٦
٧٨-٧٢	أثر استخدام العملة الرقمية في السياسة النقدية	م.شورش قادر علي	.٧
٨٥-٧٩	دور الحكم الرشيد في تعزيز الاطر الاستثمارية في العراق مع (اشارة خاصة لاقليم كردستان العراق للمدة 2006- 2016)	م. ارشد محمد المحمود	.٨
٩٨-٨٦	الصراع على النفط والغاز واهمية الشرق الاوسط الاستراتيجية	م.طارق كاكه رش محي الدين	.٩
١٠٨-٩٩	رئومائي كاروباري توركيًا له رؤؤنامه كافي هه رنبي كوردستاندا	د.يهيا عومهر ريشاوى	.١٠
١١٨-١٠٩	Mid-Victorian England and Female Emancipation: Elizabeth Gaskell's North and South	م.سامان على محمد	.١١
١٣٣-١١٩	تقويم فاعلية البنك المركزي العراقي في إدارة الأحتياطيات الأجنبية للمدة (2005-2017)	أ.م.د. محسن إبراهيم أحمد	.١٢

النظرية البنائية في العلاقات الدولية: من نظرية للجسر بين الوضعية وما بعد الوضعية إلى نظرية لدولة العالم

د. أنور محمد فرح محمود^{1,2}، م.م. تارا طه عثمان²

1 جامعة التنمية البشرية، السلجانية، إقليم كردستان العراق

2 جامعة السلجانية، السلجانية، إقليم كردستان العراق

الناحيتين المعرفية والمنهجية وانقساماتها الداخلية بين البنائين الحدائين وما بعد الحدائين.

الكلمات البالة:

البنائية، دولة العالم، الوضعية، ما بعد الوضعية، العلاقات الدولية.

المقدمة

تعود الأصول التاريخية للبنائية إلى القرن الثامن عشر، وتحديدًا ما شرحت كتابات الفيلسوف الإيطالي (جامباتيستا فيكو G. Vico) الذي ميز بين "العالم الطبيعي Natural World" الذي هو من صنع الله و"العالم التاريخي Historical World" الذي هو من صنع الإنسان. أي أنّ التاريخ ليس منفصلاً أو مستقلاً عن الإنسان الذي يصنع تاريخه الخاص، كما يصنع الدول والمؤسسات، كبناءات تاريخية اصطناعية في نظام اصطناعي أيضاً. (Jackson, Sorensen, 2016, p. 254)

وفي مجال تخصص العلاقات الدولية يعد (نيكولاس أونوف) أول من قدّم البنائية في كتابه "عالم من صنعنا" الذي يرى فيه، أنّ الدول والمجتمعات والعالم، ما هي إلا من صنع الناس من خلال تفاعلاتهم التبادلية مع البناء، فجوهر البنائية هو أنّ الأفراد يصنعون المجتمع الداخلي والعالمي والمجتمع يصنع الأفراد من خلال القيم والثقافة الخاصة به، وبالتالي الهوية الذاتية الخاصة به وبالمجتمع. (Onuf, 1989)

المستخلص - ظهرت النظرية البنائية مع نهاية الحرب الباردة، ودخلت في نقاشات مع العقلانيين (الواقعية والليبرالية الجديتين) من جهة، والنقديين من جهة أخرى، واتهمها بالإخفاق في التنبؤ بهذا الحدث وتفسيره. ففي الوقت الذي كان العقلانيون يركزون على العوامل المادية والإقتصادية، ركّز البنائيون على العوامل الثقافية وتأثير الأفكار والمعايير والهويات في تفسير عمليات تشكل المصالح وكيفية تعريف البقاء وتحديد آليات السلوك الدولي، وأكدوا على أن المصلحة والهوية تتفاعلان عبر عمليات إجتماعية تاريخية وتشكلان بعضها البعض. وعليه فقد انتمت البنائية إلى النقاش الرابع في الدراسة النظرية للعلاقات الدولية فهي من النظريات ما بعد الوضعية، ولكنها حاولت أن تكون بمثابة جسر يربط الفجوة بين المناهج الوضعية وما بعد الوضعية، فمثلاً إذا كانت النظريات ما بعد الوضعية يوجه لها الانتقاد، بأنها تعاني من تقديم بديل واقعي في مقابل الوصف والتفسير الذي تقدمه النظريات العقلانية، فإنّ البنائية حاولت تجاوز هذا النقد وتمكنت من تقديم البرنامج البحثي المطلوب لإخراج ما بعد الوضعيين من المأزق، وذلك بتقديم الفرضيات العملية التي يتطلبها إنشاء نظرية لوصف وتفسير واقع العلاقات الدولية. ولكن لم تسلم النظرية البنائية من النقد والتقويم واتهمت بأنها لم تقدم شيئاً جديداً وبالغت في فهم العوامل الثقافية مثل المعايير والهويات وتأثيراتها على واقع العلاقات لدولية، بالإضافة إلى إغراقها في الجانب النظري ومشاكلها من

وعليه فإن الهدف من الدراسة هو التعرف على إسهامات النظرية البنائية في فهم وتحليل العلاقات الدولية من جهة وتقديم رؤية نقدية لهذه النظرية من جهة أخرى داخل حقل الدراسة النظرية للعلاقات الدولية. والمنهجية المتبعة في الدراسة تعتمد على المنطق الإستقرائي والتركيز على عرض إسهامات بعض مفكرين المنتمين للنظرية البنائية في مجال العلاقات الدولية فيما يعرف بدراسات (Literature Review Studies). ثم تقديم بعض الانتقادات الأساسية لأهم أطروحات النظرية البنائية من قبل باحثين منتمين إلى نظريات أخرى.

وتنقسم هيكلية الدراسة إلى أربعة مطالب، **المطلب الأول** يتناول النظرية البنائية وطبيعة التفاعل بين الهيكل والفاعل في ظل الفوضى، أما **المطلب الثاني** فيشير إلى طبيعة التوجهات مابعد الوضعية في النظرية البنائية، ويدرس **المطلب الثالث** النظرية البنائية وحمية دولة العالم، أما **المطلب الرابع** فمخصص لنقد النظرية البنائية، وأخيراً ختم البحث بأهم **الإستنتاجات**.

المطلب الأول

النظرية البنائية وطبيعة التفاعل بين الهيكل والفاعل في ظل الفوضى

تعود أصول النقاش حول العلاقة بين البنية (الهيكل) والفاعل (الوكيل) إلى تبنى (ماكس فيبر Max Weber) للمقاربة "الفردانية Individualism" وتبنى (أميل دوركهايم Emil Durkheim) للمقاربة "البنوية Structuralism" في تحليل الظواهر الإجتماعية، حيث أنّ (فيبر) لم ينكر وجود حياة إجتماعية إلى جانب الحياة الفردية، ولكن يعتقد بوجود الإهتمام والإحاطة بالخصائص المتعلقة بالأفراد في سبيل التوصل إلى الفهم المتكامل لسلوك الأفراد، والملاحظ أنّ (دوركهايم) أيضاً لا ينكر الوجود الفردي للأشخاص، لكنه يرفض أن يتم تفسير الظواهر الإجتماعية في ضوء خصائص فردية، فالأفراد هم نتاج الظروف الإجتماعية. (Wight, 2006, p.64)

يقدم (أيمانويل والرشتاين) رؤية مفادها أنّ جميع الظواهر الإجتماعية ابتداءً من الفقر والصراع وطبيعة الحياة الإجتماعية وانتهاءً بالعلاقات الدولية يمكن فهمها وتفسيرها من خلال معرفة سمتين أساسيتين لـ"النظام العالمي World System"، **الأولى**: أنّ مكوناته مترابطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، وأية محاولة للفصل بينها وتحديدها في مجالات مستقلة، كالظاهرة الاقتصادية، أو السياسية ستكون مضللة. أما **الثانية**: فهي أنّ الحياة داخل النظام قائمة بذاتها، ولا تتأثر كثيراً بالمؤثرات الخارجية. وينجم عن هذا أنّ أي سعي لتفسير التغيير داخل النظام ينبغي أن يركز على التفاعل الداخلي - للنظام - دون الإهتمام بالعوامل الخارجية. (Wallerstein, 1996, p.103)

ولكن غالباً ما ترتبط البنائية بمقالة (ألكساندر ويندت) "الفوضى هي ما تصنعه الدول منها" التي تطرقت إلى عمليات التغيير التي كانت قيد التنفيذ في نهاية الثمانينات وتداعيات نهاية الحرب الباردة، وقد كانت الحجّة الجوهرية فيها بمنزلة خروج عن التصورات الأكثر بنوية في العلاقات الدولية، والتي تفترض أنّ الدول مقيدة بحالة من الفوضى، وقد قدمت المقالة فكرة عن إمكانية الفعل أو اللافعل في ظل تلك الفوضى. (Wendt, 1992)

وخلال ثمانينات القرن العشرين، حدد نقاشان كبيران بنية الدراسة النظرية لحقل العلاقات الدولية، النقاش الأول كان بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد حيث سعى الطرفان لتطبيق منطق النظرية الاقتصادية العقلانية على العلاقات الدولية، لكنها وصلا إلى نتائج مختلفة جذرياً بصدد قابلية التعاون الدولي، والمكاسب النسبية أم المطلقة للدولة، وغيرها من المسائل. أما النقاش الثاني فكان بين العقلانيين وأنصار النظرية النقدية، وفيه تحدى النقادون الإفتراضات الوجودية (الأنتولوجية) والمعرفية (الإستيمولوجية) والمنهجية (الميثودولوجية) للنظريات العقلانية، في حين إتهم العقلانيون النقادين بأنّ ليس لهم ما يقولونه بشأن العالم الواقعي للعلاقات الدولية.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، دخلت البنائية على خط الجدالات النظرية، فأباحت محاور الجدالات السابقة من قبل جدالين جديدين: أحدهما بين البنائيين والعقلانيين، والآخر بين البنائيين والنقادين. وكان المحفز على تلك النقطة، صعود وجدة النظرية البنائية في العلاقات الدولية، تلك النظرية التي تحددت عقلانية ووضعية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، وفي نفس الوقت، دفعت النظرية بعيداً عن النقد النظري باتجاه التحليل الإمبريقي للسياسة العالمية. إذ أنّ المناقشات النظرية الخاصة بالبنائية جاءت كبشيرة بنهاية مرحلة وبداية أخرى، أي الوضعية ومابعداها، وهذا التحول لم يكن في الإطار النظري فقط بل إنّ التحول النظري كان لاحقاً على التحولات العملية في السياسة الدولية، فالتحول كان في السياسة (الحرب الباردة) والنظام الدولي (القطنية الثنائية)، وقد تطلب ذلك طرح التحليل العملي للسياسة والعلاقات والنظام الدولي.

لذلك تتركز **إشكالية** هذه الدراسة في طرح التساؤل حول موقع ومساهمة النظرية البنائية في مجال الدراسة النظرية للعلاقات الدولية ومدى قدرتها على الإستجابة للتحولات التي طرأت على القضايا العالمية بداية من انتهاء الحرب الباردة ومروراً بتداعيات العولمة وانتهاءً ببروز ظواهر جديدة لا يمكن تفسيرها في سياق النظريات العقلانية والتأملية السائدة في الحقل.

وتتبنى الدراسة **فرضية** مفادها أن النظرية البنائية بدأت من نظرية تحاول تجسير العلاقة بين النظريات الوضعية ومابعد الوضعية في الحقل ولكنها تحولت إلى نظرية تطرح فكرة (دولة العالم) كمحاولة جديدة لفهم وتفسير التحولات والتعقيدات الموجودة وتوصيف مستقبلي لحقل العلاقات الدولية.

وهنا نجد أنّ السيادة أصبحت قاعدة مؤسسة جاءت نتيجة ممارسات اجتماعية، وأدت إلى تحديد سلوك الدول في هذا المجال. (أحمد، 2005، ص 178)

يولي البنائيون في هذه المسألة اهتماماً أكثر بالأبعاد الثقافية القيمة للفاعلين الدوليين، وليس فقط بالإعتبارات المادية المنفعية للدولة، بل الأهم هو كيفية عكس وتمثيل تلك الجوانب المادية والمعنوية على حدٍ سواء. فالرؤية البنائية قائمة على إفتراضين للفاعل والبنية، لا يمكن الفصل بينهما، وهي: **الأول:** هو أنّ البيئة التي يقوم فيها الفاعلون أو الدول، هي إجتماعية كما أنّها مادية أيضاً. **الثاني:** إن هذا الوضع يساعد الدول على فهم مصالحهم، وذلك بالمساعدة في تكوين تلك المصالح. (Checkel, 1998, p. 325)

إذا كانت البنية مجموعة من المحددات والكواخ الثابتة نسبياً على سلوك الدول، فإن تلك الكواخ هي أيضاً قد تشكل محفزات مادية ومعوقات سياسية، كتوازن القوى والأسواق، والتجارة العالمية، بالرغم من هذا فإن المهم في الرؤية البنائية هي كيف سيؤدي أو لا يؤدي الفعل إلى إعادة إنتاج كل من الفاعل والهيكل. ويكون للفعل أو السلوك مغزاه تحديداً من خلال إطارٍ تفاعليٍّ جماعي. ويطور الفاعلون علاقاتهم عبر فهمهم للآخرين عبر وسيلة "المثل Norms" في تعاملهم معهم. (Hopf, 1998, p.174)

فالبنائية ترى أنّ المثل تلعب دوراً تفسيرياً، ويمثل الفهم الجماعي الذي يؤدي أثراً عميقاً في سلوك الفاعلين، فهي تكوّن هويات الفاعلين ومصالحهم ولا يقتصر على تنظيم السلوك. كما أنّ المثل ليست بناءً فوقياً يقوم على قاعدة مادية، بل تساعد في تكوين وتحديد هذه القاعدة، وعليه فإن الفاعلين الدوليين هوياتها، والهيكل يمثلها العالمية تتفاعل وتكون بعضها البعض. (Checkel, 1998, p. 336)

وذلك لأنّ مصطلح "المثل" الذي يستخدمه البنائيون ينطلق من معايير اجتماعية، وهو يعني التوقعات المشتركة بالسلوك الأمثل لهوية معينة، وتأخذ المثل شكلين فهي تعمل كقواعد معرفة ومُنشئة للهوية. وفي هذا فإنها تفرز فاعلين جدداً أو مصالح أو مجموعة من الأفعال. كما أنّها وفي بعض الحالات تعرف هوية الفاعل التي من خلالها يمكن تحديد ماهية السلوك الذي يجعل الفاعلين الآخرين يقرون بهوية معينة. وبهذا، فهي مرتبطة مباشرةً بالهويات الجماعية ومتصلة بالمصالح الخاصة، فالمصالح والمثل منشئة لبعضها البعض. (Björkdahl, 2002, p.16)

الفرع الثاني

إمكانية الفعل في ظل الفوضى الدولية

تعد الواقعية الجديدة صاحبة الرؤية التي تصف وتفسر العلاقات الدولية بشكل عام والسياسة الدولية بشكل خاص من خلال مفهوم (الفوضى، Anarchy) فثلاً يعرف (كينيث والتر Kenneth Waltz) بنية

ولغرض معالجة هذه القضية سنتناول توضيح العلاقة الإشكالية بين البنية والفاعل في الفرع الأول، وإمكانية الفعل في ظل الفوضى من وجهة النظر البنائية في الفرع الثاني من هذا المطلب.

الفرع الأول

إشكالية علاقة البنية والفاعل في النظرية البنائية

إنّ الوجود المتنافر للدول في حالة الفوضى يوحي أن الفوضى منيعة عن التغيير، بالرغم من إمكانية تعديل آثارها من خلال التعاون، إلا أنّ البنية الأساسية تظل هي ذاتها. فلا يحظى السلوك المقصود، لاسيما ذلك الذي يرمي إلى تعديل البنية ذاتها، إلا بالقليل أو الشرعية النظرية. وهذا يخفق في إدراك الطريقة التي لا تستطيع فرادى الدول إعادة إنشاء البنية فحسب، بل تنطوي على عدم إحتمال تغييرها. (غريفتش، 2008، ص 348-349)

ترى النظرية البنائية أنّ للبنية والفاعلين تشكيل متبادل، ففي رفضه لإمكانية الفصل بين البنية والفاعلين يستند (ويندت) على ما يقول أنّها حقيقتان بديهيتان عن الحياة الاجتماعية: **الأولى:** الإعتقاد بأنّ البشر هم فاعلون واعون بمقاصدهم وتؤدي أفعالهم إلى تغيير وإعادة إنتاج أو تحويل المجتمع الذي يعيشون فيه. **والثانية:** هي التسليم بأنّ المجتمع مكون من علاقات اجتماعية تقوم بترتيب وهيكل التفاعل بين هؤلاء الأشخاص، فنحن نحيا في عالم له وجود مسبق ومنظم ومهيكل بحيث يؤثر في سلوكنا ورؤانا، علماً أنّنا وكلاء ذوي مقاصد وهويات مستقلة في هذا العالم ونعمل بالمقابل على تشكيله وإعادة تشكيله على نحو مستمر. (Wendt, 1987, pp. 337-338)

تستمد النظرية البنائية هذه الرؤية استناداً إلى تفريقها بين نوعين من القواعد والتي هي القواعد المؤسسة للعلاقات الدولية، والقواعد المنظمة لها، فالأولى ممتمة بتفسير أصل الأشياء، بينما تركز الثانية على توضيح العلاقات بين هذه الأشياء (الدول، النظم، والمؤسسات)، فالواقعية الجديدة على سبيل المثال، لا يوجد لديها أي مفهوم للقواعد المؤسسة، فعالم هذه النظرية مكون من فاعلين موجودين أصلاً، وكذلك سلوكهم، لذا فهي لا تتعرض لتفسير أصل وجود مكونات العلاقات الدولية.

ولتوضيح الأمر يمكن اعتماد "السيادة" كإحدى القواعد المؤسسة التي تناولتها الدراسات البنائية، ونظام الدول الحديث لم يتحقق إلا من خلال إدراك القاعدة المؤسسة: السيادة المتبادلة، فالسيادة سمة أصيلة ملازمة لأي دولة حتى لو لم توجد دولة أخرى، لكن هذه السمة لن تصبح حقاً إلا عندما تسلم بها الدول الأخرى. فالحقوق هي قدرات اجتماعية تضاف على الفاعلين وتمنح لهم من قبل آخرين، أذن لهم القيام بأعمال محددة، ويمكن لدولة قوية أن تستخدم قدراتها المادية في الدفاع عن سيادتها ضد هيمنة الآخرين، لكن حتى الدول الضعيفة تستطيع أن تتمتع بالحقوق نفسه إذا اعترف الآخرون بسيادتها.

وهذا الفهم يفسر ما يطرحه (ويندت) بأن الفوضى هي ما يمكن أن تصنعه الدول، فليس هنالك منطق للفوضى متأصل بذاته ومستقل عما ترغبه الدول أو تعتقده. (ويندت، 2006، ص 212)

ومن ناحية أخرى أنّ البنائين يعملون إستناداً إلى مسلمة أنّ البنية الدولية المعاصرة عبارة عن "ثقافة متوسطة" أو مجتمع يتشكل حول مجموعة من القواعد والمعايير بغض النظر عن المنافسة السائدة بين أعضائها، ولهذا تؤكد البنائية أنّ وضع الفوضى ليس عائقاً أمام ظهور وتطور سلوك تعاوني بشكل كبير. (Dunne, 1999, p. 327)

لذلك يؤكدون على أن رؤية الواقعية الجديدة هي رؤية قاصرة لأنّها محدودة، والحقيقة أنّ رؤيتنا تتحدد وتتأثر بتفسيراتنا ورؤانا المتعددة التي جاءت نتيجة التفاعل بيننا كفاعلين وبين العالم من حولنا كبناء ومواقفنا الأنطولوجية والأبستمولوجية عن هذا العالم.

وفقاً للنظرية البنائية والقول ل(نيكولاس أونوف) فإن "الفعل يأتي قبل العالم وأنّ العالم ليس معطى مسبقاً بل إنه الفعل الذي يصنع العالم". (Onuf, 1989, p.2)

فالتفاعل بين العالم والفرد، أو الفرد والمجتمع، ومن أجل دراسة عملية التأثير المتبادل بينهما يجب البدء من الوسط، أي من آلية التأثير بينهما، وتلك الآلية هي "القواعد Rules"، وهي تمثل العبارة التي توهمنا إلى ما يجب أن نفعله، وفي هذه الحالة فإن عبارة "ما هو الشيء الذي يؤلف المعيار أو المقياس الذي يجب أن يفعله الناس في ظروف متشابهة، وكلمة "يجب Should" هي التي تخبرنا بضرورة الالتزام بالقاعدة، أو تحمل النتائج وقاعدة أخرى تطبق خاصة بحالة عدم تطبيق القاعدة الأولى. (Onuf, 1999, p.59)

يمكن تعريف الهويات، بأنها هي أساس المصالح، ما يعني أنّ الجهات الفاعلة "تعرف مصالحها في عملية تعريف المواقف". والمؤسسات هي مجموعات أو هياكل ساكنة نسبياً من الهويات والمصالح، والتي عادة ما تشرع وتؤسس على شكل قواعد أو معايير، ولكن ليس لها قوة تحفيزية بمقتضى تفاعل الجهة الفاعلة اجتماعياً مع المعرفة الجماعية ومشاركها فيها، وتعد "المساعدة الذاتية" في حد ذاتها مؤسسة ضمن الفوضى ولكنها ليست المؤسسة الوحيدة الممكنة، حيث أنّه يمكننا الإشارة إلى أمثلة من الأنظمة الأمنية الأكثر تعاونية، وعليه، فإن السلطة والمؤسسات ليسا تفسيرين متعارضين، كما يفترض غالباً، ومن أجل الانطلاق من الهيكل إلى الفعل -أو التطبيق- فمن الضروري مراعاة "هيكل الهويات والمصالح في النظام، والذي بني بطريقة "بينداتية Intersubjective" أو تفاعل أشخاص، والمعاني التي تنظم من خلالها الأفعال، تنبع من عملية التفاعل. (Wendt, 1992, p. 396-397)

وعليه يمكن القول بأن عملية التفاعل مهمة ومركزية بالنسبة للنظرية البنائية، لأنها تولد إمكانية إنتاج وإعادة إنتاج المواقف المختلفة بناء على أنماط مختلفة من التفاعل بالإستناد إلى هويات الفاعلين وانعكاسها على كيفية تعريف

المنظومة الدولية استناداً إلى ثلاثة عناصر رئيسية، والتي يقول أنها تقرر سلوك الدول بطريقة بنوية وبغض النظر عن السمات الداخلية لهذه الدول، وأول هذه العناصر هو المبدأ المنظم لهذه البنية وهو فوضويتها، وثانيها، هو توزيع القوة بين الدول داخل هذه البنية، وثالثها هو التشابه الوظيفي لهذه الدول. وبما أنّ جميع الدول متشابهة وظيفياً في بحثها عن الأمن وتعزيز إمكانيات البقاء، فإنّ العنصر الثالث يسقط تلقائياً من التعريف، لهذا يمكن القول أنّ تعريف (والتر) للبنية هو في الحقيقة ثنائي الأبعاد: الفوضوية وتوزيع القوة. وإستناداً إلى واقعيته، فإن أهم عنصر من عناصر تعريف البنية الذي يعد المتغير السببي الرئيس الذي يعود إليه الفضل في إحداث المخرجات الدولية هو عنصر الفوضوية، بمعنى غياب حكومة مركزية أوسلطة عليا في المنظومة الدولية. (العيتبي، 2010، ص 126-128)

ولكن عند البنائين إنّ هذا التعريف مرفوض ومتدارك في الوقت نفسه، وذلك لأنّ البنائية مختلفة عن النظريات العقلانية في التعامل مع نتائج ثقافة الفوضى، ويمكن تلخيص رؤية البنائية بأنها تستند على سنيين أساسيين يمكن التمييز بينهما كالآتي:

أولاً: طبيعة الفوضى: إن تبني الواقعيين الجدد للمنهج "المادي" و"الفردية" يدفعهم إلى القول بأنّ الفوضوية هي ما يجعل من السياسة الدولية ذات طبيعة صراعية على الطريقة "الهوية"، وبشيء من الحتمية، أي أنّه في ظل هذه الحالة تكون الحروب أمراً ممكن الحدوث دائماً، وتعمل الدول بشكل مستمر على تطوير قدراتها المادية العسكرية للحفاظ على أمنها وبقائها. ولكن إذا كانت الفوضى من صنع الدول كما تدعي البنائية، فسيكون لها أكثر من منطق، فالفوضى بحد ذاتها هي وعاء فارغ ليس له منطق فطري حقيقي، فالفوضويات تكتسب أكثر من منطق كنتيجة لنمط البنية الذي تصورها بداخلها. (ويندت، 2006، ص 346)

أي أنّ البنائية تقدم تصوراً مفاهيمياً مختلفاً للمفهوم جاعلة منه مفهوماً ترتب عليه تعددية سلوكية مختلفة عن تلك النمطية السلوكية التي تقول بها الواقعية، فالبنائية لا ترفض الفوضى بقدر ما ترفض النظر إليها على أنّها قوة مادية بحتة خالية من الأفكار والمعايير، ولا يمكن تغييرها أو تحاشي آثارها. (Sampson, 2002, p.429)

يشرح (تيد هوف) رؤية (ويندت) حول "غياب السلطة المركزية عن النظام الدولي" بأنّها رؤية ناتجة عن تفاعل اجتماعي أنتجته ممارسات قام بها الفاعلون في النظام الدولي والتي أثرت وتأثرت في الوقت نفسه ببنية هذا النظام، أي أنّ رؤية الدول لطبيعة النظام الدولي والنتائج المترتبة على هذه الطبيعة هي نتاج عمليات وعلاقات اجتماعية بين الوحدات الفاعلة، وهي غالباً الدول وتفاعلها مع بنية النظام الدولي. (Hopf, 1998, p.174)

إيمانه بوجود مبادئ أخلاقية محددة يمكن تطبيقها على جميع القضايا. حيث تتعاون الدول مع بعضها البعض وحيث تحل مفاهيم أخرى مبنية على "الهوية الجمعية Common Identity" محل مفهوم (هوبز) القائم على "مساعدة الذات"، وحيث يحل التعاون الحقيقي محل الحرب الدائمة، كما في منظومة مابعد 1945. (ويندت، 2006، ص 408)

فالفوضى البنوية هي حالة تمثل ثقافة "هوبزية"، واعتماد تلك الثقافة فقط في وصف وتفسير السياسة الدولية هي أحادية معرفية وقصور أنطولوجي من وجهة نظر البنائية. فاعتماد "الهوبزية" في البنية هي تهميش لمنطقيات أخرى ليست أقل تأثيراً من تلك المعتمدة من قبل الواقعية الجديدة. ففي ظل وحمية وجود ثقافة واحدة هوبزية، فإن النتائج التي تولدها تلك الثقافة هي لصيقة بها هي فقط، ولكن إذا تم إعتاد قراءة الثقافات الأخرى للفوضى، فإن نتائجها ستكون مختلفة باختلاف الثقافة المعتمدة.

المطلب الثاني

طبيعة التوجهات مابعد الوضعية في النظرية البنائية

في أواخر ثمانينات القرن العشرين، تضافر عاملان لتهميش التحليل المجتمعي في دراسات علم العلاقات الدولية. أما الأول فكان المادية الطاغية للمنظورات الكبرى، فبالنسبة للواقعيين الجدد كان المحدد الأساسي لسلوك الدول هو التوزيع السائد للقدرات المادية بين الدول في النظام العالمي، وهو محدد يسمح الدولة محفزاً قوياً للبقاء، الذي يقوده بدوره التنافس من أجل القوة، أما الليبراليون الجدد، فبالرغم من افتراضهم أهمية المؤسسات الدولية، فقد رأوا مصالح الدولة، مادية بصورة أساسية. أما العامل الثاني فقد كان التصور العقلاني السائد عن الفعل الإنساني الذي تلخص في السعي باعتبارهم فاعلين استراتيجيين منزعزين كالذرات يسعون وراء مصالحهم الذاتية، وهم بدأوا افتراضاً شكلاً نمطياً للعقلانية الأداتية عند جميع الفاعلين السياسيين. وباجتماع هذان العاملان أي مادية وعقلانية النظريات السائدة، فقد تم تهميش الجوانب الإجتماعية للحياة الدولية، ما لم يتم اختزال المسار الإجتماعي إلى مجرد تنافس إستراتيجي يدفعه السعي وراء القوة. (سميث، 2006، ص 344)

تقدم البنائية نقداً للطبيعة الوضعية المنهجية التيار الرئيسي في العلاقات الدولية، التي تعكس اتجاهها تغلب عليه الأحادية المنهجية والفكرة القائلة بأن العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية هي من نوع واحد. والنتائج (وفقاً للوضعية) تعد شرعية وصحيحة عندما تأتي عبر إجراءات ووسائل محددة. ووفقاً للبنائية فإن هذه الطريقة تنزع عن العلم مهمته الأولى بحسبانه "نموذجاً للمعرفة Paradigm of Knowledge". (أحمد، 2005، ص 167)

من هنا ظهرت البنائية مستندة إلى الأسس الفكرية القائمة على نموذج متميز بذاته، سنقوم بدراسة الأسس الذاتية لتلك الفلسفة من خلال تناول

المصالح. وتنشأ القواعد نتيجة التفاعل بين الفاعل والبنية وكيفية التوصل إلى صيغة معقولة ومقبولة للعلاقة بين المثل والمصالح وإنتاج هوية محددة ضمن ثقافة سائدة.

ثانياً: نتائج الفوضى: حاولت البنائية إدخال جانب إجتماعي ثقافي هوباتي معياري في تعريف ووصف البنية الدولية، وإذا تمت عملية مزج هذه الجوانب واعدة تعريفها وفقاً للصورة المتولدة منها جميعاً، فإن الفوضى ستكون بنتائج مختلفة، حيث أنها تنتقد الواقعية الجديدة لإيعازها أن بنية النظام الدولي هي بنية فوضوية لا تتيح لفاعليها سوى مفاهيم وثقافات أهمها (مساعدة الذات Self-Help)، في ظل (المعضلة الأمنية Security Dilemma)، فالبنائية لا ترفض فوضوية النظام الدولي، بل تطرح احتماليات اختلاف طبيعة ونتائج الفوضى الدولية، إذ هناك على الأقل ثلاث ثقافات مختلفة:

أ. **الثقافة الهوبزية Hobbesian View:** تتسم هذه الرؤية بأنها تنسجم وتتطابق مع رؤية الواقعية الجديدة لبنية النظام الدولي الذي يجعل الدول تعيش في حالة من عدم الوضوح وخوف من تزايد قوة أي دولة أخرى، ولذلك تسعى كل دولة إلى زيادة قوتها الذاتية التي تقود إلى نظام الاعتماد على الذات، وهذا يقود إلى نوع من سباق التسلح وسلسلة من الإجراءات المتتالية من السياسات التي تقود إلى حرب الكل ضد الكل. وهنا تفهم الدول وتنظر إلى بعضها البعض على أنها أعداء، وحيث الحرب والصراع هما السلوك السائد، كما في منظومة مابعد 1648. (ويندت، 2006، ص 360)

ب. **الثقافة اللوكية Lockean View:** تحتل هذه الرؤية موقع الوسط بين الرؤى الثلاث، إذ تستند إلى الفلسفة السياسية ل(جون لوك)، وبدورها تعتمد على أفكار (هيوغو غروشيوس Hugo Gracious)، الذي يعد الدولة وحدة فاعلة مستقلة في ظل غياب السلطة المركزية من النظام الدولي، وهذه الدول تتنافس وتتصارع من أجل تحقيق مصالحها، ولكن هذا التنافس يكون من خلال مجموعة من القواعد المتفق عليها بين الدول. وهنا تفهم الدول وتنظر إلى بعضها البعض على أنها متنافسة، ولكنها مع ذلك تلتزم بمبدأ "عش ودع غيرك يعيش"، وتعترف بحق كل منها في البقاء، كما في منظومة ودول ويستفاليا بعد 1648. (ويندت، 2006، ص 385)

ج. **الثقافة الكانتية Kantian View:** تعتمد هذه الرؤية على أفكار الفيلسوف الألماني (إيمانويل كانت Immanuel Kant) الذي رأى أن النظام الدولي يشكل مجتمعاً أو نظاماً عالمياً فيه قيم مشتركة مقبولة من الوحدات جميعها. والعالم بكامله هو موطن للإنسانية فهو لا يرى أن غياب السلطة المركزية يعني الصراع والحياة في حرب الكل ضد الكل. وهذه الرؤية تركز على وجود "نظام أخلاقي عالمي" وهي تتخذ مفهوماً للطبيعة البشرية أكثر تفاعلاً، وإيجابية، ويمكن اعتباره عالمياً من حيث

يولي (ويندت) أهمية كبيرة بالمعايير (Standards) المستمدة من القواعد (Rules)، فهي تشكل أساس المعنى في الحياة الاجتماعية، فالبنائية التي يطرحها تشدد على الأهمية الكبيرة للقواعد بالنسبة للواقع الاجتماعي، فهي التي تنظم وتضبط سير العالم من جميع نواحيه، لذا فهو يركز على ضرورة الانطلاق من القواعد، فالقاعدة يمكن تعريفها بحسب (ويندت) بـ "أنها بيان أو مقولة تخبر الناس عما يجب أن يفعله". (Zehfuss, 2002, p. 19)

وهو بذلك يبين أهمية القواعد المشكلة للتصرف وتلك القواعد لا بد أن تكون فكرية. وفي هذا السبيل فإننا نرى أن (ويندت) يلوج في فلسفة العلم في كتاباته، فهو يرى أن ما يشرحه في العلاقات الدولية يحتاج إلى الأسانيد والمبررات المثبتة علمياً، لأنّ فكرية القواعد والأسس لا تتفق (على الأقل) مع مادية الأسس التي تقوم عليها النظريات العقلانية.

يرى (ويندت) بأنّ (الإجماع المادي) الذي شكّله الواقعيون والليبراليون، أدى إلى تحول مفاهيمها إلى إشكالية، وليست مسلمات، مما أدى إلى تشكيل رؤى مختلفة قائمة على الاهتمام بالأفكار ابتداءً من (سنايدر Snyder وبرك Bruke وسابين Sapin)، الذين بدؤوا مشروعاً بحثياً حول الدور الذي تؤديه نظم المعتقدات والقناعات والإدراكات في صناعة القرار في السياسة الخارجية. وقد تطور هذا المشروع بشكل كبير، بإضافات نظرية متعددة حول الهوية، والآيديولوجيات، والثقافة والأفكار. بمعنى آخر، تحولت مفاهيم الاتجاه السائد ذاتها تمثل إشكالية، ولم تعد تؤخذ على أنها مسلمات في نظرية العلاقات الدولية، وأصبح العلماء الماديون يواجمون عملية إحياء مثالية تتمثل في مواجحة السؤال التالي "ما هو الفرق الذي يمكن أن تُحدثه الأفكار؟" في السياسة الدولية. (ويندت، 2006، ص 139-140).

يدّعي (ويندت) بأنه في إمكان البنائية أن تكون بمثابة جسر يربط الفجوة بين المناهج الوضعية ومابعد الوضعية في العلاقات الدولية. فهي من ناحية تشترك مع الواقعية والليبرالية في السات الأساسية للسياسات العالمية، وهذا هو الجانب الوضعي الذي يتبناه، ومهم من ناحية أخرى هوية الفواعل والطريقة التي يتشكل بها سلوكهم وأفعالهم، وهذا الجانب من الموضوعات الأساسية في مدخل مابعد الوضعية. (فرج، 2007، ص 431)

فالبنائيون يعيرون على المنفعيين وفي مقدمتهم الليبراليين الجدد نظرتهم "الفردية" للأفكار والمعتقدات، وذلك حين أحقوها بالأفراد وأخرجوها من دائرة الفعل الجماعي، حيث قالوا بأن طبيعة الدول وهوياتها هي محددة سلفاً ككائنات عقلانية ومنفعة تسعى دائماً إلى المزيد من الثروة، والرفاه الاقتصادي، بينما ينظر البنائيون للأفكار فوصفها بناءً اجتماعياً ينتج التفاعل المستمر والمتبادل بين الأفراد، والذي ينتج بدوره ما يسمى بالأفكار الجمعية المشتركة أو ما يعبرون عنه بـ "القصد أو الفهم الجماعي"، والذي يعتمد على الممارسة الاجتماعية التي يمكنها أن تعيد إنتاج هذا الفهم. (أحمد، 2005، ص

(176)

الأساس الفكري للإدراك في الفرع الأول، وتناول إجتماعية البنى أساس لاتماثل الدول في الفرع الثاني.

الفرع الأول

فكرية المعايير أساس اختلاف الإدراكات

شكلت المفاهيم المادية ك(القوة والمصلحة والمؤسسات الدولية) معظم النقاشات النظرية طيلة الفترة التي كانت النظريات العقلانية سائدة. والحقيقة أنّ المادية أنكرت على الأفكار والمعايير والقيم المشتركة أن تتمتع بمكانة العلة السببية، واختزلت العقلانية المسار الاجتماعي في الاستراتيجية وتجاهلت خصوصيات المجتمع والهوية والمصالح والمنافسة. لكن البنائيين أعادوا البحث السوسولوجي إلى قلب علم العلاقات الدولية، عن طريق إعادة تصور المسار الاجتماعي باعتباره مجالاً تأسيسياً للقيم والممارسات، وعن طريق تسكين الهويات والمصالح الفردية في ذلك المجال. (سميث، 2006، ص 345)

ويختلف البنائيون عن العقلانيين في تصوراتهم للمنطق المهين الذي يحكم سلوكات ونشاطات الفواعل أو الوكلاء، فإذا كان العقلانيون يعرفون السلوك بالاعتبارات المادية البحتة، فإن البنائيين يرون أنّ السلوك محكوم بالإعتبارات المثالية والقيمية، فالدول في سلوكاتها دائماً ما تبحث عن التطابق بين سلوكها ومبررات شرعنته. علماً أنّ هذا الطرح البنائي لا يدل على رفض المادية رفضاً تاماً، ولكنهم يقترحون العودة إلى البنى والمعاني المشتركة بينها، والتي على أساسها تدرك وتفهم هذه التصرفات، فإلى جانب المدلول المادي للظواهر توجد مدلولات معنوية وفكرية وقيمية تؤثر على إدراكها وفهمها، وبدونها يكون الإدراك المادي ناقصاً. (Philips, 2007, p. 63)

والحقيقة أنّ السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو عن جدوى إسناد الأسس إلى الفكر أو المثالية، لا المادية؟ فما هي الحكمة من أن تكون أسس القوة والمصلحة (مثلاً) فكرية أم لا؟

يحاول (ألكساندر ويندت) الإجابة على هذا السؤال في كتابه (النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية) بقوله "إن كثيراً من القدرة الظاهرة للشروحات المادية إنما هو في الحقيقة معتمد على وجود مسلمات مغمورة أو ضمنية عن محتوى الأفكار وتوزيعها. فالفكرة الأساسية هنا هي أنّ معنى القوة، ومحتوى المصالح إنما هما من عمل الأفكار وليساً ذاتيين. فإذا كان الحال كذلك، فإننا لا نستطيع أن نقيم نتائج المادية على أنها بهذا الشكل إلا بعد أن نوضح الشروط المثالية (الأفكار) للشروحات القوة والمصلحة ونعرفه". (ويندت، 2006، ص 144)

إنّ ما يقصده (ويندت)، هنا هو أنّ ما تم بحثه عن القوة والمصلحة والمؤسسات لم يكتمل، فالأصول الحقيقية للأسس المادية المحركة للعلاقات الدولية هي ليست مادية بدورها، بل هي معنوية أو فكرية.

على هوياتها الاجتماعية، أي كيف تنظر الدول إلى نفسها مقابلةً بالدول الأخرى في المجتمع الدولي، إذ تقوم الدول ببناء مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات. ويوافق البنائيون على أن الفوضى هي ميزة النظام الدولي، لكنهم يرون أنها لا تعني شيئاً في حد ذاتها لأن هناك اختلاف بين الفوضى الناجمة عن الاصدقاء اختلافاً كبيراً عن تلك الناجمة عن الأعداء، بالرغم من أن الاثنين ممكنان، فالمهم هو أن تنوع البنى الاجتماعية ممكن في ظل الفوضى. فقد تكون للدولة هويات إجتماعية مختلفة، تعاونية أو تنافسية وأن مصالحها تتنوع وفقاً لها. (غريفتش، وأوكلاهان، 2008، ص 109)

يرى (ويندت) أننا نبأغ في الافتراض إذا كنا نفكر بأن الدول لديها مصالح قائمة قبل التفاعل. فلا يوجد ما يسمى بمعضلة أمنية تلقائية للدول، إن مثل هذا الادعاء أو ذلك الذي يقول: إن الدول هي في وضع الأفراد في مثل "صيد الوعول" الشهير ل(روسو) يفترض مسبقاً أن الدول قد حصلت على مصالح أنانية وهويات قبل عمليات تفاعلها، وبدلاً من ذلك فإن المساعدة الذاتية لا تظهر إلا من جراء التفاعل بين الدول. (سميث، 2004، ص 396) إن القبول التلقائي لمفاهيم المعايير والقيم والقواعد الاجتماعية يجب ألا يعمي الباحث الاجتماعي عن حقيقة كون أيّاً من هذه المفاهيم موصل بواسطة عملية تفاعل اجتماعي عملية ضرورية ليس لتغيير هذه المفاهيم فقط ولكن بنفس القدر ضرورية من أجل الإبقاء عليها في صيغة ثابتة. فالعملية الاجتماعية في حياة الجماعة هي التي تخلق القواعد، وتحافظ عليها، وليست القواعد هي التي تخلق حياة الجماعة وتحافظ عليها. (ويندت، 2006، ص 262)

يهتم البنائيون بالعلاقة بين الهيكل الفردي والهيكل الاجتماعي، لكنهم يركزون كذلك على دور المعايير وطرق الإدراك المشترك للسلوك المشروع، فالهيكل لا تقوم بالتقييم فحسب، وإنما تقوم أيضاً بتشكيل هوية الجهات الفاعلة. فالأفراد في البنائية يوجههم "منطق الملائمة" أي أن ما هو عقلائي هو محصلة للشرعية، كما يعرف من خلال القيم والمعايير المشتركة ضمن المؤسسات أو الهياكل الاجتماعية الأخرى. لأن الذات، وفقاً لهذا المنطق تصبح اجتماعية من خلال اكتسابها هوية مؤسسية وتحقيقتها، فمثلاً ليست الاعتبارات المتعلقة بالقوة هي السبب الذي يجعل من معايير حقوق الانسان مقيدة، بل إنه كونها من الخصائص التأسيسية للدول الديمقراطية، وهي تصبح أيضاً مكونة لإدراك الدولة على المستوى الدولي. (فيرك، 2016، ص 437-438)

وفي سياق التوجهات مابعد الوضعية للبنائية يحسب لها مساعدتها على إعادة تنشيط التنظير القيمي في العلاقات الدولية. ولم يكن ذلك بسبب أنهم استغرقوا في التأمل الفلسفي حول طبيعة الخير والشر، وهو مشروع اكتسب دفعة قوية مرة أخرى بسبب تعدد الأزمات الأخلاقية التي تولدت عن نهاية الحرب الباردة ومسيرة العولمة. لكن البنائيين كشفوا ضعف القوة التفسيرية للنزعة الشككية القائمة على المادة، والقائمة على إعلاء شأن الحسابات العسكرية والثروة. ورغم أن تلك المثالية الإمبريقية التي قدمتها البنائية لاتقدم

فالبحث عن المصلحة لا يمكن أن يوجد بصورة معزولة عن التأثير والتأثر الاجتماعي، فما أهمية امتلاك شئ معين إن لم يتم قياسه من جانب، ومن جانب آخر فإن الاختيار الاجتماعي لن يتم مالم تحتك الصفات الذاتية بعناصر أخرى في اطار مايمكن اعتباره فوزاً لذات منافسة.

الفرع الثاني

البنى الاجتماعية أساس لعدم تماثل الدول

قام البنائيون بتسليط الضوء على عدة أفكار رئيسية فيما يتعلق بأهمية البنية الاجتماعية في السياسة والسياسة الدولية، وقد سجلت (كارين ماري فيرك) أهمها في ثلاث نقاط أساسية، يمكن تلخيصها في: (فيرك، 2016، الصفحات 433-435)

أولاً: إن فكرة البناء الاجتماعي تقترح وجود اختلاف عبر السياق بدلاً من وجود واقع موضوعي منفرد. فالنظريات التقليدية في العلاقات الدولية، غالباً ما افترضت تماثل الدول، عبر الزمان والمكان، أما التغييرات التي ظهرت مع نهاية الحرب الباردة، فقد كشفت عن أهمية السياق التاريخي وأثارت تساؤلات عن الانتقال من الصراع إلى التعاون أو التحول من السلام إلى الحرب.

ثانياً: أكد البنائيون على الأبعاد الاجتماعية للعلاقات الدولية، وأظهروا أهمية المعايير، والقواعد، واللغة على هذا المستوى. أما أهمية أفكار غورباتشوف في وضع حدّ للحرب الباردة، وازدياد أهمية معايير التدخل الإنساني، وانتشار القيم الديمقراطية الليبرالية، فقد أدت إلى إثارة تساؤلات نقدية حول تأكيد الواقعية حصراً على المصلحة المادية والقوة. وقد شدد البنائيون على أنهم سعوا إلى إعطاء تفسير "أفضل"، مبني على تحليل للكيفية التي تجتمع فيها العوامل المادية مع العوامل الفكرية في بناء مخرجات مختلفة.

ثالثاً: حاجج البنائيون بأن السياسة الدولية، وبعيداً من الواقع الموضوعي، هي "عالم من صنعنا". ورداً على كثرة محددات "البناء" في النظرية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، قدّم البنائيون احتمال "الفاعلية Agency" وشددوا على عمليات التفاعل. ولا يعني ذلك أن لدى الجهات الفاعلة حرية تامة في اختيار ظروفها، بل إنها تتخذ خيارات أثناء عملية تفاعلها مع الآخرين، ونتيجة لذلك، فإنها تجلب إلى الوجود "وقائع" متميزة تاريخياً، وثقافياً، وسياسياً.

إن الظواهر الاجتماعية مثل (الدول والتحالفات والمؤسسات الدولية) وهي المواضيع الجماعية للعلاقات الدولية، قد تبني على المادة الأساس التي هي الطبيعة الإنسانية، ولكنها تأخذ أشكالاً تاريخية، وثقافية، وسياسية معينة هي نتاج التفاعل البشري في عالم اجتماعي. فالدول تتمتع بهوية مؤسسية تولد أهدافها الرئيسية كالأمن المادي والاستقرار والاعتراف من جانب الآخرين والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك تعتمد الطريقة التي تحقق عبرها الدول أهدافها

بشكل مستقل عن الإنسان والعوامل المجتمعية، وهي في هذا تبدو في قلب النظريات ما بعد الوضعية (أنطولوجياً)، أما بخصوص إعتزافها بالفوضى الدولية، والدولة كفاعل أساسي فهي بهذا تقترب من العقلانية (أبستمولوجياً)، وبما أنّ البنائية ترى القيام بمهام المرحلة البنينة نظرياً وعملياً هي مسألة ضرورية (ميثودولوجياً).

وبما أنّ الإبستمولوجيا متعلقة بإمكانية أن تكون لنا معرفة موضوعية عن البنى الخارجية، أم لا، فإنّ البنائية تقر بالمشروع العلمي المبني على تكذيب النظريات في مقابل الشواهد والأدلة الإمبريقية، وهو ما يقول عنه (ويندت) "أنّ العلماء، وليس الفلاسفة هم من يقررون في النهاية ماهو علمي". (Wendt, 1995, p. 75)

وفي هذا القول محاولة صريحة للتقرب من الوضعية العلمية، وهذا التقرب يؤهل البنائية إلى أن تكون نظرية الأرض الوسطى بين الوضعيين وما بعد الوضعيين، حيث أنّ البنائيين يقررون بالوجود الموضوعي للبنى الاجتماعية والذي يقابل وجود الأفراد كحقائق إجتماعية خارجية عن البنى. ومن جانب آخر، تتميز البنائية بإعتراف صريح فيما يخص مسألة المابعديات فيها، فهي تعي عدم إستقلالها عن النظريات الوضعية الممثلة ضمن النظريات العقلانية في العلاقات الدولية (الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة) بشكلٍ كامل وقطعي، وهو ما دعا إلى تسميتها بجسر نظري للربط بين العقلانيين والتأمليين، وذلك لأنها تشتمل على أبعاد أنطولوجية بسات مابعد وضعية، وفيها تضم إسهامات أبستمولوجية بروح وضعية في بعض الحالات. يشرح (ويندت) هذا التوجه البيني في البنائية بدعوته إلى ضرورة بناء جسر بين التقليديين (العقلاني والتأملي) من خلال تطوير حجة تفسيرية، بدلاً من الإدعاء الليبرالي القائل أنّ بوسع المؤسسات الدولية تحويل هويات الدول ومصالحها، يمكن أن تكون إستراتيجية البنائية هي بناء ذلك الجسر عن طريق المجادلة ضد الواقعية الجديدة بأنّ المساعدة الذاتية لا تعطى من قبل البنية الفوضوية بمعزل عن العملية، وإنّ المساعدة الذاتية وسياسة القوة لا تتجان منطقياً أو عفوياً من الفوضى، وإذا كنا اليوم نجد أنفسنا في عالم المساعدة الذاتية فإنّ هذا يعود إلى العملية لا إلى البنية. فلا يوجد منطق للفوضى بمعزل عن الممارسات التي توجد وتعطي صفة فورية لبنية من الهويات والمصالح بدلاً من بنة أخرى، وليس للبنية وجود أو قوى عرضية طارئة في معزل عن العملية. إن المساعدة الذاتية وسياسة القوة مؤسستان وليستا سميتين أساسيتين للفوضى. (سميث، 2004، ص 398)

إجابات للأسئلة التي طرحها منظرو الأخلاق الدولية، لكنها تسهم في تطور التنظير الأخلاقي ذي توجه فكري وأكثر فلسفية. وذلك بوسيلتين: الأولى، هي إضفاء الشرعية على هكذا نوع من التنظير وإمكانية حدوث تغيير دولي تقوده الأفكار. والثانية: هي المساعدة في توضيح ديناميات وميكانيزمات هذا التغيير. (سميث، 2006، ص 346-347)

ومن النقاط المهمة، إثارة مسألة الهوية النظرية العالمية للبنائية، فالواقعية والليبرالية تدعيان شمولها الدولي، ولكن فيما يخص التطبيق فانها أمريكيتان بإمتياز. حيث يرى (رينشارد نيد ليو) "أنه سواء نمودجها المعرفي، أو مجلاتها ليست أكثر دولية من لعبة البيسبول الأمريكية. وبالرغم من وجود أكاديميين منتشرين حول العالم ينتمون للجانب الواقعي أو الليبرالي، إلا أنّ وجود المبادئ والأسانيد النظرية هي خاصة بالأمريكيين حتى وإن كان في ضل وجود أعضاء أوروبيين مغروسين في التنظير الأمريكي، فإن ذلك لا ينفى إلتواء افتراضاتهم الأساسية وبنائهم الابستمولوجي للأمريكيين. وبما يعزز الوجود العالمي للبنائية، فهو ضمهم البريطانيين، والأمريكيين، وكذلك المنظرين الأوروبيين أيضاً". (Lebow, 2016, p. 61)

والواضح أنّ صفة العالمية التي يحاول البعض إلحاقها بالبنائية هي بناءً على إفتراضين، الأول: هو وجود المبادئ النظرية والمتغيرات المعرفية التي تشمل من هم ليسوا في بؤرة سياسات القوة، والمصلحة التي تستند إليها الواقعية والليبرالية، وهذه يمكن أن تكون الثقافة، والإدراك الثقافي لأمّة ما ممّا كان موقعها من سياسات القوة المصلحة الغربية. أما الثاني: فهو وجود منظرين لا ينتمون إلى المدارس الأمريكية.

الفرع الثالث

البنائية وجسر الهوية بين العقلانيين والتأمليين

تنتمي البنائية إلى مرحلة النقاش الرابع في العلاقات الدولية، فهي من النظريات مابعد الوضعية ولكن يمكن اعتبارها نظرية للتقريب ما بين النظريات العقلانية والتأملية، وبالرغم من أنّ مفاهيمها عن طبيعة العلاقات الدولية في الحقبة مابعد الوضعية ليست جديدة كلياً فهي تعود إلى المفاهيم الـ"هيجلية" في الفكر السياسي، إلا أنّ إستخدامها من الفكر وربطه بالعلاقات الدولية كمحاولة للتفسير والتحليل من جهة، واستثنائها الفكرية واعتمادها على الأسس الأصيلة التي تحرك العلاقات الدولية من جهة أخرى مهد لإعتبارها مرشحة قوية لإعطاء الإجابات الجذرية على الأحداث القائمة في النظرية والواقع الدولي.

من هنا وقعت على عاتق البنائية مسألة التوفيق بين الأبعاد العقلانية وإيجاد البينية النظرية التي تكفل تقارب النظريات العقلانية من جهة وما بعد الوضعية من جهة أخرى. وذلك بفعل مجموعة من العوامل الأنطولوجية والإبستمولوجية والميثودولوجية، فهي تفرض أن يكون التعامل مع الواقع

المطلب الثالث

النظرية البنائية وحمية دولة العالم

يطرح (جون ميرشامير) خمس فرضيات للواقعية الجديدة، وهي: أولاً: النظام الدولي هو فوضوي. ثانياً: أنّ للدول قابليات هجومية، ثالثاً: عدم التأكد من نوايا الدول الأخرى، رابعاً: رغبة الدول في البقاء، وخامساً: عقلانية الدول في تفكيرها وسلوكها. ويقوم (ويندت) بمناقشة هذه الفرضيات ويطرح فرضيتين إضافيتين وهي أولاً: الإلتزام المهني يكون الدول هي وحدة التحليل، وثانياً: أهمية التنظير المنهج على المستوى النظامي الدولي. (Wendt, 1995, p. 72)

يرى (ويندت) أنّ الواقعية الجديدة البنوية هي ليست بنوية بما يكفي أو إنها ليست متصلة بالهيكل بالصورة المطلوبة. فالنصير المفاهيمي الذي تقدمه الواقعية الجديدة للفوضوية الدولية، وكونها بنية مادية صرفة وخالية من أي محتوى ثقافي أو إجتماعي، يبدو عاجزاً عن شرح إمكانية التغيير في السياسة الدولية. وهو ما تداركه (ويندت) في أطروحته عن حتمية دولة العالم (Why a World State is Inevitable). وحيث أنّ فشل الواقعية الجديدة في التنبؤ بانهياب بنية الحرب الباردة بوصفه دليلاً قوياً على عجزها عن شرح التغيير، وفي ذلك يذهب كل من (كاتزينشتين) و (ويندت) إلى القول بأنه تناقض ظاهر بين عالم متغير بشكل سريع وبين عالم الواقعية الجديدة الجامد. (Katzenstein, 1989, p. 291)

ينتقد (ويندت) قائلاً: "فاذا كانت الحرب الباردة هي سند الواقعية الجديدة فإنّ تلك الحرب كانت واقعاً وحقيقةً لنا ول(ميرشامير) على حد سواء". (Wendt, 1995, p. 75)

فكيف يمكن التحليل استناداً إلى وجودها واستمراريتها كما في الواقعية الجديدة، ولكن في ذات الوقت التحليل استناداً إلى إغفالها كما تنهم بذلك البنائية، فالواقع الدولي لا يمكن حصره في إطار محدد أو نظرية واحدة. حيث لا يمكن الإستبقاء على الإدعاءات الواقعية من نفس المطلقات إلى عين النهايات وبصورة مستمرة. بل يجب توضيح ما يمكن أن يحمله واقع معين من شروط تغييره، وتوجهه إلى حالة قد تكون نهائية، فالنظام يميل إلى التطور نحو حالة نهائية ومرحلة أخيرة ومستقرة. وهذه القراءة المختلفة طورها (ويندت) فالبنائية كمنظورية يمكنها تحليل التغيير والاستقرار في النظام الدولي. وبهذا يمكن القول أنّ (ويندت) قد حاول توجيه النظرية البنائية نحو تأسيس مفاهيم التغيير الدولي وامكانية وآلية حصولها، من جانب، والتركيز على المعايير الدولية الخاصة بالبنية الدولية من جانب آخر، وذلك اعتماداً على الإنتقادين الأساسيين اللذين وجمهما (ويندت) للواقعية الجديدة.

يستند (ويندت) في أطروحته عن "حمية الدولة العالمية" على سنيين أساسيين، هما: أولاً: الفوضى، باحتمالية تحقق نتائجها الثلاث (الهوية

واللوية والكانتية). وثانياً: الإعتراف: حيث أنّ نتيجة سعي الأفراد والجماعات للحصول على الإعتراف بهم فإنّ النظام سينتطور ويتغير نتيجة عدم الإستقرار في المرحلة الأولى نحو مرحلة أخرى، وهذه الأسس هي التي طرحها (هيغل) ضمن "صراع الأضداد" و"الإعتراف".

إذا كان من الممكن الإفتراض أن النظام الدولي يتحرك من حالة إلى أخرى، فإلى أية مرحلة نهائية يتوجه النظام الدولي؟ وما هي الآليات المتبعة؟ ويجيب (ويندت) بأنه هناك ثلاث صور نهائية، وهي: (Wendt, 2003, p. 492-494)

الصورة الأولى: صورة الفيدرالية السلمية العالمية المكونة من الدول الديمقراطية، كما حدده (كانت). والصراع هنا هو ما يمكن أن يخلق "الإختلاطية غير الاجتماعية Unsociable sociability"، أي أنه بالرغم من الوجود الجماعي للدول فإنّ ذلك لن يخلق لديها الهوية الجماعية. وستبقي الدول على سيادتها.

الصورة الثانية: صورة العالم الواقعي "من النظرية الواقعية" الذي تصارع فيه الدول القومية للحصول على الإعتراف، كما حدده (هيغل). وهنا الحرب هي الإحتمال الأكثر قوة. أما الصراع فهو للحصول على اعتراف يُمكن الدول الحصول على الإعتراف الذي سيخلق التحول من الهوية الذاتية للدول نحو هوية جماعية.

الصورة الثالثة: صورة نشوء دولة العالم، حيث يرى (ويندت) بأنّ التطور التكنولوجي سيسهل مالم يتمكن لا (كانت) ولا (هيغل) من أخذه في الحسبان، أي إمكانية تسهيل التواصل عبر الدول، وتسخير التكنولوجيا لهذا الغرض أكثر من تسخيرها للحصول على ترسانة عسكرية مغزاها وجود معضلة أمنية تحاول الدولة السيطرة عليها، وبالتالي إنتاج فوضى مكلفة مادياً في بنية النظام الدولي.

وبالتالي فإنّ من الممكن القول أنّ الصراع بين الدول سينتج "دولة العالم". وذلك اعتماداً على العواقب الكارثية التي يمكن أن يحدثها الصراع من أجل البقاء، وما يمكن أن تخلقه مسألة التطور التكنولوجي، وفي ظل أخذ هذين العاملين بنظر الإعتبار فإنّ النظام الدولي سيتطور من مرحلة إلى أخرى.

ويحدد (ويندت) خمس مراحل أساسية، يبين فيها تطور من نظام الدول إلى دولة العالم، كالآتي:

المرحلة الأولى: نظام الدول System of States: وهي مرحلة اللإعتراف الكلي، أي مرحلة "حرب الكل ضد الكل" كما يسميها (هوبز)، ويشترط فيها تحقق ثلاثة شروط خارجية هي، حقيقة وجود دول يمكنها أن تتفاعل خارجياً، وحقيقة غياب آليات لفرض التعاون بين تلك الدول، والإعتقاد المشترك بأنهم "أعداء"، وهنا سيتم التركيز على طبيعة سلوكهم تجاه بعضهم البعض، وذلك

المنطق الثابت الأقوى هو ماسيتفوق على أية ثقافةٍ أخرى، فالإفصال لن يعود خياراً، بما أنّ الإتياء هو "عام وثابت للجماعات". (Wendt, 2003, p. 526-228)

ومن الجدير بالشرح، هو كون هذه المراحل إفتراضية تمثل ما يعتقد (ويندت) من ضرورة الصيرورة والتحول، علماً أنّ أبعاداً واسعة من هذه المراحل قد تحققت فيما مضى، مثل "نظام الدول" و"مجمع الدول"، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنّ من الممكن تحقيق هذه المراحل كل منها في منطقةٍ ما، ففي الوقت الذي تعيش فيه الدول الغربية وضمن مجموعة الأمن الجماعي، فإنّنا نرى أنّ الدول في منطقة الشرق الأوسط حتى وإن كان من بينها أعضاء ضمن نفس المفهوم للأمن الجماعي "تركياً مثلاً"، نراها تعيش وتعيش المرحلة الأولى "نظام الدول" من تطور النظام الدولي، أي أنّ المراحل التي سنأتي على شرحها إستناداً على رؤية (ويندت) لتحقيق "دولة العالم" هي متصلة بالزمان والمكان حتّى.

ويمكن أن يطرح سؤال حول، ما إذا كان الميل نحو التطور من مرحلة إلى أخرى هي سمة التاريخ، فما الذي يمنع دولة العالم من التطور إلى نموذج آخر أو مرحلة أخرى؟ وهذا السؤال أيضاً يمكن الإجابة عليه عن طريق فهم الرؤية البنائية وفهم الأسس الفلسفية فيما يخصّ تغيير مفهوم السياسة، والإعتراف هو ما يمكن أن يدع المرحلة تبقى مغلقة على ذاتها العالمية، فالسياسة ستكون حينها سياسةً داخلية، وفلسفةً شاملة للإدارة والحكم العالمي. فوجود الدول بالصورة الحالية، وبالسيادة التي تملكها هي ما يخلق الفوضى وينميا، ولكن حالما يتغير وجود الدول والسيادة والفوضى، فالتعريف الذاتي المؤقت هو ما يجعل التأسيس المشترك ممكناً، أي إتاحة الفرصة أمام الآخر، لتأسيس الذات العالمية.

والملاحظ أنّ (ويندت) قد حاول صياغة مفهوم مختلف للاعتراف بالدول والفاعلين الدوليين، ويظهر ذلك بوضوح حين يطرح السؤال التالي نفسه: من الذي سيعترف بالدولة العالمية؟ والجواب يمكن أن يستمد من مناقشات (ويندت) استناداً إلى الرؤية البنائية التي يتبناها، فالأفراد هم من سيعترف بالدولة العالمية، التي بدورها ميزتهم باعترافها بهم. إنّ هذه الرؤية هي في أتون الرؤية البنائية للمعرفة والتحليل، فالبنائية ترى أنّ الظروف التي يعيشها الإنسان والوعي بتلك الظروف هي ما سيخلق عوامل التحول إلى ظروف غيرها، أي أنّ الأفراد والجماعات تحاول الحصول على الاعتراف بخصوصياتها وتمايزاتها، في سبيل استمرار ذاتها، وليس فقط وجودها المادي ومصالحها، كما تدعي بذلك الواقعية الجديدة مثلاً، وهذه الخصوصيات الاجتماعية أصلاً، والوعي بها، هو في مرحلةٍ معينة قد يتم احتوائها في نموذج الدولة الحالي، إلا أنّ هذا النموذج ليس المخرج الوحيد لحسم التمايزات والسيطرة على الصراعات التي قد تقوم نتيجة الفوضى التي سببتها مسألة وجود الدول كفاعل أساسي في العلاقات الدولية.

بسبب عدم وجود الإعتراف بينهم، وحيث لا توجد الهويات الجماعية في النظام، وحيث لا تملك الدول الخصوصية. (Wendt, 2003, p. 517)

المرحلة الثانية: مجمع الدول The Society of States: إنّ اللا إستقرار في المرحلة الهوبزية، قد يتم حسمه بالتحول إلى مجمع الدول، أو الوصول إلى "الثقافة اللوكية" في الفوضى، في هذه المرحلة تعترف الدول بسيادة بعضها دون سيادة الأفراد الموجودين، وهنا يوجد شيء من التضامن الذي يدعهم ينظرون إلى أنفسهم ك"نحن" محدّدون بقواعد ثابتة، ويؤدي هذا الوجود إلى تعاون محدود، مع وجود هوية جماعية سطحية، واحتمال نشوء الحروب المحددة والتي ليست حروباً بنوية. ولكن بالرغم من ذلك سيكون هناك مصدرين للا إستقرار في النظام، الأول: هو أنه بالرغم من عدم تهديد تلك الحروب لوجود الدول، فإنها حرب مكلفة إقتصادياً، ومؤثرة سلباً على حالة التنافس المطلوب بين الدول. وثانياً: هو أنه بالرغم من كون الدول في الحروب المحدودة غير مهددة في بقائها، فإنّ مواطنيها مهددون في حياتهم، وبما أنّ المواطنين غير "مميزين أو معترف بهم" بصفة منفصلة عن دولهم فإنّهم لا يرغبون في التضحية بانفسهم، فالتضحية تحمل المعاني فقط في الثقافة الهوبزية، وحيث تتناسب حاجات الدول مع حاجات الأفراد. (Wendt, 2003, p. 518)

المرحلة الثالثة: مجمع العالم World Society: إنّ إشكالية الحرب قد تم حلها من خلال مجمع الأمن المتعدد، مما يضيف متطلبات تسوية غير عنيفة للصراعات الخاصة بشروط الحدود في النظام، والإعتراف المشترك على مستوى النظام يبدأ الآن بالتوسع نحو ضم الأفراد أيضاً بالإضافة إلى الدول وهذه المرحلة يمكن تسميتها بالكوزموبوليتانية أو مجمع العالم، وحيث يقيد ويحدّد النظام أجزاءه أكثر، فالأجزاء ليست مستقلة وحرّة في بدء الحرب، وبفعل ذلك سيطور النظام شكلاً أكثر تضامنية للأفراد والدول على حد سواء. وبالرغم من تلك التضامنية فإنّ المرحلة تفتقر للحماية الجماعية من العدوان. (Wendt, 2003, p. 520)

المرحلة الرابعة: الأمن الجماعي Collective Security: يتطلب تحقيق هذه المرحلة شروطاً خارجية، لا تتعلق فقط بالأفراد والدول فقط، حيث أنها قامت بالإعتراف بسيادة بعضها البعض، وحاولت القيام بتسوية المنازعات سلمياً، وقامت بالدفاع عن أعضائها ضد التهديدات الخارجية. ويمكن القول أنّ النظام وصل إلى مرحلة "الثقافة الكاثية" من "الصدافة"، حيث أنّ للأعضاء فهم أعمق لهويتها الجماعية مع أخذ أمنها بنظر الاعتبار. وفي عالم اليوم فإنّ مرحلة أساسية من الأمن الجماعي قد تحققت ولو بصورة إقليمية في التطبيقات، أي كما حدث في حرب الخليج الأولى، فالتحالفات الدائمة وققت بصورة جماعية ضد العدوان. (Wendt, 2003, p. 522)

المرحلة الخامسة: دولة العالم The World state: يمكن الوصول إلى هذه المرحلة حين تتحول سيادة الدول نحو المستوى العالمي، حيث لا يحتاج الإعتراف بالأفراد إلى حدود الدول لتتوسط الأفراد والإعتراف بهم، حيث أنّ

يصف الكثير إلى مجال اختصاص العلاقات الدولية بما أن النتيجة في المجال العملي هي ذاتها.

ثانياً: النقد الموجه إلى البنائية في مساهمتها في مجال المعايير والهويات: إن التغييرات التي رافقت انتهاء الحرب الباردة، والعمليات الجارية للعولمة، أعانت اهتمام البنائين بخصوصيات الثقافة والهوية والخبرة على خلق مجال في دراسة التاريخ والسياسة العالمية. (Agius, 2013, p. 90) ومن خلال البحث الإمبريقي الطويل كشف البنائون عن ضعف القوة التفسيرية ذات الطابع المادي، كما بينوا كيفية تطور المعايير الدولية، وكيف صارت الأفكار والقيم تشكلان الحركة السياسية، وكيف تكيف الأطروحة والخطاب النتائج، وكيف تبنى الهوية الفاعلين والفاعلية، وكل ذلك بطرق تتناقض مع توقعات النظريات المادية والعقلانية. (Herring, 2013, p. 46)

ولكن على الرغم من ذلك تواجه البنائية العديد من التحديات، حول إشكالية المعايير الإجتماعية، والتي يحددها (جيفري تشيكل) بثلاثة تحديات، وهي: **التحدي الأول**، كثيراً ما يتم إساءة فهم الطابع المعياري للمعايير في حد ذاتها، فالمعايير التي يجادل البنائون أنها تشكل، وتعيد تشكيل هويات ومصالح الدول، قد لا تكون مرغوبة أخلاقياً، لذا ينبغي إيلاء الاهتمام بـ"الأشياء السيئة" أيضاً لأنها موجودة ومبنية إجتماعياً بدورها، فلا يجب أن تقتصر المعايير على الأخلاقية منها فقط. أما **التحدي الثاني** فهو في تركيز أغلب البنائين على المعايير كمفاهيم بينداتية، وجماعية، مما سيؤدي إلى إهمال المعايير كمفاهيم ذاتية، وفردية، أما **التحدي الثالث**، فإن تأثير البنية الإجتماعية على الفاعل ليس حتمياً بشكل مستمر، حيث ينبغي الإنتباه إلى الحالات التي لا تؤثر فيها المعايير على مصالح وهويات الدول. (Checkel, 1998, p. 332)

ثالثاً: الإقسام المنهجي وعدم الإنسجام الإستيمولوجي: حين يشدد الوضعيون على الطرائق الكمية، ويشدد التأمليون على الطرائق النوعية، فإن البنائين يشددون على التعددية المنهجية، ولكن أنفسهم يعانون من الخلاف والإختلاف الإستيمولوجي، فهم أنفسهم وقعوا في ذات المأزق الذي وقعت فيه نقاشات الوضعيين ومابعد الوضعيين، حيث مثل هذا المأزق خط التصدع الرئيسي بين البنائين الحدائين ونظرائهم مابعد الحدائين "النقديين"، علماً أن البنائين الحدائين محسوبين بشكل أساسي على الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي ينتمي أغلب البنائين النقديين إلى الأوروبيين.

لذلك يرى (مارسيل فاليري) "أن البنائية تعاني من مشكلة عدم الإنسجام الإستيمولوجي، لأن تباعد واختلاف أجندات البنائين فيما بينهم يكشف عن تحفظهم وإحجامهم عن بناء بارادائم شامل للسياسة العالمية، فن الصعب الجمع بين الإتجاهات البنائية الحدائية وتلك التي تتبنى توجهات نقدية". (Valerie, 2001, p. 4)

ويذهب (جيفري تشيكل) إلى أن الفرق بين تيارات البنائية النقدية والبنائية الحدائية هو في الأساس فرق إستيمولوجي، ففي الوقت الذي يعتقد

ويمكن القول أن النظرية البنائية تتوجه نحو تأسيس مفاهيم التغيير الدولي وإمكانية وآلية حصولها، حيث تقدم البنائية مجالاً أوسع للتغيير البنوي وإمكانية أكبر للتحويل في الثقافات الدولية، فتصور البنائية للبنية الدولية على أنها "ثقافة" تقطنها دول لها "هويات" مختلفة وفي حالة تفاعل مستمر يسمح لها بمناقشة إمكانية تحويل وتغيير مثل هذه الثقافة من خلال التفاعل المستمر لهذه الوحدات، فاحدى أهم النتائج المترتبة على البنائية للفوضى على أنها بنية ثقافية ومُشكلة بطريقة إجتماعية هو أنها تشرح إمكانية حدوث التغيير في بنية السياسة الدولية عن طريق الفاعلين وإرادتهم في الحصول على الاعتراف، فـ"صنع الدول للفوضى" قائم على وعيها بما تريد وإهتمامها بتحقيق ما هو في مدى وعيها بوجوده.

المطلب الرابع

رؤية نقدية للنظرية البنائية

على الرغم من أن النظرية البنائية ساعدت على إعادة تنشيط التنظير القيمي في علم العلاقات الدولية، وذلك لأنهم بذلوا الكثير من الجهد لإيضاح قوة تأثير الأفكار والمعتقدات والمعايير والقيم في تشكيل السياسة العالمية، ولكن هذا الجهد الكبير لم يسلم من توجيه الأسئلة الجدية والنقد المنهجي من قبل المنظرين والباحثين من النظريات الأخرى في الحقل. ويمكن ذكر بعض هذه الأسئلة والانتقادات في النقاط الآتية:

أولاً: النظرية البنائية لم تقدم جديداً لحلح العلاقات الدولية: هناك من يرى بأنه أصبح من الضروري أن تحدد البنائية لنفسها مجالاً ضمن الإختصاص العلمي لنظريات العلاقات الدولية فواضيعها السياسية هي ما تشكل في النهاية مجال الإختصاص العلمي، لأن البنائية تبدو حتى الآن أقرب إلى نظرية ثقافية وليست نظرية سياسية، ومن حيث كونها أقرب إلى المدخل وليس النظرية. (Kratochwil, 1996, p. 206)

ففي الوقت الذي تدافع فيه النظريات العقلانية عن (منطق العواقب، Logic of Consequences)، فإن البنائية تدافع عن (منطق الملائمة، Logic of Appropriateness)، إلا أن المنطقتين غير مختلفين جداً في النتيجة، فإذا كان مفاد منطق العواقب/النتائج، هو أن الفواعل أنانية وعقلانية التصرف، وهي تسعى لتعظيم المنفعة، وهي تتفاعل وتتفاوض حسب ما تمليه مصالحها وتفضيلاتها، فإن منطق الملائمة مفاده أن الفواعل محتمون بالقيام بالفعل الملائم في ظل وجود معايير ضابطة ومشكلة للسلوك، هي التي يمكن اعتبارها (قواعد اللعبة Rules of the Game). (Finnemore, 2001)

والنتيجة هي ذاتها، بما أن الفواعل متجهة نحو أهدافها بما يتوافق مع مصالحها وإرادتها بالنهاية. أي أن تغيير المنطق الذي تستند إليه النظرية لم

الأزمات والصراعات التي يسهل تفسيرها لدى المنظرين الواقعي والليبرالي، بينما تعجز المعطيات النظرية للبنائية عن تقديم تفسير لصراعات كالصراع في الخليج (العربي)، فتلك يمكن تفسيرها وفقاً لنماذج "توازن القوى" و"توازن التهديد" ونظرية "الردع" كما تذهب الواقعية، أو يمكن تفسير وقوف دول الخليج العربي والدول العربية مع الكويت ضد العراق طبقاً لنظريات "الإرتباط المؤسسي والإستقرار بالهيمية" كما يرى الليبراليون الجدد. بينما لا تستطيع البنائية تقديم تفسير لذلك، لأن ذلك يتناقض مع معطياتها النظرية القائلة بأن الدول ذات الهويات والقيم والمعايير والهيكل الاجتماعي المتقارب لا تتصارع مع بعضها البعض. وإجمالاً فهي تقول الكثير جداً عن القليل جداً من العلاقات الدولية. (Barnett, 1993)

وإجمالاً فالبنائيون يجيدون وصف التغييرات وفق المعايير والأفكار، بمعنى أن قدرتهم على تفسير الأحداث والتطورات ترتبط بفهم طبيعة الأفكار واتجاهاتها، إلا أن لديهم قدرة محدودة في فهم عمل المؤسسات والظروف المؤسسية والمادية الضرورية لدعم انبثاق إجماع حول القيم والأفكار الجديدة، مما يعد مسألة على البنائية التركيز عليها. (Snyder, 2004, p. 62)

فالأسس وذلك التطور الذي تمت إضافته للبنائية لحقه مجموعة من الإنتقادات التي طالت أسباب وظروف التغيير الدولي بالكيفية التي تقترحها البنائية والتي يمكن تركيزها في أن العلاقة بين "التغير في العلاقة المتعلقة بالأفكار The Change in Ideational Relations" و"التغير في العوامل المادية The Change in Material Factors" لم يكن إطلاقاً بالوضوح والبساطة التي تتصورها البنائية في فهم نهاية الحرب الباردة. بمعنى أنه من غير الواضح ما إذا كان التغيير في الأفكار يحدث بشكل مستقل أم أنه يحدث إستجابة لتغيير سابق في العوامل المادية، وذلك إستناداً إلى أنه، إذا كان الفاعل القوي دائماً يفكر في فعل ما تمكنه قوته من فعله، فإن التغيير في طبيعة وحجم قوته يؤدي إلى تغيير في أفكار الفاعل حول ما يمكنه أو لا يمكنه فعله. (Checkel, 2008, p. 79)

سادساً: **اللا ضرورة الحتمية للدولة العالمية:** لقد حاولت البنائية تقديم أجندات بحثية خاصة بالتغيير في السياسة الدولية، وبالرغم من إمكان اعتبار أطروحة الدولة العالمية (لويندت) محاولة بارزة في ذلك المجال، إلا أنها تحتوي على مجموعة من الثغرات، ويمكن إجمالها كالآتي:

1. **منطق الحتمية في تحقق الدولة العالمية:** إن المقاربة الوضعية هي التي ترتبط بالزعة الحتمية، المرتبطة بـ"حتمية الإنتظامات Regularity Determinism"، بمعنى أنه إذا إرتبط وقوع مجموعة من الأحداث (س)، س1، س2، ... س9 وبشكل منتظم بوقوع مجموعة الأحداث (ع)، ع1، ع2، ... ع9 فإنه يمكن بناء قانون عام، على شكل علاقة سببية حتمية مفادها "كلما حدث (س) أدى بالضرورة إلى حدوث (ع)". وهذه السببية الحتمية شكلت جوهر الفلسفة الوضعية. (Kurki, 2006, p. 38)

الحدائون أن التفاعل الرمزي هو ما يكون المعنى، نجد أنهم يحافظون على الافتراض الوضعي بأن الحقيقة الإجتماعية تبقى موجودة بشكل مستقل عن تصور المُتَظَر، لذلك نجدهم يشددون على أهمية الأعمال الامبريقية في المقاربة لتلك الحقيقة "الموجودة هناك خارجاً" مما يقرب البنائين التقليديين من العقلانيين، أما التأويليون والنقديون منهم، فيعتبرون أن العالم "الموجود هناك خارجاً" هو عالم مبني في حد ذاته، مما يتطلب فهم مختلف الطرق التي تجعله مبنياً بالكيفية التي يبدو عليها، مما يجعلهم أقرب إلى التأملين منهم إلى العقلانيين. (Checkel, 2004, p. 3)

رابعاً: إشكالية تجسير الفجوة بين الوضعيين ومابعد الوضعيين: إن البنائين يحاولون تجسير الفجوة بين التفسير والفهم، والعقلانية والتأملية، والوضعية ومابعد الوضعية وتمثل هذه الثنائيات إجمالاً نقاشاً بين نظرتين إحداها مؤيدة للعلمية وأخرى معادية لها، فالقضية المسيطرة ضمن العلاقات الدولية ونظرياتها تميل إلى أن الطريقة الراهنة في العلاقات الدولية هي طريقة غير مثمرة. (Patomäki, Wight, 2000, p. 12-18)

إن التشكيك في نجاح البنائية في تجسير الهوة بين العقلانية والتأملية من شأنه أن ينتهي إلى التشكيك في جدوى التيبولوجيا الثلاثية (العقلانية- البنائية - التأملية) المقترحة ضمن النقاش الرابع، حيث أن البنائية إذا لم تكن موفقة في تجسير الهوة، فإنها تميل بالتالي نحو التيبولوجيا الثنائية (العقلانية- التأملية)، وتجعل النقاش الرابع يرتد نحو نقاش ثالث آخر. (Wendt, 2000, p. 180)

لذلك ينتقد (ستيف سميث) فكرة التجسير ويرى بأن محاولة خلق المنطقة الوسطى بين العقلانيين والتأملين هي خاطئة أساساً، وذلك لأن من الواضح أنه لا يقوم بالتوفيق بين مجموعتين تشتركان في الرأي نفسه حول كيفية تفسير المعرفة، فالعقلانيون هم ببساطة "وضعيون" من حيث الأساس كما أن التأملين هم من أنصار مابعد الوضعية، الذين يملكون فكرةً مختلفة جداً بشأن كيفية تفسير المعرفة، ولهذا فهم لا يمكن جمعهم أو خلق أرضية وسطى بينهم، فيما يستبعد بعضهم البعض الآخر. (سميث، 2004، ص 399)

خامساً: القصور في تناول تأثير القوة وتفسير التغيير في العلاقات الدولية: تسبب صعود البنائية في العودة إلى شكل أكثر سوسيولوجية وتأريخية في علم العلاقات الدولية، من خلال تقديم البعد الإجتماعي باعتباره مجالاً تأسيسياً، وأعادوا التأريخ باعتباره مجال البحث الإمبريقي، وأكدوا على قابلية الممارسة السياسية للتغيير. (سميث، 2006، ص 352)

فبالرغم من إمكانية اعتبار البنائية، الأقرب من معالجة طبيعة البناء والعلاقات السائدة بين الدول الصغيرة، حيث أن الأفكار والقيم والمعايير الأخلاقية تحتل الأولوية لدى صناعات القرار في هذه الدول. ولكن بالرغم من ذلك، فلا يمكن إنكار أن البنائية بتجاهلها لاعتبارات القوة والطبيعة الفوضوية للنظام الدولي باعتبارها صفةً ذاتيةً له، فهي تقف عاجزة عن تقديم تفسير مقبول لبعض

حيث كيف يمكن الإعتراف بهوية من يعتبر العنف الذي يمارسه هو ما سيحجر الأطراف الأخرى للإضباع له. (Burns, 2018, p. 4, 7, 17) وختاماً، وبالرغم من الإنتقادات المطروحة عن البنائية، فإنها تبقى من أكثر المحاولات النظرية في مجال نظريات العلاقات الدولية نجاعةً بحكم تعمقها في مجالات غير متعمق فيها قبلاً كالثقافة والإختلافات الهوياتية والمجتمعية، مما ساعد على فهم أكثر وضوحاً وأشمل مدى، في فهم العوامل التي تتعلق بمجتمعات مختلفة عن المجتمعات الغربية، ثقافتها، وفهها، وارتباطات لم يحتسب لها حساب قبلاً ضمن السياسة الدولية، فالبنائية تجاوزت حدود النظرية التقليدية ووصلت إلى آفاق علمية مرتبطة بالعلم والإنسان بصورة مباشرة، وعامة، فالرؤية البنائية للعلوم والمجتمعات أصبحت تمثل ما يمكن تقريبه من (التنوير) فيما يخص الثقافة وارتباطات المجتمعات، ومحاولة اكتشاف المضامين العلمية لها.

الخاتمة والإستنتاجات:

في ختام البحث يمكن تسجيل أهم النقاط المستخلصة من النقاشات الواردة في البحث، كالاتي:

1. شهدت الدراسة النظرية لحقل العلاقات الدولية في نهاية القرن الماضي نقاشان كبيران، الأول بين الواقعيين والليبراليين الجدد من داخل النظريات العقلانية، والثاني بين العقلانيين والنقديين، ودخلت النظرية البنائية إلى الحقل لتشارك بفاعلية في النقاشين، لتحاوّر العقلانيين من جهة والنقديين من جهة أخرى. فمن جهة تحدت وضعية الواقعية والليبرالية الجديتين، ومن جهة أخرى دفعت النظرية بعيداً عن النقد النظري للنقديين باتجاه التحليل الإمبريقي للسياسة العالمية.
2. هناك عوامل متعددة تقف خلف صعود البنائية كمنظور في حقل العلاقات الدولية، أبرزها نهاية الحرب الباردة وعدم قدرة النظريات العقلانية على التنبؤ بها، وفي نفس الوقت أدت هذه التحولات غير المتوقعة إلى عدم قبول ادعاء النقديين بأن النظرية هي التي تقود الممارسة.
3. ترى النظرية البنائية أنّ للبنية والفاعلين تشكيل متبادل، وتستمد هذه الرؤية من تفريقها بين القواعد المؤسسة للعلاقات الدولية والتي تفسر أصل الأشياء، والقواعد المنظمة التي تقوم بتوضيح العلاقات بين هذه الأشياء. فمثلاً ترى البنائية بأنّ المثل تلعب أثراً عميقاً في سلوك الفاعلين، فهي تكون هويات الفاعلين ومصالحهم ولا يقتصر على تنظيم السلوك، وعليه فإن الفاعلين بهوياتهم، والهياكل يمثلها العالمية تتفاعل وتكون بعضها البعض.
4. تقدم البنائية تصوراً مختلفاً لمفهوم الفوضى وتفاعل منه مفهوماً ترتب عليه تعددية سلوكية، فالبنائية لا ترفض الفوضى بقدر ما ترفض النظر إليها على أنّها قوة مادية بحتة خالية من الأفكار والمعايير. بل يذهب

ولكن البنائية تشدد على ضرورة رفض التحليل في السياسة الدولية استناداً على البحث في الأسباب، وبالتالي بناء العلاقة السببية الحتمية بين المتغيرات الموجودة ضمن العلاقات الدولية، وهذا يؤدي إلى القول بأنّ الذي حاول (ويندت) التنظير له كان ناقصاً بحكم أنّ القول بحتمية واقع معين كالدولة العالمية من شأنه أن يلغي دور الفاعل الإجتماعي الذي يستند إلى دوافع غير قابلة للتنبؤ، كحرية الإختيار، والإرادة الحرة، وهو ما يتعارض مع مقولة الحتمية عند (ويندت)، وهو ما يمثل إنتقاداً للمنطق الذاتي لنظريته. حيث أنّ الدولة العالمية، هي ممكنة التحقق ويمكن التناقص بشأن تحققها أو عدمه، ولكنها ليست واقعةً ضمن الحتمية بأي شكل من الأشكال، وهذه النقطة تمثل نقداً للمنطق الخارجي لنظريته. (Shannon, 2005, p. 581-7) إذ كيف يتحتم تحقق شيء ما وعوامل نشوئه غير محتمة؟

2. منطق العالمية في شكل ومضمون الدولة: إذا افترضنا مع (ويندت) جدلاً أن الهوية سابقة على المصلحة، بما أن الفاعل لا يمكن أن يعرف ماذا يريد قبل أن يعرف من هو، وإذا افترضنا جدلاً كذلك أن التغير في الهوية والتغير في البنية لا يحدثان بشكل مترادف، من حيث أن التغير في البنية يأتي بعد التغير في الهوية، فإن هذا لا يحل إشكالية السببية في المنطق البنائي، بل يضعها أمام معضلة "السبب/المصدر الأساسي" بمعنى، إذا كان التغير في الهوية يسبق التغير في البنية فما هي أسباب أو مصادر التغير في الهوية؟ وهنا تبدو البنائية جيدة في الإجابة على الأسئلة التي تبدأ بـ"كيف؟"، بينما تبقى سيئة في الإجابة عن الأسئلة التي تبدأ بـ"لماذا". (حمشي، 2017، ص 278)

فالإفتراض بحتمية العالمية للدولة التي يقترحها يضع الجماعات المعترف بهم ضمن الجماعات التي تصارع من أجل الإعتراف بها، بما أن وجودها أصبح محدوداً من قبل الجماعات التي لازالت تصارع للإعتراف، وهذه مسألة ناقشها كل من (باول هيرتزوك) في مقاله (السلطة العابرة هي ما ستفعله بها: لماذا الدولة العالمية ليست حتمية) (Hartzog, 2018) و(تيموثي بيرنز) في مقاله (ما مشكلة الدولة العالمية) (Burns, 2018) أنّ الدولة العالمية هي نتيجة للفوضى أو اللاترادية، إذ كيف يمكن أن تؤدي اللاترادية إلى الترتابية وبشكل حتمي؟ وكيف ستولد الفوضى التنظيم عالمياً وبشكل دولة؟ الجواب الحتمي لهذا السؤال سيكون: بما أنّ الدولة هي ذات نظام تراتبي والبنية الدولية هي لا تراتبية، لا يمكن للدولة أن تكون بنية، والبنية بدورها لا يمكن أن تكون دولة، والمخرج قد يكون، أن يكون للدولة العالمية مفهوماً مختلفاً عن الدولة التي عرفناها. (Hartzog, 2018, p. 12) وهو ما لم يقدمه (ويندت).

ومن ناحية إعتاد "الإعتراف" كسندٍ للتغيير يرى (تيموثي بيرنز)، أنّ الدولة التي يقترحها هي غير مقبولة حتى قبل مناقشة مسوغاتها وظروف تحققها، لأنها تشرعن عمل الجهات المتطرفة أو "هوياتها"، بغض النظر عن الوسائل العنيفة التي يتم إستعمالها من قبلهم من أجل الحصول على الإعتراف،

10. يحدد (ويندت) خمس مراحل أساسية للتطور من نظام الدول إلى دولة العالم، وهي: (نظام الدول، مجتمع الدول، مجتمع العالم، الأمن الجماعي، دولة العالم). وعلى الرغم من أن هذه المراحل إفتراضية لكننا نرى أن أبعاداً واسعة من هذه المراحل قد تحققت في الماضي، مثل نظام الدول ومجتمع الدول، ومن الممكن أن تتحقق هذه المراحل في مناطق مختلفة من العالم في المستقبل. ووفقاً للبنائية فإنّ الذي يقوم بالاعتراف بدولة العالم هم الأفراد، أي أنّ الأفراد والجماعات تحاول الحصول على الاعتراف بخصوصياتها وتميزاتها.
11. وتعرضت النظرية البنائية للنقد والتقييم، فهناك من يرى بأنها لم تضيف شيئاً جديداً وإنما لم تحدد لنفسها مجالاً ضمن اختصاص العلاقات الدولية، وإنما أقرب إلى نظرية ثقافية وليست نظرية سياسية، وهي أقرب إلى المدخل وليس النظرية، بالإضافة إلى النقد الموجه إلى فهمها للتقييم والمعايير والهوية.
12. ومن الإنتقادات الموجهة إلى البنائين، الإقسام الداخلي الذي يعانون منه فيما بينهم من الناحية الإبتيمولوجية، فعلى الرغم من تشديدهم على التعددية المنهجية فإنهم يعانون من التصدع بين البنائين الحدائين المحسوبين على الولايات المتحدة، ونظرائهم مابعد الحدائين "النقديين" المنتمين إلى أوروبا.
5. (أونوف) إلى أنّ الفعل يأتي قبل العالم وأنّ العالم ليس معطى مسبقاً بل إنّ الفعل يصنع العالم. وهذا الفهم يفسر ما يطرحه (ويندت) بأن الفوضى هي ما يمكن أن تصنعه الدول، فليس هنالك منطق للفوضى متأصل بذاته ومستقل عما ترغبه الدول أو تعتقده. وعليه هناك ثلاث ثقافات للفوضى، وهي: الهوبزية واللوكية والكانتية.
5. قدمت البنائية نقداً للطبيعة الوضعية لمنهجية التيار الرئيسي في العلاقات الدولية وتمهيش التحليل المجتمعي في أواخر القرن العشرين، والتي نتجت عن تضافر عاملين، هما: المادية الطاغية للمنظورات الكبرى، والتصور العقلاني السائد عن الفعل الإنساني. وأعاد البنائيون البحث السوسيولوجي إلى العلاقات الدولية، عن طريق إعادة تصور المسار الاجتماعي باعتباره مجالاً تأسيسياً للقيم والممارسات.
6. ساعدت النظرية البنائية وفي سياق توجهاتها مابعد الوضعية على إعادة تنشيط التنظير القيمي في العلاقات الدولية، وذلك ببذل جهد كبير لتوضيح تأثير الأفكار والمعايير والقيم في تشكيل السياسة العالمية. وهو مشروع اكتسب دفعة قوية بسبب تعدد الأزمات الأخلاقية التي تولدت عن نهاية الحرب الباردة ومسيرة العولمة، وقام البنائيون بكشف ضعف القوة التفسيرية للزعة الشككية القائمة على إعلاء شأن الحسابات العسكرية والثروة المادية.
7. تنتمي البنائية إلى مرحلة النقاش الرابع في العلاقات الدولية، فهي من النظريات مابعد الوضعية ولكنها تحاول أن تكون بمثابة جسر يربط الفجوة بين المناهج الوضعية ومابعد الوضعية في العلاقات الدولية. فهي من ناحية تشترك مع الوضعيين (الواقعية والليبرالية) في السات الأساسية للسياسات العالمية، وتهتم من ناحية أخرى بموضوعات مابعد الوضعية بالتركيز على هوية الفواعل والطريقة التي يتشكل بها سلوكهم وأفعالهم.
8. يطرح (ويندت) كأحد أبرز المنظرين البنائين أطروحته عن "حتمية الدولة العالمية" على سنيين أساسيين، هما: الفوضى بنتائجها الثلاث الهوبزية واللوكية والكانتية. والاعتراف حيث ستؤدي نتيجة سعي الأفراد والجماعات للحصول على الاعتراف بهم إلى تطور وتغير النظام من مرحلة نحو مرحلة أخرى.
9. يخمن (ويندت) بأنه من الممكن الإفتراض أن النظام الدولي يتطور من حالة إلى أخرى، وهناك ثلاث صور نهائية لهذا التطور، وهي: صورة الفيدرالية السلمية العالمية المكونة من الدول الديمقراطية (تصور كانت)، وصورة العالم الواقعي الذي تتصارع فيه الدول القومية للحصول على الاعتراف (تصور هيغل)، وصورة نشوء دولة العالم حيث أنّ التطور التكنولوجي سيسهل مالم يتمكن لا (كانت) ولا (هيغل) من أخذه في الحسبان (تصور ويندت).

قائمة المصادر:

أولاً: العربية:

- أحمد، حسن الحاج علي (2005) العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، مجلة "عالم الفكر"، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (4).
- حمشي، محمد. (2017) النقاش الخامس في العلاقات الدولية: نحو إقام نظرية التعقد داخل الحقل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- العيني، عبد الله بن جبر. (2010) النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية، مجلة "شؤون إجتماعية"، جمعية الإجتاعيين، السنة (27)، العدد (108).
- غريفنتش، مارتن. (2008) خمسون مفكراً في العلاقات الدولية، دبي، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث.
- غريفنتش، مارتن. وأوكلاهان، تيري. (2008) مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية، دبي، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث.
- سميث، كريستيان رويس. (2006) البنائية، في: سكوت بورنشييل وآخرون (تحرير)، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: صفار، محمد. القاهرة، المركز القومي للترجمة.
- سميث، ستيف. (2004) مقاربات جديدة للنظرية الدولية، في: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، دبي، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث.

- Hopf, T. (1998). The promise of constructivism in international relations theory. *International security*, 23(1), 171-200.
- Jackson, R., & Sorensen, G. (2016). *Introduction to international relations: theories and approaches*. Oxford university press.
- Katzenstein, P. J. (1989). *International relations theory and the analysis of change. Global changes and theoretical challenges: Approaches to World Politics for the 8-1990s*, Lexington, Lexington Box.
- Kratochwil, F. (1996). Is the ship of culture at sea or returning. *The return of culture and identity in IR theory*, 221.
- Kurki, M. (2006). Causes of a divided discipline: rethinking the concept of cause in International Relations theory. *Review of International Studies*, 32(2), 189-216.
- Lebow, R. N. (2016). IR Theory as Identity Discourse, in: Booth, K., & Erskine, T. (Eds.). *International relations theory today*. John Wiley & Sons.
- Onuf, N., Kubáková, V., & Kowert, P. (1998). *Constructivism: A User's Manual*. Vendulka Kubáková et al. *International Relations in a Constructed World*, Sharp, London.
- Onuf, N. (1989). *World of Our Making*. Columbia, University of South Carolina Press.
- Philips, A. B. (2007). Constructivism, In: Griffiths, M. (Ed.). *International relations theory for the twenty-first century: an introduction*. Routledge.
- Patomäki, H., & Wight, C. (2000). After Postpositivism? The promises of critical realism. *International Studies Quarterly*, 44(2), 213-237.
- Sampson, A. B. (2002). Tropical anarchy: Waltz, Wendt, and the way we imagine international politics. *Alternatives*, 27(4), 429-457.
- Shannon, V. P. (2005). Wendt's violation of the constructivist project: Agency and why a world state is not inevitable. *European Journal of International Relations*, 11(4), 581-587.
- Snyder, J. (2004). One world, rival theories. *Foreign policy*, (145), 52.
- Valerie, M. (2001). The constructivist Debate; Bringing Hermeneutics. In properly in, paper presented at the 2001 ISA conference (Vol. 21).
- فرح، أنور محمد. (2007) النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، السليمانية، مركز كوردستان للدراسات الإستراتيجية.
- فيرك، كارين. (2016) البنائية، في: تيم دان، وميليا كوركي، وستيف سميث (تحرير)، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة: ديماء الحضراء، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- ويندت، ألكسندر. (2006) النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة: العتيبي، عبد الله بن جبر. الرياض، جامعة الملك سعود.

ثانياً: الإنجليزية:

- Agius, C. (2013). *Social Constructivism. Contemporary security studies*. Oxford university press.
- Barnett, M. (1993). *Institutions, roles, and disorder: The case of the Arab states system*. *International Studies Quarterly*, 37(3), 271-296.
- Björkdahl, A. (2002). Norms in international relations: Some conceptual and methodological reflections. *Cambridge Review of International Affairs*, 15(1), 9-23.
- Burns, T. (2018). What's wrong with a World State? <http://Worldgovermentresearchnetwork.org>, Date of visit: 2/6/2018.
- Checkel, J. T. (2008). Constructivism and Foreign policy. *Foreign policy: theories, actors, cases*. Oxford University Press.
- Checkel, J. T. (2004). Social constructivism in global and European politics: a review essay. *Review of International Studies*, 30(2), 229-244.
- Checkel, J. T. (1998). The constructive turn in international relations theory. *World politics*, 50(2), 324-348.
- Dunne, T. (1995). The social construction of international society. *European Journal of International Relations*, 1(3), 367-389.
- Finnemore, M., & Sikkink, K. (2001). Taking stock: the constructivist research program in international relations and comparative politics. *Annual review of political science*, 4(1), 391-416.
- Hartzog, P. B. (2018). Panarchy Is What We Make of It: Why a World State Is Not Inevitable. <https://academia.edu>, Date of visit: 2/6/2018.
- Herring, E. (2013). *Social Constructivism. Contemporary security studies*. Oxford university press.

- Wallerstein, I. (1996). The inter-state structure of the modern world-system. *International Theory: positivism and beyond*, 87-107.
- Wendt, A. E. (1987). The agent-structure problem in international relations theory. *International organization*, 41(3), 335-370.
- Wendt, A. (1992). Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics. *International organization*, 46(2), 391-425.
- Wendt, A. (1995). Constructing international politics. *International security*, 20(1), 71-81.
- Wendt, A. (2000). On the Via Media: a response to the critics. *Review of international studies*, 26(1), 165-180.
- Wendt, A. (2003). Why a world state is inevitable. *European journal of international relations*, 9(4), 491-542.
- Wight, C. (2006). *Agents, structures and international relations: politics as ontology*. Cambridge University Press.
- Zehfuss, M. (2002). *Constructivism in international relations: the politics of reality*. Cambridge University Press.

أثر تقلبات اسعار الصرف في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1995 - 2015

أ.د. اسعد حمدي محمد ماهر

كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، كردستان، العراق

لقد أصبحت المواضيع التي تهتم بدراسة ومناقشة اثار تقلبات اسعار الصرف في مستوى الانشاط الاقتصادية بشكل عام وفي النشاط التجاري بشكل خاص واحدة من الحقول التي استقطبت انظار عدد كبير من الاقتصاديين الذين ادركوا المخاطر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف خاصة فيما يتعلق.

بنشاط التصدير والاستيراد ، اذ ان ارتفاع سعر صرف العملة المحلية للدولة يؤدي الى ارتفاع الاسعار النسبية لسلعها المحلية وهو ما يؤدي الى ارتفاع اسعار الصادرات قياسا باسعار السلع المستوردة ، كما ان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي مقابل العملة المحلية يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة مقابل انخفاض اسعار الصادرات ، الامر الذي يؤدي الى اختلال شروط التبادل التجاري بسبب اعتماد واردات الدولة على السلع الاستهلاكية والمواد الخام التي لا يتوفر بديل محلي له مما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي.

أولا : أهمية البحث

مساهمة البحث في مجال النمو والتنمية الاقتصادية التي يزداد الاهتمام بدراسة المواضيع المتعلقة بها على المستوى العالمي ، اذ يسلب الضوء على اثر تقلبات سعر الصرف في النمو الاقتصادي ، وان سعر الصرف يمثل حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية ، كونه يعكس الوضع الاقتصادي لاية دوله خارجيا وداخليا حيث ان استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الاسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على مواجهة التحديات والتأثيرات الخارجية التي يتعرض لها اقتصاد الدولة .

المستخلص- تعد العملة المحرك الاساس لعملية التبادل التجاري على المستويين الداخلي والخارجي ، ويعد سعر الصرف احد المقومات التي تقوم عليها التجارة الخارجية لتسوية المدفوعات الدولية ، اذ تحتاج عملية الاستيراد الى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة هذا من جانب ، ومن جانب آخر نجد ان الافراد في حالة سفرهم الى بلد آخر فهم يحتاجون الى عملة البلد الذي يسافرون اليه ، وهذه الحالة يجدون انفسهم امام عملية الصرف ، وبذلك فان التغيرات التي تحصل في سعر الصرف تؤثر على عملية التبادل التجاري وبالتالي على النمو الاقتصادي .

انطلاقا مما تقدم تم اختيار عنوان الموضوع الذي يهدف البحث الى التعرف على الاطار النظري لاسعار الصرف ونماذج النمو الاقتصادي فضلا عن قياس اثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في العراق عن طريق صياغة نموذج قياسي للمدة 1995-2015

مفاتيح الكلمات- اسعار الصرف ، النمو الاقتصادي.

المقدمة

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي كونه يعتمد في تمويل البرامج التنموية بنسبة تتجاوز 95 % على الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط ، وبذلك فقد ظل الاقتصاد العراقي يعاني من تدني معدلات النمو الاقتصادي ، الامر الذي دفع معظم الحكومات المتعاقبة على وضع خطط وبرامج تهدف الى زيادة معدل النمو الاقتصادي ، وتركز هذه الخطط والبرامج على الحد من تقلبات اسعار الصرف والعمل على استقرارها بوصفها واحدة من الوسائل المعتمدة التي تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ثانيا : مشكلة البحث

وبشكل عام يمكن القول ان سعر الصرف يمثل عدد الوحدات النقدية الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة نقدية اجنبية ، او هو عدد الوحدات الاجنبية التي تدفع للحصول على وحدة وطنية ، ولا خلاف بين الطريقتين اذ ينظر الى ان احدى العملتين هي سلعة والاخرى ثمن لها ، ففي الحالة الاولى تعد العملة الاجنبية سلعة والعملة الوطنية ثمن لها في حين تمثل العملة الوطنية في الحالة الثانية سلعة والعملة الاجنبية ثمن لها ، وفي جميع الاحوال فان الغرض من ذلك هو تسهيل وتقييم وتسوية ما ينشأ نتيجة المعاملات الدولية المختلفة.

تتمثل مشكلة البحث بعدم استقرار سعر الصرف خلال مدة البحث بسبب تأثرة بالازمات الاقتصادية الداخلية والوضع السياسي السائد في العراق فضلا عن انعكاس الازمات الاقتصادية العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي.

ثالثا : فرضية البحث

وبالنسبة لانواع اسعار الصرف يمكن التمييز بين عدة انواع من سعر الصرف نذكر اهمها:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان عدم استقرار اسعار الصرف تنعكس سلبا على النمو الاقتصادي.

1. سعر الصرف الاسمي

يعرف سعر الصرف الاسمي على انه سعر عملة اجنبية بدلالة وحدات عملة محلية ، اي انه عبارة عن مقياس لقيمة عملة احدى الدول التي يمكن تبادلها بقيمة دولة اخرى ، ويتم تبادل العملات او عمليات شراء وبيع العملات حسب اسعار هذه العملات بين بعضها البعض ، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للعرض والطلب عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة ، ولهذا يمكن لسعر الصرف ان يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد . فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الاخرى (قدي ، 2003 ، 103).

رابعا : أهداف البحث

يهدف البحث الى التعرف على الاطار النظري لاسعار الصرف ونماذج النمو الاقتصادي فضلا عن قياس اثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في العراق عن طريق صياغة نموذج قياسي للمدة 1995-2015.

خامسا : هيكل البحث

من اجل التحقق من فرضية البحث والتوصل الى هدف البحث تم تقسيمه الى اربعة مباحث : تناول المبحث الاول مفهوم ومحددات سعر الصرف ، في حين خصص المبحث الثاني للتعرف على النمو الاقتصادي مفهومه وبعض نماذجه ، وتضمن المبحث الثالث بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق ، اما المبحث الرابع فقد كرس لقياس وتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار العراقي في النمو الاقتصادي . وأخيرا سيتم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي تخص البحث

المبحث الأول : مفهوم ومحددات سعر الصرف**أولا : مفهوم وانواع سعر الصرف**

ان تطور العلاقات الدولية بما فيها المبادلات التجارية وانتقال رؤوس الاموال ادى الى تشابك العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة ، حيث لكل دولة عملة وطنية خاصة بها يتم التعامل بها في مختلف المعاملات ، الأمر الذي ادى الى وجود ما يسمى بسعر الصرف ، وهو يمثل سعر عملة بعملة اخرى او نسبة مبادلة عملتين ، فاحدى العملتين تعد سلعة والعملة الاخرى تعد ثمن لها ، ويعرف سعر الصرف ايضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على اساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم (بوخاري ، 2010 ، 120).

كما يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات النقدية التي تبديل به وحدة من العملة المحلية الى اخرى اجنبية (بين عملتين مختلفتين) ، وهو بهذا يجسد اداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات ، وهو يربط بين اسعار السلع في الاقتصاد المحلي واسعارها في السوق العالمية ، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف (قدي ، 2003 ، 103).

2. سعر الصرف الحقيقي

وهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الاجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية ، وان سعر الصرف الحقيقي ما هو الا سعر الصرف الاسمي معدلا بالرقم القياسي للاسعار ، اي ان هذا السعر يهتم بتأثير التضخم على سعر الصرف الاجنبي للدولة وذلك من خلال الصيغة التي تجمع الرقم القياسي لمستويات الاسعار في الدولة المقارنة (معروف ، 2005 ، 301).

و يتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة الآتية (علي وسمير ، 2012 ، 50).

$$Pf / TCR = TCN . Pd$$

حيث ان:

$$TCR = \text{سعر الصرف الحقيقي}$$

$$TCN = \text{سعر الصرف الاسمي}$$

$$Pd = \text{مستوى الاسعار في البلد المحلي}$$

$$Pf = \text{مستوى الاسعار في البلد الاجنبي}$$

2. التضخم

تعد درجة التضخم النقدي من العوامل المؤثرة في اختيار الدولة لنظام السعر الخاص بها ، فالدول ذات معدلات التضخم المختلفة تميل للاخذ بنظام سعر الصرف الحر ، والسياسة النقدية في ظل حركة رأس المال الدولية ، لا يمكن لها ان تتعايش مع نظام تثبيت اسعار الصرف . فالارتباط بين معالجة التضخم واسعار الصرف الحرة ادى ببعض الاقتصاديين الى القول بان واحدا من معالجة التضخم هو زيادة تقلبات اسعار الصرف ، فمتغيرات مثل التضخم والموعد يؤثران على سعر الصرف.

3. اسعار الفائدة

ان الاختلاف او التفاوت في اسعار الفائدة يؤثر في حركة رؤوس الاموال ، فان رفع سعر الفائدة سيؤدي الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية لغرض تحقيق الارباح ومن شأن ذلك ان يؤدي الى زيادة الطلب على العملة الوطنية وزيادة عرض العملة الاجنبية الذي من شأنه ان يؤدي الى زيادة سعر صرف العملة الوطنية وانخفاض سعر الصرف بالنسبة للعملة الاجنبية (الجاسم ، 1976 ، 340)

4. ميزان المدفوعات

يمثل ميزان المدفوعات حلقة الوصل التي تعكس علاقة بلد ما بالعالم الخارجي ، فمن المعروف ان ميزان المدفوعات اما ان يعاني من عجز او يعاني من فائض او انه متعادل ، ففي حالة العجز يعني ان الطلب على الصرف الاجنبي يزيد على عرضه وان سعر الصرف يتجه الى الارتفاع ، في حين يميل سعر الصرف الى الانخفاض في حالة الفائض وذلك لزيادة العرض الاجنبي عن الطلب على الصرف الاجنبي (معروف ، 2005 ، 213) . اما اذا كان ميزان المدفوعات يميل الى التعادل فان سعر الصرف سوف يميل الى التوازن.

5. حجم الموازنة العامة للدولة

من المعروف ان لحجم الموازنة العامة للدولة تأثير واضح على اسعار الصرف ، ففي حالة ضخامة التخصيصات في الموازنة واتباع سياسة توسعية عن طريق زيادة الانفاق العام الذي يساهم في زيادة مستوى النشاط الاقتصادي وارتفاع المستوى العام للأسعار ، الامر الذي يساهم في خفض سعر الصرف بالنسبة للعملة المحلية . وبالعكس في حال اتباع الدولة سياسة انكماشية عن طريق تقليص حجم الانفاق العام الذي يؤدي الى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والحد من حجم الطلب وانخفاض المستوى العام للأسعار وبالتالي رفع سعر الصرف للعملة المحلية (عباس ، 2008 ، 65)

6. المضاربة

ويقصد بها محاولة تحقيق ارباح نتيجة لتوقع تغيرات اسعار الصرف ن فالمضاربون يشتركون كميات أكبر من الصرف الاجنبي عند انخفاض سعر توقعاً منهم ان الاسعار ستعود الى الارتفاع ثانية والعكس صحيح ، لذلك فان للمضاربة تأثير على طلب وعرض الصرف الاجنبي وبالتالي فانها تؤثر في تحديد سعر الصرف (البيلاوي ، 1998 ، 68) .

فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للبلد المحلي ، لان سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مقابل العملة الاجنبية يعكس الفرق بين القوة الشرائية في البلد الاجنبي والبلد المحلي .

3. سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى وان اسعار الصرف الفعلية لاتأخذ في الحسبان الاختلافات في معدلات التضخم بشكل عام ، ولهذا لا تعتبر مقاييس ملائمة لبيان الموقف التنافسي لدولة ما بالنسبة لمنافسيها (كريانين ، 2007 ، 292).

ثانيا : العوامل المؤثرة والمحددة لسعر الصرف

ان سعر الصرف هو ثمن كفاي الائتمان يتحدد بشكل اساسي بتفاعل قوى العرض والطلب ، ومن المعروف ان هناك علاقة دالية طردية بين سعر الصرف وعرض الصرف الاجنبي ، اذ ان عرض الصرف الاجنبي يمثل طلب مشتق من طلب الاجانب على السلع والخدمات الوطنية . فانخفاض اسعار السلع والخدمات الوطنية يؤدي الى زيادة الكميات المطلوبة منها في الخارج ويؤدي ذلك الى زيادة الطلب على العملة الوطنية اي زيادة عرض الصرف الاجنبي

كما ان الطلب على الصرف الاجنبي هو طلب مشتق من طلب السلع والخدمات الاجنبية وهناك علاقة دالية عكسية تبين الكميات المطلوبة من الصرف الاجنبي وسعر الصرف ، اذ ان ارتفاع سعر الصرف يعني زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية المدفوعة لقاء وحدة واحدة من العملة الاجنبية ، ويعني ذلك ارتفاع اثمان السلع والخدمات الاجنبية فتتخفف نتيجة لذلك الكمية المطلوبة من الصرف الاجنبي اي من البضائع والخدمات الاجنبية (سالم ، 1984 ، 10)

وبالاضافة الى ما تقدم فهناك عدة عوامل تؤثر في سعر الصرف اهمها:

1. عرض النقد

يؤثر عرض النقد على سعر الصرف حيث تؤكد نظرية كمية النقود على العلاقة القائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ، فالافراط في الاصدار النقدي وزيادة كمية النقود تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، الامر الذي يجعل سلع الدولة المعنية اقل قدرة على منافسة سلع الدول الاخرى ، وهذا يؤدي الى زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات اي زيادة في الطلب على العملات الاجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية ، بمعنى انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع اسعار صرف العملات الاجنبية (العكيلي ، 2007 ، 51)

7. الظروف السياسية والطبيعية

وبناء على ماتقدم يتم التركيز عادة على التغيرات النوعية ومصدرها التقدم التقني الذي يعد مفتاح النمو الاقتصادي لاي دولة ، كما يتم التركيز على معدل النمو السكاني والادخار والمخزون من رأس المال (الاستثمار) ، والذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا ، حيث ان المهم ليس توفر الموارد الطبيعية بكميات كبيرة ولكن الأهم هو حسن استخدام المتاحة منها والاستفادة من وفورات الحجم .

ان الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية وحوادث المجاعات والانقلابات من العوامل التي تؤثر على سعر الصرف لكونها تؤثر على الوضع الاقتصادي في البلد بشكل عام واطراف التجارة بشكل خاص وبالتالي تؤدي الى تغيير الطلب على الصرف الاجنبي ثم تغيير سعر الصرف .

ثانيا : نماذج النمو الاقتصادي

المبحث الثاني : النمو الاقتصادي مفهومه وبعض نماذجه

1- نموذج هارود – دومار

اولا : مفهوم النمو الاقتصادي

يوضح نموذج هارود – دومار العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتطلبات راس المال حيث ينطلق هذا النموذج بان في مقدمة مايتطلبه الامر عند التخطيط الوقوف على مقدار راس المال اللازم لتحقيق زيادة معينة في الدخل القومي . اي ان المضمون الرئيسي لهذا النموذج هو ان الانتاج لاي وحدة اقتصادية يعتمد على كمية راس المال المستثمر في تلك الوحدة .

يعد النمو الاقتصادي من المفاهيم التي لا يوجد اختلاف في تفسيرها ، اذ يتفق المختصون على ان النمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية في الانتاج ، والتي تحصل نتيجة لحدوث تغيرات كمية في عوامل الانتاج (اي نمو قوة العمل الناجم عن نمو السكان ، وتراكم رأس المال) وتغيرات نوعية مصدرها التقدم التقني في حالة الاستخدام الكامل (Shephord , 1978,183) . اي ان النمو الاقتصادي يتمثل بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين ، وهذه السلع والخدمات يتم انتاجها باستخدام عناصر الانتاج الريسة وهي الارض والعمل ورأس المال والتنظيم ، وعادة ما يضاف الى ذلك استقرار هذه الزيادة في الانتاج لفترة طويلة من الزمن وبالشكل الذي يؤدي الى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وليس الاسمي .

ويخلص هذا النموذج بان النمو الاقتصادي يمكن تصوره كدالة للميل الحد للادخار ومعامل راس المال / الناتج وبصيغته جبرية

$$G=F(MPS,K/Y)$$

وبذلك يمكن القول ان هذا المفهوم يتضمن ثلاث شرط اساسية : (عجمية ، 2000 ، 51)

حيث

$$Y = \text{الدخل القومي}$$

$$K = \text{راس المال}$$

$$S = \text{الادخار}$$

$$\Delta = \text{التغيرات من فترة الى اخرى}$$

عندئذ معدل النمو هو

$$G = \frac{\Delta Y}{Y}$$

$$S = S/Y$$

ونسبة الادخارات الى الدخل القومي هي

اي ان الميل الحدى للادخار يساوي الميل المتوسط في حالة التوازن اي مساواة الادخار بالاستثمار $S=I$ فان $I=I/Y$ وان الاستثمار هو التغير الذي يحصل في خزين راس المال

$$\Delta K = I$$

وان الزيادة في معامل راس المال / الانتاج يمكن ان تعرف

$$K = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{I}{\Delta Y}$$

وبعد ذلك

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I/K}{I/\Delta Y}$$

$$G = \frac{S}{K}$$

1- ان زيادة النتائج المحلي الاجمالي يترتب عليها زيادة في متوسط نصيب الفرد ، بمعنى ان نمو الناتج المحلي الاجمالي يجب ان يفوق معدل النمو السكاني ، وعليه فان :

2- يجب ان تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست اسمية ، بمعنى ان الزيادة الاسمية في الدخل الفردي يجب ان تفوق المؤشر العام للأسعار (التضخم) ، لان كثير من الدول فشلت في احواء الأسعار الأمر الذي ادى الى ارتفاع الدخل الفردي كالرواتب والاجور وغيرها بشكل آلي كنتيجة لارتفاع الاسعار ، الا ان هذه الزيادة في الحل الفردي اسمية ولم تمكن الافراد من الحصول على كميات اضافية من السلع والخدمات ، وبذلك يكون: معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم

3- يجب ان تكون الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الاجمالي او متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي مستمرة الى المدى الطويل وليست مؤقتة أو آتية تزول بزوال اسبابها .

نقصان الانتاجية الحدية لاجد عوامل الانتاج لانكون الا على حساب نقصان او زيادة المدخلات الاخرى في العملية الانتاجية وفي حالة ثبات مزج عوامل الانتاج ، فان ذلك يؤدي ثبات الانتاجية لتلك العوامل .

اما الاقتصادي Meade فقد ادخل عنصر الزمن في الدالة الانتاجية وفق الصيغة

(التالية : Meade, 1962,11)

$$Y=F(K,L,R,M,T)$$

اذ تمثل K,L,R,M,T راس المال والعمل والارض والزمن على التوالي ، الزمن في هذه الصيغة اذ يمثل اتجاه التحسن التكنولوجي . وان العوامل المدخلة ترتبط بعلاقة سببية بالانتاج ، وان زيادة اي عامل او توليفه من العوامل ، فان الانتاج يزداد بكمية معينة .

ان نمو الناتج بافتراض ثبات عنصر الارض يتقرر في حدود التغيرات في العوامل الانتاجية المدخلة ، اي ان :

$$\Delta Y = V \cdot \Delta K + W \cdot \Delta L + \Delta M$$

اذ يمثل (W,V) الانتاجية الحدية لراس المال والعمل على التوالي . $(\Delta L, \Delta K)$ الزيادة في راس المال والعمل على التوالي . M نسبة مساهمة التقدم التكنولوجي

ومن الصيغة اعلاه يلاحظ ان الانتاجية الحديه لراس المال (V) تختلف عن معكوس الزيادة في نسبة راس المال / الناتج $(\Delta K / \Delta Y)$ حيث تقاس الزيادة في الانتاج المتناهي من اضافة وحدة واحدة من راس المال مع بقاء المدخلات الاخرى ثابتة وكذلك الحال بالنسبة للانتاجية الحديه للعمل (W) ونسبة (العمل / الناتج) .

ان نمو الناتج في النموذج النيو كلاسيكي يعبر عنه بالصيغة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{VK}{Y} \cdot \frac{\Delta K}{K} + \frac{WL}{Y} \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta M}{Y}$$

اذ يمثل $\frac{\Delta M}{Y}$ ، $\frac{\Delta L}{L}$ ، $\frac{\Delta K}{K}$ ، $\frac{\Delta Y}{Y}$ معدلات النمو السنوية لكل من الناتج ، راس المال ، العمل ، التقدم التكنولوجي ، وان $\frac{VK}{Y}$ ، $\frac{WL}{Y}$ مرونة الناتج بالنسبة لراس المال والعمل على التوالي وان الصيغة اعلاه تعني ان :

النمو الاقتصادي = مرونة الناتج بالنسبة لراس المال × معدل نمو خزين راس المال + مرونة الناتج بالنسبة للعمل × معدل نمو قوة العمل + معدل نمو الناتج بسبب التقدم التكنولوجي .

3- نموذج كاليكسي

يبين هذا النموذج العلاقة بين تراكم راس المال ومعدل نمو الدخل القومي في اقتصاد قائم على التخطيط ، وقد صيغت معادلات النموذج في ضوء المعايير الضرورية في تحديد العلاقة بين زيادة الدخل القومي والاستثمارات الانتاجية ومستوى الدخل من جهة اخرى وعلى النحو التالي :-

فطبقا لهذا النموذج يتحدد معدل النمو بمعاملين رئيسيين هما المعامل الحدي لراس المال ومعدل الاستثمار (نسبة الادخار الى الدخل) ويمكن ان يزداد معدل النمو بطريقتين اما بزيادة معدل الاستثمار او بتخفيض معامل راس المال وبتخفيض معامل راس المال يعني زيادة كفاءة الاستثمار .

فبالنسبة للطريقة الاولى هناك صعوبة في رفع نسبة الادخار الى المدخل القومي في الدول النامية الا بمعدلات بطيئة وذلك بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد وبالتالي ظالة القدره الادخارية لنا اصبح الاهتمام أكثر بمعامل راس المال ويمكن اعادة كتابة النموذج بحيث ياخذ معدل نمو السكان بنظر الاعتبار وهو يفترض بان السكان وقوة العمل بنمو بمعدل نسبي ثابت مستقل عن بقية القوى الاقتصادية ويمكن الرمز لهذا المعدل (n) وبذلك يتم استخلاص ما يطلق عليه بالمعدل الصافي للنمو الاقتصادي G ويمكن التعبير عن هذا النموذج بالصيغة الاتية :

$$G = \frac{S}{k} - n$$

وطبقا لهذا النموذج مع افتراض تحقيق نسبة معينة من الاستثمارات يتحدد معدل النمو بمعاملين رئيسيين هما المعامل الحدي لراس المال ومعدل نمو السكان ولكون معدل نمو السكان مرتفعا في الدول النامية ويتعذر تخفيضه وانقاصه في الامد القصير على الاقل فان الاهتمام اصبح بمعامل راس المال في هذه الدول ايضا .

2- نموذج النمو النيوكلاسيكي

تتم اهمية الكبيرة بالنسبة لنموذج النمو النيوكلاسيكي في استخدام تغيرات اسعار العوامل وتغيرات نسب الانتاجية التي ترمح بها المدخلات في العملية الانتاجية ، فالاسعار منخفضة نسبيا للعمل مثلا يفترض ان تؤدي الى احلال العمل بدلا من راس المال . والذي يضمن امكثنيات الاحلال هذه هي تضمين افتراض كفاءة قوى المنافسة داخل الاقتصاد بما يؤدي الى احداث تغيرات في القدره النسبية للعوامل ، وهذه بدورها تنعكس في تغيرات السعر النسبي ، والمنتجون حساسون بدرجة كبيرة لتغيرات الاسعار هذه ، لذلك يعمدون الى تغيير اساليهم الانتاجية .

وترجع النظرية النيوكلاسيكي بصيغتها وبنائها المنطقي الكامل الى الاقتصاد الامريكي كلارك اذ تقرر هذه النظرية ان قيمة السلعة تتشكل من عوامل الانتاج الرئيسية المتمثلة بالعمل ، وراس المال ، والارض . وتقاس مساهمة كل عامل بانتاجيته الحدية .

ان تحديد عوامل الانتاج وفق هذه النظرية انما يتعرض للعلاقات التكو- اقتصادية التي تحكم عملية خلق الناتج ، وبالتالي فان الحديث عن دور كل عامل من عوامل الانتاج بصورة منفردة في خلق الناتج ، انما ينصرف الى دراسة حركة الحجم المادي للناتج ، والعوامل التي تحققه بالاسعار الثابتة . (المشهداني ، 1990 ، 99)

لقد حاول solow في نموده ان يوفّر التقنيات الملائمة في كيفية بيان الاحلال المستمر بين العمل وراس المال في انتاج البضاعة المركبة . وفي اقتصاد كهذا ، فان زيادة او

وباستخدام معدل النمو الاستثمار المنتج (ri) مع افتراض (a) ، (u) لهذا القطاع كما هو للاقتصاد لمجموعه بعد اجراء سلسلة من الاشتقاقات الى الصيغة الاتية :-

$$\Delta Y = \frac{1}{M} I$$

Y = الدخل القومي

M = معامل راس المال

I = الاستثمارات

$$\frac{I_i}{I} = \frac{M_i}{M} \cdot \frac{I}{Y} + M_i(r_i - r)$$

ففي حالة النمو الموحد الذي ينمو فيها كل من الاستثمار والدخل بنفس المعدل (r=ri) يكون (I/Y) ، (Ii/I) ، مقداور ثابتا ، بينما في حالة النمو المعجل يكون (r) و (I/Y) كلاهما متزايدان ، والزيادة في (I/Y) تعني ان الاستثمار ينمو بمعدل اسرع من الدخل القومي (ri > r) .

المبحث الثالث : بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق

تم اختيار بعض المؤشرات الاقتصادية لغرض تحليلها اعتمادها في الجانب القياسي وهي الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل نمو عرض النقد السنوي وحجم الصادرات ومعدل البطالة وحسب الجدول (1) .

جدول (١)

بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للسنة 1995 - 2015

السنوات	سعر الصرف الفوري	الاستثمار الاجنبي المباشر كمتون دولار	معدل نمو عرض النقد السنوي % (M1)	حجم الصادرات الفدادين دولار	معدل البطالة	العرض النقدي الاجمالي القيمة = مليار دولار
1995	1674.5	2	195.1	1963	12.9	32.230
1996	1170.0	1	36.2	2.764	13.9	30.999
1997	1471.0	1	8.1	6.385	15.4	30.240
1998	1620.0	7	30.2	7.427	17.4	29.122
1999	1972.0	7	9.8	13.067	20.2	28.046
2000	1930.0	3	16.5	18.742	22.4	26.826
2001	1929.0	6	24.9	12.872	24.6	25.659
2002	1956.0	2	39.6	12.219	26.7	24.544
2003	1936.0	5	91.6	9.711	28.1	23.464
2004	1453.0	300	75.8	17.810	26.8	33.700
2005	1472.0	515	12.3	23.697	17.9	32.116
2006	1475.0	383	35.6	30.529	17.5	42.620
2007	1267.0	972	40.5	39.587	11.7	69.556
2008	1203.0	1856	29.8	63.726	15.3	109.100
2009	1182.0	1452	32.3	39.430	14	98.987
2010	1185.0	1436	38.7	51.764	12	121.335
2011	1196.0	1396	20.7	79.681	8	153.032
2012	1233.0	2082	4.6	94.209	11.9	184.192
2013	1232.0	3400	16.2	89.768	12.4	195.382
2014	1214.0	5131	3.5	83.981	12.7	196.493
2015	1226	3469	8.1	89.319	13.2	192.022

المصدر:

- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الثرات الاحصائية للسنوات 1995 - 2016 .
- حسن ، مسلم قاسم ، نيسان 2018 ، اثر المتغيرات الاقتصادية في تقلبات سعر صرف الدينار العراقي للسنة 1995 - 2016 ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، ص 104 .

1- الناتج المحلي الاجمالي:

يعد الناتج المحلي الاجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن النمو الاقتصادي في أي بلد، ومن المعروف ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية جعلته سريع التأثر بالاحداث التي واجهته ، فقد عانى الاقتصاد العراقي في مطلع التسعينيات من الحصار الاقتصادي الشامل الذي فرض عليه ومن نشوب حرب مدمرة فضلا

وهذا يعني كلما زادت الاستثمارات كلما ادى الى زيادة معدل نمو الدخل القومي والعكس صحيح. ويعتمد كاليكسي في نموده بان هناك عوامل اخرى تؤثر على الزيادة في الدخل القومي وليس الاستثمارات هي العامل الوحيد الذي يؤثر في زيادة الدخل القومي . ما يكون معوقا ويؤثر سلبا على الزيادة في الدخل القومي كالاندثار والتقاعد الفني الذي يلحق بالطاقة الانتاجية . اي انه نتيجة لذلك فان الدخل القومي سيميط في السنة التالية بمقدار (ay) حيث تكزن (a) معلمة الاندثار ومنها ما يؤدي الى زيادة الدخل القومي كادخال التحسينات في تنظيم العمل والاقتصاد في استهلاك المواد الاولية حيث تؤدي مثل هذه الجهود في بداية السنة القادمة الى زيادة الدخل القومي بمقدار (uy) ، حيث تمثل (u) معامل الزيادة في الدخل القومي الناتج عن ادخال التحسينات في تنظيم العمل والاقتصاد في استخدام المواد الاولية :-

وبناء على ماتقدم يكون نموذج كاليكسي على النحو الاتي :-

$$\Delta Y = \frac{1}{M} I - Ay + Uy$$

ولاجل تحديد معدل نمو الدخل القومي يكون اعادة كتابة النموذج بالصيغة الاتية :-

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{1}{M} \cdot \frac{1}{Y} - a + u$$

ويرمز لمعدل نمو الدخل القومي ب (r) فتكون صيغة النموذج على النحو التالي :-

$$r = \frac{1}{M} \cdot \frac{1}{Y} - a + u$$

ان معدل النمو (r) لا يتغير اذا بقيت حصة الاستثمار النسبية في الدخل القومي (I/Y) على حالها بافتراض ثبات u,a,m . ولكن ثبات (I/Y) تجعل الاستثمار ينمو بنفس نسبة الدخل القومي ويفترض كاليكسي في نموده ثبات نسبة راس المال الى الانتاج (M) ويجدد شكل العلاقة بين (M) لمجموع الاقتصاد ، و (Mi) لقطاع الاستثمار ، و (Mc) لباقي القطاعات على النحو الاتي :-

$$\frac{1}{M} \cdot I = \frac{1}{M_i} I_i + \frac{1}{M_c} (I - I_i)$$

ويؤخذ بنظر الاعتبار الفرق بين (M) و (Mi) ويعد محما في توزيع الاستثمارات بين قطاع الاستثمار وغير الاستثماري ، ولبيان التغيرات في الحصة النسبية لقطاع الاستثمار وان مجموع الاستثمار (Ii/I) الناتجة عن التغيرات في حصة الاستثمار النسبية في الدخل القومي (I/Y) .

من خلال استقرار الأرقام الواردة في الجدول (1) يتضح لنا ان هناك تذبذباً واضحاً في سعر صرف الدينار العراقي نتيجة للعوامل الخارجية و الداخلية لاسيما تصدير النفط الذي يعد مصدر للعملة الاجنبية من جهة والاصرار على العمل بنظام سعر الصرف الثابت من قبل الحكومة، مع تعدد مستويات الصرف الرسمية الذي يمكن توصيفه بنظام تعدد الصرف الثابت، ان عقد التسعينيات عمل على خلق سوق موازية للصرف الاجنبي، كانت هذه السوق هجينة التكوين تتعامل بمعدلات صرف الدينار العراقي وتختلف باختلاف فئة العملة العراقية وطريقة طبعها. كما وان هذه السوق كانت المحرك والقائد لتحديد سعر الصرف وفق النظام الموعوم المطلق او التام الصرف Purely Floating . (صالح، 2008، 7).

الامر الذي ادى الى تقلبات في سعر الصرف الدينار خلال السنوات (1995-2000)، اذ ان قيمة الدولار الواحد في سنة 2000 بلغت 1930 دينار، مقارنة بسنة 1995 وهي 1647.5 دينار، هذا بالرغم من توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) في تلك الفترة، ومن ثم واصل تدهور سعر الصرف الدينار خلال المدة (2000-2003) اذ بلغ 1936 دينار للدولار الواحد سنة 2003، وربما يعود السبب في ذلك الى عدة اسباب نذكر أهمها :

- تزايد عرض العملة المحلية بسبب اعتماد سياسة سياسة الاصدار النقدي لتمويل العجز .
- المضاربة بالعملة وهو ما اسهم في بروز ظاهرة السوق الموازية جراء استبدال العملة المحلية بالدولار .
- اعتماد اسلوب استيراد بدون تحويل خارجي مما ادى الى خروج كيات كبيرة من العملة المحلية .

بعد احداث عام 2003 حصل البنك المركزي العراقي على استقلاليته اثر صدور القانون رقم (56) لسنة 2004 والذي اعتبر بمثابة مرحلة انتقالية في تاريخ الجهاز المصرفي العراقي. وقد مثل سعر الصرف للدينار العراقي الهدف الأساسي للسلطة النقدية، والعمل على تحسين قيمة الدينار العراقي ثم المحافظة على استقرار هذه القيمة والذي أكد عليه قانونه الجديد. فبعد ان كان سعر صرف الدينار محدود (1936) دينار لكل دولار بداية 2003 ارتفعت قيمته بشكل كبير بعد تنفيذ مزادات العملة الاجنبية ليصل الى (1453) دينار لكل سنة 2004 . . واستمر سعر صرف الدينار العراقي بالارتفاع حتى بلغ (1233) دينار لكل دولار عام 2012 وبعد ذلك شهد سعر صرف الدينار استقرار ملحوظاً في السوق ، كما ان التحسن الذي حدث في قيمة العملة العراقية خلال هذه المدة زاد من ثقة الافراد بالدينار العراقي، الامر الذي ساهم في تلاشي التباين بين سعري الصرف الموازي والرسمي تقريبا .

عن العقوبات الاقتصادية بضمنها تجريد ارصده في البنوك الدولية والدمار الشامل الذي اصاب البنى التحتية والمؤسسات الانتاجية والمرافق الخدمية كل هذه العوامل ساهمت في تدهور معدل نمو الناتج المحلي ، ويتبين من الجدول (1) ان الناتج المحلي الاجمالي بلغ (32.23) مليار دولار في سنة 1995، ومن ثم بدأ الناتج المحلي الاجمالي بتراجع خلال المدة (1996-2003) حيث بلغ (23.464-30.999) مليار دولار (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2004.89) انظر الجدول (1)، فيما بعد سنة 2004 حدث تغير ايجابي في الناتج المحلي الاجمالي واستمر التحسن اذ قدر بـ(109.100) مليار دولار سنة 2008 نتيجة ارتفاع اسعار النفط اذ وصل الى 150 دولار للبرميل الواحد في نفس السنة، اما فيما بعد سنة 2008 تآثر الاقتصاد العراقي في تداعيات الازمة المالية العالمية، وذلك من خلال تراجع اسعار النفط عالمياً وقد بدا ذلك واضحاً في تراجع معدلات الناتج المحلي الاجمالي (98.987) سنة 2009 مقارنة بالسنة السابقة، والمدة المحصورة بين 2010-2012 كان هناك تحسن ملحوظ في قيم الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ (184.192 /153.032) مليار دولار، اما السنوات (2013-2014) شهد استقراراً في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ (196.493-195.382) مليار دولار، واما في سنة 2015 شهد تراجعاً حيث بلغ 192.022 مليار دولار، نتيجة لمواجهة الاقتصاد العراقي لتحديات سياسية واقتصادية، مما ادى الى تدهور الوضع الامني بسبب سيطرة المجمع الارهابية على عدد من محافظات العراق اذ ادت الى تدمير البنى التحتية لاسيما في ظل وجود بعض الحقول النفطية المهمة في هذه المناطق، الى جانب الهبوط السريع لاسعار النفط عالمياً ادى الى تراجع عوائد الصادرات النفطية لاسيما ان الاقتصاد العراقي اعتماده حوالي 90% على صادرات النفط وعدم تنوع مصادر الدخل هذا مما ادى الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي.

2- سعر الصرف

يعد سعر الصرف أداة مهمة لربط الاقتصاد المحلي باقتصادات البلدان الأخرى، وتبرز أهمية سعر الصرف من خلال استعماله كموشر لقياس تنافسية البلد مع البلدان الأخرى. إذ أن العلاقة بين التنافسية ومستوى سعر الصرف الحقيقي هي علاقة عكسية، وكذلك تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتجسدة بالتوازن الداخلي والتوازن الخارجي، إذ أن التوازن الداخلي يتحقق عندما يكون هناك استقرار في المستوى العام للأسعار والأجور، فضلاً عن تحقيق العمالة الكاملة، في حين أن تحقيق التوازن الخارجي يتم عن طريق توازن ميزان المدفوعات، والمقصود هنا هو التوازن الاقتصادي (المدفوعات الخارجية تساوي الإيرادات الخارجية) وليس التوازن المحاسبي (الجانب الدائن يساوي الجانب المدين)، ويمكن عن طريق سعر الصرف تحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال استخدام سعر الصرف كعامل لتخفيض نسبة التضخم. (بوخاري، 2010: 121)

3- الاستثمار الاجنبي المباشر

لدى المصارف التجارية وهو التعريف التقليدي للنقود والمعمول به في معظم الإحصاءات والدراسات . ، وبعد سنة 1990 ونتيجة للعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق لجأت الدولة الى الاصدار النقدي نتيجة توقف الصادرات النفطية وشحة العملة الاجنبية، مما ادى ذلك الى ارتفاع معدل النمو النقدي بدرجة كبيرة حيث بلغ (195%) عام 1995 كما هو واضح في الجدول (1) ، الامر الذي ادى الى انخفاض قيمة الدينار العراقي وارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل لم يسبق له مثيل، وفي سنة 2003، ارتفع معدل عرض النقد الى (91.6%)، بسبب الافراط في الكتلة النقدية، نتيجة الحرب الذي فرضت على العراق في تلك السنة، وبالرغم من محاولة السلطة النقدية في ظل تشريعها الجديد الى تفعيل معدل الفائدة لجذب الودائع المختلفة، وبخاصة الادخارية، بشكل منح المصارف حرية إقرار معدلات الفائدة الدائنة والمدينة، واعتماد الميزان في السيطرة على الكتلة النقدية ، الا ان الذي تحقق هو تخفيض نسبة نمو عرض النقد من (75.8 %) سنة 2004 الى (29.8%) سنة 2008 واستمر الانخفاض في المعروض النقدي ليصل الى (20.7 %) سنة 2011 ، و كما تحقق انخفاض واضح في معدل نمو عرض النقود الى (16.2% و 3.5%) لسنتي 2013 و 2014 على التوالي ، وفي سنة 2015 ارتفع قليلاً حيث بلغ 8.1% نتيجة لتدهور الاوضاع السياسية للبلاد.

5- الصادرات

تعد التجارة الخارجية احدى القطاعات الاقتصادية المهمة وبشكل خاص في الدول النامية عن طريق دورها في زيادة معدلات نمو الدخل القومي وتحقيق التحويلات الهيكلية في الاقتصاد الوطني ، وتوفير السلع الانتاجية والاستهلاكية الضرورية ، وتمثل الصادرات عامل اضافة مباشر للدخل القومي باعتبارها مصدر الحصول على العملات الاجنبية اللازمة لتحقيق التقدم الاقتصادي ، لذلك فان استقرار حصيلة الصادرات سينعكس حتماً على رفع مستوى النشاط الاقتصادي في الجوانب المختلفة لاسيما سعر الصرف، مما يعني توفير البيئة الملائمة لتحقيق نشاط متميز في مختلف القطاعات والوحدات الاقتصادية .

وقد اصيبت التجارة الخارجية للعراق بشلل شبه تام خلال عقد التسعينات نتيجة الحصار الاقتصادي الذي اوقف التعامل الخارجي للعراق ونتيجة لذلك توقفت الصادرات النفطية، لتتخفف حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت (1.96) مليار دولار سنة 1995. وشهد النصف الثاني من العقد المذكور تحسناً في اقيام الصادرات بعد توقيع العراق لمذكرة التفاهم اذ سمح للعراق في ضوءاً بتصدير كميات محدودة من النفط الخام مقابل كميات من الغذاء والدواء، ونتيجة لذلك ارتفعت حجم الصادرات لتصل الى (18.742) مليار دولار سنة 2000 ، الا انها بدأت بالانخفاض لتصل الى (9.71) مليار دولار سنة 2003، نتيجة لتدهور اوضاع البلاد بسبب الحرب في تلك السنة، وبعد سنة 2004 شهد العراق تحسناً في حجم الصادرات لتصل الى (63.726) مليار دولار سنة 2008 ، اما سنة 2009 تراجع حجم الصادرات نتيجة الازمة المالية العالمية لعام 2008 وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية والعراق من بينها ، وهكذا هو حال حجم الصادرات اتسم بالتذبذب خلال مدة البحث .

6- معدل البطالة

تؤكد العديد من الدراسات والبحوث على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة السائد في الاقتصاد ، وتغير معدل النمو الاقتصادي يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة بنسب متفاوتة ، وكذلك فان

مما لاشك في ان الاستثمار الاجنبي المباشر سيقدم فرصاً مباشرة وكبيرة لتطوير الاقتصاد العراقي المتهللة بأعادة بناء وزيادة فرص العمل لتشغيل المزيد من الايدي العاملة والقضاء على البطالة ، كونه مصدر تمويل غير منشئ للديون ويتسم بالاستقرار مقارنة بالصادر التمويلية الأخرى، فيما لو كانت مؤشرات مناخ الاستثمار في البلد المضيف تتسم بالاستقرار وتعمل على تشجيع تلك الاستثمارات . وإن زيادة حجم الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن أن تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة القيمة المضافة وخلق فرص العمل لتشغيل الأيدي العاملة وتدريبها إذ أن الشركات المستثمرة تستخدم أفراداً يتمتعون بمهارات عالية ويمكن لها نقل هذه المهارة والخبرة إلى الدول المضيفة عن طريق إقامة مرافق للتدريب وبالتالي فإن هذه العملية يمكن أن تخدم الاقتصاد من خلال رفع معدلات نمو (خليل ، 2004 ، 38) .

ويتمتع الاقتصاد العراقي بالعديد من الخصائص والمميزات متمثلة — (الثروات الطبيعية والبشرية والسوق الاستهلاكية الكبيرة والحوافز والضمانات التي يقدمها العراق) التي تجعله منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية ، كما تعمل الحكومة العراقية جاهدة لتوفير كافة الضمانات والامتيازات لجذب الاستثمار الأجنبي والتي جسدها بشكل واضح قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 ومدى أهميته في جذب الاستثمارات الوطنية وتشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار رؤوس أموالهم في العراق ، فيرى أن واقع الحال يفصح عن وجود محددات أو معوقات سياسية وأخرى اقتصادية تعرقل عمل الشركات متعددة الجنسية وتمنع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق .

من الجدول (1) يتضح ضعف تدفق الأستثمار الأجنبي المباشر الى العراق حتى عام 2002، ولم تولى الحكومة آنذاك إهتماماً للأستثمار الأجنبي ، وربما يعود السبب في ذلك الى الاعتقاد السائد بأنه نوع من أنواع الإستعمار من اجل الأستيلاء على ثروة البلاد، أما سبب ضعف تدفق

الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق بعد 2003 فيعزى الى الوضع الأمني والسياسي المتدهور ، وضعف البنى الأرتكازية الأساسية التي يتطلبها قدوم الأستثمار الجني ، إضافة الى إنتشار الفساد المالي والإداري، إلا أنه في عام 2007 حصلت نقلة نوعية في زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر حيث وصل الى (972) مليون دولار ثم استمر بالارتفاع ليصل الى (5131) مليون دولار سنة 2014 محققاً نسبة زيادة قدرها (427.9%) مقارنة بسنة 2007

4- عرض النقد

ينصرف إلى إجمالي تداول كمية النقود المصدرة خلال فترة زمنية معينة، أي أن هناك فرقاً بين مفهوم كمية النقود وهي الكمية المصدرة من النقود التي يتم تحديدها بناء على قرار من السلطات النقدية في البلاد (البنك المركزي مثلا)، وبين مفهوم عرض النقود الذي يعني تداول النقود حيث يؤثر في هذا التداول هجمات كثيرة منها البنك المركزي وينطوي عرض النقود على عدة أنواع منها (M1) عرض النقود بالمعنى الضيق الذي يعبر عن النقود الورقية والمعدنية المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب

$$Y_i = F (X_1 + X_2 + X_3 + X_4 + X_5)$$

وان التقدير ما لم يتضمن حد الاضطراب (U_i) فإنه لا يعبر عن حقيقة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، لذلك أصبحت الصيغة المعبرة عن حقيقة العلاقة كالاتي :

$$Y_i = B_0 + B_1X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + U_i$$

حيث ان:

Y_i: الناتج المحلي الاجمالي

X₁: الاستثمار الاجنبي المباشر

X₂: معدل البطالة

X₃: سعر الصرف

X₄: حجم الصادرات

X₅: معدل نمو عرض النقد السنوي

وبعد الاستعانة بالبرنامج الاحصائي الجاهز (SPSS) واعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ، وتطبيقها على البيانات الواردة في الجدول (1) تم تقدير معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كلا على حد حسب الجدول (2) ، ثم الانتقال الى تقدير الانحدار الخطي المتعدد حسب الجدول (3) .

جدول (2)

معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

	y	X1	X2	X3	X4	X5	
Pearson Correlation	Y	1.000	.925	-.655	-.694	.974	-.366
	X1	.925	1.000	-.530	-.624	.881	-.362
	X2	-.655	-.530	1.000	.795	-.603	.154
	X3	-.694	-.624	.795	1.000	-.662	.245
	X4	.974	.881	-.603	-.662	1.000	-.431
	X5	-.366	-.362	.154	.245	-.431	1.000
Sig. (1-tailed)	Y	.	.000	.001	.000	.000	.051
	X1	.000	.	.007	.001	.000	.054
	X2	.001	.007	.	.000	.002	.252
	X3	.000	.001	.000	.	.001	.142
	X4	.000	.000	.002	.001	.	.026
	X5	.051	.054	.252	.142	.026	.
N	Y	21	21	21	21	21	21
	X1	21	21	21	21	21	21
	X2	21	21	21	21	21	21
	X3	21	21	21	21	21	21
	X4	21	21	21	21	21	21
	X5	21	21	21	21	21	21

المصدر: من اعداد الباحث بالاضافة على البرنامج الاحصائي SPSS

من خلال استقراء الارقام الواردة في الجدول (2) الذي يوضح معامل ارتباط المتغير التابع (Y) المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي بالمتغيرات المستقلة نلاحظ ما يأتي :

ارتفاع معدلات البطالة قد يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل تحدده طبيعة البطالة ومصدرها ومدى ارتباطها بالقطاعات الأكثر تأثراً على النمو في الاقتصاد ، لذا تم اختيار معدل البطالة كأحد المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي في العراق ، اذ تعد البطالة من اخطر المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي، فهي تسبب فقدان فرص أساسية في الحصول على الدخل. وما يترتب على ذلك في انخفاض المستوى المعيشي – للأفراد ونمو عدد من يقعون تحت خط الفقر ، وهذا ما حصل بالفعل في العراق والسبب في ذلك هو توقف الانشطة الاستثمارية في الاقتصاد بسبب نقص الموارد المالية الربعية وما تشكله من ثقل في استراتيجيات الانفاق الحكومي والموازنة العامة ويعود السبب في ذلك خلال فترة التسعينات الى الحصار الاقتصادي المفروض على العراق .

ان الجدول (1) يعكس المعدلات العالية للبطالة ، اذ ارتفعت من 12.9% سنة 1995 الى 28.1 % عام 2003 وهذا مؤشر على فشل السوق المحلي ومؤشر على انخفاض الناتج المحلي ، وان السبب في ارتفاع معدلات البطالة بعد عام 2003 يعود الى جملة اسباب نذكر أهمها (عبيد ، 2017 ، 289) :

- حل مؤسسات البوالة الامنية والعسكرية وعدد من الوزارات المدنية علماثر قرار سلطة الائتلاف المؤقتة .
- توقف المنشآت الاقتصادية على اثر تدمير الخطوط الانتاجية فيها بسبب الاحتلال الامريكي للعراق حيث توقفت أكثر من 192 منشأة اقتصادية عامة كما اشارت الى ذلك الكثير من الدراسات حول الاقتصاد العراقي .
- هروب رؤوس الاموال العراقية الى الخارج بسبب عدم الاستقرار الامني والسياسي مما عطل الكثير من المشاريع الاقتصادية القادرة على تخفيض معدلات البطالة .

المبحث الرابع : قياس وتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار العراقي في النمو الاقتصادي

توجد العديد من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي وفقا للنظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية من بينها التغيرات في سعر الصرف ، ومن اجل التحديد الدقيق لاثر هذه العوامل في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1995 – 2015) ، تم بناء نموذج قياسي يتضمن متغير تابع وعددا من المتغيرات المستقلة ، وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد في التقدير بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) كونها تعطي افضل التقديرات الخطية غير المتحيزة والمتفقة غالبا مع منطوق النظرية الاقتصادية ، وان الشكل الرياضي الذي يعبر عن العوامل سالفة الذكر يتمثل بالصيغة الرياضية الآتية :

يتضح من التقدير ان معامل التحديد 97% من التغيرات في المتغير التابع سببها المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج ، وان ما تبقى 3% تعود الى متغيرات لم يتضمنها النموذج المقدر والتي يعبر عنها بالمتغير العشوائي اوحده الخطأ العشوائي U ، كما تشير النتائج الى معنوية النموذج ككل، اذ بلغت قيمة F المحسوبة (128.518) عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من قيمة F الجدولية عند نفس مستوى المعنوية .

وتشير قيم اختبار (t) المحسوبة الى عدم معنوية كل من المتغيرات المستقلة الممثلة بمعدل البطالة وسعر الصرف ومعدل نمو عرض النقود اضافة الى الحد الثابت كون القيمة الجدولية كون القيمة الجدولية لاختبار (t) أكبر من القيمة المحسوبة عند مستوى معنوية 5% ، في حين كانت معنوية بالنسبة لكل من الاستثمار الاجنبي المباشر وحجم الصادرات ، اذ جاءت (t) المحسوبة أكبر من الجدولية عند نفس المستوى من المعنوية .

وتشير نتائج التقدير ايضا الى العلاقة الطردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي المعبر عنه بالنتائج المحلي الاجمالي ، اذ ان زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بوحدة واحدة سوف تعمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي في العراق بمقدار (0.014) وحدة ، وهذا ما ينسجم مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد على العلاقة الايجابية بين الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي . كما تشير النتائج الى العلاقة العكسية بين كل من معدل البطالة وسعر الصرف مع الناتج المحلي الاجمالي ، اذ ان زيادة معدل البطالة وسعر الصرف بمقدار وحدة واحدة سيؤدي تخفيض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (1.252 , 0.03) وحدة على التوالي . وبخصوص سعر الصرف تشير النظرية الاقتصادية الى العلاقة الطردية بين سعر الصرف والصادرات حيث ان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي اي ان انخفاض قيمة العملة المحلية تؤدي الى زيادة الصادرات ، في حين يترك تغير سعر الصرف اثار سلبية لكون انخفاض قيمة العملة قد تؤدي الى ارتفاع الواردات من السلع والخدمات ، كما يؤثر على رغبة المستثمر الاجنبي في الاستثمار داخل البلد .

ومن نتائج التقدير ايضا يتبين لنا ان العلاقة بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي علاقة طردية ، اي ان زيادة حجم الصادرات بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (1.374) وحدة وهذا ينسجم مع منطوق النظرية الاقتصادية ايضا .

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

1. يمثل سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الدولية كونه يعكس الوضع الاقتصادي لاي دولة داخليا وخارجيا ، فهو يربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ، ويمثل المرآة العاكسة لمركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك عن طريق العلاقة بين الاستيرتات والصادرات .
2. عدم استقرار سعر صرف الدينار العراقي خلال مدة البحث ، وبما يعود السبب في ذلك الى عدم استقرار الوضع السياسي والحصار الذي فرض

1. ان علاقة الارتباط بين المتغير التابع (Y) المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي والمتغير (X1) المتمثل بالاستثمار الأجنبي المباشر كانت علاقة موجبة طردية قوية اذ بلغت 92% والمعنوية 0 بمستوى دلالة 0.01 وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط شبه كاملة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر.
2. ان علاقة الارتباط بين المتغير التابع (Y) الممثلة بالناتج المحلي الإجمالي والمتغير (x2) المتمثل بمعدل البطالة كانت علاقة عكسية بلغت (-65%) بمستوى معنوية 001 ومستوى دلالة 0.01 وهذا يدل على ان زيادة البطالة يؤدي الى نقصان الناتج المحلي الإجمالي.
3. ان علاقة الارتباط بين المتغير التابع (Y) المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي والمتغير (X3) المتمثل بسعر الصرف الموازي كانت علاقة ارتباط عكسية بمقدار (-69%) وهي علاقة عكسية أي ان زيادة سعر الصرف الموازي يؤدي الى نقصان الناتج المحلي الإجمالي.
4. ان علاقة الارتباط بين المتغير التابع (y) المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي والمتغير (X4) المتمثل بحجم الصادرات كانت علاقة موجبة طردية قوية مقدارها 97% أي ان زيادة الصادرات تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
5. ان علاقة الارتباط بين المتغير (y) المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي والمتغير X5 كانت علاقة عكسية ضعيفة مقدارها -36%

جدول (3)

تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد

Model Summary ^a									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.989 ^a	.977	.970	11.632396	.977	128.518	5	15	.000

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	86950.335	5	17390.067	128.518	.000 ^b
	Residual	2029.690	15	135.313		
	Total	88980.025	20			

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	
	B	Std. Error				
	(Constant)	27.769	20.449		1.358	.195
	X1	.014	.004	.299	3.570	.003
	X2	-1.252	.766	-.108	-1.634	.123
	X3	.003	.015	.014	.193	.860
	X4	1.374	.187	.674	7.331	.000
	X5	.072	.069	.045	1.043	.314

المصدر : من اعداد الباحث بالاصدار على البرنامج الإحصائي spss

يوضح الجدول (3) النتائج التي تم التوصل اليها من تقدير اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، ويمكن صياغة المعادلة المقدرة بالشكل الآتي:

$$Y = 27.769_{(t=1.358)} + 0.014X1_{(t=3.570)} + (-1.252)X2_{(t=-1.634)} + (-0.03)X3_{(t=0.193)} + 1.374X4_{(t=7.331)} + 0.072X5_{(t=1.043)} + u$$

$$\overline{R^2} = 97 \quad R^2 = 97.7\% \quad F = 128.518 \quad \text{Sig} = 0.00$$

والاجراءات القانونية والاقتصادية التي تساهم في ذلك ، ومن بينها خلق بيئة آمنة ومستقرة تساهم في جذب الاستثمارات الاجنبية فضلا عن التصدي للفساد المالي والاداري بشكا حازم .

3. في حالة ارتفاع سعر صرف العملة الاجنبية مقابل العملة المحلية ، وللمحافظة على القيمة الحقيقية للعائدات لابد من التوجه في الاستيراد من الدول التي تتصف باقل ارتفاع بمعدلات صادراتها .
4. اتباع سياسة مالية مناسبة بالشكل الذي يضمن استقرار سعر الصرف ، والتحكم في المستوى العام للاسعار باعتباره العامل الاساس والاكثر تأثيرا على اسعار الصرف .

قائمة المصادر

اولا : المصادر باللغة العربية

- بوخاري ، خلوصي ، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة سعر الصرف الاجنبي ، بيروت ، 2010 .
- البيلاوي ، حازم ، نظرية التجارة الدولية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1998
- الجاسم ، خزعل مهدي ، الاقتصاد الدولي ، دار الجاحظ ، بغداد ، 1976 .
- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، النشرات الاحصائية للسنوات 1995-2016 .
- حسن ، مسلم قاسم ، نيسان 2018 ، اثر المتغيرات الاقتصادية في تقلبات سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1995 – 2015 ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، ص 104 .
- خليل ، ستار جبار ، (أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية)، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العدد الخامس عشر، أيلول 2004.
- سلم ، عبد الحسين سالم ، دراسة في اسعار الصرف وتغيراتها واثرها في اقتصاديات الخليج العربي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1984 .
- صالح ، مظهر محمد ، نظام معدلات الصرف في العراق : نموذج تشخيصي للواقع العراقي ، 2008.
- عباس ، صباح نوري ، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990 – 2005 ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع عشر ، 2008 .

- على العراق والحرب الذي فرضت عليه وماترتب عليها من فساد مالي واداري ، فضلا عن اعتماد العراق على تصدير النفط الذي يعد مصدرا للعملة الاجنبية ، الامر الذي يجعله أكثر عرضة للعوامل الخارجية والتأثر فيها .
3. ان استقرار سعر صرف الدينار يعكس نجاح السلطات النقدية في المحافظة على قيمته ، وقدرتها على مواجهة التحديات والتأثيرات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد .اي ان ثبات سعر الصرف يساهم في ترسيخ الاستقرار النقدي ، اذ من الاهداف الرئيسة لاغلب الدول الوصول الى سعر صرف حقيقي يقترب من السعر التوازني والابتعاد عن المغالاة فيه .
 4. التذبذب الواضح في قيمة الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث بوصفه من اهم المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن النمو الاقتصادي ، ويعود السبب في ذلك الى الاختلالات الهيكلية الذي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، الامر الذي جعله سريع التأثر بالاحداث التي واجهته طيلة مدة البحث بدءا من الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق والحرب الذي تعرض لها ، والتي ادت الى الدمار الشامل لجميع البنى التحتية والمؤسسات الانتاجية والمرافق الخدمية التي ساهمت بانخفاض الناتج المحلي.
 5. تعد الصادرات مصدرا للحصول على العملات الاجنبية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي ، كما انها تمثل عامل اضافة مباشر للدخل القومي ، اذ شهدت قيمة الصادرات تذبذبا واضحا خلال مدة البحث ، ففي عقد التسعينيات مثلا اصيبت التجارة الخارجية بشكل عام بشلل شبه تام نتيجة الحصار الشامل المفروض على العراق اذذاك ، فضلا عن الحرب التي تعرض لها العراق عام 2003 وما ترتب عليها من فساد اداري ومالي وعدم استقرار الوضع السياسي لسنوات عديدة .
 6. اظهرت نتائج التقدير القياسي ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج المقدر ، اذ بلغ معامل التحديد المعدل 97% ، مما يعني ان المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج تفسر 97% من التغيرات التي تحصل في النمو الاقتصادي ، كما اشارت النتائج الى معنوية النموذج ككل وذلك بالاستناد الى اختبار F حيث كانت قيمة F المحتمسة أكبر قيمتها الجدولية .

ثانيا : المقترحات

1. زيادة فاعلية السياسة النقدية في التأثير بشكل أكبر على التغيرات التي تحصل في عرض النقد والعمل للسيطرة على الكتلة النقدية عن طريق التناسب بين عرض النقد والناتج المحلي لتحقيق التوازن بين القطاعين الحقيقي والنقدي ، الامر الذي يساهم في استقرار سعر الصرف .
2. ضرورة اعتماد سياسات اقتصادية كفوءة عن طريق وضع استراتيجية اقتصادية ذات اهداف واولويات وطرق تنفيذ واضحة تساهم في معالجة التديات التي تواجه النمو الاقتصادي في العراق ، وتحديد الاليات

المشهداني ، عبد الكريم عبدالله محمد ، استخدام الأساليب القياسية في تحليل مصادر نمو الصناعة التحويلية في العراق للمدة 1965 – 1985 ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1990 .
معروف ، هوشيار ، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005 .

ثانيا : المصادر باللغة الانكليزية

J. E.Meade. Aneo – classical Theory of Economic Growth,
2nd,London,1962.
Shepherd , A . Ross, International Economics Amicro-
Macro Approach , U.S. A.Merrill,1978 .

عبيد ، باسم خميس ، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2014، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 96 ، المجلد 23 ، جامعة بغداد، 2017 .
عجمية ، محمد عبد العزيز ، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الاسكندرية ، 2000 .
علي ، لزعر وسيمير ، بيت يحيى ، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري ، مجلة الباحث ، العدد 11 ، جامعة ورقاة ، الجزائر ، 2012 .
لعكيلي ، نمارق قاسم حسين سعيد ، قياس الاثر المتبادل بين النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1982-2002)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2007.
قدي ، عبد المجيد ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، 2003 .
كريانين ، موردوخاي ، الاقتصاد الدولي ، تعريب محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2007 .

التأصيل القانوني لجريمة الاعلان لسلمة وخدمة مخالفة للنظام

العام والآداب العامة*

الاستاذ المساعد الدكتور محمد رشيد حسن¹⁻² و سريست طه شريف³

¹ جامعة التنمية البشرية، السليمانية، اقليم كردستان، العراق
² كلية القانون و السياسة، جامعة السليمانية، السليمانية، اقليم كردستان، العراق
³ ماجستير في القانون العام

الاستهلاك لم يعد اليوم علاقة ثنائية عادية بين شخص طبيعي او معنوي لديه حاجة سلمية أو خدمة معينة، بل أصبحت واجباً دقيقاً من واجبات الدولة الحديثة لكي تتدخل بتنظيمها تشريعاً وقانوناً وقضاءً خصوصاً بعد تنامي الدور الذي بدأت تلعبه الشركات التجارية و منتجي السلع مما ترتب عليه ضعفاً في المركز القانوني للمستهلك، و هذا ما إقتضى من المشرع الجنائي التدخل لسد هذه الثغرات التي تصيب المستهلك و يعيد التوازن في العلاقة بين المستهلك و المنتج مما ينعكس إيجاباً على المناحي الاجتماعية عموماً. و من ناحية أخرى فقد أدت التطورات الاقتصادية و السياسية الحاصلة في العراق بعد العام 2003 و تغيير السياسة الاقتصادية و تزايد حركة السلع و الخدمات بالإضافة الى النهج الاقتصادي المتمثل في ضرورة تبني سياسة تشريعية تتوافق مع متطلبات المجتمع الدولي و المتمثل في حرية حركة السلع و دعم المنتجات المحلية. و قد أفرزت هذه الفكرة العديد من التشريعات التي تعاطت مع الحقوق المالية و الاقتصادية للمستهلك و لعل من أبرزها قانون حماية المستهلك رقم (1) لسنة 2010 و الذي نظم -بترتيب- حقوق المستهلك و الآثار القانونية المترتبة على الاخلال بها، كما شخص صور التجريم الماسة بالمستهلك.

المستخلص- يتناول هذا البحث إشكالية تأصيل جريمة الاعلان التجاري المخالف للنظام العام و الآداب العامة، حيث يركز البحث على تحديد المجال الجنائي للتجريم، و بيان اركانه، ثم إثارة الجدل بخصوص صعوبة فهم و بيان ماهية الاطار العملي لهذه الجريمة، مع محاولة إفتراض حقيقة مفادها ان الاعلان التجاري يجب ان يكون لائقاً و موافقاً مع المعايير المجتمعية و الكرامة الانسانية و الذوق العام. و مع إزدياد الاعلانات التجارية و انعدام الرقابة عليها و صعوبتها، فان من الضرورة بمكان ان يتأهب المشرع الجنائي عند وضعه للقاعدة القانونية الجنائية الى جوانب الامام بالصياغة التشريعية و يلتزم بمدأ الضرورة في التجريم الجنائي و لا يتنافى تشريعه مع اليقين القانوني، و كل ذلك سنسعى الى بحثه و إستقرائه هنا في هذه الورقة البحثية.

الكلمات النالة: النظام العام و الآداب العامة، التجريم الوقائي، الركن المادي و الركن المعنوي للجريمة، اليقين القانوني

المقدمة

II. و لعل من أبرز الصور التجريبية التي لفتت انتباهنا نمط تجريمي بعنوان جريمة الاعلان عن سلمة أو خدمة مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة من منطلق ان الاعلان التجاري بدأ يلعب دوراً مهماً في التقريب بين المستهلك و المنتج، و يؤثر في صميم الذوق العام للناس. و لا نبالغ إذا قلنا ان الاعلان التجاري بدأ اليوم وسيلة لاستظهار أمرجة و أدواق الناس و مؤشراً جلياً على أولويات توجهات الناس. و من هنا كانت صيرورة تأطير الاعلان التجاري و عدم خروجه عن المسافات القيمة المجتمعية أمراً بالغ الأهمية لدى المشرع بحيث رتب أثراً جنائياً على خروج الاعلان عن الحد الأدنى للمعايير المجتمعية و الاخلاق

I. غدت إشباع حاجات المستهلك و الاهتمام بها جزءاً مهماً من مهام المشرع عموماً و المشرع الجنائي على وجه الخصوص. فنشعب مناحي الحياة و تفصيلها و تنوع الاغراض الحياتية لدى الانسان المعاصر و ميله الى الحصول على حاجاته بسرعة و تنوع مصادر الحصول على هذه الاشياء أصبحت نمطاً حياتياً تقليدياً بحيث أوجب علينا أن نقول تنظم

المطلب الاول

الركن المادي للجريمة

و سنقسم هذا المطلب الى الفروع الاتية:

الفروع الاول

السلوك الاجرامي في الجريمة

VIII. ان الركن المادي يبدأ بالقيام بارتكاب الفعل المخالف من قبل الجاني ، وتحقيق هذا الركن يتطلب سلوكاً إجرامياً ، اي سلوك إجرامي بارتكاب فعل جرمه أو الامتناع عن فعل أمر به القانون لانه لا يمكن تجريم فعل بمجرد تفكير او نية الجاني لارتكابه ، لان النية شيء في الذهن ليس من السهل ان يكشفها . فالركن المادي هو السلوك الخارجي الذي يسهل كشفه و الوجه الظاهر للجريمة يتحقق اعتداء الفاعل على المصلحة التي يحميها القانون وإذا إنعدم الركن المادي فلا جريمة ولا عقوبة يقصد بالسلوك الاجرامي الفعل او السلوك الذي يصدر من الشخص المعلن في الإعلان عن السلعة أو الخدمة و يتضمن عرضاً أو بياناً أو إدعاءً كاذباً يخالف النظام العام او الاخلاق العامة . هذا السلوك عادة يكون ايجابياً ، كأن يدعي المعلن في الإعلان عن طريق إحدى الوسائل الإعلانية بأن السلعة أو الخدمة المعلن عنها عبارة عن سلعة او خدمة تنافي المنظومة القيمية و تنوع الوسائل المرتكبة لهذا السلوك المخالف للنظام العام للاداب العامة و النظام العام . من خلالها يتم نقل معلومات المنتجات والسلع أو الخدمات الى المستهلك ، فالوسيلة الإعلانية وهي " قناة أو أداة تنقل عن طريقها الرسالة الإعلانية من مرسلها وهو المعلن الى مستقبلها وهو المستهلك . يجب القول أن السلوك الإجرامي المكون للجريمة محل الدراسة يمكن أن يتحقق باية وسيلة مريئة أو مقروءة أو مسموعة بصرف النظر عن المكان والزمان¹ . و يذهب البعض الى القول بان هذا التجريم نوع من التجريم الوقائي² ، التجريم الوقائي هو التجريم الذي يتم إسباح الحماية الجزائية على مصالح الافراد من خلال تجريم تعريض هذه المصالح للخطر قبل إصابتها باي ضرر . فالمشروع لا ينتظر حدوث الضرر بل يعمل على توقي حدوثه من خلال تجريم السلوك الخطر قبل تحقق الضرر رغبة منه في توفير حماية فاعلة من الاضرار التي من الممكن أن تصيبه جراء بعض الممارسات الاجرامية . وهذا يعني ان المشروع وسع من نطاق التجريم ، لانه لم يقتصر على تجريم انتاج هذه السلع بل أخضع لنص التجريم مجرد الاعلان عنها بشرط توافر العلم لدى . وهذا يعني ان هذه الجريمة من جرائم الخطر " جرائم السلوك المجردة " لذا لا يمكن تصور الشروع في جرائم الخطر إذ ان السلوك فيها لا يقبل التبعض فهو إما ان يقع فتقوم الجريمة كاملة وأما ان لا يقع فلا جريمة . المشروع العراقي حدد مجموعة من الوسائل من خلال تعريفه للإعلان في قانون مكاتب الدعاية والنشر والإعلان رقم (45) لسنة 1971 حيث عرف الإعلان في المادة (الأولى) الفقرة (الرابعة) من القانون بأنه " جميع وسائل الدعاية والنشر في الصحف أو التلفزيون أو السينما أو النيون أو البلاستيك والملصقات الجدارية وكذلك الأدلة باختلاف أنواعها " يشير المشروع هنا الى الوسائل التي يحقق بها الاعلان ، لكن يلاحظ ان هذه الوسائل ليست منسجمة مع التطورات التكنولوجية واقتصرت على الوسائل الثابتة . ومع ظهور التكنولوجيا المتنوعة والمستحدثة يعد هذا النص قادراً على استيعاب هذه

و الاداب العامة . و في هذا الصدد فان الترويج لسلعة أو خدمة تنافي مع النظام العام و الاداب العامة أمست نمطاً إجرامياً مستحدثاً إستوجب علينا الامر إبراز ملامحه و أركانه.

III. تخضع علاقات الأفراد على أختلاف أنواعها خضوعاً تاماً للقواعد القانونية وبطبيعة الحال ان من مكونات القواعد القانونية المصدر الاجتماعي لهذه القواعد ، والذي يتجلى في الأعراف والقيم السائدة في المجتمع ومن ضمنها منظومة النظام العام و الاداب العامة التي يكون الحفاظ عليها احدي المصالح المعترية في التقنين ، وخاصة اذا تعلق الأمر بحث وتشجيع الأفراد على التبضع من سلع وخدمات مخالفة لمنظومة القيم ، لذا سنتناول اركان هذه الجريمة.

IV. إشكالية الدراسة / الاشكالية المتصلة بهذه الدراسة تكمن في مدى توافر الخصائص الجنائية في هذه الجريمة ، و مدى تناقضها مع متطلبات الشرعية الجزائية ، اذ ان ذلك سيتم البحث في إشكالية و صعوبة و ملائمة الجريمة هذه في تهذيب التعامل مع الاعلان التجاري و تقييد ظاهرة الانفلات في الاعلانات التجارية التي غدت ظاهرة خطيرة تستحق الوقوف عليها .

V. منهج البحث / اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التحليلي و المتعلق بتحليل النصوص القانونية ذات الصلة بهذه الجريمة ذات الطبيعة الجدلية حيث حاولنا قدر الامكان تأصيل و تحليل هذه الجريمة المستحدثة و الواردة في قانون حماية المستهلك العراقي النافذ . ولعلنا لم نجد نصاً مقابلاً لهذا النص في القوانين العربية لكي نبني في ضوئها مخرجات قانونية سليمة تعود على المشرع بالايجاب.

VI. خطة البحث

VII. وهذا ما سنصدي له في هذا البحث بحيث نتناول في المبحث الاول الأول الركن المادي لهذه الجريمة ، ثم نخصص المبحث الثاني للحديث عن الركن المعنوي .

المبحث الأول

الركن المادي لجريمة الاعلان عن سلعة و خدمة مخالفة للنظام العام و الاداب العامة

و سنبرز في هذا المبحث عناصر الركن المادي للجريمة محل الدراسة وهي لسلوك الاجرامي ، المتمثل في فعل الاعلان ، و كذلك موضوع الركن المادي المتمثل بسلعة أو خدمة ، و نبرز في مطلب ثالث ، محل الاخلال بالمصلحة المعترية على التوالي .

حدد المشرع الوسائل الاعلانية في قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969، يجب التمييز بين الاعلام والإعلان يلاحظ ان الاعلام هو نشر الحقائق والمعلومات والأخبار بين الجمهور بقصد نشر الثقافة وتنمية الوعي السياسي والاجتماعي وليس بقصد الربح وهو يعد وفقاً لذلك من وسائل الربط والاتصال بين الأفراد. اما الاعلان يعمل على ترويج المنتجات والخدمات بين الجمهور لكي يشجع على الشراء.

XIII. المطلب الثاني

XIV. محل الجريمة (موضوع الجريمة)

I. كما حدثنا ان السلع والخدمات يجب ان تتوفر فيه الشروط التي يحتاجها المستهلك ، وكذلك يجب ان تتوفر فيها صدق والامان اثناء بيعها أو اعلان عنها ، لكن السلع أو الخدمات احياناً ليست فيها الصفة المطلوبة، احياناً الضرر الذي تنتج من عدم صحة الاعلان لا يتضرر به شخص المستهلك فقط ، وانما يمتد اضراره بمجتمع خاصة السلع او الخدمات التي يعد التعامل بها مخالفاً للنظام العام والآداب العامة ، لهذا سنقسم هذا المطلب الى فرعين سنتناول في الفرع الاول مفهوم النظام العام ، وسنتطرق في الفرع الثاني لمفهوم الآداب العامة ضمن الاعلانات التجارية.

II. الفرع الاول

III. مفهوم النظام العام كوضوع للجريمة

IV. فكرة النظام العام بطبيعتها فكرة وظيفية تهدف الى تحقيق غاية معينة ولا تتحقق محاولة ضبطها إلا من خلال تحديد هذه الغاية فتنطبقها تختلف تبعاً لاختلاف العلاقات الاجتماعية بالإضافة الى مرونتها وتغيرها بتغير الزمان والمكان وبسبب مرونة فكرة النظام العام والآداب العامة وعدم استقرارها وتغيرها من مكان وزمان الى آخر ، فأن هذا يؤدي الى تجريم بعض الأفعال وعدها مخالفة للنظام والآداب العامة في بعض المجتمعات في الوقت الذي لاتعد جرائم مخالفة للنظم والآداب العامة في مجتمع آخر. فالفكرة مرنة ومتطورة و بالتالي فان للنظام العام طبيعة حيوية والتي لا تتوافق مع إستقرار وثوابت النصوص و بالتالي ليس بإمكان المشرع ان يحدد له مضموناً . وهذا ما يمنح القضاء والفقه سلطة تقديرية واسعة لتحديد التصرفات المناهضة له من عدمه. وفي هذا صدد ن يوظف لفكرة النظام العام بالقول بان فكرة النظام العام يتقوم بالامور التي يجتمع عليها عامة المواطنين في بلد معين إجمالاً يجعل تكلم الامور ترقى الى منزلة المبادئ العليا للامة فلا يرتضون الخروج عليها و المساس بها و هم غير مكرهين سواء أكانت هذه الامور راجعة الى السياسة و العقيدة أو الى مصلحة إقتصادية أو إجتماعية أو خلقية⁶ . وفي هذا الصدد يقول الدكتور السنهوري انه لا يمكن حصر هذه الفكرة الت تتسع و تضيق حسب ما يعده الناس في حضارة معينة مصلحة عامة و لا توجد قاعدة ثابتة تحدد النظام العام تحديداً دقيقاً. و من

التطورات لنا من الضروري تعديله بما ينسجم مع هذه التكنولوجيا. ولكي يلاحظ المشرع ومن خلال النص المادة (1) من قانون حماية المستهلك استخدام عبارة (استخدام اي وسيلة من وسائل الإعلان) وهي عبارة صيغت بشكل عام و شامل

IX. نص المشرع العراقي في المادة (التاسعة) من قانون حماية المستهلك على حظر المحيز و المعلن " إنتاج أو بيع أو عرض أو إعلان " ، وأشار في المادة أعلاه من الفقرة (الثالثة / أ) بأنه " سلع وخدمات مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة " من خلال هذا النص منع المشرع أو حظر الأفعال من بيع أو عرض أو إعلان ، وهذا جاء بصيغة عامة دون تحديد الوسائل الاعلانية ومنعها إذا كانت مخالفة للنظام والآداب العامة يقتصر مفهومه على نوع محدد من الوسائل الإعلانية فالاعلان يكون بأي وسيلة من وسائل الاعلان ، ولا يعتد بما إذا وجد الربح المادي من وراء الإعلان أم الترويج لما يعرضه للبيع ، واعتبره جريمة ويفرض عليه العقوبة المقررة وفق المادة (العاشرة) الفقرة (أولاً) من هذا القانون .

X. الفرع الثاني

XI. وسيلة ارتكاب الجريمة

XII. من ميزات هذه الجريمة ان الموضوع الذي ترد عليه هذه الجريمة هو الاعلان التجاري . إن تعدد التعريفات بصدد الاعلان وعدم وجود تعريف فقهي وتشريعي محدد حول هذا جعل الفقهاء لا يتفقون على تعريف موحد. فقد عرفه البعض³ بأنه (إخبار أو إعلام تجاري أو مهني القصد منه التعريف بسلعة أو خدمة معينة عن طريق إبراز مزاياها ومحاسنها بغية خلق انطباع جيد يؤدي الى إقبال الجمهور على هذه السلعة أو الخدمة) . أما البعض الآخر فيقول " هو كل فعل أو تصرف يهدف الى التأثير النفسي على جمهور المستهلكين بهدف إقناعهم بمزايا السلعة أو الخدمة وما يمكن أن تحققه من فوائد بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة في ذلك . اما تشريعياً فان التشريعات اختلفت في تحديد مفهوم الإعلان التجاري ، فالمشرع العراقي لم يعرف الاعلان في قانون حماية المستهلك رقم (1) لسنة 2010 لكن اشار اليه في قانون التجارة العراقي واعتبر الاعلان عملاً من الأعمال التجارية⁴ . ومع ذلك فان المشرع العراقي عرف الاعلان التجاري وفق قانون مكاتب الدعاية والنشر والاعلان رقم (45) لسنة 1971 في المادة الأولى الفقرة (الرابعة) بأنه (جميع وسائل الدعاية والنشر في الصحف او التلفزيون او السينما والنيون والبالستيك والملصقات الجدارية وكذلك الادلة باختلاف انواعها) .

وفي الواقع ان هذا التعريف لم يكن تعريفاً بقدر ما كان ايراداً لتصور الاعلان فهو لا يواكب التطورات التي حصلت في التكنولوجيا ، بحيث يمكن اجراء الاعلان بصور أخرى منها وسائل التواصل الاجتماعي لهذا ان هذا التعريف يشير الى الوسائل الاعلامية⁵ وأيضاً الوسائل الثابتة ويجب التوسع فيها بصورة تتلائم مع تطورات العصر ويشمل الوسائل التي ظهرت في السنوات الأخيرة سواء كانت المسموعة والمرئية والمكتوبة ، وكما

النظر على الحكم المميز وجد ان محكمة الجرح قررت تجريم المتهم وفق المادة (456) عقوبات وعند إمعان النظر في أوراق الدعوى وجد ان المدان قد ضبط في داره على مادة الزئبق الأحمر وعند الفحص وجد بأنه زئبق عادي وان المدان كان يقوم بالغش في صناعتها وتركيبها بصدد بيعها على أنها زئبق أحمر وأعترف بذلك في كل أدوار التحقيق والمحكمة فضلاً عن ضبط المواد وتقرير الفحص الصادر عن وزارة العلوم والتكنولوجيا ، وبما أنه لم يبيعه وإنما كان يروم ذلك فإن فعله يندرج ضمن منطوق المادة (10/ أولاً) من قانون حماية المستهلك رقم (1) لسنة 2010 التي جعلت من العقوبة الحبس مدة لا تقل عن (ثلاثة أشهر) أو غرامة مالية لا تقل عن (مليون) دينار أوهما معاً من ارتكب الفعل المحظور في المادة (9) من القانون المذكور، ومن تلك الأفعال ماورد في الفقرة (أولاً) من المادة (9) بأنه يحظر ممارسة الغش والتضليل والتدليس وإخفاء حقيقة المواد، فضلاً عن أن بيع الزئبق يعد مخالفة للنظام العام وان الزئبق يعد من المواد التي تسبب الأمراض والتسمات الناشئة عن الحرق لذا قرر تعديل الوصف القانوني وجعله وفق المادة (10) / أولاً) بدلاً من المادة (456).

V. الفرع الثاني

مفهوم الآداب العامة كمحل ترد عليه الجريمة

ان تعريف الآداب العامة من الموضوعات الصعبة خصوصاً فيما يتعلق بتحديد مفهومها ، لأن الآداب العامة هي القواعد التي جرى المجتمع عليها وأصبحت العادات والتقاليد والتي غدت على افراد المجتمع ان يتمسكوا بها ، لأنهم يعتقدون بانهم يجب أن يلتزموا بها عدم الاتفاق على مخالفتها واتباعها ، وهذه العادات والتقاليد تختلف بين المجتمعات وأيضاً تختلف في البلد الواحد حسب الزمن ، لذلك الآداب العامة هي التعبير الاخلاقي عن النظام العام لهذا يتم استخدام المصطلحين معا . وإرتباطاً بعدم إستقرار هذا المصطلح و الاختلاف بخصوصه فان الفقهاء لم يتفقوا على مفهوم موحد حوله بل اختلفوا حول هذا المفهوم فعرف البعض مصطلح الآداب العامة بأنه " القواعد التي جرى المجتمع على إتباعها وتراتب عليها الناس وأصبحت من عادات المجتمع وتقاليد بحيث أصبح الأفراد يرون أنفسهم ملزمين باتباعها. . ويرى البعض انها (هي مجموعة من القواعد وجد الناس أنفسهم ملزمين باتباعها طبقاً لناموس أدبي يسود علاقاتهم الإجتماعية ، وهذا الناموس الأدبي هو وليد المعتقدات الموروثة والعادات المتأصلة وما جرى به المعروف وتواضع عليه الناس) السنهوري ، عبد الرزاق ، أحمد ص 436. البعض انها (هي مجموعة من القواعد وجد الناس أنفسهم ملزمين باتباعها طبقاً لناموس أدبي يسود علاقاتهم الإجتماعية ، وهذا الناموس الأدبي هو وليد المعتقدات الموروثة والعادات المتأصلة وما جرى به المعروف وتواضع عليه الناس (الحكيم ، عبد المجيد ، ص 196).

والآداب العامة تستمد بعض خصائصها من النظام العام ، لذا فإن الآداب العامة نسبية ومتغيرة وليس لها معياراً محدداً ويتركز تحديدها الى القاضي وهو يقوم بتحديددها .

و لم يضع المشرع العراقي تعريفاً محدداً للنظام العام والآداب العامة ، و إن اشارت المادة (32) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 التي وضعت مفهومها عاماً للنظام والآداب العامة بأنه " لا يجوز تطبيق احكام قانون اجنبي قررته النصوص السابقة إذا كانت هذه الاحكام مخالفة للنظام والآداب في العراق " وفق هذا النص نرى أن

المهم القول بان النظام العام ليس نتاج قانونية بصفة مطلقة ، إنما هو تعبير عن فكرة إجتماعية في لحظة معينة تكون المصدر الرئيسي و المباشر للنظام العام و للاعراف المحلية دور في تكوينه . و هنا يصح الاستنتاج بان يخضع بشدة لتفسير القاضي ، ذلك أن القاضي باعتباره عضو في الجماعة يتوافر لديه الادراك بالخصائص السياسية لفكرة القانون فهو بهذا يكون مشرعاً و عليه فان له سلطة تقديرية واسعة عند نظر المنازعات أمامه- في تحديد مضمون النظام العام . و حسبنا ان تعاطي المشرع الجنائي العراقي مع هذا الموضوع جنائياً مرتبط بالتطور الذي أصاب مفهوم النظام العام بحيث لم يعد مقتصر على ثلاثية الامن العام ، الصحة العامة و السكينة العامة ، بل إمتدت الى مجالات أخرى . فحماية الشرائح الاجتماعية المعرضة للخطر أكثر من غيرها يعد من صميم النظام العام الحديث و المستهلك يُعد بطبيعة الحال الطرف الذي يستحق الحماية من دون أدنى شك. لذلك ترك المشرع امر تحديدها للقاضي في ضوء الظروف والملابسات التي تحيط بالمنازعات المعروضة عليه وهذا يخلق صعوبة في تحديد تعريف معين لهذه الفكرة إذ ليس بالامكان تحديد مضمونه واستقراره ، كما ان الفقه حاول جاهدا ايراد صيغ للتعريف المتعلقة بالنظام ولكن بوجهات نظر مختلفة لأن النظام والآداب العامة ليست مجموعة من القواعد الثابتة وإنما تتغير وتختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة . و قد ورد ايراد هذا المصطلح في العديد من المواقع في القانون المدني العراقي و قد تجنب المشرع العراقي ايراد تعريف للنظام العام . و هذا ما دعا البعض الى التصدي لتعريفه فقد عرفه البعض بأنه مجموعة المصالح الاساس للجماعة و الاسس التي يقوم عليها كيان المجتمع سواء أكانت هذه المصالح و الاسس سياسية أو اجتماعية أو خلقية و التي يعرض الاخلال بها كيان المجتمع الى التصدع و الانهيار و بالتالي فان فكرة النظام العام فكرة نسبية من حيث نطاقها و من حيث ثباتها فهي تتفاوت من حيث النطاق باختلاف انظمة الحكم و التيارات الفكرية التي تسود المجتمعات و تعتبر المنفذ الذي تتسرب منه النظريات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية الى حقل القانون .إرتباطاً بنفس الفكرة عرف البعض النظام العام بأنه (مجموع المصالح الأساسية للجماعة ، أي مجموع الاسس والدعامات التي يقوم عليها بناء الجماعة وكيانها بحيث لا يمكن تصور بقاء هذا الكيان سليماً دون استقراره). وهناك من عرفه بأنه (الأساس السياسي والاجتماعي والاقتصادي والحلقي الذي يسود في المجتمع في وقت من الأوقات بحيث لا يتصور بقاء المجتمع سليماً من دون استقرار الاساس) .

و عرفه البعض الآخر بأنه (اللجوء القانوني للدولة التي يقوم على أساس نظم وقواعد معينة و متصلة في سلوك الأفراد بحيث أن أي مساس بها يمكن أن يشكل أخلاقاً بالنظام العام.

واخيراً هناك من يرى بأنه (تلك القواعد التي تمس المصالح العليا للمجتمع ، اجتماعية كانت هذه المصالح أو اقتصادية أو سياسية والتي تعلق على مصالح الأفراد فلا يجوز للأفراد أن يخالفوها في الاتفاقات التي يعقدونها فيما بينهم ، حتى لو حققت لهم هذه الاتفاقات مصلحة خاصة ، فيضحي بالمصلحة الخاصة في سبيل المصلحة العامة .) لذلك يمكن القول بأن النظام العام هو الاساس الذي تتوقف عليه المصالح الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . و عطفاً على ما تقدم فان البعض دعا الى إعادة النظر في مفهوم النظام العام ، ثم إعادة النظر حول وجود الفكرة أصلاً في ظل العصر الحالي . و من جانبنا نرى ان هذه الفكرة لا تتوقف مع ثوابت الشرعية الجزائية التي تتطلب ان تكون نصوص التجريم يقينية وواضحة فيها ولا تثير الشك والغموض ، والتفسير الواسع . تطبيقاً لذلك جاء في قرار تمييزي صادر من محكمة استئناف بغداد / الرصافة الاتحادية / الهيئة التمييزية ، العدد 357- جزء 2015- في (2015/5/19) انه (لدى عطف

في المكان والزمان اللذين ارتكب فيها الفعل، ويعتمد تحديد مفهوم الآداب العامة على مجموعة من القيم الأخلاقية والدينية ومجموعة من التقاليد والآداب الاجتماعية التي تسود في المجتمع.

وعلى قاضي الموضوع أن يكشف هذه القيم والتقاليد، وأن يستخلص منها فحوى ونطاق الآداب العامة السائدة في المجتمع الذي ارتكب فيه الفعل، ويرى إذا كان الفعل قد جرح هذه الآداب، وعليه أن يسلم أن الآداب العامة فكرة نسبية تختلف باختلاف المكان، فما يعد إعلاناً فاضحاً بالنسبة لاهل القرية لا يعد كذلك في المدينة، وما كان يعد إعلاناً مخلاً بالآداب في زمن مضى ربما لا يعد كذلك في الوقت الحاضر. لكن هذه العقوبة التي حددها المشرع غير ملائمة للجريمة التي تخالف النظام والآداب العامة التي تتعلق بالمصالح العامة للمجتمع وتشكل خطراً على هذه المصالح. لنا يلزم على المجهز والمعلن عند الاعلان عن بيع سلع وخدمات ان تكون وفق هذا النظام والآداب، لأن الإعلان لا يهدف الى بيع السلع أو البضائع فقط وإنما يمكن ان يستهدف معتقدات الافراد ويشجعهم على القيام بتغيير قيمهم وتصرفاتهم وتأسيس بعض المعتقدات المرغوبة. (ليلي، كوسة ص 126)، (عياض، محمد، عماد الدين، ص 70) وكذلك بالنسبة للمعتقدات الدينية فأى الافعال التي تخالف هذه المعتقدات وتؤدي الى نشوب الطائفية تعد مخالفة للنظام والآداب العامة، ومن خلال إستقراء قانون العقوبات العراقي نلاحظ قيام المشرع العراقي بالنص على الافعال المخالفة للمعتقدات الدينية من قوانينه هذا ماجاء في المادة (372) حيث نصت على أن من ارتكب اي الافعال ضد المعتقدات والشعائر الدينية " يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لاتزيد على ثلاثمائة دينار " وتم تعديل مبلغ الغرامة وفق قانون تعديل رقم (6) لسنة 2008 الى ما بين (50,000) خمسون الف دينار إلى (200,000) مئتا ألف دينار وخلال الفقرات الستة الواردة في المادة أعلاه تم بيان جريمه أفعال الاعتداءات والنشر الأخرى ضد الشعائر و المعتقدات الدينية . وكما نص الدستور العراقي 2005 في المادة (37) الفقرة الثانية على انه " تكفل الدولة حماية الفرد من الاكراه الفكري والسياسي والديني " وهذا يعد مخالفا للنظام والآداب العامة .

VI. و جاء التأكيد على تجريم المساس بالاخلاق و الاداب العامة في المادة 403 الفقرة الثانية من قانون العقوبات التي نصت " يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن ستة اشهر وبغرامة لاتقل عن (500000)خمسمئة ألف دينار ولا تزيد على (2000,000) اثنان مليون دينار أو إحدى هاتين العقوبتين : كل من أعلن عن شيء من المنوعات الواردة فيه أو عرضه على أظفار الجمهور أو باعه أو أجره أو عرضه للبيع أو الايجار ولو في غير علانية وكل من

المشرع العراقي لم يحدد المقصود بالنظام والآداب العام بل ترك ذلك إلى تقدير القاضي المرفوع أمامه النزاع (د. عبد الله محمود سلطان ص 90). لهذا ادرجت قاعدة معينة تعد من قواعد النظام العام والآداب العامة فهذه الفكرة تحمي المصالح العامة للمجتمع، لنا لا يجوز مخالفتها أو الاتفاق على مخالفتها كما نص عليها المشرع العراقي . تطبيقاً لتحديد مفهوم النظام العام والآداب العامة لدى المشرع العراقي وهو ماجاء في تفسير المحكمة الاتحادية العليا المرقم 63/ اتحادية /2012/ والمؤرخ في 11 / 10 / 2012 للنظام والآداب العامة، من خلال طلب مقدم من احد اعضاء البرلمان طالباً من المحكمة الاتحادية العليا تحديد المفهوم القانوني الدقيق لمصطلح للنظام العام والآداب العامة، وسنذكر ماهو مهم من القرار وفي القوانين فكرة عامة تحدها في كثير من المواضع النصوص القانونية ومنها ماورد في القانون المدني اذ تعتبر التصرفات في تركة انسان على قيد الحياة محظورة وتعتبر ذلك من النظام . العام ولا يجوز مخالفتها، كذلك تنازل الموظف العام عن وظيفته لأحد الافراد محظوراً ويعتبر ذلك الحظر من النظام العام، ومايقال عن (النظام العام) يصدق على (الآداب العامة) فهناك نصوص في القوانين تقضي بان العقود التي ترد على الأتجار بالجنس مخالفة للآداب العامة ولا يعتد قانوناً بمثل هذه العقود واذا ما أريد معرفة ماذا كان التصرف مخالفاً (للنظام العام) أو (الآداب العامة) لزم الرجوع الى التشريعات كافة لمعرفة ما اذا كان ذلك التصرف محظوراً بنص من عدمه. فإذا لم يوجد نص فيقضي الامر الرجوع الى القضاء فهو الذي يقرر ما إذا كان التصرف مخالفاً للنظام العام او الآداب العامة، وذلك في ضوء القواعد المجتمعية التي توافق عليها افراد المجتمع في زمان ومكان معينين. لان مفاهيم النظام العام والآداب العامة تختلف زماناً ومكاناً، وصدر القرار بالاتفاق 2012/10/11، انتهى قرار المحكمة الاتحادية. و وفقاً للمحكمة الاتحادية إذا ما أريد معرفة إن كان التصرف مخالفاً (للنظام العام) أو (الآداب العامة) فيلزم الرجوع الى التشريعات كافة لمعرفة ما اذا كان ذلك التصرف محظوراً بنص من عدمه، فإذا لم يوجد نص فيقضي الامر الرجوع الى القضاء فهو الذي يقرر ما إذا كان التصرف مخالفاً للنظام العام أو الآداب العامة، وذلك في ضوء القواعد المجتمعية التي توافق عليها افراد المجتمع في زمان ومكان معينين، لان مفاهيم النظام العام والآداب العامة تختلف زماناً ومكاناً لهذا اهتم المشرع العراقي بحماية النظام والآداب العامة في قانون حماية المستهلك بحضر المجهز أو المعلن عن انتاج أو بيع أو عرض أو الإعلان عن (سلع وخدمات مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة) بمعنى اذا خالف المعلن في اعلاناته عن السلع أو الخدمات النظام والآداب العامة فإن ذلك يعد جريمة ويعاقب عليها وفق المادة (العاشرة). و لعل المغزى من التجريم هو حماية الشعور بالحياء وحماية القيم الأخلاقية ولاستقرارها في المجتمع. وقد عرفت محكمة النقض هذه الجريمة بأنها كل فعل فيه مساس أو سخرية أو عدم مبالاة بقواعد السلوك التي تعارف عليها الناس وأصبح انتهاكها يؤدي شعورهم . وضابط الإخلال بالآداب العامة يستمد من الشعور العام السائد

منظومة قيم المجتمع و يخالف الناموس الاجتماعي فان لم يعي خطوره فعله و تأثيره فلا قصد لديه.

XIII. بالإضافة الى ذلك فان الجاني ينبغي أو يريد السلوك المخالف في اعلانه للنظام العام و الاداب ، بصرف النظر عن الباعث الدافع . كمان ان من الضروري التثبيت ان هذه الجريمة تتحقق بتوافر القصد الجنائي العام و لا تحتاج الى القصد الجنائي الخاص .

XIV.

الخاتمة

أولاً الاستنتاجات:

XV. 1- انصبت دراساتنا في هذا البحث على محاولة البحث في نمط إجرامي مثير للجدل و الذي جاء ذكره في قانون حماية المستهلك العراقي و هو جريمة الاعلان لسلمة أو خدمة مخالفة للنظام العام و قد توصلنا الى قناعة مفادها ان تحديد و تأطير هذه الجريمة من الامور المعقدة ، بل ان مجرد ادراج هكذا نوع من الجرائم في عوالم القانون الجنائي امر لا يمكن القبول به لسبب بسيط و هو صعوبة تحديد مصطلحي النظام العام و الاداب العامة في مجالات القانون الخاص و هذا ما يجعل الامر أكثر صعوبة بالنسبة للقانون الجنائي الذي يستند على الشرعية الجزائية.

XVI. 2- إنسياقاً وراء النقطة الاولى فان مقتضيات الشرعية الجزائية تستوجب أن يتم تحديد النص تحديداً دقيقاً و أن يُصاغ القاعدة القانونية الجزائية صياغة محددة مفهومة بحيث يفهم مقصده القاضي و المخاطب و لا يثير الفوضى و لا يفتح الباب اما التأويلات المؤدية الى خلق جرائم لم يقصده المشرع . إلا ان الملاحظ ان الجريمة محل البحث و بهذه الترتيب سينتج عنه افاق واسعة للخروج عن المقصد التشريعي.

XVII. 3- لم نلاحظ حد الان و حسب تقديرنا و بحثنا تطبيقات قضائية لهذه الجريمة و لعل ذلك مرده الى حداثة التنظيم القانوني لهذه الجريمة ، كون ان المشرع العراقي هو المشرع الوحيد الذي إنفرد في تجريم هذا النمط من بين التشريعات العربية.

XVIII. 4- لكي تتحقق الجريمة فلا بد من تحقيق الركن المادي لها و المتمثل بالقيام بالترويج او الاعلان -بصرف النظر عن الوسيلة و الطريقة - لسلمة أو خدمة - مع ضرورة الاخلال بمنظومة القيم التي تؤلف النظام العام و الاداب العامة .

5- من الامور المستنتجة كذلك ان هذه الجريمة عمدية اي لا بد من توافر القصد الجنائي لدى الجهة المعلنة او الشخص الذي يقوم بالاعلان بان مضمون الاعلان الذي يقوم به يخالف النظام العام و الاداب العامة و مع ذلك يتجه أرائه الى ذلك.

XIX. ثانياً/ التوصيات

XX. 1- لم يراع المشرع الجزائري في قانون حماية المستهلك ضوابط الالتزام بتخليق الجرائم و العقوبات كون المشرع قد خالف الالتزام باليقين القانوني الذي مؤداه وضوح النصوص و فهمها و استيعابها من قبل القائمين على تطبيقها و المخاطبين بها . وهذا يدعونا الى القوب بانه كان حرياً بالمشرع ان يبتعد عن ايراد هذه الجريمة . أو كان بالامكان أن يجيل في تجريمه الى قانون العقوبات العراقي و تحديداً المادة 403 الفقرة الثانية .و على ذلك فاننا ندعو الى

وزعه أو سلمه للتوزيع بأي وسيلة كانت يعد طرفاً مشدداً و ارتكاباً لجريمة بقصد افساد الأخلاق " .

VII. واخيرا نصت المادة (124) الفقرة (أولاً) من قانون الكمارك العراقي على انه " البضائع المنوعة لمخالفتها النظام العام ، تحدد من قبل سلطات الاختصاص وتنتشر في الجريمة الرسمية " ومن خلال هذا النص يمنع المشرع البضائع المخالفة للنظام العام وهذه فيها وجهان ، اولها لاجل حماية المستهلك من استخدام بضائع مخالفة للعادات والنظام و الاداب العامة غير المتلائمة مع المجتمع العراقي ، والثاني الرقابة على البضائع والاشياء وخصوعها الى الجهات ذات الاختصاص

VIII. المطلب الثاني

IX. الركن المعنوي لجريمة الاعلان لسلمة وخدمة مخالفة للنظام العام و الاداب العامة

X. إن طبيعة الجريمة التي يترتب نتيجة افعال مرتكبة مخالفة لنظام و الاداب العامة تختلف من بعض الجرائم الى اخرى من حيث ارتكابها ، إذ ان السلع او الخدمات التي تخالف النظام و الاداب العامة تضر بمصالح المجتمع حسب ما بينا و تحدثنا سابقاً عن مفهوم كل من النظام العام و الاداب العامة ، ومثلما قلنا فان النظام و الاداب العامة يتعلق بمصالح عليا للمجتمع لهذا مخالفته ليس سهلاً و يترتب آثاراً سلبياً على جميع افراد المجتمع دون إقتضاره على اشخاص معينين . و إرتباطاً بالجريمة محل الدراسة فقد أسلفنا فيما سبق في حديثنا عن الركن المادي للجريمة وهذا ما نصت عليها في المادة (التاسعة) من الفقرة (الثالثة) التي تشير الى " حظر المعلن عن إنتاج أو بيع أو عرض أو الإعلان عن : سلع وخدمات مخالفة للنظام العام أو الاداب العامة " . ومن خلال هذا النص يتبين لنا ان المشرع يشير الى توفر الركن المادي لأنه بمجرد قيام المعلن باعلانات مخالفة للنظام و الاداب العامة فإن العملية تعد جريمة ويعاقب عليها ، كالإعلان عن بيع التبشيرات أو ملابس الشباب الملصق عليها صور النساء العاريات أو عبارات خادشة للحياء فهذا يعد مخالفة للنظام و الاداب العامة وفق المادة (العاشرة) من القانون نفسه . و من المعلوم الركن المعنوي هو الذي يتضمن العلاقة النفسية بين الجريمة و الجاني ، و جوهر هذه العلاقة هو الارادة و هذه العلاقة محل اللوم القانوني لانه يسبغ الصفة غير المشروعة على الفعل . و لا يمكن تصور هذه الجريمة إلا عمدية و بنشاط إيجابي و هذا يعني إتجاه إرادة الجاني نحو ارتكاب الجريمة مع العلم بتوافر شروطها و هو أخطر صور الركن المعنوي حسن ، رشيد محمد الجاف ، ص 129).

XI. . و عناصر القصد الجنائي هي العلم و الارادة . فالمعلن يجب أن يعلم بان فعله اعتداء على حق محمي و هو النظام العام و الاداب العامة فإن جهل ذلك إنتفى القصد لديه و تطبيقاً لذلك فان هذه الجريمة تنتفي و تنتفي المسؤولية الجزائية للمعلن إذا أثبت المتهم بانه كان يعتقد بان إعلانه لا يهدد مصلحة مجتمعية .

XII. و يجب أن يعلم بخطوره فعله و هذا يعني بان الجاني يجب أن يكون مدركاً لكيثونة الفعل الذي تنتجه اليه إرادته و ان من شان فعل الاعلان هذا اي يحقق الاعتداء على

- د. الاحمد محمد سلجان ، فلسفة الحق ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت لبنان ، 2017
- الزهراوي محمد ربيع ، قرارات ومبادئ تميزية لمحاكم التحقيق والجنح والمخالفات. مكتبة السنهوري ، بيروت ، 2017، الطبعة الأولى
- السنهوري أحمد عبد الرزاق ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ، المجلد الاول ، الطبعة الثالثة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان، 2009.
- حسن رشيد محمد ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام، ط1، مكتبة يادكار السلمانية ، 2017 ، ص 129.

ثانياً الرسائل والاطراح

- العجمي فهد فلاح ، الحماية المدنية للمستهلك في العقد الإلكتروني ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، 2011،
- يسمينه آسيا مندي ، النظام العام والعقود ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2009
- كوسة ليلى ، واقع وأهمية الإعلان في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر

ثالثاً / المجلات و الدوريات العلمية

- سلطان عبدالله محمود ، الدفع بالنظام العام وأثره ، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق ، كلية الحقوق ، جامعة الموصل ، المجلد 12، العدد 43، السنة 2010
- د ضمير حسين المعموري و نبيل فهد زوين ، فكرة الأثر الأقوى للعقد ، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة ، جامعة الكوفة ، ج1، العدد7، سنة 2008
- نصيغة فيصل دنش رياض ، النظام العام ، بحث منشور في مجلة المنتدى القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خير بسكرة، الجزائر ، العدد الخامس ، 2005
- * هذا البحث مستل من رسالة الماجستير للباحث الثاني

إلغاء المادة التجريبية بهذه الصيغة التجريبية لكونها تخالف مبدأ الشرعية الجزائية كون ان من مستلزمات الشرعية وضوح النص و استيعابها من قبل الجميع.

XXI-2- نرى انه كان من الاصول ان يأتي المشرع بالتزام على عاتق المعلن بان لا يخل المعلن بالتقيم الاخلاقية في المجتمع و لا يتجاوز على الاعتبارات الدينية و لا يخالف الذوق العام .و الادهي منح مجلس حماية المستهلك مراقبة الاعلانات المخلة و كذلك إصدار القرارات الادارية اللازمة لوقف هكذا نوع من الاعلانات .

XXII-3- إستحداث نص جزائي بدلاً من هذا النص تحت عنوان جريمة الاعلان التجاري المخل بالذوق العام و خصوصاً تجريم الاعلانات التجارية التي تحمل إهانات جنسية أو الاعلانات التي يتم فيها إستخدام الاطفال .

XXIII-4- لا يمكن لقانون حماية المستهلك ان تفصل في جميع الصور الاجرامية المتصلة بالاعلان التجاري و هذا يقتضي من ناحية إصدار الانظمة و التعليقات اللازمة لتسهيل تنفيذ هذا القانون ، و من ناحية اخرى تفعيل جهاز حماية المستهلك و اعطائه الحق في الخصومة القضائية في حال وصول الاخبار اليه بوجود جرائم مخلة بحق المستهلك.

5- ضرورة إصدار قانون تنظيم الاعلان التجاري لما نلاحظه من تسيب في مجال الاعلانات التجارية و بمختلف الوسائل و دون وضع الحدود و الفواصل التشريعية المنظمة لهذا الموضوع خصوصاً في مجال الاعلانات التجارية عبر وسائل التواصل الاجتماعي و الانترنت بصورة عامة.

المصادر

الكتب

- ابراهيم خالد ممدوح ، حماية المستهلك في العقد الإلكتروني ، ط1 ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ،
- الحديثي د.فخري عبد الرزاق ، قانون العقوبات القسم العام
- عبدالنواب معوض ، الموسوعة الشاملة في الجرائم المخلة بالأداب العامة، دارالمطبوعات الجامعية ، اسكندرية ، 1983
- الصادق منى أبوبكر ، الإلتزام بإعلام المستهلك عن المنتجات ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2013
- محمد عمرو طه بدوي ، المدخل لدراسة القانون ، ط1، القاهرة ، 2007،
- القيسي د. رياض ، علم اصول القانون ، بغداد ، بيت الحكمة ، الطبعة الاولى، 2003
- البكري د.عبد الباقي ، البشير زهير ، المدخل لدراسة القانون ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، سنة النشر بلا الحسن د.مالك دوهان ، المدخل لدراسة القانون ، مطبعة دارالسلام ، بغداد، 1971

Investment in Space Resources: Property Rights to Natural Resources Extracted in Space and the Position of Iraqi legal system

“Analytical study”

Arez Mohammed Sediq Othman

College of Law, University of Sulaymaniyah, Sulaymaniyah, Kurdistan, Iraq

Abstract—In the second half of the last century, the space activities have increased paralleled with the rapid development in space technology. The greed of giant corporations has exceeded the universe and tried to reach resources outside Earth. Exploring other planets is not something new, while racing to reach the resources outside earth by private space exploration companies as human’s off earth destiny is quite recent. Many nations have plan to reach the moon by 2020 including the United States who has plan to establish a permanent base on moon by 2024. The ambition to reach outer space is not just for the scientific purposes, but rather to exploit resources form space. As long as space is a common sphere among all the nations, there are many treaties signed and ratified to lay down broad rules and principle to organize the area. Mining celestial materials is one of the issues that does not have a legal framework as private companies are eagerly trying to mine materials which are not existed on earth such as Helium three or any other bodies that are scarce on earth. Until now, the international community has not been successful in establishing a solid legal system to regulate outer space activities. Besides, there are attempts by some countries to have particular legislation allowing private companies to extract natural resources. However, technological, economic and military powers of countries are the major factors in exercising the activities outside our planet due to the special nature of such activities. This paper argues that despite the difficulties of having a consensus over a legal framework, there are many other issues that need to be taken into consideration. Further, the perspective of the Iraqi legal system is also examined with regard to the possibility of adopting particular law on outer space activities. It also argues that although the lack of advanced technological skills might avoid countries reaching outer space, it will not prevent states from adopting specific legislation to regulate private corporations’ attempt to explore in this field.

Index Terms—Space Resource, Outer Space, Property Rights, Space Act, Ownership, Moon Agreement, Outer Space Treaty, Investment, Luxembourg Space Law, USA Space Law.

I. INTRODUCTION

The burgeoning population on earth in the twentieth century and the increased demand on fossil fuel have created a desperate need to search for alternative sources of energy. Besides, the huge rare raw materials of different minerals on other planet, especially on moon, have fostered private corporation to plan exploration (Ram S. Jakhu and others, 2017, p. 138-143). These materials are quite rare on earth or even non-existent including Helium 3, isotope, platinum and nickel. This means that there is an overwhelming demand to exploit the natural resources on outer space to provide a substitute energy; for such activities, there should be a legal framework to provide a legitimate basis. Some countries such as United states of America and Luxemburg initiated to enact a specific legislation to regulate outer space activities with regard to extract natural resources. For instance, The USA has adopted Spurring Private Aerospace Competitiveness and Entrepreneurship (SPACE) Act of 2015 which permits the US citizens to engage in exploitation and exploration of space resources (Report of The Commission of Economy Preceding the Law, 2017, p.2). Further, Luxemburg has also issued the Act on the Exploration and Use of Space Resources (the Space Resources Act) in 2017 that allows the ownership of space resources (Article 1 of Space Resource Act). Within the scope of space mining legislations, Luxemburg has taken a more lenient position toward private companies in exploiting natural resources. It has significant differences to that of the US’s Space Resources Act. The US law requires corporations to have more than 50% of US-backed equity, while Luxembourg does not set such limitations (Justin Calderon, 2018). Moreover, when it comes to international law, the relevant treaties are reluctant in providing comprehensive and clear rules to regulate all aspects of such area, particularly with regard to the exploration of natural resources. In this

regard, the United Nation Office for Outer Space Affairs (UNOOSA) is the only international agency under the supervision of the United Nation to develop international space laws which was created in 1958. The most prominent international treaties in exploiting natural resources of outer space field that can provide legal framework for outer space activities are the Outer Space Treaty 1967 (Treaty on Principles Governing the Activities of States in the Exploration and Use of Outer Space, including the Moon and Other Celestial Bodies) and the Agreement Governing the Activities of States on the Moon and Other Celestial Bodies also known as Moon Agreement 1979 (Sarah Coffey, 2009, p.125-127). Iraq has only ratified the Outer Space Treaty without taking any action to enact any law related to outer space. It can be said that Investment in outer space is a multi-dimensional issue pushing countries to take advantage from every aspect of it such as technology, science, economy, military and so on. Talking about economy, the role of outer space resources in boosting economy has been pointed out by many. For instance, Luxemburg's ministry of economy indicated that space industry accounts for some 1.8% of the nation's GDP, the highest ratio of any EU country. He insisted that Luxemburg's Space Resources Act opened a sluiceway for investment in the country by attracting foreign investors and giant space companies to invest in the field (Justin Calderon, 2018).

Research objectives

Outer space industry has developed very quickly in the recent years, giant space companies have raced to exploit other planets and extract natural resources. However, there is not a clear image for the international community to conduct their activities outside our planet. There are few researches conducted in this field to create a legal foundation of state activities. Moreover, this is the first time a research will be conducted indicating the legal status of Iraq within the context of outer space industry and to investigate whether Iraq has any groundwork to join international community in seeking its share from natural resources that will be extracted from other planets. The main objective of this research is to indicate the legal attempts to establish the legal framework of state activities in the outer space.

Research problems

Due to the common nature of outer space, international community has tried to establish a legal framework for the activities outside earth. Under both national and international laws, there were attempts to regulate such activities through international conventions and the enactment of particular law in outer space field. The USA and Luxemburg are leading in this area as they have outer space legislation. The recentness of the industry and the lack of proper legal basis for states' activities have left international community powerless to a unified set of legal tools for their activities outside earth. The extraction of natural resource in the outer space will play an important role in securing the future of states on earth as it is rich with scarce resources. Furthermore, the lack of particular legislation in Iraq

on outer space will leave Iraq behind developed countries. Thus, this paper will shed light on the legal issues with regard to the extraction of natural resources by states.

Research methodology

An analytical approach has been adopted in conducting this paper. The paper has relied on all the relevant regulation on both national and international levels to analyse the legal basis of outer space activities by different countries with taking examples of different legal systems who has initiated on adopting outer space legislation such as USA and Luxemburg.

Research outlines

This paper is divided into five sections. Section one is the introduction in which the area is introduced, research objectives stated, research problems discussed with indicating methodology which has been adopted in conducting the research. Section two provides the overview of natural resources on the outer space. Section three discuss Sovereignty and ownership over outer space resources. Section four then deals with Iraqi Law position. The final section has been dedicated to conclusion and recommendations.

II. NATURAL RESOURCES ON THE OUTER SPACE

Peaceful exploration and uses of outer space have been emphasized many times by the United Nation General Assembly. The Committee on the Peaceful Uses of Outer Space, in its forty fourth session in 2001, has indicated that "...beneficial uses of space such as strengthening communications infrastructure, disaster management, education, agriculture, environmental protection and natural resource management had enormous relevance for human development..." (Report of the Committee on the Peaceful Uses of Outer Space, 2001). Further, article 4 of the Outer Space Treaty has prohibited the use of the outer space to nuclear exercises or any other weapons of mass destruction by the member states and the peaceful use of all the celestial bodies. Thus, the use of the outer space for the peaceful purposes is mandatory for all the states and it should be utilized in a manner consistence with "the interest of maintaining international peace and security and promoting international cooperation and understanding" (Article 3 of the Outer Space Treaty). Therefore, it can be said that there is a consensus among international community not to use outer space for military purposes under any circumstances. Meanwhile, there is a great expectation to the natural resource available on the outer space as a source of sustainable energy. Many economists and entrepreneurs including Peter Diamandis, vice chairman of Space Adventures Corporation, have expected that the future supply of earth can be relied on extra-terrestrial economy. He is also insisted on decreasing the cost of traveling to the outer space and the rapid development in the space technology which facilitated the work of both governmental institution and private corporations in exploring outer spaces (Peter Diamandis, 2012). Concerning the meaning of natural resources, the United States

of American, as a first country that has regulated space activity within the context of domestic law in 2015, has defined space resources as “an abiotic resource in situ in outer space” including minerals and water excluding biological life (Section 202 §51301 (2) of the USA SPACE Act 2015). Further, some scholars believe that natural resources do not only limited in raw materials and minerals. For instance, Iraqi representative at the General Assembly insisted on using the outer space resources for disaster planning by stating that “Iraq had also been using outer space resources for disaster planning and learning the causes of disaster, especially concerning the potential collapse of the Mosul dam and potential flood areas. From the information gained, Iraq had set up a website as an early warning system to provide immediate information and aid should such an event occur” (Securing Sustainability of Outer Space Technology as Significant Contribution to Modern Societies Meant Guarding against Militarization, Deterioration, 2013). Furthermore, Mohammed Huseein Bahr Aluloom, Permanent Representative of Iraq to the United Nations in New York and the Chair the First Committee (Disarmament and International Security), has mentioned the significant of advancing space activities for socioeconomic development (concluding General Debate on Peaceful Uses of Outer Space, Fourth Committee Approves 3 Draft Resolution, 1 Decision, 2017) On the other hand, investment in outer space areas does not limited in only in the extraction of natural resources or valuable materials, there is a huge tourism potential in the outer place. Since the successful journey of SpaceShipOne in 2004 and the increasing attention to build space vehicles, there are legal questions around liability and the legal status of tourists in the outer space similar to the uncertainty with regard to the legal basis for extracting natural resources on another planet. The lack of an established international legal regime and the common asset nature of outer space have complicated investment. Due to the significance of exploring outer space, many countries are trying to expand their commercial activities cover outer space celestial bodies. For instance, the United Arab of Emirate is in the process of regulating space law similar to USA and Luxemburg UAE Space Agency director general Mohammed Al Ahbabi stated “The year 2021 will be the 50th anniversary for the UAE, so it is an appropriate deadline that the first UAE space mission should happen by this time” (Lucy Barnard 2016, the National Business Report).

Until now, the only area which is developed quickly is telecommunication. It has reserved a main place in commercial space market as several satellite operators have earned record revenues since 2008 despite the economic crisis. The main earnings are coming from satellite television broadcasting and a robust demand from institutional users (defence, new customers in the developing world, development of anchor contracts). The lease of transponders and communications via satellite represented some USD 11-15 billion in revenues, and satellite broadcasting (e.g. television via satellite) some USD 65-72 billion in 2009 (The Space Economy at a Glance, 2011). This area has seen a great development and it is well organized among the relevant corporations and states as the framework of the work is more obvious that other areas such as commercial

use of the resources or any other celestial bodies outside our planet due to the common nature of the materials and the tangibility of the resources. Moreover, there is a huge demand by many countries to use satellite information. In the past two decades, satellite information has been used for combating terrorists around the world and there is a growing demand by countries to use such resources. For instance, both Egypt and Syria have proposed to utilize satellite technology to combat terror acts at the Committee on the Peaceful Uses of Outer Space at the United Nations. The proposal was a draft of a paper under the name of “Combating Terrorism using Space Technology” to presented by Egypt to the Committee in 2017. The Egyptian delegation indicated that, “Delays in adding this item may affect the lives of a number of new innocents” (Egypt and Syria Propose Using Satellites to Counter Terrorism at UN Space Meeting, 2017). This has put an ethical burden on countries who are leaders in the space. As Monica Konrad has singled out “...the ethical status of the astronaut cannot be divorced from the space industry, the work of national and international space agencies, space consultancy contractors and space engineers. Nor can it be separated from various publics such as non-scientific space consumers, or the role education and the media play in shaping and transforming public responses to and expectations of new future worlds” (Monica Konrad, 2004, p.32). In the following section, the issue of ownership of the extracted natural resources in the outer space will be examined.

III. SOVEREIGNTY AND OWNERSHIP OVER OUTER SPACE RESOURCES

As long as outer space is considered to be common assets to the whole universe, international community has to have agreed upon a bunch of legal rules and principles in this field; it is developed as a direct body of international law. In terms of regulating the aspects of outer space, there is a considerable form of domestic and international principles to deal with the exploration of outer space resources, including multilateral treaties, UN resolutions, decisions of the domestic courts and attentions by intergovernmental organizations (Steven Freeland, 2005, p.4-5). Under the international law, there are five main treaties that regulate the activities of the outer space field, namely: Treaty on Principles Governing the Activities of States in the Exploration and Use of Outer Space, including the Moon and other Celestial Bodies (“Outer Space Treaty”); Agreement on the Rescue of Astronauts, the Return of Astronauts and then Return of Objects Launched into Outer Space (“Rescue Agreement”); Convention on International Liability for Damage Caused by Space Objects (“Liability Convention”); Convention on Registration of Objects Launched into Outer Space (“Registration Agreement”); Agreement Governing the Activities of States on the Moon and other Celestial Bodies (“Moon Agreement”). However, as Freeland has indicated, nearly all of the treaties were formed during the cold war era when space capacity of the countries was limited and they did not have potential to develop a comprehensive set

of rules. Besides, the polarizing powers had influence on the membership of the conventions (Steven Freeland, 2005, p.4-5). Furthermore, the signatories of the treaties have not reached a substantial point when it can be considered as multilateral treaties that create a source of enforcement for non-state parties. For example, Moon Agreement has only 18 parties without the membership of super powers such as USA or Russia. Nonetheless, the existence of such treaties played a significant role in setting basic principles when many countries agreed upon certain issues. For instance, despite the flaws and incomprehensive nature of the international conventions in this field, it could gather states on some baselines that could be developed later such as Outer Space Treaty which has 107 state parties including the five permanent members of the UN Security Council with 23 signatories who do not ratify it yet. Article 1 of the treaty gives the right to all countries to conduct exploitation without any discrimination by stating that "Outer space, including the moon and other celestial bodies, shall be free for exploration and use by all states without discrimination of any kind, on a basis of equality and in accordance with international law, and there shall be free access to all areas of celestial bodies." None of the states have right to claim power or sovereignty over the moon or any other celestial bodies (Article 2 of the Outer Space Treaty); this indicates equalities between all the states when it comes to extracting natural resources.

The provisions of the Outer Space Treaty are quite debateable and vague when it regulated the activities of states over outer space as it articulated that "the exploration and use of outer space, including the moon and other celestial bodies, shall be carried out for the benefit and in the interests of all countries, irrespective of their degree of economic or scientific development" (Article 1 of the Outer Space Treaty). By looking at the content of the article, it can be realized that it is more look like a guideline to foster the sharing of resources and knowledge to other less developed countries with the lack of having a crystal clear method of that sharing. With regard to the moon agreement, the main reason behind the rejection of the content of the agreement is that the property rights are prohibited and the resources over the celestial bodies was considered a common heritage of all human being. Further, the agreement established a merely impossible mechanisms for the process of extracting natural resources and called for the distribution of the raw materials derived from space which led to be unattractive for the countries that have a developed space program and do not want to share their business profit with other nation that do not own space program. Moreover, despite having some treaties to regulate the outer space activities, the remaining question is that to what extent the international law is enforceable by the nations. International law, unlike domestic law cannot be enforced immediately and its implementation is rather controversial due to the lack of enforcement mechanisms.

However, the knowhow and technical skills of countries can be taken into consideration when it comes to exploiting natural resources in the outer space. Although it is difficult to draw analogy, the sovereignty of states over natural resources inside their territory is similar to the capability of states to reach the

outer space and explore natural resources as it is a sign of extending their sovereignty while other countries cannot. The UN General Assembly Resolution, Permanent Sovereignty over Natural Resources states 'The right of peoples and nations to permanent sovereignty over their natural wealth and resources must be exercised in the interest of their national development and of the well-being of the people of the State concerned.' (Article 1 of the UN General Assembly Resolution, Permanent Sovereignty over Natural Resources). This is more a realistic approach due to the discrepancy among the power of states under international community; countries with advanced technology will spent more resource and manpower to exploit natural resources than the less developed countries. According to the UN Charter, countries are equal in rights and duties but this does not mean to share the gaining. In addition, countries like the USA and Russia that are advanced in space program have also responsibility to protect earth from any natural disaster caused by other planet. Additionally, to some extent there are other boundaries and restriction to the extraction of natural resources in other planet such as the transportation capacity as it has been emphasized by Barry Kellman, law professor at De-Paul University, Chicago, indicating that regulations are not the only limitation so much as the costs of extracting resources and transporting them: "How you bring a ship full of rocks back to Earth and do it very safely, that's the major challenge." (Aliya Ram, Financial Times, 2017).

On the other hand, some scholars would do analogy to make an independent system for mining in other planets by comparing the resources in the outer space to the one in the oceans and poles as the latter have areas where none of the states have control over them. By looking at the law of the sea, the United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS) have resolved the ownership of the resources that will be found on the international seas. For instance, similar to the provision in space conventions (Outer Space Treaty and Moon Agreement), the UNCLOS has stated that "The area and its resources are the common heritage of mankind" (Article 136 of UNCLOS). It also established what is known as International Seabed Authority to control all the activities related to the extraction of natural resources. This, to some extent, meaning that there is a sort of consensus among the member state to regulate their activities in this regard. However, the problems related to lunar mining is more or less exist to exploring international seas as the political and economic powers of states are different and international law is not the only safeguard to reach equality among the nations. Moreover, exact analogy cannot be done in this regard as the authority of states on earth is much more attainable than their capacity over other planet meaning that the work over the resources of international sea is more feasible than on outer spaces. Further, some scholars such as Hugo Grotius, does not agree with the concept of ownership of the sea by the states, he states that oceans do not belong to any states and they cannot claim sovereignty over international waters (Hedley Bull, 2012, p.306-308). In addition, Gabrielle Leterre in his thesis on 'providing a legal framework for the sustainable space mining activities' reach a conclusion by indicating that:

“...the difference between the oceans and outer space on one hand, and between sea resources and space resources on the other hand is too great to allow a transposition of the regime to outer space” (Gabrielle Leterre, 2017, p.59). The issues with regard to ataractics is very similar to international sea, the analogy is not reasonable as it claimed by some scholars. Concerning the applicable law, Lafferranderie states that space law compromises all national and international legal rules and principles governing the exploration of outer space by states, international organizations, private persons, companies and all other relevant actors in this regard (Gabriel Lafferranderie, 1997, p.29). However, the inconsistency between the national and international legislations is problematic when it comes to having a comprehensive legal basis to space activities. Philip De Man has emphasized the fact that any legislation gives permission to private actors to appropriate natural resources from other planet for business purposes, it will raise a question of consistency with articles one and two of Outer Space Treaty which requires equal interest of all states in mining over celestial bodies (Philip De Man, 2017, Newspaper Article from The Space Review). This will ban national ownership of the resources extracted from other planets. In the following section, the status of Iraqi legal system will be analyzed in relation to outer space field.

IV. OUTER SPACE AND THE IRAQI LEGAL SYSTEM

Under the Iraqi legal system, property rights have been adopted for individuals over any kinds of properties; according to the Iraqi Civil Code of 1951, everything is subject to ownership except those things which are by their nature or by law excluded from ownership (Article 61(1) of the Iraqi Civil Code No.40 of 1951). Property is defined as everything having a material value (Article 65 of the Iraqi Civil Code No.40 of 1951). The Iraqi Civil Code recognizes the right to complete private ownership of property by individuals or legal entities. In the Iraqi legal system, the owner of the property is considered to be the owner of everything commonly considered to be an essential element of it (Article 1049 of the Iraqi Civil Code No.40 of 1951). Constitutional-wise, the Iraqi Constitution also reflects this balance between the needs of the state and incentives for individuals. Article 16 states that:

- a) Ownership is a social function, to be exercised within the objectives of the society and the plans of the state, according to stipulations of the law.
- b) Private ownership and economic individual liberty are guaranteed according to the law, and on the basis of not exercising them in a manner incompatible with the economic and general planning.
- c) Private property is not expropriated except for considerations of public interest and for just compensation in accordance with the law.

According to the World Resources Institute in collaboration with United Nations Development Programme, the rights of the user in land and property can be classified as the followings:

- The right to use the resource;
- The right to profit from use of the resource;
- The right to sell one’s tenure rights to others, permanently or for a limited time;
- The right to pass down these rights to one’s successors;
- The right to protection from illegal expropriation of the resource (World Resources Institute, 2005).

These articles cannot be applied on natural resources owned by private companies on the outer space as this is property rights for owning properties within the Iraqi border. Moreover, in Iraq, government and related ministries have right to own public lands and natural resources as it happens in oil and gas industry. For example, In the Kurdistan region, Oil and Gas law of 2007 has stated that “Petroleum in the Region is owned in a manner consistent with Article 111 of the Federal Constitution. The Regional Government is entitled to a share from the revenues from producing fields, consistent with the share of all Iraqi people, in accordance with this law and Article 112 of the Federal Constitution.” (Article 3 of the KRG Oil and Gas Law No.28 of 2007). Further, the Iraqi Civil Code in articles 1099, 1100 and 1105 allowing absolute ownership of properties and water on the condition they do not cause harm to others.

Now, the practical question is that does Iraq has skills and knowhow to explore space? As it can be clarified from the above-mentioned statements, the Iraqi regulation exclude all the materials that cannot be owned or reached. Thus, Iraq or any other developing country has to have an argument to ask for the share of the materials that will be extracted by the developed countries as the “common heritage” or “sharing of the benefits” have been emphasized in many international space treaties. Nevertheless, seeking such shares is not an easy task for a country like Iraq which is in a very weak position.

Within the Iraq territory, despite owning the big portion of land by the government, the government has right to expropriate any properties for the purposes of public benefit based on some legal requirement which has determined under the Acquisition Law No.12 of 1981. The process will take place through Judicial Expropriation when any state department may become the owner of a privately-owned plot of land or a property via a Civil Court decision. To expropriate a specific plot of land or property, the court is legally responsible for proving that no objection to the transfer exists. Further, it might take the shape of administrative expropriation when the real estate ownership is transferred from one governmental body to another. The amount of money exchanged is agreed upon either through the ministers, or sometimes through the prime minister if the transfer is between two different ministries. Thus, the government has a wide power over all the properties and lands within the boundaries of Iraq. However, this authority cannot be extended to natural resources in the outer space. Therefore, it can be said that despite the fact that Iraq has recognizes the

importance of this matter, it has not conducted any attempt to work in this area (Committee on the Peaceful Uses of Outer Space, Legal Subcommittee in their Forty ninth session 22 March – 1 April 2010), unlike the USA and Luxemburg.

LUXEMBURG AND USA, INVESTMENT IN OUTER SPACE

Due to the legal restriction from international law in recognizing property rights over moon or other celestial bodies by any nations, some countries such as the US and Luxemburg have resorted to issue mining law to allow private companies to appropriate materials. As it has been discussed before, both USA and Luxemburg are considered to be leading countries when it comes to investment in outer space. In other word, the two countries have initiated to enact national legislation to regulate mining activities and private ownership to resources on celestial bodies. United States was the first country to adopt a national regulatory framework for space mining activities when they issued “Space Resource Exploration and Utilization Act” in 2005. In the purpose of the law, it states that “The purpose of H.R. 1508, the “Space Resource Exploration and Utilization Act of 2015,” is to establish a legal framework to govern property rights of resources obtained from asteroids enabling this new industry and providing clarity for future entrepreneurs.” This statement is very close to what has been pointed out by Etienne Schneider, Luxemburg's Deputy Prime Minister and Minister of the Economy, he states "Our goal is to put into place an overall framework for the exploration and commercial use of resources from 'celestial bodies' such as asteroids, or from the moon." (Andrew Zaleski, 2018, CNBC newspaper article). Therefore, it can be said that the main goal behind having a domestic legislation is to legitimize all the activities conducted by the countries and allowing private ownership to space resources by private corporations. These cannot be fulfilled without having a legal framework inside the state. Moreover, Luxemburg's space act will provide more elastic sphere for international companies to invest. For example,

The USA's law requires companies to have more than 50% of US-backed equity, while Luxemburg sees no such restriction (Justin Calderon, 2018). Nonetheless, the legality of their attempt is questioned under the applicable international conventions. In this quest, they bring the argument that international conventions have prevented national appropriation by state not private ownership. For instance, Gorove indicated that Outer Space Treaty ‘appears to contain no prohibition regarding individual appropriation’ (Gorove S, 1968, p.42). However, many scholars believe that if it is prohibited for states to appropriate resources, its nationals also banned to own properties over resources in the outer space. In this regard, Cheng stated that outer space, similar to high seas, will not belong to any states nor to their nationals (Bin Cheng, 1991, p.22). Hence, it can be realized that even these two countries do not have legal framework to be relied on when it comes to have domestic legislation to regulate outer space

activities. There is a question of hierarchy of international law and internal law; can we have a domestic legislation allowing some activities of international nature without having international law support.

V. CONCLUSION AND RECOMMENDATIONS

Exploring outer space is not something new for many countries, in particular for the technological use. Many countries are competing to take the ultimate advantage of celestial bodies around earth. In the past ten years, exploring outer space for commercial purposes become priority for some countries, particularly when it comes to private appropriation of natural resources. United State of America and Luxemburg are considered to be leading countries in this regard by enacting domestic legislation to allow private corporation reaching outer space for business purposes. Under the international law, there is a lack of unified code to be agreed upon by international community. The absence of legal framework to support state mining activities has left states uncertain about the legality of such activities under international law. This has also raised a question on the national legislations issued by some states to reach outer space. Some scholars have made analogy between ownership of natural resources in the outer space and international waters or natural resources on the poles. Nonetheless, it can be realized that this analogy is not realistic as states have more lenient access to oceans or poles than other planets which led to have practical mechanism to agree upon the way they deal with natural resources on earth, oceans and poles. Moreover, having a legal system is not the only factor to be considered in mining natural resources in the outer space; even if states will be given equal opportunities, outer space is not reachable for many countries. The paper shed light on different aspects of mining industry on the outer space by indicating the perspective of both international and national laws. It explained the international treaties in this area such as Outer Space Treaty or moon agreement. It emphasized the fact despite in effective impact of the international tools in providing a legal basis of outer space treaties, it played a major role in introducing the main theme of space related activities, particularly the ownership of extracted natural resources. It also argued that less developed countries such as Iraq has a limited position in outer space industry and the only way Iraq could recently benefit from is satellite information to combating terrorist groups. Moreover, Iraq does not adopt legislation on outer space law. Furthermore, the applicable property right laws do not mention ownership of natural resource outside Iraq. When it comes to the membership of international conventions, Iraq has only ratified Outer Space Treaty which considered natural resources in the outer space as a common heritage of all mankind.

In order to cope with the current development in the outer space industry, Iraq shall coordinate with developed countries to take more benefit from their experience, in particular to enact a specific law attracting international space companies for

private ownership over outer space resources similar to Luxemburg as the latter become the interest point for many space mining corporations despite of not having any space technology. Thus, it can be said that not possessing knowhow and modern technology might prevent the country to reach other planets, but it would not deprive them from having a specific act regulating outer space activities.

REFERENCES

International convention and legislations

- Iraqi Civil Code No.40 of 1951
 KRG Oil and Gas Law No.28 of 2007
 USA Space Resource Exploration and Utilization Act 2015
 Spurring Private Aerospace Competitiveness and Entrepreneurship (SPACE) Act of 2015
 Act on the Exploration and Use of Space Resources (the Space Resources Act) of 2017.
 Agreement on the Rescue of Astronauts, the Return of Astronauts and then Return of Objects Launched into Outer Space 1967 ("Rescue Agreement")
 Convention on International Liability for Damage Caused by Space Objects 1972 ("Liability Convention")
 Convention on Registration of Objects Launched into Outer Space 1974 ("Registration Agreement")
 Agreement Governing the Activities of States on the Moon and other Celestial Bodies 1979 ("Moon Agreement").
 Treaty on Principles Governing the Activities of States in the Exploration and Use of Outer Space, including the Moon and other Celestial Bodies 1967 ("Outer Space Treaty")

Books

- Ram S. Jakhu, Joseph N. Pelton, Yaw O.M. Nyampong, Space Mining and Its Regulation, (Springer, 2017).
 Peter Diamandis, Abundance: The Future is Better than You Think , (2012) Free Press, New York.
 Hedley Bull, The Law of the Sea, in THE ANARCHICAL SOCIETY: A STUDY OF ORDER IN WORLD POLITICS 306 (4 ed. 2012).
 Gabriel Lafferranderie, (Outlook on Space Law over the next 30 Years, 1997).

Journals

- Sarah Coffey, 'Establishing a Legal Framework for Property Rights to Natural Resources in Outer Space', Case Western Reserve Journal of International Law', Vol 41, issue 1, 2009.
 Monica Konrad, Legal and Ethical Framework for Astronauts in Space Sojourns, 2004, UNESCO.
 Steven Freeland, Up, Up and ... Back: The Emergence of Space Tourism and Its Impact on the International Law of Outer Space, Chicago Journal of International Law, Vol6, No1, 2005.

- Gabrielle Leterre, 'providing a legal framework for the sustainable space mining activities' Master Thesis, Sept 2017.
 Gorove S, 'Interpreting Article II of the Outer Space Treaty' (1968) 11 Proceedings of the Colloquium on the Law of Outer Space 40.
 Bin Cheng, 'The Commercial Development of Space: The Need for New Treaties' (1991) 19(1) Journal of Space Law 17, 22.

Websites

- www.bbc.com [http://www.bbc.com/future/story/20180716-the-tiny-nation-leading-a-new-space-race]
 www.unoosa.org[http://www.unoosa.org/pdf/gadocs/A_56_20E.pdf]
 www.ft.com [https://www.ft.com/content/af15f0e4-707a-11e7-93ff-99f383b09ff9]
 www.un.org[https://www.un.org/press/en/2013/gaspd538.doc.htm]
 www.reliefweb.int[https://reliefweb.int/report/world/concluding-general-debate-peaceful-uses-outer-space-fourth-committee-approves-3-draft]
 www.thenational.ae[https://www.thenational.ae/business/uae-to-finalise-space-laws-soon-1.219966]
 www.spacewatchme.com[https://spacewatchme.com/2016/07/egypt-syria-propose-using-satellites-counter-terrorism-un-space-meeting/]
 www.thespacereview.com[http://www.thespacereview.com/article/3355/1]
 www.cnbc.com[https://www.cnbc.com/2018/04/16/luxembourg-vies-to-become-the-silicon-valley-of-asteroid-mining.html]
 www.oecd.org[https://www.oecd.org/sti/futures/space/48301203.pdf]

Miscellaneous

- Report of the commission of economy preceding the Law of 20 July, 2017 on the Exploration and Use of Space Resources], Doc. parl. 7093/06, 2016-2017.
 Report of the Committee on the Peaceful Uses of Outer Space, 2001, section 24 available at http://www.unoosa.org/pdf/gadocs/A_56_20E.pdf
 Planetary Resources overview, available at <http://www.planetaryresources.com/company/overview/#why-asteroids>
 The Space Economy at a Glance 2011, Directorate of Science, Technology and Industry available at <https://www.oecd.org/sti/futures/space/48301203.pdf>
 UN General Assembly Resolution, Permanent Sovereignty over Natural Resources, 1803 (XVII) of 14 December 1962, available at: <http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/9D85892AC6D7287E8525636800596092>

World Resources Institute in collaboration with United Nations Development Programme, United Nations Environment Programme and World Bank, *The Wealth of the Poor – Managing Ecosystems to Fight Poverty*. WRI: Washington, DC, 2005.

تفعيل وإدارة سياحة المخيمات ودورها في زيادة إنفاق السائح

دراسة استطلاعية لآراء عينة من السياح وخبراء السياحة في محافظة السليمانية

بإقليم كردستان العراق

م. محمد إبراهيم الزهاوي¹ و م. م. أحمد طه بلال² و م. م. سولاف عزالدين البلوي²

¹ كلية التجارة، جامعة السليمانية، السليمانية، إقليم كردستان، العراق
² كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، إقليم كردستان، العراق

لإقامة المخيمات السياحية فيها، نظراً لما يتمتع به الإقليم من مناطق سياحية جذابة وإقبال المواطنين على ممارسة السياحة الداخلية فيه، فضلاً عن أن الطبيعة والأوضاع في إقليم كردستان بشكل عام ملائمة لتفعيل هذا النوع من السياحة (سياحة المخيمات)، وكذلك تم التوصل إلى أن هنالك علاقات ارتباط وأثر معنوية ذات دلالات إحصائية بين كل من سياحة المخيمات عند تفعيلها وإدارتها بشكل صحيح وزيادة إنفاق السائح، واعتماداً على ذلك فقد قدم الباحثون مجموعة من التوصيات والمقترحات المنسجمة مع تلك الاستنتاجات.

الكلمات البالة- سياحة المخيمات، إدارة المخيمات السياحية، إنفاق السائح.

المقدمة

يعد القطاع السياحي من القطاعات المهمة التي لا يمكن الإستهانة بها أو الإستغناء عنها؛ إذ تعد السياحة من الصناعات المهمة التي تسهم بدعم اقتصاديات الدول في العالم، وذلك للاتفاق الكبير الذي يقوم به المستهلكون في الدول المتقدمة وكذلك النامية على حدٍ سواء، والذي يتمثل في جلب رؤوس الأموال الأجنبية والعملية الصعبة والتي تسهم في تحسين ميزان المدفوعات، وكذلك دورها الرائد في دعم الناتج المحلي والإجمالي، كما وإن للسياحة دور كبير في تشغيل العمالة على مختلف مستوياتها وتوفير فرص العمل لها ومن كلا الجنسين، فضلاً عن تحسين مستوى المعيشة للمجتمعات المحلية في البلد المضيف (البلد السياحي) من خلال تطوير البنى التحتية والفوقية وتوفير الخدمات المتنوعة والتحسين المستمر في مستوى التخطيط العمراني في البلاد.

المستخلص- سعى هذا البحث إلى تبيان علاقات الارتباط والتأثير بين كل من تفعيل وإدارة سياحة المخيمات في زيادة إنفاق السائح القاصد لمحافظة السليمانية بإقليم كردستان العراق، ولتحقيق ذلك تم إعداد مخطط إفتراضي يتضمن متغيرات البحث فضلاً عن صياغة عدد من الفرضيات الرئيسة، وقد استخدم الباحثون الإستبانة لهذا الغرض كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات، إذ تم توزيع (76) نسخة، وكان عدد المسترجع منها (60) نسخة صالحة للتحليل الإحصائي، والتي وزعت جميعها على مجموعة من السياح في محافظة السليمانية، فضلاً عن عدد من التدريسيين الخبراء في مجال السياحة ممن أمضوا أعواماً عديدة في إلقاء المحاضرات المتعلقة بموضوع السياحة في كليات جامعة السليمانية، كما وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لاختبار الفرضيات الخاصة بالبحث.

ولمحدودية وندرة الدراسات التي تناولت العلاقة والتأثير بين هذه المتغيرات في البيئة العراقية عامةً والبيئة الكوردستانية خاصة ضمن حدود اطلاع الباحثين، لذا فقد تناول مجتهد الحالي هذه المتغيرات ضمن إطار شمولي، وبشكل عام حاول البحث الإجابة على التساؤل الآتي: ما هي طبيعة علاقات الارتباط والتأثير بين كل من تفعيل وإدارة سياحة المخيمات في زيادة إنفاق السائح؟ وعليه فقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: وجود ضعف إلى حدٍ ما فيما يتعلق بمعرفة أفراد عينة البحث لمفهوم سياحة المخيمات وهذا بالتأكد ينطبق على المجتمع ككل، كما وتبين أن الأماكن والمناطق السياحية في إقليم كردستان بشكل عام ومحافظة السليمانية بالتحديد ملائمة

وعليه فإن اختيارنا لموضوع البحث الحالي جاءت لتسليط الضوء على دور تفعيل وإدارة سياحة المخيمات في زيادة إقبال السائح وتهدبداً في محافظة السلبيانية بإقليم كوردستان العراق، وذلك لأهمية تفعيل نشاط المخيمات السياحية والإستثمار فيها سواءاً في المواقع السياحية أو من قبل الوزارات المعنية بهذه الأنشطة كوزارة التخطيط ووزارة السياحة ووزارة التعليم العالي والتربية. إلخ، ممارسة الأنشطة الكشافية وخصوصاً الشبابية والطلابية منها، لأنها تضيف ثقافة وتصميم وإقدام لدى الشباب والطلبة المشاركين فيها، كما وأن موضوع المخيمات السياحية يعتبر مشروع وطني يمكن لأي مواطن الإستثمار فيه، نظراً لما يتمتع به الإقليم من مناطق سياحية جذابة وإقبال المواطنين على السياحة الداخلية، إذ لا يحتاج الأمر إلى خبرة طويلة وعميقة في العمل السياحي لإدارة مثل هذه المخيمات، لنا يرى الباحثون ضرورة إحياء هذه التجربة من جديد لما لها من أهمية اقتصادية وفوائد علمية وثقافية واجتماعية لعموم المشاركين فيها، ونظراً لمحدودية الدراسات التي تناولت متغيرات هذا البحث في العراق عامةً وفي إقليم كوردستان خاصةً (وبالتحديد محافظة السلبيانية) فقد وجدوا أنه من الضروري تناول هذه المتغيرات ضمن إطار شمولي، لذا فقد تضمن البحث كلاً من المباحث الآتية: المبحث الأول/ منهجية البحث، المبحث الثاني/ الجانب النظري، المبحث الثالث/ الجانب الميداني، المبحث الرابع/ الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول/ منهجية البحث

تناول هذا البحث المنهجية المستخدمة في البحث وفق المحاور الآتية:

أولاً/ مشكلة البحث: برزت مشكلة البحث نتيجة التماس الباحثين لأهمية قطاع السياحة من خلال عملهم كندريسين في جامعة السلبيانية لعدة سنوات، وتقديهم لمخاطرات عن السياحة وإدارة المنشآت السياحية وانعكاس هذا القطاع المهم على اقتصاد البلد، لاسيما عند توفر إدارة رشيدة وحكيمة تسعى للإستفادة من هذا القطاع كورد اقتصادي مهم لسكان البلد، وكذلك حاجة القطاع السياحي لإضافة فعالية المخيمات السياحية إلى نشاطها من قبل القطاع الخاص لتسهيل مهمة الحصول على مراكز للإيواء السياحي بسهولة ورخص ثمنها على مستوى العوائل التي تمارس السياحة الداخلية، فضلاً عن ذلك فقد وجد الباحثون أن هنالك ندرة في توفر دراسات أو أبحاث سابقة تناقش أو تستعرض أهمية هذا النوع من السياحة (سياحة المخيمات) وتفعيله وإدارته على الوجه الذي يحقق أعلى منافع إقتصادية للبلد من خلال زيادة إقبال السائح عند ممارسته لهذا النوع من السياحة، ودورها الاقتصادي والاجتماعي في توفير فرص العمل الموسمية التي يحتاجها الناس، لاسيما الشباب العاطلين عن العمل في المدن والمواقع السياحية في إقليم كوردستان العراق وخاصةً في محافظة السلبيانية.

وبالتالي تبرز مشكلة البحث الحالي من خلال عدة تساؤلات صاغها الباحثون لهذا الغرض، وكالاتي:

1- هل لدى مجتمع البحث معرفة وإلمام بمفهوم سياحة المخيمات والمخيمات السياحية؟

فإنسان منذ القدم كان يسعى إلى الاستقرار في المناطق التي هاجر إليها، أخذاً في البحث عن مأوى جديد غير الكهوف التي كان يسكنها من خلال تنقله من مكان إلى آخر، ومن ثم عمل على تربية الحيوانات في الوديان، كما وبدأ ببناء بيته بين فروع الأشجار، ولما كثرت تنقلاته بحثاً عن الغذاء تعلم كيف يقيم نوعاً جديداً من المأوى يسهل عليه حملها وإقامته أينما حل أو ارتحل، إذ كان يتخذ من جلود الأغنام غطاء لهذا المأوى، ثم عرف كيف ينسج النسيج من صوف الإبل والغنم فاستبدل به الجلود لخفة وزنه في الحمل.

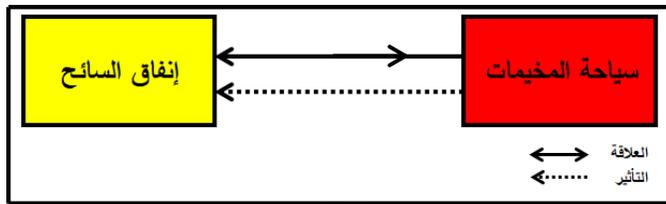
أما حينما ظهرت المدينة الحديثة بدأ الإنسان يغير من عاداته ويبحث عن وسائل أخرى للإقامة والتي تتوفر فيها وسائل الراحة والمتعة، فبدأ باستخدام الأحجار والأخشاب في إقامة المساكن وأخذ يزودها بكافة المستلزمات الضرورية لتسهيل مهمة إقامته وعائلته إلى أن وصل به الحال إلى ما نحن عليه الآن، وعلى الرغم من ذلك فما زال هنالك أقوام يستخدمون الخيام في إقامتهم وترحلمهم وهم يتنقلون في الصحاري والشعاب بحثاً عن الكلال لمواشيمهم، والتي يعتاشون عليها من خلال بيعهم لأصوافها ولحومها وألبانها. إلخ.

إضافة إلى ما تم ذكره؛ فإن الإنسان غالباً ما يجب الخوض في تجربة العيش في الخيام، لاسيما في حال رغبته القيام برحلة صيد بري لبضعة أيام إشباعاً لرغباته وحبه في الإبتعاد عن صخب المدينة وازدحاماتها المرورية وتلوث هوائها، وهذا نسمعه ونلمسه من أشخاص يجوبون ممارسة هواية الصيد في البراري والصحاري، إذ يجتمعون معاً ويقررون التوجه إلى أية منطقة برية (جبلية أو سهلية أو في الصحاري. إلخ) والذين يستخدمون فيها الخيام لإيواءهم.

ومن الجدير بالذكر أنه في الستينيات إلى نهاية السبعينيات من القرن الماضي كانت وزارة التربية تشجع ممارسة الأنشطة الكشافية المدرسية، إذ كانت إدارات المدارس حريصةً على أداء هذه الفعاليات والتدريب على ممارستها من قبل معلمين متخصصين وذوي دراية كافية بهذه الأنشطة، التي من ضمنها استخدام الخيمة وطريقة نصبها لأغراض الراحة والأيواء للمشاركين في العملية الكشافية والتي كانت تنشط خلال فصل الربيع لممارستها من قبل الطلبة، إذ كانت في كل محافظة ساحة مزودة بكافة المستلزمات الكشافية كالخيم وأدوات الطبخ. إلخ، كما وكانت تتم عملية تحديد وتوزيع مساحات توزيع الخيم كجامع مع ملحقاتها من خدمات الحمامات وقاط الحصول على الماء لأغراض الغسل والسقي والرش من قبل المشاركين في العملية الكشافية، وهذا الأماكن كانت تستخدم لاستقبال مجاميع كشافية وافرة من المحافظات الأخرى.

كما وتجدر الإشارة إلى القوانين والتشريعات العراقية تضمنت وبشكل صريح ومفصل على تعليمات خاصة بمجلس الكشافة والمرشدات، والتي قُسمت إلى 17 مادة تم نشرها في جريدة الوقائع العراقية، والتي لا مجال لتعدادها في بحثنا الحالي⁽¹⁾.

رابعاً/ مخطط البحث الافتراضي: يوضح الشكل (1) أدناه مخطط البحث الافتراضي



شكل 1. مخطط البحث الافتراضي

المصدر: من إعداد الباحثين.

خامساً/ فرضيات البحث:

- 1- وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة ذات دلالة إحصائية بين سياحة المخيمات وزيادة إنفاق السائح.
- 2- وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية لسياحة المخيمات في زيادة إنفاق السائح.

سادساً/ منهج البحث: اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي والتحليلي في وصف مجتمع وعينة البحث، فضلاً عن دراسة وتحليل علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث وصولاً إلى الاستنتاجات ومن ثم تقديم المقترحات.

سادساً/ حدود البحث:

- 1- الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية للبحث بمحافظة السلمانية في إقليم كردستان العراق.
- 2- الحدود الزمنية: والتي حددت بالفترة الزمنية التي تم فيها البدء بإجراءات البحث وتوزيع استارة الإستبانة على الأفراد المستجيبين من السياح في محافظة السلمانية وخبراء السياحة من التدريسيين في جامعة السلمانية واستلامها منهم، والممتدة من 2018/1/10 وانتهاءً في 2018/5/30.

سابعاً/ أساليب جمع البيانات والمعلومات:

- 1- تم الإستعانة بالمصادر والمراجع العربية والأجنبية والمتمثلة بكل من الكتب والرسائل والأطاريح الجامعية والمجلات والدوريات والندوات ذات الصلة بموضوع البحث والتي كانت نادرةً ومحدودةً نوعاً ما، مما دفع بالباحثين إلى الإستعانة بالمنهاج الدراسية التي تم استخدامها من قبلهم مسبقاً في محاضراتهم الأكاديمية المتعلقة بمواضيع السياحة وإدارة المنشآت السياحية والاقتصاد، وكذلك استخدام شبكة الإنترنت بشكل واسع مع الإستفادة من بعض البرامج الوثائقية التي تم عرضها على قنوات التلفاز كقناة (National Geographic Abo Dhabi)، وذلك لتغطية الجانب النظري للبحث ودعم الجانب الميداني له.
- 2- استارة الإستبانة: اعتمد الباحثون على استارة الإستبانة كأداة رئيسة للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب الميداني للبحث.

ثامناً/ الوسائل الإحصائية المستعملة: استعمل الباحثون الوسائل الإحصائية الآتية في وصف الأفراد المستجيبين وتحديد علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث بهدف استخلاص النتائج (التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية، معامل الارتباط البسيط، الإنحدار الخطي البسيط، معامل التحديد R^2 ، اختبار F، واختبار T.

2- مامدى ملائمة الأماكن والمناطق السياحية في إقليم كردستان بشكل عام ومحافظة السلمانية بشكل خاص لإقامة المخيمات السياحية؟

3- مامدى الإهتمام بسياحة المخيمات في إقليم كردستان العراق بشكل عام، وماهي أسباب عدم الإهتمام بهذا النوع من السياحة؟

4- هل إن الطبيعة والأوضاع بشكل عام في إقليم كردستان ملائمة لتنفيذ سياحة المخيمات؟

5- هل إن تفعيل سياحة المخيمات سيؤدي بالفعل إلى تحقيق منفعة اقتصادية للإقليم، وهل إن ذلك سيلعب دوراً في جذب السياح إلى الإقليم من خلال تزايد

الطلب على هذا النوع من السياحة؟

6- هل هنالك استعداد لإنفاق الأموال لغرض ممارسة سياحة المخيمات في الإقليم بشكل عام وفي محافظة السلمانية بشكل خاص عند تفعيل هذا النوع من السياحة؟

ثانياً/ أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من أهمية المشكلة المدروسة نفسها، إذ يكتسب البحث الحالي أهميته من خلال أهمية المتغيرات التي تناولها كظواهر مهمة في إقليم كردستان العراق لم يسبق أن تم ربطها مع بعض في دراساتٍ سابقةٍ عربيةٍ أو حتى أجنبية على حد علم الباحثين، إذ إنه يتناول سياحة المخيمات كنوع جديد من أنواع السياحة وظاهرة اقتصادية مهمة للبلد، وكيفية تفعيل هذا النوع من السياحة وإدارته بشكل صحيح لضمان نجاحه ودوره في زيادة إنفاق السائح القاصد للبلد مما سينعكس بالإيجاب على اقتصاد البلد ككل، وذلك في أحد المحافظات الحيوية والمهمة سياحياً في البلد وهي محافظة السلمانية بإقليم كردستان العراق.

ثالثاً/ أهداف البحث: في ضوء مشكلة البحث وأهميته يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الآتي:

- 1- التعرف على متغيرات البحث بشكل عام وخصوصاً سياحة المخيمات وتطور إنشاء المخيمات وأنواعها وطاقاتها وكيفية تفعيلها وإدارتها بالشكل الذي يحقق زيادة إنفاق السائح للأموال بغرض التمتع بهذا النوع من السياحة والذي سينعكس بالإيجاب على اقتصاد البلد وذلك من خلال الإطار النظري والعملي للبحث، والتي أصبحت تحتل مكانة بارزة لدى المعنيين في المجالات السياحية والإدارية والاقتصادية.
- 2- تقديم مجموعة من المقترحات التي تخدم المحافظة التي تم فيها إجراء البحث في ضوء ما سيتوصل إليه البحث من نتائج، فضلاً عن تقديم بعض المقترحات المستقبلية التي تخص الباحثين في هذا المجال لتكملة المشوار العلمي وإحداث التراكم المعرفي المطلوب.

المبحث الثاني / الجانب النظري

يتضمن هذا المبحث كلاً من النقاط الآتية:

أولاً/ تاريخ ونشأة وتطور مفهوم المخيمات:

يعد التخيم من أبرز الفنون الكشفية التي يمارسها الإنسان في حياة الخلاء من خلال المعسكرات والرحلات الخلوية، إذ يعتمد على نفسه في إيقاد ناره وبناء بيته أو إقامة خيمته وطبخ طعامه واثقاء الحر والبرد، ولاشك أن ذلك يعمق في شخصيته اعتماده على نفسه ويغرس فيه العديد من الصفات التربوية (2)، فبعد أن استقرت حياة الإنسان في المناطق التي هاجر إليها، أخذ في البحث عن مأوى جديد غير الكهوف التي كان يسكنها أول ما استقر به المقام في الأرض، وعندما استأنس بعض الحيوانات بدأ غذائه في السهول والوديان، فترك حياة الكهوف وانتقل إلى حياة الوديان، وبدأ يتخذ من غصون النخيل وفروع الأشجار بيوتاً له، ولما كثرت تنقلاته بحثاً عن الغذاء تعلم كيف يقيم نوعاً جديداً من المأوى يسهل عليه حمله وإقامته أينما حل أو ارتحل، إذ كان يتخذ من جلود الأغنام غطاء لهذا المأوى، ثم عرف كيف ينسج النسيج من صوف الإبل والغنم فاستبدل به الجلود لخفة وزنه في الحمل.

ثم تطورت صناعة الخيم عندما كثر استعمالها خاصة من قبل التجار الذين تعودوا الانتقال من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى على ظهور الخيل والإبل لتبادل السلع التجارية وسعياً وراء المنفعة المادية وقضاء حاجات الناس، وبذلك نشأت أولى مواقع التخيم (Camping site)، والتي كانت تقام عند مرافد المياه وحول الآبار التي كانت تعتمد عليها القوافل لغرض التزود بالمياه واتخاذها كمحطات للراحة، إذ كانت هذه المحطات تقام عند جوانب الطرق التي يسلكها التجار وأصحاب القوافل والتي كانت تشبه إلى حد كبير مواقع التخييم الحالية التي يتم من خلالها التزود بالمياه والخدمات المختلفة تبعاً للتطور والحضارة التي وصل إليها الإنسان اليوم (العاني، 2005، 95).

أما بعد أن ظهرت المدينة الحديثة، بدأ الإنسان يغير من عاداته ويبحث عن وسائل أخرى لإقامته تتوفر فيها وسائل الراحة والمتعة، فبدأ يستخدم الإحجار والأخشاب في إقامة المساكن الحديثة وأخذ يزودها بكافة متسلزمات الحياة إلى أن وصل به الحال إلى ما نحن فيه الآن (الزهاوي، 2010)، وعلى الرغم من ذلك فما زال هنالك أقوام يستخدمون الخيام في إقامتهم وترحالهم، كالبدو في الصحاري وسكان المناطق البدائية في أفريقيا وأمريكا الجنوبية والصحارى بأستراليا (National Geographic, 28/5/2017).

ومن الجدير بالذكر أن التطورات والاكتشافات والحملات العسكرية والكشفية عبر التاريخ كان لها دور كبير في انتشار المخيمات، فلقد كانت الجيوش التي تتكون من هذه الحملات تقيم في المخيمات للإقامة فيها أثناء غزواتها، فكان لذلك أثر كبير في تطور السياحة واكتشاف بلدان أخرى أثناء غزواتها وانتقالها بين الدول والمدن المختلفة (الياسري، 2002، 6)، كما وتجدر الإشارة إلى أن أول من أنشأ المخيمات الكشفية هو لورد في الجيش الإنكليزي يسمى باللورد (روبرت ستيفن سميث) ولقبة (بادن باول) الذي كان يعمل ضابطاً بالجيش البريطاني، والذي شارك في العديد من المعارك

والحروب التي تعد (مافكنج) من أشهرها في جنوب أفريقيا، ففي عام 1899 حوصر بادن باول ورجاله في قلب مافكنج، وعندما طال حصاره فكر بالاستعانة بالشباب لفك الحصار ووزع عليهم أعمال الخدمات العسكرية كالحراسة والطهي ونقل الرسائل، وتمكن على إثر ذلك من فك الحصار بعد 217 يوم، وبعد هذه المعركة عاد بادن باول إلى إنجلترا عام 1901 وأصبح في نظر الجميع بطلاً وطنياً عظيماً، وقد جاءت فكرة إحداث الكشفية بعدما لمس بأن الشباب الإنكليزي أخذ يتفكك وكثرت فيه الأمراض كالإدمان والبطالة، لذا تجمعت لدى باول فكرة التربية الذاتية للشباب والتي تمارس في الهواء الطلق، وكانت لديه الرغبة في التدريب وخدمة الآخرين، إذ كان مرحاً وذو عدة مواهب كالرسم والتمثيل والغناء وتنظيم الحفلات إلخ، كونه عاش الطبيعة فترة طويلة واكتسب منها أشياء كثيرة، وقد كانت لقراءته المتنوعة ودراساته لكتب التربية وتاريخ الشعوب فائدة كبيرة، وفي يوم من الأيام استدعى باول 20 شاباً من المدينة وذلك لإقامة مخيم لمدة أسبوع على جزيرة براون سي عام 1907، وقد نجح هذا المخيم نجاحاً باهراً، بعدها نشر باول كتاباً بعنوان (الكشفية للفتيان) وقد ترجم هذا الكتاب إلى العديد من اللغات العالمية، وضع فيه خبرته ومبادئه وأفكاره، وكذلك نشر بعض المواضيع والمسابقات في الصحف والمجلات التي عرفت الحركة الكشفية وجعلتها تنتشر سريعاً في العالم، وأصبح باول فيما بعد رئيساً للحركة الكشفية وأخذ ينشر المسابقات الثقافية في الصحف وينظم للفائزين بتلك المسابقات منحيات حتى عام 1910، وحقق باول حلمه حينما جمع في قصر الكريستال في لندن حوالي 11 ألف كشاف وقائد أخذوا يعرضون أمام الجمهور المحتشد كل ما تعلموه من فنون وألعاب، فكان لذلك أثر كبير في تقدم الحركة الكشفية، فقد تطورت سلوكيات الشباب وتحسنت معاملتهم ومساعدتهم للناس، ويذكر أن كشافاً أرشد سائحاً أمريكياً على طريقه في ضباب لندن ثم رفض بكل أدب أن يأخذ من السائح أي مقابل مما دفع الأمريكي عند عودته إلى بلده إلى تأسيس فرع للكشافة هناك، ثم امتدت الحركة إلى كندا وشيلي والعالم العربي سنة 1912 بدخولها إلى لبنان ثم سوريا ومن ثم دخلت إلى المغرب عام 1933 (34).

أما في الوقت الحالي فإن أكبر تجمع تخييمي يحدث في العالم هو التجمع في (عرفة ومنى) من كل عام في المملكة العربية السعودية، إذ يتجمع وفود الحجاج في أعداد تصل إلى الملايين، ففي الأعوام الأخيرة وصل عددهم إلى أكثر من ثلاثة ملايين حاج كلهم يقيمون في خيام في مكان واحد هو وادي عرفة ومنى، وقد تم تزويد هذين المكانين بالمرافق العامة لتسهيل إقامتهم خلال فترة الحج.

وعليه قام الباحثون بتعريف سياحة المخيمات على إنها "نوع مستحدث من أنواع السياحة، والتي فيها يقوم السائح بالانتقال خارج مكان إقامته الأصلي والبقاء في الموقع أو المقصد السياحي من خلال الإستعانة بالحيمة والتي تعد من العناصر الأساسية التي تميز هذا النوع من السياحة عن أنواع السياحة الأخرى، وذلك لأغراض ترويحية أو ترفيهية أو كشفية أو تربوية أو تدريبية.. إلخ".

ثانياً/ أسس تصنيف المخيمات وأنواعها:

- مخيمات ذات أهداف خاصة ومنها: (مخيمات ذوي الإحتياجات الخاصة) والتي تهدف إلى إتاحة الفرصة لهم لاكتساب قدرٍ من الخبرات والمهارات التي تناسب ظروفهم، وفي جوٍ إطلاقي بعيد عن الضغوط التي تفرضها نظم المدارس أو المؤسسات التي يعيشون فيها مع محاولة تأهيلهم للحياة العادية بتهيئة الظروف لهم للإختلاط مع غيرهم مع الأصحاء، و(مخيمات المرضى) والتي تقام للمرضى لإتاحة الفرصة لهم للحياة في جوٍ يغير الجو الذي يعالجون فيه وتم هذه المخيمات عادة في ظل رعاية طبية، و(مخيمات الجانحين) والتي تعد لإيواء الجانحين لدراسة أسباب إخرافهم من الناحيتين النفسية والاجتماعية ومحاولة إيجاد علاج لهذه الأسباب، وقد تتخذ هذه المخيمات بعد فترة من العلاج لتأهيل روادها للحياة العامة، و(المخيمات الفنية) والتي تقام لممارسة أنواع مختلفة من الفنون كالفنون الموسيقية أو المسرحية أو التشكيلية، ويمارس الهواة والفنانون هوايتهم في هذه المخيمات بعيداً عن حياة الضوضاء وفي جوٍ يسمح لهم بالإبداع، ويقبل على إقامة هذا النوع من التخيم الدول المتقدمة اجتماعياً وخاصةً في الدول الأوروبية، (المخيمات الصيفية للأيتام)..إلخ.

2- المخيمات وفقاً لمدة الإقامة: والتي تنقسم إلى:

- أ- مخيم اليوم الواحد (النهار الواحد): وفيه تخرج الجماعة للعيش في الخلاء في مخيم لمدة يوم واحد دون أن يبيتوا فيه، و الهدف من هذا النوع هو الاستكشاف و الخروج إلى الطبيعة والترويح أو الترفيه.
- ب- مخيم الليلة الواحدة: وغالبا ما يتم في عطلة نهاية الأسبوع، ويبدأ هذا المخيم في يوم و ينتهي في اليوم التالي.
- ت- مخيم الإقامة الطويلة: وهو الذي يستمر مدة أطول من ذلك.

3- المخيمات من حيث طاقتها الإستيعابية: تختلف الطاقة الإستيعابية للمخيمات من مكان إلى آخر، كما وتختلف سعة المخيم حسب الغرض الذي خصص من أجله، إذ إن كل غرض يتطلب إعداداً خاصة وبرامج مختلفة عن غيره، وعليه يمكن القول بأن المخيمات تقسم حسب طاقتها الإستيعابية إلى كلٍ من: (دعبس، 2001 ، 115)

- أ- المخيمات المؤقتة: وهي التي لا تحتاج لإقامتها غير مساحة من الأرض تسع لإقامة عدد محدد من الخيام بشرط وجود المخيم بجوار ينابيع المياه ما أمكن ذلك، وأن يكون الطريق الواصل إليها صالحاً للمرور، ويجب على رواد هذا المخيم أن يعيدوا الأرض إلى الحالة التي كانت عليها عند التسلم وذلك بعد الإنتهاء من التخيم.
- ب- المخيمات الدائمة: لما كانت طبيعة هذه المخيمات الدوام لنا يفضل أن تكون منشأتها الدائمة من المباني البسيطة التي يستفاد في بنائها من الخامات الطبيعية الموجودة بالبيئة وذلك لكي يتم الحصول على أكبر فائدة بأقل تكلفة ممكنة، وتقسّم هذه المخيمات إلى المخيمات التي تسع 200 شخص أو تلك التي تسع 100 شخص، أو المخيمات التي تسع 50 شخص، أو مخيمات الأطفال التي تسع 100 طفل، كما ويمكن تحديد موقع للتخيم تزيد طاقته عن 5000 شخص، والتي من أمثلتها مخيمات اللاجئين والنازحين (6).

إن الغرض من إقامة المخيمات في العصر الحديث هو الترويح عن النفس والإندماج في الحياة الطبيعية في المناطق الحالية بعيداً عن ضوضاء المدينة وما تسببه الصناعة من أضرار جسمية وعقلية على الناس، إذ أخذت دوراً جديداً في الحياة خصوصاً في الدول الأوروبية، وخاصةً عندما تبلور وازداد الوعي الإجتماعي والشعور بأهمية الاستمتاع وقضاء وقت الفراغ في المتعة والاستجمام، وبالتالي يمكن تصنيف المخيمات وفقاً لعدة أسس (الهدف من إقامتها، الجهة المسؤولة عنها، مدة الإقامة فيها) إلى الأنواع الآتية: (5)

1- تنقسم المخيمات تبعاً للهدف من إقامتها والجهة المسؤولة عنها إلى:

أ- المخيمات الترويحية: تهدف المخيمات الترويحية إلى استغلال وقت الفراغ في الأنشطة الترويحية، والتي من أمثلتها المخيمات الشاطئية والتي تقام على شاطئ البحر وخصوصاً خلال فصل الصيف والتي يكون الهدف منها هو الترويح عن النفس، والتي يتضمن برنامجها عادةً أنشطة رياضية واجتماعية وثقافية وفنية ترويحية، كما يشتمل البرنامج على برامج قومية ليتزود المشاركون بمعلومات مبسطة عن الأمور الاقتصادية والسياسية والصناعية والاجتماعية للبلد..إلخ، والتي أصبح روادها من جميع فئات الناس.

ب-المخيمات العائلية: تعتبر هذه المخيمات من أصعب أنواع المخيمات السياحية، فهي تحتاج إلى برامج متعددة لتقابل مراحل النمو المختلفة لمراتديها، والتي يجب أن تنسم بشيء غير قليل من المرونة، والهدف من هذه المخيمات هو هدف إجتماعي ترويحي، وقد تقام على الشاطئ أو في أي مكان آخر، وفيها تتجمع بعض العائلات التي يكون بينها في الغالب علاقات إجتماعية جيدة.

ت-المخيمات الكشفية: وهي التي تقبها وزارة التربية والتعليم أو الجمعيات الكشفية وغيرها، ومن أمثلتها:

- المخيمات الدراسية: وهي التي تعقد بدعوة رسمية للدراسات الكشفية للطلبة وتعميق مفهوماً.

- المخيمات التدريبية: وهي التي تعقد بدعوة رسمية أو بدعوة خاصة للتدريب على بعض المهارات الكشفية أو لتعميق مفهوم كشفي محدد، أو قد يكون الهدف منها تدريب مجموعة من الأفراد مهنياً أو رياضياً، كالمسكرات التي تقام للفرق الرياضية قبل الدورات الدولية أو الأولمبية.

- المخيمات العامة (التجمعات): وهذه المخيمات تعقد بدعوة رسمية للتداول والتشاور ويتم في نهايتها إعطاء قرارات عامة.

- مخيمات الخدمة العامة: ويندرج تحت هذا النوع من المخيمات (مخيمات خدمة البيئة) والهدف منها التواصل بين المؤسسة والبيئة المحلية المحيطة بها، فيتم فيها دراسة إحتياجات البيئة. ويقوم المخيمين بمحلات نظافة أو ببرامج اجتماعية أو ثقافية، وكذلك (مخيمات العمل) والهدف منها مساهمة المشاركين في المشاريع الإنمائية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الذي يعيشون فيه.

قبل الوصول إليه وفي أثناء إقامته عملية مهمة يتوقف عليها إلى حد كبير نجاحه أو فشله، و به يتم تحديد احتياجاته المادية والبشرية، وإعداد برامجه وتقييمها.

2- تحديد الأهداف: إذا كان التخطيط هو الخطوة الأولى فإن خطوة تحديد الأهداف تعد أولى خطوات التخطيط، والمخيمات لها أهداف وغايات عديدة تسعى لتحقيقها، لذا يجب تحديد الأهداف لأن تحديدها يساعد على تحديد المكان المناسب والوسائل والإمكانات، كما يساعد على بناء البرنامج وما إلى ذلك.

3- إختيار مكان المخيم: عند إختيار المكان من الضروري أن يكون مناسباً وأن تتوفر فيه الشروط الآتية :

أ- أن لا يكون في أرض منخفضة كأن يكون في واقعاً في بطن وادي أو قرب برك ومستنقعات، وأن تكون الأرض مستوية قدر الإمكان، وأن تكون ترابية وتمتص الماء بسهولة، إذ لا يجذب أن تكون صخرية أو رملية.

ب- أن يكون في موقع سهل الوصول إليه، محمياً من الرياح ما أمكن، وأن يكون مشمساً.

ت- أن تتوفر فيه الاحتياجات الضرورية كالماء النقي الصالح للشرب والاعتسال والمواد التجمينية والأخشاب. إلخ.

ث- أن يكون بعيداً عن المساكن والضوضاء والأماكن الخطرة أو ذات الروائح الكريهة والأثرية.

ج- أن يكون قريباً من مراكز الخدمات الضرورية المختلفة كالخدمات الصحية مثلاً.

ح- أن يكون قريباً من أرض واسعة لاستعمالها كملعب.

خ- أن يكون في مكان به مناظر طبيعية جميلة أو بالقرب من منطقة تاريخية ذات قيمة ممتازة.

4- الحصول على التصاريح: إذ لا بد من مخاطبة الجهات المعنية للحصول على التصاريح اللازمة لإقامة المخيم وكذلك الحصول على موافقة من أولياء الأمور في حالة إقامة مخيم مدرسي.

5- تحديد عدد المشاركين: إن تحديد عدد المشاركين يساعد على وضع البرنامج بطريقة مناسبة، كما أنه يساعد على حصر الإمكانيات اللازمة والمطلوبة لإقامة المخيم.

6- تحديد لوازم المخيم: هنالك عدة احتياجات يجب توافرها للفرد والطلبة والفرقة والتي منها المواد الغذائية، والقرطاسية، والإسعافات الأولية، وغيرها كأدوات الطبخ، الحبال، الأخشاب. إلخ، ويمكن تحديد الأدوات الشخصية للكشاف بالآتي: (7)

أ- المعدات الشخصية: زي رسمي كامل - بطارية جيب (كشاف) - حبل بطول 3 م - عصا كشاف - مطارة ماء - دفتر وقلم - بعض الكتب أو المجلات الكشافية والخرائط.

4- المخيمات من حيث الفئة العمرية: والتي قسمها الباحثون إلى:

أ- مخيمات الاطفال: تعد هذه المخيمات للأطفال التي أعمارهم (أقل من 14 سنة)، وهي السن التي يبدأ فيها الصغير في التخلص من الفردية والميل إلى حياة الجماعة التي يتعاون فيها لتحقيق أهداف يعجز عن تحقيقها بمفرده.

ب- مخيمات الفتيان: وهي مخيمات مخصصة للفتيان والذين تتراوح أعمارهم من (15- 18) عام، وهي مرحلة المراهقة التي تنتاب فيها الفتيان والفتيات نوبات من الصراع النفسي نتيجة للتغيرات الجسمية والفسولوجية التي يحسب أزماءها أنه لم يعد طفلاً يعتمد على أسرته اعتماداً كلياً، وإنما أصبح إنساناً آخر يسعى إلى إثبات ذاته في حياة استقلالية على أن الأسرة لاتعترف له بما يريد، وإنما تعامله كطفل كبير فتعرض الكثير من رغباته كتمارسه ألوان من النشاط العنيف مخافة أن يؤذي نفسه.

ت- مخيمات الشباب: الشباب هي مرحلة البلوغ المتأخر (19- 29) عاماً، وهي مرحلة يتم فيها الفرد بذاته ومظهره ويطمع في إن أمعنت إليه النظر فيها بما يمارسه من ألوان النشاط العنيف مع ميل إلى حياة الجماعة على أن يكون له رأي في اختيار أعضائها، فهو ينفرد من الجماعة التي يرى فيها حاجزاً يمنعه من تحقيق رغباته وتطلعاته إلى بناء مستقبله، أو الرغبة في المناقشة أو التطرف في إبداء الآراء.

ث- مخيمات الناشئين: هذا النوع يتضمن المرحلة العمرية من (30- 62) عام، والهدف من إقامة هذا النوع من المخيمات لغرض الإسترخاء والمتعة والهروب من جو العمل الروتيني والإرهاق من العمل، ويغلب طابع الراحة والإستجمام والترفيه، وتكون رحلات التخييم عادةً إلى الأماكن الهادئة والدافئة والجبال والريف.

ج- مخيمات المتقاعدين: هذا النوع يتضمن المرحلة العمرية (63 عام فأكثر) أي فئة المتقاعدين، فغالباً ما يشارك بها المتقاعدين وكبار السن، حيث تصرف الكثير من المنظمات والشركات في العالم مكافأة قيمة للمتقاعدين، والتي يستغلونها بالذهاب في مثل هذه الرحلات الممتعة، والتي غالباً ماتكون إلى الأماكن الهادئة والدافئة.

ثالثاً/ إدارة المخيمات السياحية:

يرى الباحثون إن المقصود بإدارة المخيمات السياحية هي عبارة عن كافة التدابير الأساسية الواجب إتخاذها قبل وأثناء وبعد الشروع بعملية التخييم، والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

❖ قبل التخييم: أي مرحلة التخطيط والإعداد والتنظيم وتشمل:

1- التخطيط: إن التخطيط المسبق للمخيم يعد من الوظائف الإدارية، لأنه الخطوة الأولى التي تسبق أي عمل، و تسبق جميع الوظائف الأخرى، فالإعداد للمخيم

- يقوم بتنمية القدرة على التعبير عن الخبرات والآراء والاقتراحات داخل المخيم.
- يقدم القدوة الصالحة في ممارساته وعلاقاته.
- يوضح الرؤية المشتركة للقيادات المساعدة، ويعززها ويروج لها بالتحفيز والالتزام بها.
- يعمل على إبقاء روح الجماعة في المخيم فاعلة في علاقاتها ونشاطاتها وتصرفاتها وما يحفظ التوازن داخل المخيم.
- يعمل على تحسين البيئة الداخلية التي تساعد على تنمية قيادات جديدة بين المشاركين.
- ب- مهام قائد المخيم:
 - الإشراف التربوي والإداري للمخيم وبشكل أساسي الجوانب المتعلقة بالرعاية صحية والغذائية للمشاركين في المخيم.
 - المشاركة في اختيار القيادات المساعدة في تدير شؤون المخيم وقيادتهم وتوجيههم وتقييم عملهم داخل المخيم.
 - الإشراف المالي والموافقة على المصاريف اليومية والنفقات والمشتريات.
 - الإشراف على التجهيزات المسلمة من طرف الإدارة المركزية للمخيم وممتلكات الفرع المستخدمة في المخيم.
 - إعداد ميزانية المخيم بمعية أمين المال الفرعي قبل الترخيم.
 - مراقبة النظافة العامة للمشاركين في عملية الترخيم والمخيم بشكل عام.
 - مراقبة المطبخ والمرافق الصحية.
 - تنمية العلاقات الإنسانية بين كل مكونات المخيم.
 - خلق علاقة طيبة مع الإدارة المركزية للمخيم.

- ❖ أثناء الترخيم: وهي مرحلة التنفيذ والتي فيها يتم تقسيم المشاركين إلى طلائع وتوزيع الأعمال فيما بينهم بعد استكمال وصولهم إلى مكان المخيم، وتحديد مختلف النشاطات والأعمال التي يتطلبها المخيم والتي منها لجنة البرنامج واللجنة الإدارية ولجنة اللوازم واللجنة الطبية. إلخ، ومن ثم توزيع بعض الأعمال أعلاه على الطلائع بالتناوب حتى تتاح للجميع فرصة ممارسة خبرات متعددة توفرها هذه الأعمال، وكذلك تحديد الفترات الزمنية لتنفيذ أنشطة البرنامج الذي تم إعداده سابقاً، ولكي يتم تنفيذ أنشطة المخيم بسلاسة يتطلب ذلك اتخاذ التدابير الآتية:
 - 1- استغلال أحسن الظروف الجوية.
 - 2- العمل على الاستفادة من الإمكانيات المتاحة.
 - 3- الاستعداد الدائم لمواجهة المواقف غير المتوقعة.
 - 4- تحسين العلاقة مع الأطراف كافة والتي لها علاقة بالمخيم.
 - 5- توفر الموضوعية والبساطة والمرونة الواقعية في هذه الرحلة وعدم تداخل المسؤوليات.
 - 6- توفير النظام والرقابة المالية والإدارية.
 - 7- حسن الاستفادة من الإعلام والاتصالات.

❖ بعد الترخيم: أي مرحلة المتابعة والتنفيذ والتي فيها يتم:

- 1- مراجعة اللوازم التي تم استخدامها وإعداد قوائم بالتالف والمفقود.

- ب- ربطه الملابس: غيار داخلي - سترة صوف - ملابس نوم - جورب احتياطي - لباس بحر - منديل - حذاء خفيف للرياضة.
 - ت- ربطه أدوات المطبخ: صحون عدد 2 - كأس - سكين - شوكة - ملعقة طعام.
 - ث- ربطه أدوات النظافة: صابون - فرشاة أسنان مع معجون أسنان - مشط ومراة.
 - ج- ربطه الإصلاحات: إبرة خياطة - دبابيس مشبك - خيوط ألوان.
 - ح- أدوات النوم: بطانية أو كيس نوم - فرشاة أرضية.
- 7- إعداد البرنامج: يمثل برنامج المخيم ونشاطاته حجر الزاوية في إكساب المخيم صفته التربوية الهادفة وأكساب المشاركين المهارات النافعة وتحقيق النمو الشامل لهم، وبناء على ذلك فمن الضروري تنظيم برنامج المخيم بما يتماشى مع أهدافه ومكانه ومدته والميزانية المقترحة له، وفي العادة يتضمن برنامج المخيم العديد من الأنشطة الترويجية منها الرياضية والكشفية والفنية والثقافية والاجتماعية. إلخ، كما وأنه من الشروط الواجب توافرها في البرنامج التخيبي ما يأتي:
- أ- أن يلبي احتياجات المشاركين وفق خصائصهم الذاتية، وذلك عن طريق إقامة الأنشطة الكشفية أو الفنية أو الرياضية أو الألعاب أو إكتشاف التراث المحلي والبيئة المحيطة بالمخيم. إلخ.
 - ب- أن يتناسب مع احتياجات البيئة وظروفها.
 - ت- أن يلبي احتياجات المجتمع المحلي.
 - ث- أن يكون مرناً قابلاً للتعديل حسب ما تقتضيه الظروف ويستجد من مواقف.
 - ج- أن يكون مثيراً للاهتمام، جذاباً ومتوازناً.
- 8- هيئة الإشراف والتدريب: فمن العناصر الأساسية للتنظيم (القيادة) أو ما يسمى هيئة الإشراف والتدريب، والهدف منها بيان النشاطات والأعمال المنوطة بالمراكز والمناصب ثم العلاقات القائمة بينها وكيفية انسياب العمل من خلال مهام ومسؤوليات يتم تطبيقها بالرجوع إلى إدارة المخيم، ومن الجدير بالذكر أن هذا العمل التنظيمي هو خطوة ضرورية في أي عمل جماعي، وبالتالي فإن قائد المخيم هو العنصر الأساسي الذي يتحمل مسؤولية ضمان سير الأنشطة المسطرة في البرنامج العام للمخيم، ويعد محركاً أساسياً لها بحكم تجربته في التنسيق بين مختلف الوحدات الكشفية والتعرف على احتياجاتهم وتوفيرها، والذي يجب أن تتوفر فيه عدة مواصفات منها خفة الروح وقوة الشخصية وتوازنها والقدرة على التحكم في مسار التنشيط الداخلي للمخيم، والحضور الفعلي له والقدرة على التواصل، وأن يكون ديمقراطياً ومحاوراً، وأن يكون دائماً ضد الفوضى والعبث، وعليه يمكن تلخيص أدوار ومهام قائد المخيم بالآتي: (8)

أ- أدوار قائد المخيم:

- قائد المخيم يخطط وينظم ويوظف ويشرف وينفذ ويراقب ويقوم الأداء.
- يحل المشكلات ويحدد البدائل ويصنع القرارات المناسبة.

- 2- تنظيم مكان التخييم.
- 3- تأمين عودة المشاركين إلى أماكن سكنهم في الوقت المحدد.
- 4- توجيه كتاب شكر إلى صاحب الأرض التي تم التخييم عليها.
- 5- تقييم الأداء وإصدار الأحكام بمقارنة النتائج التي تم التوصل إليها بالأهداف التي حددت، ثم اتخاذ القرارات وإعداد التقارير التقييمية.

رابعاً/ العوامل المؤدية إلى نجاح المخيم أو فشله:

يمكن تحديد أهم العوامل المؤدية إلى نجاح أو فشل المخيمات بالآتي:

العوامل المؤدية إلى فشل المخيم	العوامل المؤدية إلى نجاح المخيم
<ul style="list-style-type: none"> ● الإرتجال والعشوائية. ● عدم الانضباط والانحراف عن الأهداف. ● غياب التخطيط المحكم والذي من خلاله تحدد الأهداف والأدوار والأنشطة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● التخطيط والتنظيم: التخطيط هو أساس أي مخيم، وكذلك فإن تنظيم الأدوار والمهام والأنشطة داخل المخيم يمكن من تحقيق الأهداف التي تم التخطيط لها. ● الإلتزام بالتعليمات والمواعيد من طرف جميع مكونات المخيم قيادات وأفراد. ● الإلتزام بالأهداف والبرنامج إلا في الحالات الملحة والخارجة عن السيطرة. ● الإلتزام بعملية التقييم اليومي من الفريق القيادي للمخيم والوحدات الكشفية وتصحيح الأخطاء. ● تقديم الحوافز خلال المخيم وفي نهايته وتشجيع الأفراد والقيادات مادياً ومعنوياً.

خامساً/ بعض التجارب الدولية في إنشاء المخيمات السياحية:

1- تجربة المملكة العربية السعودية:

شهد الاستثمار السياحي في المملكة خلال الأشهر الأخيرة ظهور نمط جديد من الاستثمار السياحي والممثل في مشاريع المخيمات الصحراوية السياحية، وذلك بعد افتتاح عدد من هذه المشاريع وخاصة في محافظة العلا التي افتتح فيها العام الماضي ثلاثة مخيمات صحراوية سياحية بمواصفات متقدمة.

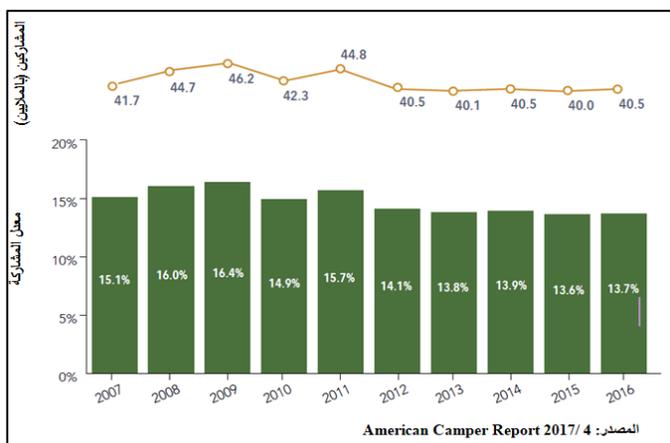
وتتميز هذه المخيمات الصحراوية بتقديم خدمات فندقية في هذه المخيمات إضافة إلى أنشطة السفاري والفعاليات التراثية وغيرها، ويتوقع نجاح هذا النوع من الاستثمارات قياساً إلى ما تتميز به المملكة من مناطق صحراوية جذابة، وإقبال المواطنين على السياحة الصحراوية، ففي هذا الصدد يشير فهد المغير وهو أحد المستثمرين في مجال المخيمات البيئية بأن استناره في مجال المخيمات البيئية من خلال إنشاء مخيم صحاري في مدينة العلا بدأ بعد دراسة لحاجات السوق وحجم الطلب وأيضاً توفر البيئة المساعدة لنجاح المشروع ما بين التضاريس والتراث والمعلم التاريخية التي تدر بها مدينة العلا، وأضاف بأن هذه الفكرة الجديدة لتطاع الإيواء شهدت طلباً متزايداً من قبل الزوار

خاصة أنها تقدم من خلال آلية متطورة في أحضان الطبيعة، مشيراً إلى أن كل الخيم بالخيم مجهزة وفق أعلى التقنيات والمستويات، منوهاً إلى أن تجهيزات الخيم تضاهي بكل المعطيات المنتجعات والفنادق ذات الخمس نجوم لافتاً إلى أن الخيم تتوفر فيها إمكانيات الغسيل الجاف وماء ساخن وبارد وتكييف يمكن التحكم فيه عن بعد علاوة على تلفزيون يحتوي على عدد كبير من القنوات فضلاً عن وجود الإنترنت لمدة 24 ساعة متواصلة، مشيراً إلى أن كل هذه الخدمات تتواجد مجتمعة في أحضان الصحراء برمالها الناعمة الجميلة المحاذية لمياه الخليج العربي، مؤكداً أن تواجد كل هذه الخدمات في الصحراء ليس بالأمر السهل وإنما تتواجد فقط في الخيمات السياحية التي تتميز بالفخامة والرفاهية والاسترخاء والتي يؤمها النخبة من المهتمين بمكونات صناعة السياحة الفاخرة.

3- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: (American Camper Report 2017)

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية مناطق طبيعية من الأرض ومياهاً مناسبة يمكن الإستثمار فيها، فالإستثمارات في هذه المناطق تكسب عوائد أكثر وخاصة أولئك الذين يكونون على شكل تجمعات والتي تكون بالنسبة لهم أكثر صحية واستقراراً، فقبل أكثر من 100 عام ذكر الرئيس (ثيودور روزفلت) بأنه "إذا تصرفت الأمة بشكل جيد مع الموارد الطبيعية كأصول فيجب عليها أن تتحول إلى الأجيال التي تليها، ويجب عدم إضعاف قيمتها"، لذا فقد أولى هذا البلد اهتماماً كبيراً بهذا القطاع، وبالتالي تم تحقيق عوائد ضخمة منه، وعليه ستركز هنا على الجانب الاقتصادي لسياحة الخيمات في هذا البلد.

يتمتع الأمريكيون بمشاركة كبيرة في التخييم أو سياحة الخيمات، وفقاً لتقرير الكامبرات الأمريكي (American Camper Report 2017)، يظهر هذا التقرير أن 40.5 مليون أمريكي أو 13.7٪ من سكان الولايات المتحدة شاركوا في التخييم على الأقل مرة واحدة في عام 2016، كما ويظهر أن التخييم أصبح جزءاً هاماً من الثقافة السياحية لدى الأمريكيين.



وفقاً للتقرير السنوي الذي أعدته (Outdoor Industry Association)، في عام 2017 أكثر من 800 مليار ينفقها الأمريكيون للسياحة في الهواء الطلق كالتخييم والتسلق والصيد البري وصيد الأسماك... إلخ، من هذا المبلغ حوالي 167 مليار جاء من

خمس نجوم بتصاميم مفعمة بالحياة، توفر كل سبل الراحة والرفاهية وتضم كل خدمات الضيافة، كما يضم الخيم خيمة الطعام العربية وعدداً من المطاعم التي تناسب كافة الأذواق.

ويوفر الخيم تجربة استرخاء واستجمام حيث الهدوء التام، فتحتضنه الصحراء برمالها الذهبية المواجهة لمياه الخليج العربي الزرقاء؛ ليعكس لوحة جالية تبعث على الارتياح والاستجمام والاسترخاء.

وفي هذا السياق قال السيد مدير فندق ويندام جراند ريجنسي: إن مخيم ريجنسي للعلطات يقدم تجربة ترفيهية مختلفة؛ كونه مخيماً يقع وسط الرمال، الأمر الذي يجعله قبلة كبار زوار الدولة، إضافة إلى كونه أحد أبرز آليات تنشيط وتشجيع معطيات السياحة الداخلية الزاهرة بالمعايير الموائمة لمكونات المنتج السياحي العالمي، مبيناً أن توجيهات السيد رئيس مجموعة ريجنسي القابضة بإنشاء الخيم هدفها إثراء صناعة السياحة الداخلية ورفعها بسلسلة من المنتجات العصرية وبمكونات خدمة مختلفة وغير مسبوقه، الأمر الذي ينطبق تماماً مع مخيم ريجنسي الصحراوي للعلطات الذي أضفى قبلة زوار الدولة ومحل اهتمام السياحة الداخلية والإقليمية، مبيناً أن المنتجع ومنذ انطلاقة صيف الموسم الماضي يؤمه عدد كبير من السياح للاستمتاع بفرض الخدمة المتميزة والنوعية التي قدمها لزياره بمختلف قدراتهم وإمكاناتهم المادية.

وأضاف أن الهدف من إنشاء مشروع ريجنسي للعلطات ليس تحقيق العائد المادي بقدر ما هو توفير منتج سياحي جديد وعصري تتماشى مكونات خدمته مع المواصفات الدولية المعنية بصناعة الضيافة، مبيناً أن إدارة المنتج تتبع فندق ويندام جراند ريجنسي الذي ذاع صيته على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية بجودة خدمته وطاقمه الخدمي المدرب وفق أعلى المعايير من خلال حصص تدريبية تلقاها عبر خبراء ومتخصصين في صناعة الفندقية، الأمر الذي جعلهم الأكتفاً والأقدر في تقديم خدمة مثالية ترضي رغبات وطموحات مرطادي المنتجع.

أما من ناحية تسويق المنتج فقال إن الخيم يتم تسويق وترويج مفردات خدمته المالية عبر الجولات الترويجية بالأسواق السياحية الإقليمية والعالمية والالتقاء بالشركاء الفاعلين وتزويدهم بموقع الخيم الاستراتيجي وخدمات ضيافة النوعية، كاشفاً في هذا السياق أن الإقبال على الخيم يشهد نمواً مطرداً في عدد الزوار اليوم تلو الآخر، وخاصة من قبل كبار الشخصيات الذين يزورون الدولة مشيراً إلى أن أبرز ما يميز مخيم ريجنسي الصحراوي هو توفر معدلات ومعايير السلامة فيه، إضافة إلى تميزه بالخدمات التي تتفوق بكل المقاييس خدمات مؤسسات الضيافة المحلية بمختلف تصنيفاتها وفئاتها. وتجدر الإشارة إلى أن أبرز ما يميز الخيم توافر معايير السلامة والخدمات ذات الخمس نجوم، وأن الهدف من إطلاق الخيم ليس ربحياً إنما تحقيق إضافة نموذجية للسوق السياحي المحلي، فالخيم يقدم خدماته المتكاملة بألية متطورة في أحضان الطبيعة الصحراوية.

ووصف المدير مخيم ريجنسي الصحراوي بأنه موقع سياحي غير اعتيادي، علماً بأنه ليس فندقاً ولا منتجاً إنما مخيم من فئة الخمس نجوم يدعو دائماً ضيوفه للاستمتاع بالخدمات العالية المستوى التي تتفق مع المواصفات الدولية المعنية بصناعة الضيافة

السياحة المخيمات، ويقدم الجدول التالي مزيداً من المعلومات حول الإنفاق السنوي من جانب الأمريكيين للأنشطة المختلفة في الهواء الطلق مقارنة بـسياحة مخيمات.

أنواع سياحة مخيمات	الوظائف	الرواتب والأجور	ضريبة فيدرالية	ضريبة الولاية والمحلية
سياحة مخيمات	1,442,578	\$50,684,882,121	\$12,354,788,124	\$11,183,227,292
صيد السمك	287,554	\$10,395,326,785	\$2,540,632,232	\$2,360,293,823
الصيد	194,973	\$7,415,898,807	\$1,807,179,525	\$1,689,967,918
ركوب الدراجات النارية	480,182	\$18,370,693,658	\$4,549,055,289	\$4,013,340,008
خارج الطرق OFF ROADING	386,439	\$15,498,769,234	\$3,789,720,978	\$3,338,430,860
الرياضة على الثلج	694,918	\$24,188,497,260	\$5,813,068,034	\$5,296,608,281
رياضة المشي TRAIL SPORTS	1,762,665	\$60,719,155,234	\$14,832,760,478	\$13,505,790,914
الرياضة المائية	1,234,876	\$43,893,049,709	\$10,618,742,884	\$9,601,521,150
رياضة العجلات	847,559	\$28,543,151,818	\$7,000,352,726	\$6,270,032,370
مشاهدة الحياة البرية	235,825	\$8,206,004,990	\$2,006,001,464	\$1,953,449,823
المجموع	7,567,569	\$267,915,429,616	\$65,312,301,734	\$59,212,662,439

أنواع السياحة	الإكسسوارات والتنقلات	رحلة ذات صلة	المجموع
سياحة المخيمات	\$31,271,155,486	\$135,591,624,999	\$166,862,780,485
صيد السمك	\$11,867,666,850	\$23,908,160,290	\$35,775,827,140
الصيد	\$16,059,527,274	\$11,318,772,808	\$27,378,300,082
ركوب الدراجات النارية	\$16,726,560,701	\$47,428,610,964	\$64,155,171,665
خارج الطرق OFF ROADING	\$15,520,574,134	\$35,996,107,969	\$51,516,682,103
الرياضة على الثلج	\$12,530,315,740	\$60,190,242,316	\$72,720,558,056
رياضة المشي TRAIL SPORTS	\$25,342,546,672	\$176,144,141,213	\$201,486,687,885
الرياضة المائية	\$29,059,965,205	\$110,911,844,967	\$139,971,810,172
رياضة العجلات	\$13,857,894,195	\$82,864,146,456	\$96,722,040,651
مشاهدة الحياة البرية	\$12,272,757,581	\$17,947,854,866	\$30,220,612,447
المجموع	\$184,508,963,838	\$702,301,506,848	\$886,810,470,686

وتظهر هذه البيانات أن سياحة المخيمات تلعب دوراً كبيراً في الإقتصاد الأمريكي في جوانب مختلفة كخلق فرص العمل، وزيادة إيرادات الضرائب للحكومة وزيادة إنفاق السياح، وعليه فإنه دليل جيد يمكن الإستفادة منه لتشجيع بلدنا لخلق وتطوير هذا النوع من السياحة لأجل زيادة دور قطاع السياحة و تنوع إيرادات الحكومة.

سادساً/ مفهوم الإنفاق وبعض من تعريفاته:

هنالك من يشير إلى مفهوم (الإنفاق السياحي) Tourism Expenditure على أنه " الإنفاق الذي يقوم به السائحون على مختلف السلع والخدمات، السياحية منها وغير السياحية، خلال إقامتهم في الدولة المضيقة " (الدباغ، 2010: 105) عن (الروبي، 1989: 14)، وبالتالي يشير إلى ما يسمى بعناصر الإنفاق السياحي والمؤلفة من:

1- إنفاق سياحي عام، كالمبيت والمأكل والمشرب والنقل والمصاريف الترفيهية.

2- إنفاق سياحي خاص، كشرء الهدايا والتذكارات والملابس والتحف وغيرها .

وهناك من يختار زاوية أخرى للدخول بالموضوع من خلال مفهوم (الدخل السياحي) Tourism Income إذ يعرف على إنه " الدخل المتحقق من الإنفاق الذي يقوم به السياح على مختلف السلع والخدمات السياحية وغير السياحية خلال إقامتهم في الدول المضيقة، كما وأن للسائح أوجه إنفاقات عامة تشمل (الدباغ، 2010: 106) عن (خربوطلي، 2000: 63) :

1- نفقات الإقامة وتشمل المبيت والطعام وتوابعها.

بالإضافة إلى ذلك، تلعب الصناعات الخارجية دوراً كبيراً في توفير فرص العمل وتوفير قدر كبير من الضرائب للحكومة الأمريكية، فعلى سبيل المثال في عام 2017، بلغت الضرائب الفيدرالية 65 مليار دولار تقريباً وكانت ضريبة الولاية تقارب 59 مليار.

أما إذا تحدثنا عن سياحة المخيمات في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي عام 2017 خلقت هذه السياحة مبالغ كبيرة من الإيرادات الضريبية للحكومة وعدد كبير من فرص العمل مقارنة مع غيرها من الصناعات الخارجية، ووفقاً للجدول التالي فإن هذا النوع من السياحة يخلق 1,442,578 فرصة عمل ويوفر أكثر من 5.5 مليار دولار من الأجور والمرتبات لهؤلاء الموظفين لسنة 2017، بالإضافة إلى ذلك، فقد قدمت سياحة المخيمات حوالي 23.5 مليار دولار ضريبة للحكومة الأمريكية.

يعرض الخصائص الشخصية لأفراد عينة البحث والتي تعد من ضرورات البحث وكالاتي:

الجدول (1)

الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة البحث

توزيع أفراد عينة البحث حسب الجنس		
النسبة المئوية	العدد	الجنس
51.7	31	الذكور
48.3	29	الإناث
توزيع أفراد عينة البحث حسب الفئات العمرية		
النسبة المئوية	العدد	الفئات العمرية
0	0	18 سنة فأقل
55	33	19 – 29
45	27	30 – 62
0	0	63 سنة فأكثر
توزيع أفراد عينة البحث حسب الشهادة		
النسبة المئوية	العدد	الشهادة
15	9	دبلوم
65	39	بكالوريوس
13.3	8	ماجستير
6.7	4	دكتوراه
توزيع أفراد عينة البحث حسب الدخل الشهري		
النسبة المئوية	العدد	الدخل
18.3	11	75000 - 150000 ألف
0	0	151000 – 300000
11.7	7	301000 - 500000 ألف
36.7	22	501000 - 750000 ألف
20	12	751000 - 1000000
13.3	8	أكثر من 1000000
100%	60	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجانب الميداني.

توضح النسب في الجدول (1) أن غالبية أفراد عينة البحث هم من الذكور بنسبة (51.7%) مقارنةً بما نسبته (48.3%) من الإناث، كما يوضح الجدول أن نسبة أفراد عينة البحث من الفئة العمرية (19 - 29) بلغت أعلى نسبة من بين الفئات العمرية الأخرى، إذ بلغت (55%)، وهذا يشير إلى أن معظم أفراد عينة البحث هم من الشباب، وتأتي الفئة العمرية (30 - 62) في المرتبة الثانية، إذ بلغت نسبتها (45%)، أما الفئة العمرية (18 سنة فأقل) وكذلك (أكبر من 63 سنة) فقد كانت نسبتها (صفر)، وهذا دليل على أن أغلب من يمارسون النشاط السياحي هم من الشباب والناضجين، كما يوضح الجدول كذلك أن ما نسبته (65%) من أفراد عينة البحث هم من حملة شهادة البكالوريوس، تلتها حملة شهادة الدبلوم بنسبة (15%)، في حين جاءت نسبة حملة الماجستير بالمرتبة الثالثة بنسبة (13.3%) وأخيراً حملة الدكتوراه بنسبة (6.7%)، كذلك يوضح الجدول أيضاً أن أغلب نسبة أفراد عينة البحث

2- نفقات النقل وتشمل نفقات الوصول إلى البلد المضيف ودخله.

3- نفقات المشتريات من لوازم وهدايا وملابس وتخف.. إلخ.

4- نفقات أثرية كنفقات التسلية والمتعة، المنح والهدايا.. إلخ.

ويمكن ملاحظة تزايد حركة الاستثمارات في القطاع السياحي باتجاه الاستثمار في مشاريع الخيمات السياحية التي تتميز بتقديم خدمات فندقية خارج المألوف في الفنادق الاعتيادية، كتنظيم رحلات صحراوية تتخللها تقديم فعاليات تراثية.. إلخ، وعليه فإن الاستثمار في مجال الخيمات السياحية لا يمكن أن يكتب له النجاح ما لم يسبقه إجراء دراسات للتعرف على حاجة السوق وحجم الطلب السياحي، إضافة إلى اختيار الموقع السياحي المفضل من حيث التضاريس ومدى توفر المعالم التاريخية أو الدينية.. إلخ. (9) ولقد ذكر (Thano & Kote , 2015 , Without number) أن الإستهلاك السياحي يمثل الإنفاق الناجم عن الطلب على السياحة، والذي يهدف إلى الحصول على عدد من السلع والخدمات، ونتيجة لعدم التجانس الذي يميز قطاع السياحة لنا فإن السلع أو الخدمات تكسب "السياحة" صفة مميزة من خلال استخدامها من قبل المستهلك النهائي (السائح)، لنا فإن الإنتاج السياحي والإستهلاك السياحي محدود بمفهوم السائح.

وأضاف (Tan , 2016 , 241) أن خصائص الطلب على الإستهلاك السياحي، أو بمعنى آخر العوامل الرئيسة التي تؤثر على استهلاك السياحة تتمثل بمستوى دخل المستهلكين (السواح)، وسعر المنتجات السياحية ونوعيتها فضلاً عن الإزادة السياحية.

كما وأشار (Laimer & Weiß , 2006 , 4) أن نفقات استهلاك الزائرين (VCE) هي المكون الأساسي لمجموع الطلب على السياحة، والتي تم تعريفها على أنها "إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الذي قام به الزائر أو بالنيابة عن أحد الزائرين أثناء رحلته وأثناء البقاء في الوجهة السياحية".

وفي ضوء ما تقدم، يرى الباحثون أن الإنفاق السياحي يمثل "بكافة المبالغ التي يتم صرفها من قبل السائح أثناء قيامه بجولته السياحية منذ خروجه من بلده أو مكان إقامته الأصلي ووصوله إلى البلد أو المقصد السياحي وبقائه فيه وحتى خروجه منه وعودته إلى موطنه".

المبحث الثالث/ الجانب الميداني

ويتضمن هذا المبحث المحاور الآتية:

أولاً/ وصف الأفراد المستجيبين (عينة البحث):

اشتمل المجتمع الإحصائي للبحث على مجموعة من السياح في محافظة السلطانية والبالغ عددهم (63) سائح، فضلاً عن عدد من التدريسيين الخبراء في مجال السياحة من قضاة أعماراً عديدة في إلقاء المحاضرات المتعلقة بمواضيع السياحة وإدارة المنشآت السياحية في كليات جامعة السلطانية والبالغ عددهم (13)، إذ قام الباحثون باختيار عينة عشوائية منهم وتم توزيع الاستمارات عليهم والبالغ عددها (76) استمارة، وكان المسترجع منها والصالح للتحليل الإحصائي (60) استمارة فقط (48) سائح و12 تدريسي، أي إن نسبة الاستمارات المسترجعة بلغت (78.9%)، والجدول (1)

أما بالنسبة لكل فقرة (سؤال) على حدة ضمن هذا المتغير فيمكن عرضها على النحو الآتي:

جاءت الفقرة (X1) والتي تشير إلى مدى معرفة أفراد عينة البحث والمهام بمفهوم سياحة المخيمات والمخيمات السياحية بوسط حسابي قدره (2.05) وهو أعلى بقليل من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (2) وانحراف معياري بلغ (0.74)، إذ كانت نسبة الأفراد المستجيبين عند مستوى (إلى حدٍ ما) هي الأعلى وبنسبة (45%)، تلتها نسبة الأفراد الذين أجابوا بـ (نعم) والتي بلغت (30%)، في حين أن ما نسبته (25%) أجابوا بـ (كلا)، وهذا دليل على وجود ضعف إلى حدٍ ما فيما يتعلق بمعرفة أفراد عينة البحث لمفهوم سياحة المخيمات وهذا بالتأكد يطبق على المجتمع ككل، وكانت الأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة البحث فيما يخص هذه الفقرة (مرتفعة إلى حدٍ ما).

أما بالنسبة للفقرة (X2) فلقد جاءت بوسط حسابي بلغ (2.41) وانحراف معياري قدره (0.56)، إذ أشارت إلى مدى ملائمة الأماكن والمناطق السياحية في إقليم كردستان بشكل عام لإقامة المخيمات السياحية، وكانت نسبة الأفراد المستجيبين بـ (إلى حدٍ ما) هي الأعلى إذ بلغت (51.7%)، تلتها نسبة الأفراد الذين أجابوا بـ (ملائمة جداً) والتي بلغت (45%)، في حين أن ما نسبته (3.3%) أجابوا بـ (غير ملائمة)، وهذا دليل على ملائمة الأماكن والمناطق السياحية في إقليم كردستان بشكل عام لإقامة المخيمات السياحية فيها، كما وكانت الأهمية النسبية بما يخص هذه الفقرة (مرتفعة).

هذا وجاءت الفقرة (X3) بوسط حسابي بلغ (2.45) وانحراف معياري قدره (0.56)، والتي أشارت إلى مدى ملائمة الأماكن والمناطق السياحية في محافظة السليمانية بالتحديد لإقامة المخيمات السياحية، وحيث كانت نسبة الأفراد المستجيبين بـ (ملائمة جداً) و(إلى حدٍ ما) (48.3%) لكلٍ منها، في حين أن ما نسبته (3.3%) أجابوا بـ (غير ملائمة)، وهذا دليل على ملائمة الأماكن والمناطق السياحية في محافظة السليمانية لإقامة المخيمات السياحية فيها، كما وكانت الأهمية النسبية بما يخص هذه الفقرة (مرتفعة)، كما وأشار أفراد عينة البحث إلى عدد من المناطق السياحية (معداً محافظة جنديان، رواندوز، ميركسور، هورمان وبياره وتوبلة وخورمال، بينجون، أحمد آوا، سولاف وسرسنك، كلي علي بك، جبل برادوست، جبل كورك، زاخو) والعديد العديد من المناطق السياحية الأخرى في إقليم كردستان العراق، وبالتالي استطاع الباحثون من خلال الفقرتين (X2) و(X3) أن يجيبوا عن التساؤل الثاني للبحث.

ومن جهة أخرى؛ ذكر أغلب الأفراد المستجيبين أن المتطلبات والخدمات الضرورية الواجب توفرها في المخيمات السياحية والتي أشارت إليها الفقرة (X5) تتمثل بكلٍ من:

- توفر الأمن في الموقع السياحي، بغية شعور السياح والمخيمين بالأمان واطمئنانهم لعدم تعرضهم للمخاطر التي قد تهدد حياتهم في المخيم.
- توفر المغاسل والحمامات والمرافق الصحية.
- توفر مصدر للطاقة الكهربائية ومصباح للإضاءة ليلاً (البلاستيكورات).

يتراوح دخلهم بين (501000-750000 ألف) وبنسبة (36.7%)، تلتها نسبة (20%) ممن يتراوح دخلهم ما بين (75000-150000 ألف) فلقد بلغت النسبة المئوية لهم (18.3%)، كما وجاءت فئة (أكثر من 1000000 مليون) بنسبة (13.3%) بالمرتبة الرابعة، وأخيراً فئة (500000-301000 ألف) بنسبة (11.7%)، وهذه النسب مقبولة بشكل عام، إذ إنها ستمكن الباحثين من الحصول على إجابات جيدة في استمارة الاستبيان.

ثانياً/ وصف وتشخيص متغيرات البحث:

1- سياحة المخيمات: يوضح الجدول (4) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للفقرات (1-6) والمتعلقة بالمتغير المستقل (سياحة المخيمات)، حيث بلغ الوسط الحسابي على المستوى العام لهذا المتغير (2.3) وانحراف معياري قدره (0.61)، كما وكانت الأهمية النسبية لهذا المتغير ككل (مرتفعة)، حيث تبين أن الوسط الحسابي على المستوى العام في هذا المتغير أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (المعياري) للمقياس والبالغ (2) من خلال المعادلة $6=1+2+3$ ومن ثم $2=3/6$ ، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة البحث على أن سياحة المخيمات لها أهمية نسبية كبيرة وكما هو موضح في الجدول (2) أدناه:

الجدول (2)

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات المتغير المستقل (سياحة المخيمات)

المتغيرات	التوزيعات التكرارية والنسب المئوية								
	الأهمية النسبية	انحراف المعياري	الوسط الحسابي	كلا (1)		إلى حدٍ ما (2)		نعم (3)	
				%	ت	%	ت	%	ت
X ₁	مرتفعة	.74	2.05	25	15	45	27	30	18
X ₆	مرتفعة	.60	2.73	8.3	5	10	6	81.7	49
X ₈	متوسطة	.72	1.45	68.3	41	18.3	11	13.3	8
المتغيرات	الأهمية النسبية	انحراف المعياري	الوسط الحسابي	غير ملائم (1)		إلى حدٍ ما (2)		ملائم جداً (3)	
				%	ت	%	ت	%	ت
X ₂	مرتفعة	.56	2.41	3.3	2	51.7	31	45	27
X ₃	مرتفعة	.56	2.45	3.3	2	48.3	29	48.3	29
X ₁₀	مرتفعة	.48	2.63	0	0	36.7	22	63.3	38
X ₉	مرتفعة	.61	2.3	18	65	35	126	46.9	169

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

الفقرة (متوسطة)، وأوعز أفراد عينة البحث عدم الإهتمام بهذا النوع من السياحة في الإقليم إلى عدة أسباب، والتي تم تجميعها بالإعتماد على الفقرة (X9)، إذ أشاروا إلى أن من الأسباب التي أدت إلى عدم الإهتمام بسياحة المخيمات في الإقليم هي إهمال قطاع السياحة بشكل عام وضعف التخطيط السياحي من قبل الحكومة، حتى وإن كان هنالك القليل من الإهتمام به إلا أنه ليس بالدرجة والمستوى المطلوبين، فضلاً عن ضعف الوعي السياحي والمقام أفراد المجتمع الكوردستاني بشكل عام لما تعنيه سياحة المخيمات، ولما لها من أهمية كبيرة وتأثير مباشر على اقتصاد البلد، والذي انعكس بالتالي على سياحة المخيمات وأدى إلى ضعف إهتمامهم بها، فضلاً عن تدهور الأوضاع الإقتصادية والمعيشية لسكان الإقليم بشكل عام نتيجة للأزمة المالية التي تعيشها البلاد جزاء انخفاض أسعار النفط، وغيرها من العوامل والأسباب الأخرى التي أدت إلى ضعف الإهتمام بقطاع السياحة بشكل عام وسياحة المخيمات بشكل خاص، وبالتالي استطاع الباحثون من خلال الفقرات (X8) و(X9) أن يجيبوا عن التساؤل الثالث للبحث.

أما بالنسبة للفقرة (X10) والتي أشارت إلى مدى ملائمة الطبيعة والأوضاع في إقليم كوردستان بشكل عام لتفعيل هذا النوع من السياحة (سياحة المخيمات)، فقد جاءت بوسط حساسي بلغ (2.63) وهي كذلك أعلى من الوسط الحسائي الفرضي البالغ (2) وبانحراف معياري قدره (0.48)، وكانت نسبة الأفراد المستجيبين بـ (ملائمة جداً) هي الأعلى إذ بلغت (63.3%)، تلتها نسبة الأفراد الذين أجابوا بـ (إلى حد ما) والتي بلغت (36.7%)، في حين أن ما نسبته (0%) أجابوا بـ (غير ملائمة)، كما وكانت الأهمية النسبية بما يخص هذه الفقرة (مرتفعة)، وبالتالي استطاع الباحثون من خلال الفقرة (X10) أن يجيبوا عن التساؤل الرابع للبحث.

2- إنفاق السائح: يوضح الجدول (6) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للفقرات (1-6) والمتعلقة بالمتغير التابع (الإنفاق)، حيث بلغ الوسط الحسائي على المستوى العام لهذا المتغير (2.28) بانحراف معياري قدره (0.60)، كما وكانت الأهمية النسبية لهذا المتغير ككل (مرتفعة)، حيث تبين أن الوسط الحسائي على المستوى العام في هذا المتغير أكبر من الوسط الحسائي الفرضي (المعياري) للمقياس والبالغ (2) من خلال المعادلة $6=1+2+3$ ومن ثم $2=3/6$ ، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة البحث على أن الإنفاق له أهمية نسبية كبيرة وكما هو موضح في الجدول (4) أدناه:

الجدول (4)

- توفر أماكن خاصة لإعداد وتحضير وجبات الطعام، وتوفر مكبات للنفايات.
- توفر مركز لتقديم الخدمات الصحية والإسعافات الأولية.
- توفر خدمات الاتصالات والإنترنت.
- توفر أماكن خاصة لألعاب الأطفال.
- توفر أماكن خاصة لقراءة الكتب والمطالعة..إلخ.

أما بالنسبة للفقرة (X6) والتي تشير إلى مدى استعداد أفراد عينة البحث للقيام بهذا النوع من السياحة (سياحة المخيمات)، فقد جاءت بوسط حساسي قدره (2.73) وهو الأعلى من بين الفقرات الأخرى وبانحراف معياري بلغ (0.60)، إذ كانت نسبة الأفراد المستجيبين عند مستوى (نعم) (81.7%)، تلتها نسبة الأفراد الذين أجابوا بـ (إلى حد ما) والتي بلغت (10%)، في حين أن ما نسبته (8.3%) أجابوا بـ (كلا)، وهذا دليل على استعداد ورغبة كبيرة من قبل أفراد عينة البحث لممارسة سياحة المخيمات، إذ كانت الأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة البحث فيما يخص هذه الفقرة (مرتفعة جداً).

كما وأشار الأفراد المستجيبين من خلال الفقرة (X7) إلى أكثر الأعمار ملائمة للقيام بسياحة المخيمات تمثل بالفئة العمرية (19-29 سنة) ونسبة (50%)، تلتها الفئة العمرية (30-62 سنة) بنسبة (28%)، في حين جاءت الفئة العمرية (15-18 سنة) بنسبة (3.3%)، أم الفئتين (أقل من 14 سنة) و (63 سنة فأكثر) فلم تحققا أي نتيجة، وهذا دليل على أن أغلب الفئات التي من المحتمل أن تقوم بهذا النوع من السياحة هم من فئة الشباب يتلها فئة الناضجين ومن ثم فئة الفتيان، مع إهمال فئتي الأطفال والمتقاعدين، وذلك من وجهة نظر الأفراد المستجيبين.

الجدول (3)

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية للفقرة (X7)

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية										العبارات
أقل من 14 سنة		14 - 18 سنة		18 - 29 سنة		29 - 62 سنة		63 سنة فأكثر		
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
0	0	2	3.3	30	50	28	46.7	0	0	X7

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

هذا وجاءت الفقرة (X8) بأقل وسط حساسي مقارنةً بالفقرات الأخرى، والذي بلغ (1.45)، وهو أقل من الوسط الحسائي الفرضي البالغ (2) وبانحراف معياري بلغ (0.72)، والتي كانت تشير إلى مدى الإهتمام بهذا النوع من السياحة (سياحة المخيمات) في إقليم كوردستان العراق بشكل عام، إذ كانت نسبة الأفراد المستجيبين عند مستوى (كلا) هي الأعلى بنسبة (68.3%)، تلتها نسبة الأفراد الذين أجابوا بـ (إلى حد ما) والتي بلغت (18.3%)، في حين أن ما نسبته (13.3%) فقط أجابوا بـ (نعم)، وهذا دليل واضح على ضعف الإهتمام بسياحة المخيمات في إقليم كوردستان العراق بشكل عام، وكانت الأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة البحث فيما يخص هذه

نظر أفراد عينة البحث، وكانت الأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة البحث فيما يخص هذه الفقرة (مرتفعة).

كما وجاءت الفقرة (Y2) والتي أشارت إلى مدى أو مستوى الطلب المتوقع أو الذي من المحتمل حصوله على هذا النوع من السياحة من وجهة نظر الأفراد المستجيبين بوسط حسابي قدره (2.28) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (2) وبانحراف معياري بلغ (58)، إذ كانت نسبة الأفراد المستجيبين عند مستوى (إلى حدٍ ما) هي الأعلى وبنسبة (58.3%)، تلتها نسبة الأفراد الذين أجابوا بـ (كثيراً) والتي بلغت (35%)، في حين أن ما نسبته (6.7%) أجابوا بـ (قليلاً)، وهذا يدل على احتمالية نشوء طلب كبير على سياحة الخيمات في الإقليم بشكل عام وفي محافظة السلمانية عند تفعيل هذا النوع من السياحة وذلك من وجهة نظر أفراد عينة البحث، وكانت الأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة البحث فيما يخص هذه الفقرة (مرتفعة)، وبالتالي استطاع الباحثون من خلال الفقرة (Y1) و (Y2) أن يجيبوا عن التساؤل الخامس للبحث.

أما بالنسبة للفقرة (Y3) والتي أشارت إلى مدى استعداد الأفراد المستجيبين لإفناق الأموال في سبيل القيام بهذا النوع من السياحة عند تفعيلها، فقد جاءت بوسط حسابي قدره (2.61) وهو الأعلى من بين الفقرات الأخرى لهذا المتغير، وبانحراف معياري بلغ (64)، إذ كانت نسبة الأفراد المستجيبين عند مستوى (نعم) هي الأعلى وبنسبة (70%)، تلتها نسبة الأفراد الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) والتي بلغت (21.7%)، في حين أن ما نسبته (8.3%) أجابوا بـ (كلا)، وهذا يدل على وجود استعداد كبير من قبل أفراد عينة البحث لإفناق الأموال لغرض القيام بسياحة الخيمات في الإقليم بشكل عام وفي محافظة السلمانية بشكل خاص عند تفعيل هذا النوع من السياحة، وكانت الأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة البحث فيما يخص هذه الفقرة (مرتفعة جداً)، وبالتالي استطاع الباحثون من خلال الفقرة (Y3) أن يجيبوا عن التساؤل السادس والأخير للبحث.

كما وأشار الأفراد المستجيبين كذلك إلى طبيعة ومع من يفضلون القيام بسياحة الخيمات عند تفعيلها، حيث خصصت الفقرة (Y4) لهذا الغرض، والتي جاءت بوسط حسابي قدره (2.53) وبانحراف معياري بلغ (53)، حيث أشار أغلب الأفراد المستجيبين إلى أنهم يفضلون القيام بهذا النوع من السياحة (مع المجموعة) والذين كانت نسبتهم (55%)، في حين أشار آخرون إلى أنهم يفضلون القيام بسياحة الخيمات (مع العائلة) والذين كانت نسبتهم (43.3%)، كما وأشار شخص واحد فقط إلى أنه يفضل القيام بسياحة الخيمات بمفرده وبنسبة (1.7%)، وكانت الأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة البحث فيما يخص هذه الفقرة (مرتفعة).

أما فيما يتعلق بعدد المرات التي من المحتمل أن يقوم أفراد عينة البحث بأداء هذا النوع من السياحة عند تفعيلها والتي أشارت إليها الفقرة (Y5) فلقد جاءت بوسط حسابي قدره (1.86) وبانحراف معياري بلغ (59)، وحيث أشارت إجاباتهم إلى أن أغلب الأفراد المسجيبين أبدوا استعدادهم لأداء هذا النوع من السياحة (مرتين في السنة) والذين كانت نسبتهم (63.3%)، تلتها نسبة (25%) من الأفراد الذين أجابوا

التوزيعات التكرارية والنسب المتوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات المتغير التابع (الإفناق)

العبارة	التوزيعات التكرارية والنسب المتوية									
	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي		قليلاً (1)		إلى حدٍ ما (2)		كثيراً (3)	
			%	ت	%	ت	%	ت		
Y1	مرتفعة	.56	2.58	3.3	2	35	21	61.7	37	37
Y2	مرتفعة	.58	2.28	6.7	4	58.3	35	35	21	21
العبارة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	كلا (1)		إلى حدٍ ما (2)		نعم (3)		
				%	ت	%	ت	%	ت	
Y3	مرتفعة	.64	2.61	8.3	5	21.7	13	70	42	42
العبارة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	بمفرد (1)		مع العائلة (2)		مع المجموعة (3)		
				%	ت	%	ت	%	ت	
Y4	مرتفعة	.53	2.53	1.7	1	43.3	26	55	33	33
العبارة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مرة واحدة (1)		مرتان (2)		ثلاث مرات أو أكثر (3)		
				%	ت	%	ت	%	ت	
Y5	متوسطة	.59	1.86	25	15	63.3	38	11.7	7	7
العبارة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	ليلة واحدة (1)		ليلتان (2)		ثلاث ليالي أو أكثر (3)		
				%	ت	%	ت	%	ت	
Y6	متوسطة	.73	1.80	38.3	23	43.3	26	18.3	11	11
المجموع	مرتفعة	.60	2.28	13.9	50	44.15	159	41.95	151	151

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

أما بالنسبة لكل فقرة (سؤال) على حدة ضمن هذا المتغير فيمكن عرضها على النحو الآتي:

جاءت الفقرة (Y1) والتي تشير إلى مدى تحقيق المنفعة الاقتصادية من جراء تفعيل سياحة الخيمات والدور الذي تؤديه لجذب السياح إلى الإقليم بوسط حسابي قدره (2.58) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (2) وبانحراف معياري بلغ (56)، إذ كانت نسبة الأفراد المستجيبين عند مستوى (كثيراً) هي الأعلى وبنسبة (61.7%)، تلتها نسبة الأفراد الذين أجابوا بـ (إلى حدٍ ما) والتي بلغت (35%)، في حين أن ما نسبته (3.3%) أجابوا بـ (قليلاً)، وهذا دليل على أن تفعيل سياحة الخيمات في الإقليم بشكل عام وفي محافظة السلمانية بشكل خاص سيؤدي زيادة عدد السياح الوافدين إلى الإقليم وهذا بدوره سينعكس إيجاباً على زيادة المنافع الاقتصادية لهذا النوع من السياحة نتيجة الإفناق الذي سيقوم به هؤلاء السياح وذلك من وجهة

تحديد (R^2) بلغ (67%)، أي إن ما قيمته (67%) من التغيرات الحاصلة في إيفاق السائحين ناتجة عن التغير في سياحة المخيمات، وذلك حسب آراء المستجيبين في عينة البحث، ويمثل الباقي الذي نسبته (33%) متغيرات عشوائية لم تدخل النموذج، وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (121.7)، حيث بلغ مستوى المعنوية (P-value) لهذا الاختبار (0.000) وهو أصغر من قيمة الدلالة الإحصائية التي تم اعتمادها لغايات هذا البحث والبالغة قيمتها (0.05)، وهذا يؤكد قبول الفرضية الثانية والتي تشير إلى أن النموذج معنوي وذو دلالة إحصائية، كما واستخدم اختبار t لتقييم معنوية تأثير سياحة المخيمات على إيفاق السياح، فمن خلال مقارنة قيمة مستوى المعنوية (P-value) مع قيمة الدلالة الإحصائية المعتمدة نلاحظ أن قيمة t المحسوبة للمتغير المذكور بلغت (11.03) وبمستوى معنوية قدره (0.000) وهو كذلك أصغر من قيمة الدلالة الإحصائية المعتمدة، وهذا يعني وجود تأثير معنوي لمغزير سياحة المخيمات على زيادة إيفاق السياح، حيث بلغت درجة هذا التأثير (0.86)، وهذا يشير إلى أنه كلما زاد توافر سياحة المخيمات بوحدة واحدة زاد إيفاق السياح بمقدار (86%).

المبحث الرابع/ الاستنتاجات والمقترحات

أولاً/ الاستنتاجات:

- 1- استنتج الباحثون أن هنالك ضعفاً إلى حد ما فيما يتعلق بمعرفة أفراد عينة البحث لمفهوم سياحة المخيمات وهذا بالتأكد ينطبق على المجتمع ككل.
- 2- تبين أن الأماكن والمناطق السياحية في إقليم كردستان بشكل عام ومحافظته السلمانية بالتحديد ملائمة لإقامة المخيمات السياحية فيها، نظراً لما يتمتع به الإقليم من مناطق سياحية جذابة وإقبال المواطنين على ممارسة السياحة الداخلية فيه، كما وتم التوصل إلى أن الطبيعة والأوضاع في إقليم كردستان بشكل عام ملائمة لتفعيل هذا النوع من السياحة (سياحة المخيمات).
- 3- أفصحت النتائج عن أن أهم المتطلبات والخدمات الضرورية الواجب توفرها في المخيمات السياحية تتمثل بتوفر الأمن في الموقع السياحي أولاً، وذلك بغية شعور السياح والمخيمين بالأمان واطمئنانهم لعدم تعرضهم للمخاطر التي قد تهدد حياتهم في الخيم، وكذلك توفر المغاسل والحمامات والمرافق الصحية ومصدر للطاقة الكهربائية وأماكن خاصة لإعداد وجبات الطعام، وتوفير مكبات خاصة للنفايات، ومراكز لتقديم الخدمات الصحية والإسعافات الأولية في المخيمات أو بالقرب منها، فضلاً عن توفر خدمات الاتصالات والإنترنت وأماكن خاصة لألعاب الأطفال ولقراءة الكتب والمطالعة. إلخ.
- 4- تبين أن هنالك استعداد ورغبة كبيرتين من قبل أفراد عينة البحث لممارسة سياحة المخيمات، وهذا أمر إيجابي يدفع بالراغبين بالاستثمار في هذا المجال على بذل الجهود للإستثمار في وإنشاء المخيمات السياحية، مع الإستفادة من التجارب السابقة التي كانت ولا زالت تمارس في الدول الأوروبية والعربية على حد سواء.

ب (مرة واحدة)، أما الأفراد الذين أجابوا ب (ثلاث مرات أو أكثر) فلقد كانت نسبتهم (11.7%)، ومن جهة أخرى أشار الأفراد المستجيبين إلى عدد الليالي التي من المحتمل أن يقضونها في المخيمات السياحية، حيث خصصت الفقرة (Y6) لهذا الغرض، والتي جاءت بوسط حسابي بلغ (1.80) وانحراف معياري بلغ (0.73)، إذا أشار أغلبهم إلى أنه من المحتمل أن يقضون (لبلتان) في الخيم السياحي والذين كانت نسبتهم (43.3)، تلتها نسبة (38.3) للذين أجابوا ب (ليلة واحدة)، في حين كانت نسبة أولئك الذين أجابوا ب (ثلاث ليالي أو أكثر) هي الأقل ونسبة (18.3)، كما وكانت الأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة البحث فيما يخص هاتين الفقرتين (Y5) و (Y6) (متوسطة).

ثانياً/ اختبار فرضيات البحث وتحليل علاقات الارتباط والتأثير لمغزيراتها:

1- اختبار الفرضية الأولى (الارتباط): وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة ذات دلالة إحصائية بين سياحة المخيمات وزيادة إيفاق السائح.

الجدول (5)

نتائج اختبار الفرضية الأولى للبحث

المتغيرات		الإيفاق
سياحة المخيمات	معامل الارتباط	.701
	مستوى	.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

يتضح من الجدول (5) مقدار علاقة الارتباط بين سياحة المخيمات وزيادة الإيفاق من قبل السائحين وكذلك مستوى المعنوية المتعلقة بهذا المحور، وبما أن مستوى المعنوية (0.000) أقل من الدلالة الإحصائية التي تم اعتمادها لغايات هذا البحث والبالغة قيمتها (0.05)، لذا تقبل الفرضية الأولى والتي نصت على وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة ذات دلالة إحصائية بين سياحة المخيمات وزيادة إيفاق السائح، حيث بلغ مقدار هذه العلاقة (0.701).

2- اختبار الفرضية الثانية (الأثر): وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية لسياحة المخيمات في زيادة إيفاق السائح.

الجدول (6)

نتائج اختبار الفرضية الثانية للبحث

R ²	t		F		سياحة المخيمات	المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	المحسوبة	مستوى المعنوية	المحسوبة	معامل الاختبار	
	.000	11.03	.000	121.7	0.86	المتغير التابع
						الإيفاق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

يمكن من خلال الجدول (6) تحديد التغيرات في مقدار (إيفاق السائحين) كدالة لتأثير متغير (سياحة المخيمات)، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية لسياحة المخيمات على زيادة إيفاق السائحين وذلك بمعامل

3- زيادة الإهتمام بسياسة الخيمات في إقليم كردستان العراق بشكل عام، ومعالجة الأسباب والمعوقات التي أدت إلى عدم الإهتمام بهذا النوع من السياحة في الإقليم، والتي منها إهمال قطاع السياحة بشكل عام وضعف التخطيط السياحي من قبل الحكومة، والعمل على زيادة الوعي السياحي والمأم أفراد المجتمع الكوردستاني بشكل عام لما تعنيه سياسة الخيمات، ولما لها من أهمية كبيرة وتأثير مباشر على اقتصاد البلد.

الإشارات:

1. متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:
<http://wiki.dorar-aliraq.net/iraquilaws/law/16457.html>
2. متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:
<http://tv-scout.mam9.com>
3. متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:
<https://www.scout.org/ar/node/9418>
4. متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:
<https://pasha-cool.blogspot.com/p/blog-page.html?m=1>
5. متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:
https://pash-cool.blogspot.com/p/blogpage_9307.html?m=1
6. متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:
<http://www.alquds.co.uk/?p=854531>
7. متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:
http://physical.uobabylon.edu.iq/lecture_view.aspx?fid=14&depid=1&lcid=4680
8. متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:
<https://issuu.com/chahid/docs/ae436febe6c2e4>
9. متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:
www.scta.gov.sa/toursinvestment/turism

المصادر:

أولاً/ المصادر العربية:

الكتب:

- 1، العاني، رعد، (2005)، الوجيز في الجغرافية السياحة وسياسة الخيمات، ط 1، الأردن.
- دعبس، يسرى، (2001)، السياحة.. مفهومها وأنماطها وأنوعها المختلفة، ط 1، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر.

الرسائل والأطاريح:

- اليسري، أنصاف جعفر، (2002)، أثر نماذج المسؤولية في التخطيط للتنمية السياحية في العراق، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

5- أفصح البحث عن أن أغلب الفئات التي من المحتمل أن تقوم بهذا النوع من السياحة هم من فئة الشباب تلتها فئة الناشئين ومن ثم فئة الفتيان، مع إهمال فئتي الأطفال والمتقاعدين.

6- تبين أن هناك ضعفاً كبيراً فيما يتعلق بالإهتمام بسياسة الخيمات في إقليم كردستان العراق بشكل عام، كما وتم التوصل إلى أن من الأسباب التي أدت إلى عدم الإهتمام بها في الإقليم إهمال قطاع السياحة بشكل عام وضعف التخطيط السياحي من قبل الحكومة، حتى وإن كان هنالك القليل من الإهتمام به إلا أنه ليس بالدرجة والمستوى المطلوبين، فضلاً عن ضعف الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع الكوردستاني بشكل عام والمأمهم بما تعنيه سياسة الخيمات، ولما لها من أهمية كبيرة وتأثير مباشر على اقتصاد البلد، والذي انعكس بالتالي على سياسة الخيمات وأدى إلى ضعف إهتمامهم بها، فضلاً عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لسكان الإقليم بشكل عام نتيجة للأزمة المالية التي تعيشها البلاد جزاء انخفاض أسعار النفط، وغيرها من العوامل والأسباب الأخرى التي أدت إلى ضعف الإهتمام بقطاع السياحة بشكل عام وسياسة الخيمات بشكل خاص.

7- أما بالنسبة للمتغير الثاني للبحث، فقد تم التوصل إلى أن تفعيل سياسة الخيمات في الإقليم بشكل عام وفي محافظة السلمانية بشكل خاص سيؤدي زيادة عدد السياح الوافدين إلى الإقليم وهذا بدوره سينعكس إيجاباً على زيادة المنافع الاقتصادية لهذا النوع من السياحة نتيجة الإنفاق الذي سيقوم به هؤلاء السياح، وكذلك إحتالية نشوء طلب كبير على سياسة الخيمات في الإقليم بشكل عام وفي محافظة السلمانية خصوصاً عند تفعيل هذا النوع من السياحة.

8- أفصت نتائج البحث عن وجود استعداد كبير من قبل الأفراد المستجيبين لإنفاق الأموال لغرض القيام بسياسة الخيمات في الإقليم بشكل عام وفي محافظة السلمانية بشكل خاص عند تفعيل هذا النوع من السياحة.

9- وأخيراً تم التوصل إلى أن هنالك علاقات ارتباط وأثر معنوية ذات دلائل إحصائية بين كلٍ من سياسة الخيمات عند تفعيلها وإدارتها بشكل صحيح وزيادة إنفاق السائح.

ثانياً/ التوصيات والمقترحات:

- 1- يوصي الباحثون بزيادة توعية أفراد المجتمع بأهمية السياحة بشكل عام وسياسة الخيمات خصوصاً لما لهذه التجربة من أهمية اقتصادية وفوائد علمية وثقافية واجتماعية لعموم المشاركين فيها.
- 2- التأكيد على ضرورة مشاركة أغلب الفئات العمرية بهذا النوع من السياحة، وليس فقط فئة الشباب والناشئين والفتيان، بل ومن الضروري مشاركة فئتي الأطفال والمتقاعدين كذلك، وهذا بالتأكد من مسؤوليات إدارات المدارس والجهات المعنية بإقامة الفعاليات التي تتضمنها سياسة الخيمات والتي من الضروري أن تتلائم مع هاتين الفئتين من العمر.

السامرائي، مها عبدالستار عبدالجبار، (2010)، أسس علمية مقترحة لحساب الدخل السياحي وأثره في الدخل القومي العراقي، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

المحاضرات:

الزهاوي، محمد، مقتبس من محاضرات الأستاذ محمد الزهاوي "Social Planning" التي أقيمت على طلبة المرحلة الثالثة لقسم هندسة التخطيط العام في الكلية التقنية للعام الدراسي 2010-2011.

البرامج التلفزيونية:

برنامج خاص عن الأقوام الرحل في دول آسيا الوسطى في القناة الفضائية "National Geographic Abo Dhabi" بتاريخ 2017/05/28.

ثانياً/ المصادر الأجنبية:

Periodicals & journals:

- Thano, Rakela & Kote, Dhonat, (2015) , The tourism consumption, a special economic category of the final demand in Albania and in the countries of the region, EuroEconomica, Vol 34, No 1.
- Tan, Qihong, (2016) , Research on the Characteristics of Tourism Consumption Based on Network Data: A Urban-rural Perspective, International Journal of Smart Home, Vol. 10, No. 5.

Seminars & Workshops:

- Laimer, Peter, Weiß, Jürgen, (2006) , Data Sources on Tourism Expenditure. The Austrian Experiences Taking into Account The TBoP Requirements, International Workshop on Tourism Statistics.

دور المزاوجة بين مؤشر القوة النسبية واسلوب الشموع اليابانية في التأكد من اختيار التوقيت المناسب لبيع او شراء الاسهم في سوق العراق للاوراق المالية

م.عمار شهاب احمد

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، كردستان، العراق

المقدمة

بعد التحليل الفني من اسرع الوسائل المستخدمة في التبوؤ باسعار الاسهم من خلال اعتبار ان سعر السهم يعكس كافة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخارجية كذلك البيئة الداخلية للشركة التي تؤثر على بيئة الشركة المصدرة للسهم، وبالتالي فان ارتفاع الطلب على سهم معين يفسر ان جميع العوامل آفة الذكر مؤاتية لمصلحة سهم الشركة والعكس صحيح، لذلك يستخدم المستثمرين العديد من تقنيات التحليل الفني لغرض تتبع آليات تغير العرض والطلب على اسهم الشركات وانتظار اللحظة المناسبة لتغير اتجاه السوق واستغلاله لمصلحتهم في عمليات بيع وشراء الاسهم، واذا ما راجعنا جميع.

مواقع الاسواق المالية العربية والعالمية سوف نجد انها تعتمد بشكل كبير على اسلوب الشموع اليابانية نظراً لبساطته وسهولة فهمه من قبل المعينين والمستثمرين، لكن يمكن ان يعطي بعض المؤشرات والاساليب اشارات مضللة او غير صحيحة مما دعى الامر الى استخدام أكثر من تقنية واسلوب في تحليل سوق الاسهم، وفي البحث تم مزاوجة اسلوب الشموع اليابانية مع مؤشر القوة النسبية لقطع الشك باليقين، فاذا كانت التقنيتان او الاسلوبان او المؤشران المستخدمان في عملية التحليل يشيران الى ان السوق متجه نحو الارتفاع او الانخفاض فان هذا الاتجاه سيكون صحيح، اما اذا كان احدهما متجه نحو الارتفاع والآخر الى الانخفاض فاننا سوف نعيد حساباتنا اوننظر بسبب عدم تطابقها، للتحقق من اتجاه السوق الحقيقي ولتفادي اتخاذ قرارات استثمارية قد تؤدي الى حدوث خسائر.

منهجية البحث

أولاً: أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من تسليط الضوء على اسلوب الشموع اليابانية وكيفية استخدامه وتفسيره لاتجاهات سوق الاسهم، وماهي انواع الشموع اليابانية، كذلك التعريف بمؤشر القوة النسبية الذي يستخدمه الكثير من المستثمرين في تفسير اتجاهات السوق، كما ويبين مؤشر القوة النسبية فيما اذا كانت هناك مبالغة كبيرة في العرض مما يخفض اسعار الاسهم المتداولة بشكل غير طبيعي او فيما اذا كانت هناك مبالغة كبيرة في الطلب مما يساهم في ارتفاع كبير في اسعار الاسهم المتداولة بشكل غير طبيعي، وبناء على ماسبق يستطيع المستثمر من اتخاذ قراره الاستثماري العكسي

المستخلص- بات موضوع التحليل الفني الشغل الشاغل لشريجة واسعة من المستثمرين لما له من اهمية في تحديد التوقيت الملائم لقرارات بيع وشراء الاسهم في سوق الاسهم سواء كانوا اشخاصاً معتمدين او طبيعيين، ولقد ولد هذا الاهتمام الدافع لابتكار العديد من التقنيات والاساليب والمؤشرات لغرض تحليل اداء سوق الاسهم، بهدف تعظيم فرص الربح وتقليل فرص الخسارة، ويعاني المستثمرون من مشكلة اختيار التوقيت المناسب لاجراء عملية البيع او الشراء للاسهم لمختلف القطاعات والشركات، وتساهم تقنيات التحليل الفني المختلفة في تتبع حركة اسعار تلك الاسهم لبيان اتجاهها فيما اذا كان في حالة ارتفاع مستمر ام في حالة انخفاض مستمر، فاذا كان اتجاه حركة الاسهم في حالة ارتفاع مستمر فان هذا الارتفاع لن يستمر الى مالا نهاية بحيث لا بد ان تأتي فترة زمنية تنقلب فيها الاسعار ويتغير اتجاهها نحو الانخفاض والعكس صحيح في حالة الانخفاض المستمر، وهنا تبين تقنيات التحليل الفني تلك التحركات من خلال الرسومات والاشكال المختلفة التي يمكن الاستعانة بها والاستفادة منها في توقيت عمليات البيع والشراء للاسهم، وهناك الكثير من التقنيات للتحليل الفني ومنها اسلوب الشموع اليابانية ومؤشر القوة النسبية وغيرها، ولكن عند استخدام هذه التقنيات فانه لا بد من استخدام تقنيتين على الاقل للتحليل في آن واحد لكي تقطع الشك باليقين في تحديد اتجاهات السوق الحقيقية وبالتالي اتخاذ القرار الاستثماري المناسب سواء كان عملية بيع او انتظار او شراء للاسهم واعتماداً على تحليل آلية العرض والطلب.

مفاتيح الكلمات- سوق الاسهم، التحليل الفني، الشموع اليابانية، مؤشر القوة النسبية، الاسهم.

المبحث الاول

الاسس النظرية للتحليل الفني

اولاً: مفهوم التحليل الفني

يقوم مفهوم التحليل الفني على اساس التنبؤ من خلال تقديم اجابة مفادها (الى اين تتجه الاسعار في المستقبل)، وبما ان اسعار الاسهم تتقلب ارتفاعاً وانخفاضاً في الأسواق المالية باتجاهات مختلفة بسبب التغيرات في مواقف وتوقعات المستثمرين بالإضافة الى التغيرات الناتجة عن الدورة الاقتصادية، علماً بأن المستثمرين يستمرون في إعادة تكرار سلوكهم الاستثماري من دورة اقتصادية الى اخرى، كون ان التاريخ يعيد نفسه (ارتفاعاً وانخفاضاً) اي كلما انتعش السوق لا بد وان تأتي لحظة اوساعة او يوم معين ينقلب فيها السوق من الارتفاع الى الانخفاض (الدوري، 2010، 152)، ويعزى السبب الى انه كلما ارتفع السعر كلما انضم بائعين جدد بسبب الحافز السعري الامر الذي يؤدي الى زيادة العرض في المستقبل، بالتالي يؤدي الى انخفاض الاسعار تدريجياً مما يسبب تغير اتجاه السوق نحو الانخفاض، والعكس صحيح في حالة انخفاض الاسعار، ولكي يتمكن المستثمرين من التنبؤ بالمستقبل وتحديد التوقيت المناسب لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب، لا بد لهم من الاعتقاد على احدي الاساليب لتحليل سوق الاسهم ومن اهمها اسلوب التحليل الفني الذي يمثل أحد أسس التنبؤ بالأسعار. (ابو لطيف، 2011، 34)

ويعتمد التحليل الفني على البيانات التاريخية لاسعار الاسهم ومجموعة من المؤشرات المالية والرسومات البيانية لفهم نفسية المستثمرين لتقييم الاسهم وتوقع اتجاه حركتها المستقبلية، ويرتكز التحليل الفني على آلية العرض والطلب اللذان يتبعان التغير في أسعار جميع الأسهم، ويعد حجم تداول الاسهم الأساس الذي يستند عليه التحليل الفني لتقدير حجم الطلب، بالإضافة الى استخدام بعض المؤشرات وتقنيات الرسومات البيانية للتعرف على اتجاهات السوق الجديدة. (آل شبيب، 2009، 103)

ثانياً: تعريف التحليل الفني

يوجد عدة تعاريف للتحليل الفني منها ما يلي :

1. انه أسلوب لتسجيل بيانات التداول الفعلية والتاريخية (على شكل خرائط ورسومات) وذلك من خلال متابعة تغيرات الأسعار وحجم المعاملات وغيرها لسهم معين أو المتوسط العام، ثم يقوم بعد ذلك باستنتاج الاتجاه المحتمل للمستقبل من خلال الصورة التاريخية للماضي. (ابو ورده، 2012، 50)
2. هو علم رصد وتسجيل (على شكل رسم بياني) جميع المعلومات الخاصة بالتداول (السعر، حجم التداول، تاريخ التداول... إلخ لسهم معين أو مجموعة من الأسهم، ثم استنتاج اتجاه الأسعار في المستقبل بالاعتقاد على الصورة التاريخية المرسومة. (سليمة، 2009، 9)

ثالثاً: المحلل الفني

هو شخص يقوم بتسجيل ودراسة وتحليل الرسوم البيانية ومؤشرات الأسعار ومتابعة اتجاهاتها والأشكال النمطية المختلفة التي ترسمها حركة هذه الأسعار، فهو يتابع تاريخ حركة الأسعار بالسوق ويقوم ببناء التوقعات لحركتها المستقبلية بناء على ما تم في الماضي (خيره، 2012، 44) ويهتم أيضاً بدراسة العرض والطلب بالأسواق المتمثلة في حجم التداول

المناسب استناداً الى التفسير الذي حصلوا عليه من تلك التقنيات والاساليب والمؤشرات.

ثانياً: مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بان بعض المستثمرين غير المحترفين قد يعتمدون على تقنية اسلوب اومؤشر واحد في تحليل السوق لاتخاذ قرارهم الاستثماري في عمليات بيع او شراء الاسهم وقد تكون تلك التقنية او الاسلوب او المؤشر قد اعطى اشارة غير صحيحة مما يسبب اشكالية للمستثمرين بحيث يتخذون قرارات استثمارية قد تؤدي الى حدوث خسائر.

ثالثاً: فرضية البحث: يفترض البحث ان المستثمرين الذين يعتمدون على أكثر من تقنية او اسلوب او مؤشر يحققون ارباح استثنائية مقارنة مع من يعتمد على تقنية واحدة، كما ويمكنهم التعرف على اتجاه السوق هل هو حقيقي ام مضلل.

رابعاً: اهداف البحث: يهدف البحث الى بيان انه ليس في جميع الاوقات تعطي التقنية او الاسلوب او المؤشر معلومات صحيحة عن اتجاه سوق الاسهم، فالسوق يمكن ان يتأثر باخبار او اشاعات كاذبة قد تؤدي الى ارتفاع او انخفاض اسعار الاسهم التي تعكسها تلك التقنيات او الاساليب او المؤشرات على شكل رسومات او نسب اوقاط لاداء السوق، لذلك فان تبني نوعين او أكثر من التقنيات او الاساليب او المؤشرات يمكن ان يكشف صحة او عدم صحة التغيرات في اتجاهات السوق مما يساهم في تجنب المستثمرين للخسائر.

خامساً: منهج البحث: اعتمد البحث على الجانب الوصفي لبيان الاطار النظري للتحليل الفني من خلال الاعتماد على الكتب والبحوث والدراسات والدوريات المحلية والاجنبية في هذا المجال، وعلى البيانات المالية عن اسعار اسهم الشركات (سعر الافتتاح، اعلى سعر، ادنى سعر، سعر الاغلاق) المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية عينة البح

سادساً: حدود البحث: تضمنت حدود البحث مايلي:

المكانية: عينة عمدية مختارة من الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

الزمانية: تم اختيار اسعار الاسهم (سعر الافتتاح، اعلى سعر، ادنى سعر، سعر الاغلاق) لمدة 25 يوم تداول من عام 2018.

سابعاً: هيكل البحث: لقد تم تقسيم البحث الى مبحثين، تناول المبحث الاول الاسس النظرية للتحليل الفني وتوضيح اسلوب الشموع اليابانية ومؤشر القوة النسبية اللذان هما جزء من التحليل الفني، فيما تناول المبحث الثاني الجانب العملي اذ تم تطبيق اسلوب الشموع اليابانية ومؤشر القوة النسبية في عينة عمدية تتكون من ثلاث شركات لضمان ابراز ثلاث اشارات مهمة للمستثمرين وهي (الشراء، البيع، الانتظار)، واخيراً تم اختتام البحث باهم الاستنتاجات والمقترحات التي تم التوصل اليها.

ويتكون جسم الشمعة بالاعتماد على سعر الافتتاح وأعلى سعر وادنى سعر وسعر الإغلاق ويمكن تقسيم جسم الشمعة الى جزئين وهما : (شاهين وصقر، 2012، 12) **الجزء الاول :** المتمثل بسعر الافتتاح والإغلاق وهما الخط العلوي الذي يمثل سعر الافتتاح والأخر يمثل الخط السفلي الذي يمثل سعر الإغلاق، والمقصود بسعر الافتتاح بأنه سعر البداية للفترة الزمنية للتداول بالاسهم، وسعر الإغلاق يمثل نهاية التداول بالاسهم، فإذا كان سعر الافتتاح لهذه الشمعة أقل من سعر الإغلاق اي بدأ السعر منخفضاً ثم أقفل مرتفعاً وهنا يكون لون جسم الشمعة أبيض والعكس صحيح، أما إذا كان سعر الإغلاق أقل من سعر الافتتاح لهذه الشمعة يكون لونها أسود، وفي بعض مواقع الاسواق المالية يكون لون الشمعة بدل الأبيض أخضر وبدل اللون الأسود يكون أحمر.

الجزء الثاني : المتمثل بأعلى سعر وادنى سعر للسهم، اذ يمثل أعلى سعر ذروة الارتفاع في سعر السهم الناتج عن ارتفاع الطلب مقابل العرض مما أدى الى سيطرة المشترين على سوق الاسهم، وادنى سعر يمثل ارتفاع العرض مقابل الطلب مما أدى سيطرة البائعين على سوق الاسهم، وكما مبين في الشكل (1) ادناه :



الشكل (1) جسم الشمعة اليابانية
المصدر: (شاهين، وصقر، 2012، 12) الاسواق المالية في العراق النظر ونظير الامارات، دار الفنون العلمية للدراسة والبحوث والدراسات والبحوث، ص 231

وهناك انواع كثيرة من الشموع اليابانية اهمها مايلي :

1. الشمعة الطويلة البيضاء او السوداء التي تتميز بالآتي: (فاتح، 2008، 26)

- سعر الافتتاح أقل من الإغلاق يعني ان السعر بدأ منخفضاً ثم اقلق على ارتفاع كبير.
- تدل على حجم تداول عالي جدا للسهم خلال هذه الفترة وعلى العكس الشمعة السوداء.
- تدل على أن المشترين للاسهم هم المسيطرين على التداول يعني هناك تجمع وشراء بكمية كبيرة للاسهم مما أدى إلى رفع السعر والإغلاق على ارتفاع كبير جدا، وعلى العكس الشمعة السوداء.
- وجود رأس علوي للشمعة يمثل أعلى سعر ورجل (ظل) يمثل أدنى سعر للسهم في هذه الفترة ولكن للرأس والرجل طول كل منهما ليس كبير دليل على أن السعر لم يرتفع كثيرا عن سعر الإغلاق ولم ينخفض كثيرا عن سعر الافتتاح وهنا دليل على تداول منتظم للاسهم.
- هذه الشمعة تدل على ان سوق الاوراق المالية تمر في حالة صعود ولكن هذا يحتاج إلى تأكيد بعلاوات أخرى مثل ظهور هذه الشمعة بعد هبوط حاد للاسهم أو ظهورها عند نقطة دعم للاسهم هذا يشير إلى قرب صعود السهم، وعلى العكس الشمعة السوداء.

ومؤشرات فنية أخرى مختلفة (وذلك من خلال متابعة تغيرات الأسعار، وحجم المعلومات وغيرها، لسبب معين أو المتوسط العام ثم يقوم بعد ذلك باستنتاج الاتجاه المحتمل للمستقبل من خلال الصورة التاريخية للماضي. (ابو لطيف، 2011، 41)

رابعاً : أسس التحليل الفني

- يستند التحليل الفني إلى الأسس الرئيسية التالية: (الحناوي وآخرون، 2010، 94)
1. الأسعار السوقية الحالية لأية ورقة مالية تعكس جميع المعلومات التي من الممكن أن تؤثر فيها وبالتالي يركز كل اهتمامه على دراسة حركة الاسعار استناداً الى العامل النفسي الذي يعكسه شعور المستثمرين.
 2. الأسعار تتحرك باتجاه معين وبالتالي فإن المحلل الفني يحاول تحديد الاتجاه في مراحل مبكرة لتحقيق أكبر أرباح ممكنة.
 3. التاريخ يعيد نفسه وهذه الفرضية مبنية على أساس أن الأسعار اتخذت تشكيلات معينة عبر التاريخ وما زالت هذه التشكيلات تتكرر ويتفاعل معها المتعاملون في السوق نفسياً بذات الطريقة التي تعاملوا معها سابقاً.

خامساً : مبادئ التحليل الفني

يقوم اسلوب الشموع اليابانية على مجموعة من المبادئ الاساسية وهي مايلي : (شاهين وصقر، 2012، 12)

1. حركة السعر تعبر عن سؤال مفاده (الى اين ؟) التي تعبر عن الحركة المتوقعة او المستقبلية للسعر الذي يعتبر اهم بكثير من سؤال (لماذا ؟) الذي يبحث عن الاسباب التي وقعت في الماضي.
2. السعر يعكس كافة المعلومات المفصح عنها.
3. يتحرك سوق اعتماداً على تفاعلات وتوقعات ومشاعر المستثمرين بائعين ومشتريين (الخوف والطمع).
4. يتعرض السوق دوماً لتقلبات ناتجة عن التفاعل بين آلية العرض والطلب.
5. قد لا يعكس السعر الحالي القيمة الحقيقية.

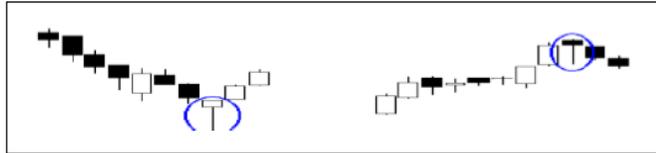
سادساً : المؤشرات والاساليب الفنية المستخدمة في البحث

أ. اسلوب الشموع اليابانية

بدأ اليابانيون باستخدام التحليل الفني للمضاربة بالأرز في القرن السابع عشر باستخدام اسلوب يعتمد على الاسعار الاربعة للتداول اليومي للأرز والمتمثلة (سعر الافتتاح وأعلى سعر وادنى سعر وسعر الإغلاق) ويترجمها في شكل يشبه شكل الشمعة، وكانت تلك البداية التاريخية لهذا الاسلوب الذي حصل على تسميته من اليابانيون ليطلق عليه اسلوب الشموع اليابانية، وقد تم استخدام هذا الاسلوب في تحليل الاسواق المالية فيما بعد نظراً لسهولة فهمه ومكانية الاستفادة منه في الحصول على نظرة سريعة للوضع السوقي الحالي من قبل المستثمرين، وبالتالي اتخاذهم قرارات استثمارية تساهم في تحقيق اهدافهم المستقبلية، وكمن بشرط يتطلب هذا الاسلوب فهم انواع الشموع اليابانية الناتجة عن طبيعة الاسعار الاربعة المطلوبة لتكوين جسم الشمعة، اذ ينتج لدينا انواع كثيرة منها ولكل نوع تفسير معين لاتجاه السوق، وكما ان ظهور تشكيلة من الشموع المتتالية قد يعطي تفسير معين لاتجاه السوق (الشمعي، 2010، 231) وسوف يتم التطرق لتلك الانواع في الفقرات الواردة ادناه.

إلى سعر الافتتاح مرة أخرى، أما الفرق في شمعة الرجل المشنوق عاد المشترين ليسيظروا من خلال شراء كميات كبيرة من السهم حتى عاد السعر إلى سعر اقل من سعر الافتتاح لذلك تظهر الشمعة سوداء.

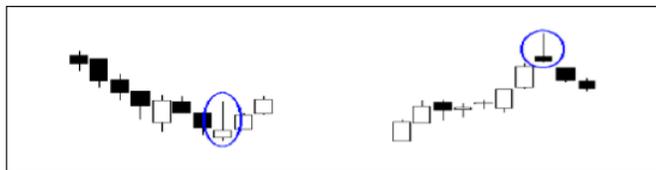
- شمعة المطرقة البيضاء هذه الشمعة تحدث دائماً بعد هبوط في سعر السهم لذلك تشير كثيراً إلى وجود نقطة دعم وانتظار صعود عكسي لسعر السهم، وعلى العكس شمعة الرجل المشنوق السوداء.



الشكل (4) شمعة المطرقة البيضاء والرجل المشنوق السوداء
المصدر: دوج، اسلمة وجعي، 2011. دراسة تحليلية مقارنة للسوق اليابانية الانكاسية بين السوق المصري EGS والسوق السعودي للأوراق المالية Tadawul، المجلة العلمية للبحوث والإحصاءات التجارية، العدد 1، ص 272.

4. شمعة المطرقة المقلوبة و النجم الساقط (النجي، 2004، 7)

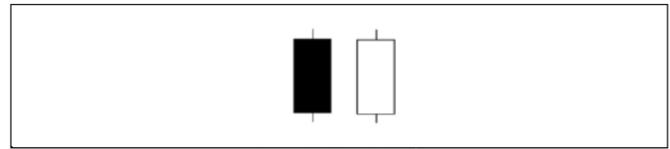
- شمعة المطرقة المقلوبة عبارة عن جسم صغير وهذا دليل على تداول ضعيف ولون الجسم أبيض دليل على أن سعر الاغلاق ارتفع عن سعر الافتتاح ولكن الارتفاع ليس كبيراً، وعلى العكس منها شمعة النجم الساقط.
- شمعة المطرقة المقلوبة يكون رأسها طويل جداً دليل على أن سعر السهم ارتفع بشكل كبير مما شجع شريحة كبيرة على اتخاذ قرار البيع، مما أدى إلى زيادة العرض وبالتالي انخفاض السعر وإعادة سيطرة البائعين على السوق من جديد ولكن السيطرة عادت مرة أخرى للمشتريين بشكل قليل مما أدى إلى الاغلاق بسعر اعلى بقليل من سعر الافتتاح لذلك تظهر الشمعة بيضاء، أما شمعة الرجل النجم الساقط فان الفرق الوحيد هو ان السعر اقل بسعر اقل من سعر الافتتاح لذلك تظهر الشمعة سوداء.
- المطرقة المقلوبة تتكون بعد هبوط سعر السهم وغالباً عند نقطة دعم للسهم ويحدث بعدها صعود مفاجئ للسهم، وعلى العكس منها شمعة النجم الساقط.



الشكل (5) شمعة المطرقة المقلوبة و النجم الساقط
المصدر: دوج، اسلمة وجعي، 2011. دراسة تحليلية مقارنة للسوق اليابانية الانكاسية بين السوق المصري EGS والسوق السعودي للأوراق المالية Tadawul، المجلة العلمية للبحوث والإحصاءات التجارية، العدد 1، ص 272.

5. شمعة الوجي السوداء والبيضاء (صقر، 2010، 76)

- تتميز هذه الشمعة بأن جسمها صغير جداً قد تكون خط مستقيم بسبب تساوي سعر الافتتاح سعر الإغلاق و اعلى وادنى سعر .
- تتميز ظلال شمعة الوجي بانها تكون اطول من جسمها باضعاف وهذا ما يفرقها عن الشمعة الصغيرة التي يكون جسمها صغير ولكن ظلالها اقصر من طول جسمها .

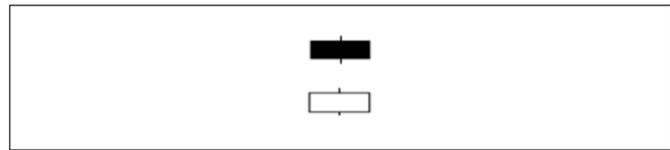


الشكل (2) الشمعة الطويلة البيضاء والسوداء

المصدر: ماجد همد، 2008. السوق اليابانية وطبيعت عطية عطية، ط 1، ص 70. <http://Madaresh.Biz>

2. الشمعة القصيرة البيضاء او السوداء التي تتميز بالآتي (الحناوي وآخرون، 2010، 126)

- يكون جسم هذه الشمعة صغير والرأس والرجل متساويان وقصيران.
- جسم الشمعة قصير دليل على تداول ضعيف على السهم وأن المشتريين والبائعين لم يستطع أي منهم أن يسيطر على التداول لذلك السعر لم يتغير كثيراً.
- الرأس والرجل قصيران لأن السعر لم ينخفض أو يرتفع كثيراً عن سعر الإغلاق او الافتتاح.
- الشمعة البيضاء تدل على ان السوق في حالة ارتفاع ولكن هذا يحتاج إلى تأكيد بعلاوات أخرى مثل ظهور هذه الشمعة بعد هبوط حاد للسهم أو ظهورها عند نقطة دعم للسهم هذا يشير إلى قرب صعود السهم، وعلى العكس الشمعة السوداء.



الشكل (3) الشمعة القصيرة البيضاء والسوداء

المصدر: دوج، اسلمة وجعي، 2008. دور العطل التي في توحيد القراءات الانكاسية دراسة حالة سوق السهم السعودي، رسالة ماجستير، جامعة القصيم، كلية العلوم المالية والإدارية، الجزائر، ص 25.

3. شمعة المطرقة البيضاء والرجل المشنوق السوداء (العمرى، 2014، 60)

- شمعة المطرقة البيضاء يكون جسمها قصير لونه أبيض ورأسها قصير ورجلها طويلة بمقدار ضعف الجسم، وعلى العكس منها شمعة الرجل المشنوق السوداء.
- شمعة المطرقة البيضاء يكون جسمها قصير أبيض دليل على أن السعر زاد عن سعر الافتتاح وأغلق على ارتفاع ولكنه ارتفاع بسيط، وعلى العكس منها شمعة الرجل المشنوق السوداء.
- شمعة المطرقة البيضاء يكون رأسها قصير دليل على أن السعر لم يرتفع كثيراً عن سعر الإغلاق، أي ان الارتفاع في السعر الذي حدث خلال التداول كان قريب جداً من سعر الإغلاق، أما الفرق في شمعة الرجل المشنوق يكون اعلى سعر قريب من سعر الافتتاح الذي كان اقل من سعر الاغلاق لذلك تظهر الشمعة سوداء.
- شمعة المطرقة البيضاء تكون رجلها طويلة جداً دليل على أن البائعين سيطروا على التداول في البداية حتى انخفض السعر إلى حد كبير ثم عاد المشترين ليسيظروا من خلال شراء كميات كبيرة من الاسهم حتى عاد السعر

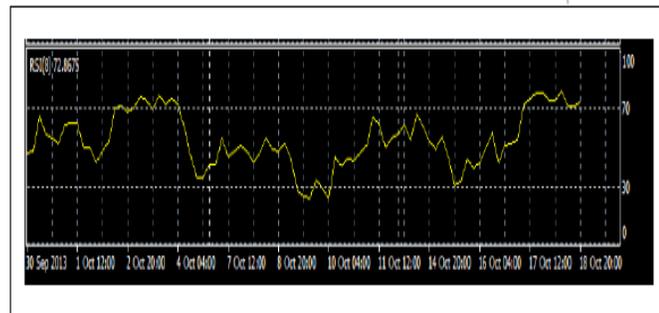
ويمكن حساب مؤشر القوة النسبية من خلال المعادلة التالية : (مقابلة، 2013، 185)

100

$$\text{مؤشر القوة النسبية} = \frac{\text{مجموع التغيرات الموجبة}}{\text{مجموع التغيرات السالبة}} + 1$$

وبعد احتساب مؤشر القوة النسبية من خلال المعادلة اعلاه يتم توقع اتجاه السوق حسب تفسير النتيجة التي لا تخرج عن ما يأتي :

1. اذا كانت نتيجة مؤشر القوة النسبية تساوي نقطة 30 او اقل يفسر ذلك ان السوق يمر بحالة بيع مبالغ فيها (عرض عالي) مما يتوجب على المستثمر المحترف ان يتخذ قرار استثماري معاكس (شراء أكبر قدر ممكن من لاسهم بسبب انخفاض الاسعار) لان هذا الانخفاض لن يستمر الى الملائمة، بل سوف يتغير باتجاه الارتفاع بسبب زيادة الطلب في المستقبل القريب.
2. اذا كانت مؤشر القوة النسبية يساوي 45 نقطة اي ان السوق يمر بحالة تعادل بين العرض والطلب، ويعطي اشارة انتظار.
3. اذا كانت نتيجة مؤشر القوة النسبية تساوي نقطة 70 فما فوق يفسر ذلك ان السوق يمر بحالة شراء مبالغ فيها (طلب عالي) مما يتوجب على المستثمر المحترف ان يتخذ قرار استثماري معاكس (بيع ما يجوزته من اوراق مالية بسبب ارتفاع الاسعار) لان هذا الارتفاع لن يستمر الى الملائمة، بل سوف يتغير باتجاه الانخفاض بسبب زيادة العرض في المستقبل القريب، وبين الشكل (8) ادناه حركة مؤشر القوة النسبية المحددة من 30 الى 70 نقطة وتأثير تغيرات الاسعار الناتجة عن تغيرات العرض والطلب على لاسهم.



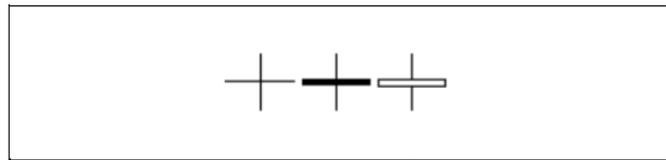
الشكل (8) خط مؤشر القوة النسبية

Source : WWW.Ava Meta Trader

سابعاً : مدى الاعتمادية على التحليل الفني في اتخاذ القرار الاستثمارية السليمة

تساهم اساليب التحليل الفني في اعطاء صورة بدينية حركية عن اتجاه اسعار الاوراق المالية التي تتأثر بتفاعلات المستثمرين (البائعين والمشتريين) وتأثيرهم على آلية العرض والطلب، وفيما اذا كان الاتجاه صعودياً ام نزولياً، كما وتزودنا المؤشرات الفنية بنتائج رقمية التي يمكن مقارنتها مع معايير رقمية تم تحديدها مسبقاً، لغرض تفسير تلك النتيجة فيما اذا كانت تشير الى تفوق الطلب على العرض ام العكس، ومن ثم يستطيع المستثمر اتخاذ قراره الاستثماري السليم الذي يعزز فرص الربح ويقلل الخسائر، ومن اجل تعزيز فرص الربح فانه من الخطأ الاعتماد على اسلوب او مؤشر واحد في تحليل سوق الاسهم بل يجب الاعتماد على المزاجية بين أكثر من تقنية، فاذا كانت نتائج الاسلوب والمؤشر او الاسلوبين او المؤشرين المتبعين متناقضة فان ذلك يقطع الشك باليقين في تحديد اتجاه السوق مرتفعاً ام منخفضاً، وبالتالي تسهيل تحديد التوقيت المناسب لبيع او شراء الاسهم بشكل يحقق اهداف المستثمرين سواء كانوا بائعين ام مشتريين، اما اذا كانت متعارضة

- هذه الظلال الطويلة تدل على حيرة المتعاملين وعدم قدرة كل من المشتريين والبائعين من السيطرة على السوق لذلك ينتهي التعامل بسعر مساوي لسعر الافتتاح، او بسعر اعلى بقليل جداً لذلك تظهر شمعة دوجي بيضاء التي تدل على ان السوق سوف ينقلب نحو الارتفاع، وعلى العكس شمعة الدوجي السوداء.
- ترجع أهمية هذه الشمعة في وجود هذه الحيرة في التعامل ولهذا الجسم الصغير جداً لأنها لو أتت مثلاً بعد شمعة بيضاء طويلة فهذا دليل على توقف حركة الشراء الكبيرة على هذا السهم وبداية فترة من الضعف والحيرة لتنتهي بحدوث مفاجأة في التعامل وانخفاض الاسعار، والعكس إذا ظهرت شمعة سوداء ربما يحدث صعود مفاجئ للاسهم.



الشكل (6) شمعة الدوجي السوداء والبيضاء

المصدر : فلاح، مبع، 2008، دور الصل الفني في تحديد الفرزات الاستراتيجية دراسة على سوق السهم السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صوري مستطبة كلية العلوم الآلية والإدارية، الجزائر، ص 27.

وان التفاعل بين آليات العرض والطلب الناتجة عن تفاعلات وتوقعات ومشاعر المستثمرين البائعين والمشتريين، ويؤدي ذلك الى ظهور تشكيلة مختلفة من اشكال الشموع اليابانية، والتي يتم تحليلها وحسب طبيعة كل شكل من اشكالها التي وضعاها اعلاه، مما يساعد المستثمرين المحترفين من امكانية اتخاذ القرار الاستثماري المناسب الذي يحقق لهم الارباح التي ينشدون الى تحقيقها، وكما مبين في الشكل (7) ادناه:



الشكل (7) اشكال الشموع اليابانية الناتجة عن عمليات التداول

Source : WWW.Ava Meta Trader

ب. مؤشر القوة النسبية

يستخدم مؤشر القوة النسبية للتعرف على حالة سوق الاسهم، وفيما اذا كان سوق الاسهم يمر بحالة شراء مبالغ فيها، الامر الذي يؤدي الى امتلاك عدد كبير من المستثمرين لعدد كبير من الاسهم، وان الاقبال الكبير على شراء الاسهم يساهم في زيادة الطلب، الذي يساهم بدوره في زيادة اسعارها، مما يشجع عدد كبير من المستثمرين على اعادة بيع اسهمهم بسبب ارتفاع الاسعار، وتسبب تلك الحالة زيادة العرض تدريجياً مقابل الطلب مؤدياً الى انقلاب سوق الاسهم من مرحلة الشراء المبالغ فيه الى مرحلة عرض مبالغ فيه مما يسبب بانخفاض الاسعار، وهنا يساهم مؤشر القوة النسبية في اعطاء اشارة للمستثمرين الذين يستخدمونه لاتخاذ قرار استثماري معاكس للمستثمرين الحاليين في سوق الاسهم، ما يساهم في تحقيق ارباح في حالي البيع والشراء، والعكس صحيح في حالة مرور سوق الاسهم بحالة بيع مبالغ فيها. (الحناوي، 2008، 154)

يسمى (سعر الاغلاق) الذي يمكن ان يكون اقل من سعر الافتتاح عند ذلك نقول بان السهم اغلق بخسارة (التغيرات السالبة)، اما اذا كان سعر الاغلاق اعلى من سعر الافتتاح هنا نقول ان السهم اغلق محققاً ارباح (التغيرات الموجبة)، ويساهم اتحاد الاسعار الاربعة للسهم الواحد (سعر الافتتاح واعلى وادنى سعر وسعر الاغلاق) في تكوين جسم الشمعة اليابانية، اما فيما يخص التغيرات في اسعار الاغلاق (التغيرات الموجبة والسالبة) فقد تستخدم في حساب مؤشر القوة النسبية، كما وتتضمن الجداول (1) و(2) و(3) اعداد الاسهم المتداولة وقيمتها التي ترتبط فيما بينها بعلاقة عكسية.

ثانياً: تحليل بيانات الشركات عينة البحث

أ. قياس مؤشر القوة النسبية لأسهم شركة بغداد للمشروبات الغازية

من اجل حساب مؤشر القوة النسبية نحتاج الى تحديد كل من (سعر الافتتاح وسعر الاغلاق) للحصول على نتيجة التغير في سعر السهم فيما اذا كانت ايجابية أي اغلق السهم على ارتفاع وحقق ارباح، ام سلبية أي اغلق السهم بسعر اقل عن سعر الافتتاح وحقق خسارة، ولقد تم حساب التغيرات الموجبة والسالبة كما مبين في الجدول (1) الذي يتضمن اسعار تداول اسهم شركة بغداد للمشروبات الغازية لمدة 25 يوم في سوق العراق للاوراق المالية للفترة من 2018/1/17 لغاية 2018/2/22، وقد تم احتساب التغيرات في اسعار الاسهم خلال 25 يوم والتي كانت كما يلي :

1. عدم حدوث تغيرات في سعر السهم في التواريخ 1/18 و 1/25 و 1/28 و 2/6 و 2/11 و 2/12 و 2/19، اي ان سعر الاغلاق كان مشابهاً لليوم السابق لذلك كانت النتيجة للتغير مبلغ 0 فلس.
2. بلغت التغيرات الموجبة لاسعار السهم في التواريخ 1/23 مبلغ 0.01 فلس، 1/24 مبلغ 0.02 فلس، 1/31 مبلغ 0.01 فلس، 2/1 مبلغ 0.01 فلس، 2/4 مبلغ 0.02 فلس، 2/5 مبلغ 0.02 فلس، 2/7 مبلغ 0.02 فلس، 2/8 مبلغ 0.02 فلس، 2/13 مبلغ 0.02 فلس، 2/14 مبلغ 0.03 فلس، 2/15 مبلغ 0.02 فلس، 2/18 مبلغ 0.02 فلس، 2/22 مبلغ 0.02 فلس، لذلك كان مجموع التغيرات الموجبة مبلغ 0.25 فلس.
3. بلغت التغيرات السالبة لسعر السهم في التواريخ 1/17 مبلغ (0.02)، 1/22 مبلغ (0.01) فلس، 1/30 مبلغ (0.01) فلس، 2/20 مبلغ (0.01) فلس، 2/21 مبلغ (0.03) فلس، لذلك كان مجموع التغيرات السالبة مبلغ (0.08) فلس.

يجب التأكيد من صحة البيانات والمعلومات المستخدمة للتوصل الى نتائج صحيحة، وبين الشكل (9) مدى التناغم بين اسلوب الشموع اليابانية ومؤشر القوة النسبية، اذ تحرك الاثنان بتناغم مما يؤكد عملية الارتفاع في الاسعار من خلال اقفال الشمعة الاخيرة على ارتفاع كما ويؤكد لون الشمعة الابيض، وهي اشارة الى بداية انقلاب اتجاه السوق نحو الارتفاع ويتم تأكيد ذلك من خلال نتيجة مؤشر القوة النسبية التي بلغت 31 نقطة التي تدل على وجود مبالغة في بيع الاسهم مما يخفض الاسعار، ومن هذا المنطلق يقوم المستثمر بقطع الشك باليقين واستغلال الفرص المناسبة بتخاذ مركز استراتيجي معاكس للممثل بشراء الاسهم لان الاسعار سوف ترتفع في القريب العاجل بسبب ان السعر منخفض ويشجع الجميع على الشراء مما يزيد الطلب على العرض وبالتالي يؤدي الى ارتفاع الاسعار. (المهليبي، 2006، 9)



الشكل (9) المراجحة التي تبين مدى التناغم او التضارب بين اسلوب الشموع اليابانية ومؤشر القوة النسبية

Source: WWW.Ava Meta Trader

المبحث الثاني

الجانب العملي

تطبيق مؤشر القوة النسبية و اسلوب الشموع اليابانية في الشركات عينة البحث

اولاً: وصف بيانات الشركات عينة البحث

من اجل تطبيق مؤشر القوة النسبية و اسلوب الشموع اليابانية على بيانات الشركات عينة البحث المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية التي تتمثل بشركة بغداد للمشروبات الغازية وشركة القمة للتحويل المالي والشركة الاهلية للتأمين، لابد من توضيح ووصف البيانات الواردة في الجداول (1) و(3) و(5).

يتضمن كل يوم تداول اربع اسعار للسهم الواحد وهي (سعر الافتتاح) الذي يتم تحديده من قبل هيئة سوق العراق للاوراق المالية وبالاعتداد على كمية العرض والطلب على السهم، فاذا كان الطلب على السهم اعلى من العرض عليه يتم تحديد سعر عالي والعكس صحيح، ثم بعد افتتاح السوق وبدء عملية البيع والشراء يتقلب سعر السهم ارتفاعاً وانخفاضاً متأثرة بقرارات البيع والشراء من قبل المستثمرين لذلك يحصل السهم على سعرين جديدين يطلق عليهما (اعلى سعر) و(ادنى سعر)، ثم يجتمعت يوم التداول بسعر

كما بينا في وصف البيانات ان جسم الشمعة اليابانية يعتمد في تكوينه على اسعار السهم الناتجة عن فترة التداول، وهي (سعر الافتتاح و اعلى سعر و ادنى سعر و سعر الاغلاق)، و باتحاد الاسعار الاربعة يتكون لدينا جسم الشمعة اليابانية التي تتخذ عدد من الاشكال معتمداً على مقدار التغير في الاسعار الاربعة ومدى التفاعل بين آلية العرض والطلب الناتجة من تداول المستثمرين البائعين والمشتريين لاسهم الشركة.

وبعد اسلوب الشموع اليابانية من الاساليب التي تحلل البيانات وتعرض النتائج على شكل اشكال بيانية، وكما نلاحظ من الشكل رقم (10) ان سعر سهم شركة بغداد للمشروبات الغازية قد ارتفع للفترة من 2018/1/17 الذي كان 0.74 فلس ولغاية 2018/2/22 الذي بلغ 0.93 فلس، اي بفارق 0.19 فلس، مما حفز المستثمرين الذين يجوزتهم سهم الشركة على البيع، ولكن في اسلوب الشموع اليابانية تحدد الاشارة بعد ظهور شمعتين متتاليتين من نفس النوع صعودية او نزولية، وكما مبين من الشكل (10) ان الشمعة الاخيرة كانت قصيرة بيضاء (شمعة الدوجي) التي تفسر ان الصراع بين البائعين والمشتريين وصل الى مرحلة صعبة من السيطرة على السوق ولكن بما ان الشمعة كانت بيضاء ما يعني اقبال السوق بارتفاع بسيط عن سعر الافتتاح، وان قصر الشمعة البيضاء يعني امكانية انقلابها الى سوداء في المستقبل القريب وتغير اتجاه السوق نحو الانخفاض، لكن بما ان الشمعة بيضاء فانها تؤكد حتى هذه اللحظة اشارة استمرارية صعود الاسعار مما يعطينا اشارة انتظار وعدم البيع محاولة منا للحصول على اعلى الاسعار.

وبعد الحصول على نتائج مؤشر القوة النسبية واسلوب الشموع اليابانية نقوم بالمزاوجة بين الاثنين واتخاذ القرار الاستراتيجي المناسب، ذلك كون مؤشر القوة النسبية يعطينا دلالة على وصول سعر السهم الى ذروة الارتفاع التي تحتاج الى بعض الوقت لتظهر في الشموع اليابانية، ولقد كانت نتيجة مؤشر القوة النسبية 75.76 نقطة وهذه النتيجة تشير الى انه هناك مبالغة في شراء السهم اي ارتفاع السعر، وهذا يعطينا اشارة بيع لمن يملك السهم و اشارة انتظار لمن يملك النقود كون ان الاسعار سوف تنخفض في فترة قريبة جداً، والسبب ان ارتفاع السعر يشجع جميع المستثمرين الذين يجوزون السهم على البيع مما يؤدي الى زيادة العرض وبالتالي انخفاض الاسعار، وبعد المزاوجة اصبحنا على يقين بان القرار الاستثماري الافضل لمن يجوزون السهم هو اشارة بيع و اشارة انتظار في حال كان المستثمرين يجوزون النقود كون السعر مرتفع، كذلك نلاحظ من الجدول (1) ان عدد الاسهم المتداولة في بداية فترة البحث بتاريخ 2018/1/17 بلغت 32000000 سهم وبقية بلغت 23975000 دينار وبلغ متوسط سعر السهم الواحد 0.74 فلس، اما اخر الفترة بلغت عدد الاسهم المتداولة 9250000 سهم وبقية بلغت 8545500 دينار وبلغ متوسط سعر السهم الواحد 0.93 فلس وهذا يؤكد انه كلما انخفض السعر زاد الطلب على الاسهم والعكس بالعكس.

جدول (1)
اسعار تداول اسهم شركة بغداد للمشروبات الغازية للفترة (2018/2/22 - 2018/1/17)

ت	الفترة الزمنية	سعر الاغلاق	السعر الادنى	السعر الاعلى	سعر الفتح	التغير في سعر السهم	التغيرات الموجبة	التغيرات السالبة	المتداولة (سهم)	عدد الاسهم	القيمة (مليون دينار)
1	17/1/2018	0.74	0.74	0.74	0.76	0.02	0	0.02	32,000,000	32,000,000	23,975,000
2	18/01/2018	0.74	0.74	0.74	0.74	0	0	0	14,900,000	14,900,000	11,026,000
3	22/01/2018	0.73	0.73	0.74	0.74	0.01	0	0.01	12,150,000	12,150,000	8,954,500
4	23/01/2018	0.74	0.73	0.74	0.73	0.01	0.01	0.01	4,374,344	4,374,344	3,213,271
5	24/01/2018	0.76	0.75	0.78	0.75	0.02	0.02	0.02	70,125,656	70,125,656	53,668,000
6	25/01/2018	0.76	0.76	0.76	0.76	0	0	0	2,874,344	2,874,344	2,184,501
7	28/01/2018	0.76	0.76	0.76	0.76	0	0	0	4,000,000	4,000,000	3,040,000
8	30/01/2018	0.75	0.75	0.76	0.76	0.01	0.01	0.01	7,500,000	7,500,000	5,625,500
9	31/01/2018	0.76	0.75	0.76	0.75	0.01	0.01	0.01	3,200,000	3,200,000	2,425,500
10	01/02/2018	0.78	0.77	0.78	0.77	0.02	0.02	0.02	215,862,174	215,862,174	166,733,872
11	04/02/2018	0.8	0.78	0.81	0.78	0.02	0.02	0.02	176,750,000	176,750,000	140,988,736
12	05/02/2018	0.82	0.79	0.82	0.8	0.02	0.02	0.02	156,748,208	156,748,208	125,902,560
13	06/02/2018	0.82	0.82	0.82	0.82	0	0	0	7,948,208	7,948,208	6,517,530
14	07/02/2018	0.84	0.82	0.84	0.83	0.02	0.02	0.02	45,488,453	45,488,453	37,937,500
15	08/02/2018	0.86	0.85	0.86	0.85	0.02	0.02	0.02	50,050,000	50,050,000	42,771,900
16	11/02/2018	0.86	0.86	0.86	0.86	0	0	0	5,000,000	5,000,000	4,300,000
17	12/02/2018	0.86	0.85	0.86	0.85	0	0	0	18,940,000	18,940,000	16,259,000
18	13/02/2018	0.88	0.87	0.88	0.87	0.02	0.02	0.02	31,366,514	31,366,514	27,393,542
19	14/02/2018	0.91	0.89	0.91	0.89	0.03	0.03	0.03	43,802,500	43,802,500	39,393,776
20	15/02/2018	0.93	0.91	0.93	0.91	0.02	0.02	0.02	49,250,760	49,250,760	45,565,624
21	18/02/2018	0.95	0.94	0.95	0.94	0.02	0.02	0.02	85,969,107	85,969,107	81,512,464
22	19/02/2018	0.95	0.94	0.97	0.96	0	0	0	132,550,000	132,550,000	126,032,000
23	20/02/2018	0.94	0.94	0.95	0.95	0.01	0	0.01	33,150,000	33,150,000	31,442,000
24	21/02/2018	0.91	0.91	0.93	0.93	0.03	0.03	0.03	4,220,000	4,220,000	3,864,600
25	22/02/2018	0.93	0.91	0.93	0.91	0.02	0.02	0.02	9,250,000	9,250,000	8,545,500
مجموع التغيرات الموجبة والسالبة في اسعار اسم عينة البحث											
مصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1)											

www.isx-iq.net. 2018. العاليه

ولغرض احتساب مؤشر القوة النسبية لسهم شركة بغداد للمشروبات الغازية للفترة المحددة اعلاه من خلال الاعتماد على المعادلة المبينة في الجدول (2)

جدول (2)
احتساب مؤشر القوة النسبية لشركة بغداد للمشروبات الغازية

مؤشر القوة النسبية لسهم شركة بغداد للمشروبات الغازية = $\frac{100}{1 + (0.08 / 0.25)} - 100 = -100$	(تغيرات الموجبة / التغيرات السالبة) + 1
مؤشر القوة النسبية لسهم شركة بغداد للمشروبات الغازية = $\frac{100}{1 - (3.125)} - 100 = -100$	100 / 4.125 - 100 = -100
مؤشر القوة النسبية لسهم شركة بغداد للمشروبات الغازية = $\frac{100}{24.24 - 100} - 100 = -75.76$ نقطة	مؤشر القوة النسبية لسهم شركة بغداد للمشروبات الغازية = $\frac{100}{4.125} - 100 = -100$

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1)

وتعتبر منطقة 75.76 نقطة هي منطقتهم ذروه الشراء (مبالغة في شراء السهم) كما مبين في الشكل البياني رقم (10)، والذي يعكس ان الطلب على السهم كبير من قبل المستثمرين مما ادى الى سيطرتهم على السوق، ومؤدياً الى ارتفاع سعر السهم و ذلك مغرباً للمستثمرين الاخرين الذين ينتظرون تغير اتجاه السوق لتحديد اشارة البيع واتخاذ مركز استثماري معاكس للمستثمرين الاخرين، ومن خلال النتيجة المحتسبة لمؤشر القوة النسبية نستنتج ان الاشارة المناسبة تفسر حسب المستثمرين فاذا كان بحوزة المستثمرين سهم شركة بغداد للمشروبات الغازية فان الاشارة هي اشارة بيع للسهم كون سعره مرتفع، و اشارة انتظار للمستثمرين الذين يجوزتهم نقود كون السعر مبالغ فيه.

لكن في عالم التحليل الفني من الخطر الاعتماد على مؤشر واسلوب واحد في اتخاذ قرارات البيع والشراء لاسهم الشركات المختلفة، لذلك لا بد من تأكيد النتيجة من خلال استخدام مؤشر او اسلوب اخر الى جانب مؤشر القوة النسبية المبين اعلاه، ولقد تم اختيار اسلوب الشموع اليابانية في البحث ليكون الى جانب مؤشر مؤشر القوة النسبية.

جدول (3)
اسعار تداول سهم شركة القمة للتحويل المالي للفترة (2018/8/1 - 2018/5/8)

ت	الفترة الزمنية	سعر الإغلاق	السعر الأدنى	السعر الأعلى	سعر الفتح	سعر التغير في ورقة التحويل الموجبة	التغيرات السالبة	التغيرات الموجبة	عدد الأسهم المتداولة (سهم)	القيمة (دينار)
1	08/05/2018	1.4	1.49	1.49	1.49	0	0	0	250,000	372,500
2	09/05/2018	1.3	1.4	1.4	1.4	0	0	0	536,763	751,468
3	10/05/2018	1.4	1.4	1.4	1.4	0	0	0	1,000,000	1,400,000
4	13/05/2018	1.4	1.4	1.4	1.4	0	0	0	400,300	560,420
5	14/05/2018	1.6	1.5	1.5	1.5	0.1	0.1	0	100,000	150,000
6	15/05/2018	1.7	1.6	1.6	1.6	0.1	0.1	0	50,000	80,000
7	16/05/2018	1.6	1.6	1.6	1.6	0	0	0	400,000	640,000
8	17/05/2018	1.78	1.69	1.69	1.69	0.09	0.09	0	50,000	84,500
9	20/05/2018	1.76	1.65	1.65	1.65	0.16	0.16	0	824,311	1,379,738
10	21/05/2018	1.85	1.85	1.85	1.85	0	0	0	25,000	46,250
11	22/05/2018	1.9	1.85	2.03	1.85	0.17	0.17	0	1,682,133	3,313,405
12	23/05/2018	2.2	2.2	2.2	2.2	0.2	0.2	0	924,311	2,003,970
13	24/05/2018	2.5	2.43	2.44	2.44	0.22	0.22	0	1,098,190	2,677,084
14	29/05/2018	2.7	2.66	2.66	2.66	0.22	0.22	0	50,000	133,000
15	30/05/2018	2.7	2.66	2.66	2.66	0.02	0.02	0	82,243,740	220,283,188
16	12/06/2018	2.4	2.65	2.65	2.65	0.02	0.02	0	798,574	2,116,221
17	17/06/2018	2.2	2.45	2.45	2.45	0.2	0.2	0	100,000	245,000
18	25/06/2018	2.2	2.41	2.45	2.45	0.04	0.04	0	100,010,000	243,824,100
19	03/07/2018	2	2.39	2.41	2.41	0.02	0.02	0	194,486,911	467,739,067
20	04/07/2018	2	2.2	2.2	2.2	0.19	0.19	0	25,000	55,000
21	17/07/2018	2.2	2.2	2.2	2.2	0	0	0	27,500,000	60,500,000
22	22/07/2018	1.98	1.98	1.98	1.98	0.22	0.22	0	250,000	495,000
23	29/07/2018	1.79	1.79	1.79	1.79	0.19	0.19	0	245,000	438,550
24	30/07/2018	1.62	1.62	1.62	1.62	0.17	0.17	0	450,000	729,000
25	01/08/2018	1.49	1.49	1.49	1.49	0.16	0.16	0	235,000	350,150
---	---	---	---	---	---	1.46	1.28	=	---	---

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات الشركة المنشورة في سوق العراق المالية 2018. www.isx.iq.net

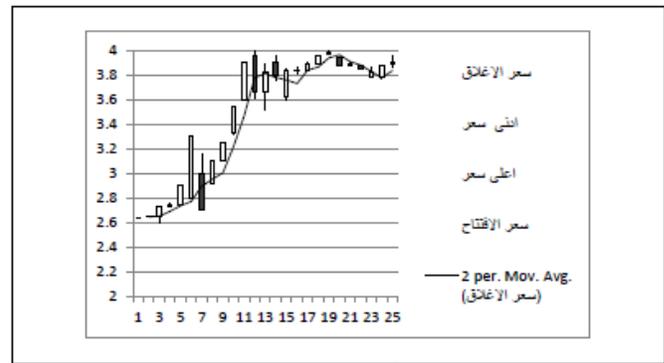
ولقد تم احتساب مؤشر القوة النسبية لسهم شركة القمة للتحويل المالي للفترة المبينة في الجدول (4) والتي بلغت 47 نقطة، وتعتبر منطقة 47 نقطة هي منطقتنا انتظار (لايبيع ولاشراء) كما مبين في الشكل رقم (11) والتي تعكس ان الطلب والعرض على السهم متعادل من قبل المستثمرين، ويؤدي تعادل الطلب والعرض من خلال النتيجة المحسوبة لمؤشر القوة النسبية نستنتج ان الاشارة المناسبة للمستثمرين هي الانتظار وعدم بيع سهم شركة القمة للتحويل المالي كون سعره معتدل وهناك احتمالان فاما ان يعاود السوق الارتفاع واما ان يعاود الانخفاض.

جدول (4)
احتساب مؤشر القوة النسبية لشركة القمة للتحويل المالي

مؤشر القوة النسبية لشركة القمة للتحويل المالي = $\frac{100}{1 + (1.46 / 1.28)} - 100 = 47$	مؤشر القوة النسبية لشركة القمة للتحويل المالي = $\frac{100}{1 + (0.87)} - 100 = 13$
مؤشر القوة النسبية لشركة القمة للتحويل المالي = $\frac{100}{1.87} - 100 = 47$	مؤشر القوة النسبية لشركة القمة للتحويل المالي = $\frac{100}{1 + (0.87)} - 100 = 13$

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2)

نلاحظ من الشكل (11) ان سعر سهم شركة القمة للتحويل المالي قد ارتفع من 1.4 دينار الى 2.66 دينار للفترة من 2018/5/8 الى 2018/8/1 ثم عاد وانخفض ليبلغ 1.4 فلس اي بفارق 0 فلس، بحيث لايجفز المستثمرين الذين يجوزتهم سهم شركة القمة للتحويل المالي على البيع والمستثمرين الذين يجوزتهم تقود على الشراء، ولكن في اسلوب الشموع اليابانية تحدد الاشارة بعد ظهور شمعتين متتاليتين من نفس النوع صعودية او نزولية، وكما مبين في الشكل (11) ان الشمعة الاخيرة كانت قصيرة وسوداء (الوجي من نوع الشرطه) فان ظهور شمعة سوداء اخرى بعدها يؤكد اشارة استمرارية الانخفاض في الاسعار، مما يعطينا اشارة بيع محاولة من المستثمرين للتخلص من الاسهم بافضل الاسعار، اما اذا ظهرت شمعة بيضاء فان ذلك يعطينا اشارة انتظار التي تحسمها الشمعة التالية، كذلك نلاحظ ان الشمعة السوداء الاخيرة قد تساوى سعر الفتح مع اعلى سعر وسعر الغلق مع ادنى سعر الامر الذي يفسر وجود حيرة بين البائعين والمشتريين وعدم سيطرة اي طرف منهم، كذلك نلاحظ من الجدول (2) ان عدد الاسهم المتداولة في



الشكل (10) مخطط الشموع اليابانية ومؤشر القوة النسبية لشركة القمة للتحويل المالي للفترة (2018/2/22 - 2018/1/17)
المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات الشركة المنشورة في سوق العراق المالية 2018.

أ. قياس مؤشر القوة النسبية لسهم شركة القمة للتحويل المالي

يبين الجدول (3) اسعار تداول أسهم شركة القمة للتحويل المالي لمدة 25 يوم في سوق العراق للاوراق المالية للفترة من 2018/5/8 لغاية 2018/8/1، وقد تم احتساب التغيرات في اسعار السهم خلال 25 يوم التي كانت كما يلي :

1. عدم حدوث تغيرات في سعر السهم في التواريخ 5/10، 5/13، 5/16، 5/21، 7/17، اي ان سعر الاغلاق كان مشابهاً لليوم السابق لذلك كانت النتيجة للتغير مبلغ 0 فلس.
2. بلغت التغيرات الموجبة لسعر السهم في التواريخ 5/14 مبلغ 0.1 فلس، 5/15 مبلغ 0.1 فلس، 5/17 مبلغ 0.09 فلس، 5/20 مبلغ 0.16 فلس، 5/22 مبلغ 0.17 فلس، 5/23 مبلغ 0.2 فلس، 5/24 مبلغ 0.22 فلس، 5/24 مبلغ 0.16 فلس، 5/29 مبلغ 0.22 فلس، 5/30 مبلغ 0.22 فلس، لذلك كان مجموع التغيرات الموجبة مبلغ 1.28 فلس.
3. بلغت التغيرات السالبة لسعر الورقة في التواريخ 5/8 مبلغ 0.16 فلس، 5/9 مبلغ 0.09 فلس، 6/12 مبلغ 0.02 فلس، 6/17 مبلغ 0.2 فلس، 6/25 مبلغ 0.04 فلس، 7/3 مبلغ 0.02 فلس، 7/4 مبلغ 0.19 فلس، 7/22 مبلغ 0.22 فلس، 7/29 مبلغ 0.19 فلس، 7/30 مبلغ 0.17 فلس، 8/1 مبلغ 0.16 فلس لذلك كان مجموع التغيرات السالبة 1.46 فلس.

جدول (5)
اسعار تداول سهم الشركة الاهلية للتأمين لمدة 25 يوم للفترة (2018/8/20 - 2018/10/26)

ت	الفترة الزمنية	سعر الإغلاق	السعر الأدنى	السعر الأعلى	سعر الفتح	التغير في سعر القرصنة	التغيرات الموجبة	التغيرات السالبة	عدد التداولات (سهم)	القيمة (دينار)
1	20/08/2018	0.41	0.4	0.41	0.4	0.01	0.01	0	106,712,210	43,024,884
2	27/08/2018	0.42	0.41	0.42	0.41	0.01	0.01	0	308,860,000	128,841,200
3	28/08/2018	0.41	0.41	0.42	0.42	0.01	0	0.01	145,233,719	59,615,824
4	29/08/2018	0.4	0.4	0.41	0.41	0.01	0	0.01	95,566,281	38,231,512
5	30/08/2018	0.41	0.4	0.41	0.4	0.01	0.01	0	96,750,000	38,897,500
6	02/09/2018	0.41	0.41	0.41	0.41	0	0	0	94,761,600	38,852,256
7	03/09/2018	0.41	0.41	0.41	0.41	0	0	0	40,750,000	16,707,500
8	04/09/2018	0.4	0.4	0.41	0.41	0.01	0.01	0.01	188,142,535	75,305,016
9	05/09/2018	0.4	0.4	0.4	0.4	0	0	0	66,500,000	26,600,000
10	06/09/2018	0.41	0.39	0.41	0.4	0.01	0.01	0	109,316,184	43,724,248
11	09/09/2018	0.4	0.4	0.4	0.4	0.01	0	0.01	95,983,709	38,393,484
12	10/09/2018	0.41	0.4	0.42	0.4	0.01	0.01	0	136,576,291	56,238,616
13	11/09/2018	0.37	0.37	0.37	0.37	0	0.04	0.04	400,000	148,000
14	09/10/2018	0.35	0.34	0.35	0.35	0.02	0	0.02	502,950,000	173,433,312
15	10/10/2018	0.34	0.34	0.35	0.35	0.01	0	0.01	282,001,948	95,890,216
16	11/10/2018	0.35	0.34	0.35	0.34	0.01	0.01	0	28,450,000	9,687,500
17	15/10/2018	0.34	0.34	0.35	0.35	0.01	0	0.01	9,400,000	3,269,000
18	16/10/2018	0.34	0.34	0.34	0.34	0	0	0	62,324,513	21,190,334
19	17/10/2018	0.32	0.32	0.33	0.33	0.02	0	0.02	142,855,000	45,763,600
20	18/10/2018	0.3	0.3	0.31	0.31	0.02	0	0.02	243,335,000	73,813,552
21	22/10/2018	0.3	0.3	0.31	0.31	0.01	0.01	0	165,346,000	50,197,260
22	23/10/2018	0.3	0.3	0.3	0.3	0	0	0	52,100,000	15,630,000
23	24/10/2018	0.3	0.3	0.3	0.3	0	0	0	47,498,781	14,249,634
24	25/10/2018	0.3	0.3	0.3	0.3	0	0	0	111,750,000	33,525,000
25	26/10/2018	0.3	0.3	0.3	0.3	0	0	0	111,750,000	33,525,000
مجموع التغيرات الموجبة والسالبة في اسعار اسم عينة البحث =									0.08	0.02

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات الشركة المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية 2018. www.isx-iq.net

ولقد تم احتساب مؤشر القوة النسبية لسهم الشركة الاهلية للتأمين للفترة المبينة في الجدول (6) ولقد كانت نتيجة مؤشر القوة النسبية = 20 نقطة، وتعتبر منطقه 20 نقطة هي منطقه ذروة البيع، كما مبين في الشكل البياني رقم (12) والذي يعكس ان عرض السهم كبير من قبل المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، وهذا يؤدي الى انخفاض في اسعار السهم، واعطاء اشارة للمستثمرين الاخرين لاتخاذ قرار استثماري معاكس، ومن خلال النتيجة المحتملة لمؤشر القوة النسبية نستنتج ان الاشارة المناسبة للمستثمرين الذين يجوزتهم اسهم الشركة اشارة انتظار، والمستثمرين الذين يجوزتهم تقود هي اشارة شراء كون سعره منخفض.

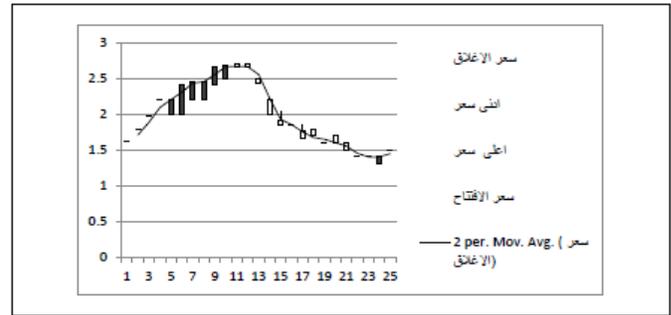
جدول (6)
احتساب مؤشر القوة النسبية للاهلية للتأمين للفترة (2018/8/20 - 2018/10/26)

مؤشر القوة النسبية للاهلية للتأمين =	$\frac{100}{1 + (0.08 / 0.02)}$	=	$\frac{100}{1.02}$	=	98.04
مؤشر القوة النسبية للاهلية للتأمين =	$\frac{100}{1 + (0.25)}$	=	$\frac{100}{1.25}$	=	80
مؤشر القوة النسبية للاهلية للتأمين =	$\frac{100}{1.25} - 100$	=	$\frac{100}{1.25} - 100$	=	-20

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3)

وكما نلاحظ ان من الشكل رقم (12) ان سعر سهم الشركة الاهلية للتأمين قد انخفض من 0.14 فلساً الى 0.3 فلس للفترة من 2018/10/20 - 2018/10/26، اي بفارق 0.1 فلس، مما يحفز المستثمرين الذين يجوزتهم سهم الشركة على الانتظار والمستثمرين الذين يجوزتهم تقود على الشراء، وكما مبين في الشكل (12) ان الشمعة الاخيرة كانت سوداء وتسمى شمعة الشرطة وهي الشمعة التي تتساوى عندها الاسعار الاربعة (فتح، اعلی، ادنى، غلق) التي تدل الى ان هذا التقارب يؤدي الى قرب انقلاب اتجاه السوق، فان ظهور شمعة سوداء اخرى بعدها يؤكد اشارة استمرارية الانخفاض في الاسعار مما يعطينا اشارة بيع محاولة من المستثمرين للتخلص من الاسهم بافضل الاسعار، اما اذا ظهرت شمعة بيضاء فان ذلك يعطينا اشارة انتظار التي تحسمها الشمعة التالية،

بداية فترة البحث بتاريخ 2018/5/8 بلغت 250000 سهم وبقيمة بلغت 372500 دينار، وبلغ متوسط سعر الورقة 1.4 دينار، اما اخر الفترة بلغت عدد الاسهم المتداولة 235000 سهم وبقيمة بلغت 350150 دينار وبلغ متوسط سعر الورقة 1.4 دينار أي تعادل.



المشكل (12) مخطط الصعود البياني ومؤشر القوة النسبية لشركة القوة النسبية للصحة المالي للفترة (2018/8/14 - 2018/10/26)
المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات الشركة المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية 2018

جـ قياس مؤشر القوة النسبية لاسهم الشركة الاهلية للتأمين

يبين الجدول (5) اسعار تداول اسهم الشركة الاهلية للتأمين لمدة 25 يوم في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2018/8/20 لغاية 2018/10/26، وقد تم احتساب التغيرات في اسعار السهم خلال 25 يوم التي كانت كما يلي:

1. عدم حدوث تغيرات في سعر السهم في التواريخ 9/2 و 9/3 و 9/5 و 9/16 و 9/23 و 10/24 و 10/25، اي ان سعر الاغلاق كان مشابهاً لليوم السابق لذلك كانت النتيجة للتغير مبلغ 0 فلس.
2. بلغت التغيرات الموجبة لسعر الورقة في التواريخ 8/20 مبلغ 0.01 فلس، 8/27 مبلغ 0.01 فلس، 8/30 مبلغ 0.01 فلس، 9/6 مبلغ 0.01 فلس، 9/10 مبلغ 0.01 فلس، 10/11 مبلغ 0.01 فلس، لذلك كان مجموع التغيرات الموجبة مبلغ 0.02 فلس.
3. بلغت التغيرات السالبة لسعر السهم في التواريخ 8/28 مبلغ (0.01) فلس، 8/29 مبلغ (0.01) فلس، 9/4 مبلغ (0.01) فلس، 9/9 مبلغ (0.01) فلس، 10/8 مبلغ (0.04) فلس، 10/9 مبلغ (0.02) فلس، 10/10 مبلغ (0.01) فلس، 10/15 مبلغ (0.01) فلس، 10/17 مبلغ (0.02) فلس، 10/18 مبلغ (0.02) فلس، 10/22 مبلغ (0.01) فلس، لذلك كان مجموع التغيرات السالبة مبلغ (0.08) فلس.

انتظار لمن يمتلكون النقود لحين انخفاض السعر، اذ ارتفع سعر السهم من 0.74 فلس الى 0.93 فلس وبسبب ارتفاع السعر انخفاض الطلب من 32000000 سهم في 2018/1/17 الى 9250000 سهم في 2018/2/22 وهذا ينذر بقرب انقلاب السوق من الارتفاع الى الانخفاض وحسب ما بين مؤشر القوة النسبية واسلوب الشموع اليابانية.

4. لم تسجل أسهم شركة القمة للتحويل المالي ارتفاع او انخفاض (تبادل) وهذا يعكس انتظار كل من البائعين والمشتريين لاشارة تؤكد ارتفاع وانخفاض السوق ثم اتخاذ القرار الاستراتيجي المناسب لتحقيق الارباح وتقليل الخسائر، ولقد أكد ذلك مؤشر القوة النسبية واسلوب الشموع اليابانية اللذان عكسا الوضع الحالي المتضمن اشارة انتظار لحين ورود اشارة تغير الاتجاه، حيث بلغ عدد الاسهم المتداولة 250000 سهم وبقيمة 372500 دينار في 2018/5/8 وكما بلغ عدد الاسهم المتداولة 235000 سهم وبقيمة 350150 دينار وهي ارقام متقاربة متعادلة.

5. سجلت أسهم الشركة الاهلية للتامين انخفاضاً بالسعر، مما يعطي المستثمرين الذين يمتلكون أسهم الشركة اشارة انتظار، و اشارة شراء للمستثمرين الذين يمتلكون نقود بسبب انخفاض السعر، اذ انخفض سعر السهم من 0.41 فلس الى 0.3 فلس وبسبب انخفاض السعر ارتفع الطلب من 106712210 سهم وبقيمة 43024884 دينار في 2018/8/20 الى 111750000 سهم وبقيمة 33525000 في 2018/10/26 وهذا ينذر بقرب انقلاب السوق من الانخفاض الى الارتفاع وحسب ما بين مؤشر القوة النسبية واسلوب الشموع اليابانية، زيادة عدد المستثمرين يوم بعد يوم مما يرفع من سعر السوق في المستقبل.

6. نلاحظ ان هناك تناغم بين حركة مؤشر القوة النسبية واسلوب الشموع اليابانية مما يقطع الشك باليقين حول حصول ارتفاع او انخفاض سوق الاوراق المالية.

ثانياً: المقترحات

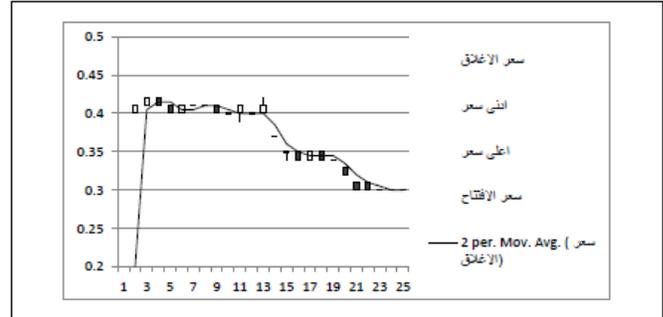
1. نقتراح على المستثمرين في سوق العراق للاوراق المالية استخدام مؤشر القوة النسبية نظراً لاهميته الكبيرة في تحديد فيما اذا كان هناك مبالغة في بيع السهم الامر الذي يمكن المستثمرين من اتخاذ قرار استراتيجي (شراء) معاكس للمستثمرين الاخرين (البائعين) من اجل تحقيق ارباح استثنائية والعكس صحيح.

2. من اجل التأكيد من ارتفاع وانخفاض اسعار الاوراق المالية في سوق الاوراق المالية لا بد من قطع الشك باليقين من خلال المزاجية بين اسلوبين او مؤشرين او اسلوب ومؤشر للتوصل الى القرار الاستراتيجي الصائب (بيع، شراء، انتظار).

المصادر

البيانات المالية للشركات عينة البحث المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية
www.isx-iq.net
موقع تداول الاسهم WWW.Ava Meta Trader

كذلك نلاحظ من الجدول (2) ان عدد الاسهم المتداولة في بداية فترة البحث بتاريخ 2018/8/20 بلغت 106,712,210 سهم وبقيمة بلغت 43,024,884 دينار، وبلغ متوسط سعر الورقة 0.41 فلس، اما اخر الفترة بلغت عدد الاسهم المتداولة 111,750,000 سهم وبقيمة بلغت 33,525,000 دينار وبلغ متوسط سعر الورقة 0.3 فلس، ان زيادة العرض يخفض السعر والعكس صحيح.



المكمل (12) حطط الشموع اليابانية ومؤشر القوة اليابانية للشركة الاهلية للتامين للفترة (2018/10/26-2018/8/20)
المصدر: الشكل من اعداد الباحث الايجاد الى هجمات الخسائر الالكترونية والاسناد الى الفيزياء قوة

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: الاستنتاجات

1. يتم تحديد اتجاه السوق بواسطة اسلوب الشموع اليابانية، وتوجد انواع كثيرة من الشموع اليابانية لتفسير اتجاه سوق الاوراق المالية، ومن خلال هذا الاسلوب نستطيع ان نحدد بالنظر كمية الطلب ام العرض بالاعتماد على طول جسم الشمعة اليابانية، فاذا كانت الشمعة قصيرة جداً وبياض هذا يبين ان الفرق بين سعر الافتتاح وسعر الاغلاق قليل جداً وان سعر الاغلاق اعلى بقليل من سعر الافتتاح مما يشير الى سيطرة المشتريين الذين تسببوا بزيادة الاسعار بفارق قليل جدا والعكس صحيح اذا كانت الشمعة سوداء، اي ان مقدار التقلب في سعر السهم قليل جداً، اما اذا كان جسم الشمعة طويل وبيض فان هذا يعني ان الفرق بين سعر الافتتاح وسعر الاغلاق كبير وان سعر الاغلاق اعلى من سعر الافتتاح بفارق كبير مما يشير الى سيطرة المشتريين على السوق الذين تسببوا بزيادة الاسعار والعكس صحيح اذا كانت الشمعة سوداء، اي ان مقدار التقلب في سعر السهم كبير.

2. يستخدم مؤشر القوة النسبية لتحديد فيما اذا كان هناك طلب او عرض مبالغ فيه للسهم، فاذا كان الطلب مبالغ فيه فان الاسعار سوف ترتفع بشكل كبير وهنا تعتبر اشارة بيع ممتازة للمستثمرين الذين يمتلكون ذلك السهم وتحقيق ارباح استثنائية جراء الاستفادة من التفسير الجيد لذلك المؤشر، و اشارة انتظار لمن يمتلكون النقود كون السعر مرتفع جداً وانه سوف ينخفض في القريب العاجل مما يحقق خسائر، والعكس صحيح اذا كان العرض مبالغ فيه سوف تنخفض الاسعار بشكل مبالغ فيه مما يعطي اشارة انتظار لمن يملكون السهم لحين تحسن الاسعار، وفرصة شراء لمن يمتلكون النقود.

3. سجلت أسهم شركة بغداد للمشروبات الغازية ارتفاعاً في السعر، مما يعطي المستثمرين الذين يمتلكون سهم الشركة اشارة بيع لتحقيق ارباح استثنائية، و اشارة

وديع، اسامة وجدي، 2011، دراسة تحليلية مقارنة للشموع اليابانية الانعكاسية بين السوق المصري EGX والسوق السعودي للأوراق المالية Tadawul، العدد1، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر.

ابو لطيف، ناهض خضر، 2011، اثر التحليل الفني على قرار المستثمرين في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

ابوورده ، ناهض محمود، 2012، دور التحليل الفني للتنبؤ بأسعار الاسهم دراسة حالة سهم شركة الاتصالات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

آل شبيب، دريد كامل، 2009، الاستثمار والتحليل المالي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

التميمي، ابو معاذ، 2004، الشموع اليابانية، www.sa11.com

التميمي، ارشد فؤاد، 2010، الاسواق المالية في اطار التنظيم وتقييم الادوات، دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

الحناوي، محمد صالح و مصطفى، نهال فريد و العبد، ابراهيم جلال، 2010، تقييم الاسهم والسندات مدخل الهندسة المالية، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر.

الحناوي، محمد صالح، 2008، تحليل وتقييم الاسهم والسندات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

خير، الداوي، 2012، تقييم كفاءة و أداء الأسواق المالية دراسة حالة سوق عمان للأوراق المالية ما بين الفترة 2009-2005، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

الدوري، مؤيد عبد الرحمن، 2010، ادارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية، ط1، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

سلمية، حشاشي، 2009، التقييم العادل لمخاطر الاصول الراسالية كاستراتيجية لمواجهة الازمات المالية، بحث مقدم الى الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الادارية والتسيير، الجزائر.

شاهين، علي عبد الله وصقر، أحمد فايز، 2012، أثر استخدام نماذج الشموع اليابانية القوية على قرارات الاستثمار في تجارة العملات دراسة تطبيقية، جامعة غزة الاسلامية، وكلية العلوم التطبيقية، غزة، فلسطين.

صقر، احمد فايز، 2010، اثر التحليل الفني باستخدام الشموع اليابانية على قرارات الاستثمار في العملات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

العمرى، ماجد فهد، 2014، التحليل الفني: الأداة الأكثر فعالية لتحليل الأسواق المالية، ط2، <http://Mudarib.Biz>

العمرى، ماجد فهد، 2018، الشموع اليابانية، اساليب ونماذج وتطبيقات متقدمة، ط1، <http://Mudarib.Biz>

فاتح، مانع، 2008، دور التحليل الفني في ترشيد القرارات الاستثمارية دراسة حالة سوق السهم السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم المالية والادارية، الجزائر.

مقابلة، سهيل، 2013، كيف تستثمر بسوق الاسهم، ط1، الراية للتوزيع والنشر، عمان، الاردن.

المهيلى، عبد المجيد، 2006، التحليل الفني للاسواق المالية، ط5، البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

أثر استخدام العملة الرقمية في السياسة النقدية

شورش قادر علي

قسم المحاسبة كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، كردستان، العراق

منهجية البحث

اهمية البحث :

ان ظهور العملة الرقمية في السنوات القليلة الماضية يثير الكثير من التساؤلات حول امكانية و قدرة هذه العملة و مدى تأثيرها على الاقتصاد العالمي و ماهي ايجابياتها و سلبياتها ؟ ومن خلال هذا البحث نحاول ان نسلط الضوء على ماهية هذه العملة وماهي خصائصها وانواعها و مخاطرها.

مشكلة البحث :

قبل ظهور العملة الرقمية كانت الجهة الوحيدة القادرة على اصدار العملة هي البنوك المركزية والتي بدورها لاتسعى الى تحقيق الربح بل هدفها احداث توازن بين عرض النقود والطلب عليها ، أما بعد ظهور هذه العملة والتي تستهدف منها تحقيق الربح هناك تخوف من ان هذه العملة تخلق مشكلة في النظام النقدي العالمي ، بناء على ما تقدم يمكن ان نطرح السؤال التالي للتعبير عن مشكلة البحث (هل ظهور العملة الرقمية يؤدي الى احداث خلل في السياسة النقدية للبلدان) ؟

هدف البحث :

تتمثل الهدف الرئيسي للبحث في بيان حقيقة العملات الرقمية كعملة إلكترونية مشفرة حديثة الظهور في العالم ، كذلك بيان الفروق الجوهرية بين العملات الرسمية المستخدمة حاليا والعملات الرقمية ، كذلك تسليط الضوء على دور وفاعلية هذه العملة في المستقبل ، و مدى قدرتها في التأثير في السياسة النقدية و على ادواتها واهدافها .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان انتشار استخدام العملة الرقمية تؤثر تأثيرا سلبيا في السياسة النقدية و على وظائف البنك المركزي كمنطبق للسياسة النقدية .

منهج البحث :

اعتمدت البحث المنهج الوصفي التحليلي

المستخلص - من المعروف ان العملة الرقمية غير مدعومة من اي جهة رسمية و تستخدم عن طريق الانترنت فقط في نطاق المؤسسات والشركات والافراد التي تفضل التعامل بها ، كما يمكن مبادلتها بالعملات الورقية كالدولار واليورو وغيرها .

يهدف هذا البحث الى بيان اثر العملات الرقمية في السياسة النقدية ، بدءا بمفهوم العملة الرقمية ونشأتها وانواعها من جهة ، ثم شرح السياسة النقدية والياتها واهدافها التي تستخدم لتحقيق التوازن الاقتصادي في اي بلد من جهة اخرى ، اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لتحديد اثر العملة الرقمية في السياسة النقدية ، و توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان العملة الرقمية تؤثر على ادوات واهداف السياسة النقدية تأثيرا سلبيا و ان العملة الرقمية تؤثر على وظيفة البنك المركزي في مراقبة وتوجيه الائتمان لأن العملات الرقمية يصعب السيطرة عليها أو توجيهها .

الكلمات المفتاحية : العملة الرقمية ، السياسة النقدية ، البنوك المركزية ، النقود الورقية.

المقدمة

ان التطور الذي يشهده التكنولوجيا له دور كبير على كافة النواحي في الحياة البشرية ومن ضمنها الناحية الاقتصادية ، اذ ان العملة الرقمية من اهم الابتكارات التي افرزها التقدم التكنولوجي والذي من الممكن ان يغير نظرتنا و مفهومنا للنقود ، وتعد العملات الرقمية من المواضيع المهمة في الوقت الحاضر كونها تمس حياة الافراد والمجتمعات في الدول ، وعلى الرغم من النواحي الايجابية في العملة الرقمية ولكن من المتوقع ان تفرز هذه العملة مجموعة من المخاطر والتي يجب الاستعداد لها من مخاطر التزييف والتزوير و غسل الاموال ، ومن ضمن مخاطر هذه العملة تأثيرها على السياسة النقدية والتي تعتبر من اهم الادوات المستخدمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، اذ تعتبر السياسة النقدية احدى الدعامات الرئيسية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية ، و تؤثر العملة الرقمية على ادوات السياسة النقدية واهدافها . لذلك من الضروري وضع إطار موحد بين الدول المختلفة لتنظيم تداول النقود الإلكترونية ووضع ضوابط لإصدار هذه النقود .

هيكل البحث :

من هذا المنطلق تضمن البحث ثلاثة مباحث رئيسية ، تناول المبحث الاول نشأة العملة الرقمية ومفهومها وانواعها بالإضافة الى مزاياها و عيوبها ، و يتناول المبحث الثاني مفهوم السياسة النقدية و ادواتها واهدافها ، أما المبحث الثالث فيتناول كيفية تأثير العملة الرقمية على السياسة النقدية و ادواتها .

المبحث الاول : مفهوم العملة الرقمية و خصائصها

اولا : نشأة العملة الرقمية

بدأ التفكير في خلق عملة وهمية (افتراضية) منذ عام 2007م من قبل مبرمج مجهول الهوية يعرف باسم (ساتوشي ناكاموتو)، قام ناكاموتو في عام 2008 بنشر ورقة بحث ذكر فيها فكرة استخدام عملة رقمية وصفها بأنها نظام نقدي إلكتروني يعتمد في التعاملات المالية المباشرة بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط بينك وبين التاجر لنقل المال ، ان طرح هذه الفكرة كان محاولة من ناكاموتو لخلق عملة غير خاضعة للرقابة والهدف من ذلك تحرير الاقتصاد العالمي لتلافي مشاكل النظام النقدي التقليدي من جهة ولواكبة التغيرات المتسارعة في عالم الأعمال خاصة على الشبكة الافتراضية من جهة اخرى.

(رمضان ، ص 1 ، 2016)

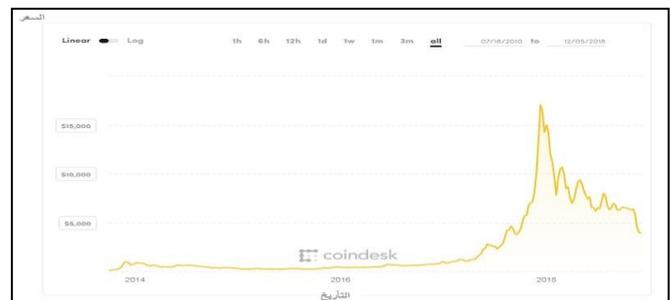
وفي عام 2009 قام ناكاموتو بطرح عملة الـ : BitCoin وذلك من خلال اصدار برنامج حاسوبي بموجب ترخيص من MIT . (Pickering , 2014 ، ص 1) وقد صمم البتكوين ليكون عملة رقمية بحتة ، فلا يمكن للشخص الذهاب الى الصراف الآلي لصرف او ايداع البتكوين ، وانما هو مخزن في محافظ على الانترنت و يتم الوصول اليها عن طريق اجهزة الحاسب الآلي . (عبدالعزيز ، 2017، ص 23)

وفي شهر يناير عام 2009 تمكن ذلك الشخص الذي يقف وراء بيتكوين من تعدين 50 وحدة منها وبعدها بأيام تمت أول صفقة بيع لهذه العملة . وفي عام 2011 وصل سعر بيتكوين إلى 1 دولار أي أنها تساوت معها في القيمة وهذا حسب تداولات بورصة MTGOX وبعدها ظلت تتزايد قيمة هذه العملة (amnay afechkou ، ص 2، 2018)

كما هو موضح من الشكل رقم (1) شهدت عملة بيتكوين منذ انطلاقتها ارتفاعات قياسية في سعرها مقابل الدولار بلغ اوجه في (2017/12/17) حيث بلغ (19,002) دولار دولار ومنذ ذلك الحين وكما هو موضح في الشكل ، سعرها في تذبذب مستمر وصل في بعض الحالات الانخفاض بحوالي 25% في اليوم الواحد.

الشكل (1)

التغيرات الحاصلة في سعر البتكوين خلال المدة (2010-2018)



المصدر : coindesk.com/price/bitcoin

ان فكرة هذه العملة هو تنصيب تطبيق خاص بالعملة التي ترغب في استخدامها يتولى مهمة توليد "عنوان" يتم استخدامه لإرسال واستقبال التحويلات. بطبيعة الحال لن تظهر لديك أية عملات تشفيرية بمجرد أن تقوم بتنصيب هذا التطبيق، وعليه فإنك ستحتاج إلى أن تُقنع من يملكها بأن يُعطيك أو يبيعك بعضا من العملات التي بحوزته، قبل أن يُصبح بمقدورك القيام بعمليات دفع عبر هذه العملات . (Pickering, 2014، ص 1)

وبشكل مبسط فان البرنامج ينقب افتراضيا ووفق برجة معينة عن العملات، ولكن جودة عملية التنقيب و قوتها تكون حسب قوة معالج جهاز الحاسوب؛ فكلما كان معالج الجهاز أقوى كانت عملية التنقيب أفضل، وبالتالي ينتج توليدا

للعملة بشكل أكبر، ولكن عملية التعدين أو التنقيب ليست بتلك السهولة، حيث يتطلب الأمر من المستخدم حل الكثير والمعادلات و الألغاز لكشف سلسلة طويلة من الحروف و الأرقام لإصدار البتكوين وتحويله إلى محفظة إلكترونية، وكلما ازدادت عمليات التعدين كلما أصبحت الألغاز أصعب، ويتطلب حلها برامج حاسوبية متخصصة، ولذلك يحرص المستخدمون للنظام على التزود بأجهزة حاسوب قوية و برامج متخصصة متقدمة لإصدارها، وربما أيضا قد يعتمد البعض إلى محاولة فرصة حواسيب الآخرين لاستخدامها في عمليات تعدين البتكوين، ويفترض أن كل عملية تتم على البتكوين يتم تسجيلها في سجل عام يسمى (Block Chain) ، والذي يضم معلومات عن الحسابات التي تم استخدامها في عمليات التعدين والتبادل وعدد وحدات البتكوين التي تم تبادلها، وذلك لتحليل هذه المعاملات وللتأكد من أن المتعاملين لا يتعاملون في الوحدات نفسها بشكل مستمر. (عبدالعزيز ، 2017، ص 23-24)

ثانيا : تعريف العملة الرقمية

ليس هناك اتفاق عام حول تعريف العملة الرقمية والسبب يرجع الى الغموض الذي يحيط بالمفاهيم والمصطلحات الجديدة حول هذا النوع من النقود ، لذلك لا يرى استخدام موحد لهذا المصطلح ، ففي بعض الدراسات يطلق عليه (Virtual cash) اي النقد الافتراضي ، والبعض الآخر يسميها (electronic money) وبعضها (electronic cash) ويسميا البعض (digital cash) . (العقباني وآخرون ، ص 82) يمكن تعريف العملة الرقمية على انه (تمثيل رقمي لقيمة يتم تحويلها أو تخزينها او تداولها إلكترونيا لا تصدر عن البنك المركزي او الهيئات الحكومية وليست بالضرورة ان تكون متعلقة بعملة اخرى مثل (الدولار او اليورو الخ والناس يقبل بها كوسيلة دفع) (بارون وآخرون ، 2015 ، ص 1)

او انها (القيمة النقدية تصدر بشكل الكتروني من قبل القطاع العام او الخاص ، و يتم تخزينها في جهاز الكتروني . (الزلي ، 2010 ، ص 547)

ويعرفها صندوق النقد الدولي على أنه (قيمة نقدية في شكل وحدات اثنائية مخزنة في شكل الكتروني أو في ذاكرة الكترونية لصالح المستهلك) ، و عليه يمكن القول ان العملة الرقمية نوع جديد من العملة ، أو بمعنى اخر هو البديل الإلكتروني عن النقود الورقية والمعدنية ذات الطبيعة المادية . (الرشيد ، 2014 ، ص 113)

ان هذه العملة الجديدة يمكن رؤيتها ولكن لا يمكن لمسها ليس لها ابعاد فعلية لا تزن ولا وزن وليس لها الصفات المادية الاخرى للنقود ، ان هذه النقود عبارة عن أرقام تستطيع ان تعرضها على ملايين الشاشات الحاسوبية في العالم ، ومع ذلك ليس له مكان فعلي ولا تحتاج الى خزائن لحفظها . (كترزمن ، 2010، ص 14)

ثالثا : خصائص العملات الرقمية

تتميز العملة الرقمية بالخصائص التالية :

1. انها عملة رقمية أي وهمية ليس لها أي وجود مادي وليس لها قيمة فعلية ، كما انها غير مدعومة من اي جهة رسمية .
2. تستخدم هذه العملات عن طريق الانترنت فقط من قبل الشركات والاشخاص الذين يقبلون التعامل بها .
3. ان للتعود الالكترونية قيمة نقدية مخزنة الكترونيا : ان العملة الرقمية عبارة بيانات مشفرة يتم وضعها الكترونيا خلافا للتعود القانونية .
4. العملة الرقمية ثنائية الاطراف : يتم نقلها بين طرفين اثنين فقط (المستهلك و المنتج او التاجر) دون الحاجة الى طرف ثالث .
5. العملة الرقمية ليست متجانسة : يستطيع أكثر من مصدر صنع او خلق هذا النوع من العملة ، لذلك فمن البديهي ان تكون قيمتها مختلفة .
6. العملة الرقمية عملة خاصة : بخلاف التعود القانونية التي يتم اصدارها من قبل البنك المركزي ، فان العملة الرقمية يتم اصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات او مؤسسات خاصة . (الرشيد ، 2014 ، ص109)
7. يمكن ان تستخدم العملة الرقمية باصغر الوحدات النقدية وذلك من اجل تيسير شراء السلع والخدمات ذات القيمة القليلة . (الجزراوي ، 2011 ، ص22)
8. عدم امكانية تتبع او مراقبة العمليات التجارية التي تتم بواسطة هذه العملات .

رابعا : منصات التداول التي تتعامل بالعملات الرقمية .

منصات التداول هي نوع من البرمجيات الخاصة بالتداول يستعين بها كافة المتداولين في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) لمساعدتهم على تحليل عمليات التداول وأيضا في تنفيذ الصفقات .

وتعتبر منصة التداول أحد أنواع البرمجيات التي تقوم بدور همزة الوصل في نقل المعلومات فيما بين المتداول وشركة الوساطة، وهذه المنصة تقوم بعرض بعض المعلومات مثل أسعار صرف العملات والرسوم البيانية (الشارت) وتحتوي على واجهة لإدخال أوامر صفقات التداول لتقوم شركة الوساطة بتنفيذها .

يبين الجدول (2) ارباح منصات التداول التي تتعامل بالعملات الرقمية ، منصة بينانس مثلا يصل حجم التداول اليومي فيها الى أكثر من (3) مليارات دولار في اليوم و ارباحه يصل الى (3.5) مليون دولار في اليوم ، و اخر منصة في هذا الجدول منصة بيت فينكس التي يصل ارباحه اليومية الى (0.81) مليون دولار ، هذا بالإضافة الى العديد من المنصات عالمية الاخرى .

ان حجم التداول اليومي لمنصات تداول العملات الرقمية يصل الى 10 مليار دولار والقيمة السوقية لهذه العملات يصل الى (450) مليار دولار في سنة (2018) ، وهذا يبين حجم و نسبة الطلب على هذه العملات في الاسواق المالية العالمية .

الجدول (٢)

اهم منصات تداول العملات الرقمية والارباح اليومية لهذه المنصات لعام (٢٠١٨)

الترتيب	المنصة	الدولة	حجم الأرباح اليومية بالمليون دولار
١	Binance	طوكيو	3.5
٢	Upbit	كوريا الجنوبية	3.4
٣	Huobi	الصين	2.3
٤	Bittrex	الولايات المتحدة	2.2
٥	Bithumb	كوريا الجنوبية	1.8
٦	OKEx	هونغ كونغ	1.2
٧	Bits Blockchain	الولايات المتحدة	0.89
٨	BITFINEX	هونغ كونغ	0.81

المصدر: WWW.ARGAM.COM

خامسا :مزايا ومخاطر العملات الرقمية

مزايا العملات الرقمية

على الرغم من تعدد انواع العملة الرقمية الا انها تتمتع بعدة مزايا منها :

1. السرعة في انجاز الدفع والتحويلات المالية والتي تتم فور ضغط الزر على لوحة المفاتيح في الحاسوب . (حداد و اخرون ، 2005 ، ص60)
2. السرية والخصوصية ، يستطيع اطراف التبادل ان يقوموا بالعديد من عمليات البيع والشراء والتحويل المالي بواسطة العملة الرقمية دون ان يكونوا ملزمين على تقديم معلومات كما في المعاملات المصرفية . (شافي ، 2007 ، ص88)

أنواع العملات الرقمية

بعد انشاء اول عملة رقمية في عام 2009 وهي (البتكوين) تم انشاء العديد من العملات الرقمية على مستوى العالم ، والجدول (1) يبين بعض من هذه العملات و سنة انشاءها

الجدول (١)

نوع العملات الرقمية وتاريخ نشأتها

ت	اسم العملة	سنة الانشاء
١	بتكوين	٢٠٠٩
٢	لايت كوين	٢٠١١
٣	بيركوين	٢٠١٢
٤	بريف كوين	٢٠١٢
٥	الريل	٢٠١٢
٦	كورك	٢٠١٢
٧	ماستر كوين	٢٠١٢
٨	Nxt	٢٠١٢
٩	اورورا كوين	٢٠١٤
١٠	الاثيريوم	٢٠١٥

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات abunawaf.com

هذا بالإضافة الى مئات الانواع من هذه العملة وباسعار مختلفة ، و من اشهر هذه العملات (بتكوين ، بتكوين كاش ، اثيريوم ، اثيريوم كلاسيك ، الداش ، لايت كوين ، الريل)

كذلك محاولة إيجاد علاقة مستقرة بين سعر الفائدة من جهة و سوقى النقد و رأس المال من جهة اخرى لكي يتم تحريكها بطريقة متنسقة سواءا بالارتفاع او الانخفاض وذلك من اجل التأثير على تكلفة منح الائتمان المصرفي وبالتالي على حجم الاستثمار في الدولة . (فهي ، 2006 ، ص 15-16)

ب-الاحتياطي النقدي :

ان الاحتياطي النقدي عبارة عن ودائع البنوك لنسبة من ودائعها لدى البنك المركزي ، دون ان يحصل على اية فائدة ، يقوم البنك المركزي عن طريق هذه الاداة بالزام المؤسسات المالية بايداع مبالغ مالية نقدية لديه ، والهدف من ذلك تقليص قدرة البنوك على الاقتراض ، ويقوم البنك المركزي بتغيير نسبة الاحتياطي زيادة و نقصانا وذلك حسب الحاجة ، فزيادة نسبة الاحتياطي النقدي تقلص قدرة البنوك على الاقتراض والعكس صحيح . (شاويش ، 2011 ، ص 273-274) .

ج- سعر اعادة الخصم :

يمكن تعريف سعر الخصم بأنه (هو السعر الذي يخصم به البنك المركزي الاوراق التجارية التي تقدم اليه من البنوك التجارية ، او الذي يعيد به خصم اوراق سبق وان خصمتها هذه البنوك لعملائها من المستثمرين ، وتتحدد العلاقة بين هذا السعر وقدرة البنوك المركزية على التحكم في حجم المعروض النقدي في اطار تأثير هذا السعر على تكلفة عمليات الائتمان التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها) . (فهي ، 2006 ، ص 16-17) فالتعديل في سعر الخصم يعتبر بمثابة رسالة تفصح عن السياسة النقدية ، فارتفاع معدلات الخصم تعني ان البنك المركزي ينوي اتباع سياسة انكماشية بخصوص النقود المتداولة ، وهذا من شأنه ان يدفع البنوك التجارية الى الحد من استثمارها والاحتفاظ بمزيد من الموارد في صورة نقدية حتى لا تقع في ضائقة مالية قد تصعب مواجعتها في ظل السياسة الجديدة المتوقعة والعكس صحيح . (الهندي ، 2000 ، ص 104)

2-الادوات النوعية :

تقوم البنوك المركزية باستخدام ادوات الرقابة الكمية كذلك استخدام اساليب نوعية لمراقبة و تنظيم الائتمان و تمثل ادوات الرقابة النوعية في الآتي :

أ-التدخل المباشر :

و ذلك بهدف فرض بعض القيود على نشاط المصارف الائتماني والاستثماري مثل تحديد حد اعلى للقروض التي يقدمها المصارف الى بعض القطاعات الاقتصادية ، او تحديد نسبة معينة يجب الالتزام بها من قبل البنوك التجارية فيما يتعلق برأس المال المصرفي او الاحتياطي النقدي ، و غيرها من التدابير التي يتخذها البنك المركزي بهدف تنفيذ السياسة النقدية . (الوادي و آخرون ، 2010 ، ص 182)

ب- مراقبة الائتمان :

يقوم البنك المركزي بتخفيض الائتمان و نتيجة لهذا الاجراء يتضرر بعض القطاعات الانتاجية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني والسلع التي يحتاجها الافراد ، لذلك عندما يقوم البنك المركزي بتخفيض الائتمان عليه ان يجدد ماهي القطاعات التي يشملها الانخفاض، وما هي القطاعات التي يجب ان تستثمر في منح التمويل .

لذلك يمكن تعريف مراقبة الائتمان بأنه (مجموعة من الاجراءات يحدد فيها البنك المركزي حجم التسليف و سعر الفائدة والأجل لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني بغية الاستمرار في دعم الانتاج و زيادة معدل النمو الاقتصادي) . (كنعان ، 2011 ، ص 235)

3. لاختضع للحدود الجغرافية للدول ، حيث يمكن تحويل العملة الرقمية من بلد الى آخر بسهولة و دون تعقيدات والاهم من هذا بدون كلفة . (عبد الحفيظ ، 2010 ، ص 42) مخاطر استعمال العملة الرقمية :

ان العملة الرقمية كغيرها من وسائل الدفع الحديثة هي نتاج التطورات الحاصلة في الحياة البشرية و البيئة التكنولوجية لذلك فانها معرضة للخطر نتيجة تدخل اشخاص او اطراف خارج الاطراف المتدخلة بالصفقات من جهة ، كذلك يمكن ان تنجم مخاطر عن طبيعة هذه العملة كخدمات مالية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة . و فيما يلي بعض من هذه المخاطر : (حمزة ، 2011 ، ص 285-295)

1. اعتداءات اجرامية كالسرقة الاحتياطية للمعلومات المالية .
2. اعتداءات من قبل متحمسين كالعبث بالمواقع الالكترونية و تعطيلها .
3. وجود عيوب في تصميم النظام مما يؤدي الى السباح لبعض مستخدمي النظام بالاطلاع على الحسابات .
4. سوء استعمال النقود من قبل مالكة بشكل مقصود او غير مقصود ، ومن الممكن ان يزداد التهديد بسوء الاستعمال في حال لم تقم الجهات المصدرة لهذه العملة باعطاء المستهلك معلومات كافية حول المخاطر الامنية المحدقة باستخدام هذه العملة .
5. استخراج نسخ مزيفة عن العملة الرقمية و ذلك بعد الحصول على تفاصيل العملة الاصلية بطريقة غير مشروعة . (شافي ، 2007 ، ص 88)
6. ارتفاع وانخفاض سعرها بدرجة كبيرة على عكس النقود القانونية التي يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار .
7. عدم وجود اساس قانوني و عدم خضوع العملات الرقمية لسياسة البنك المركزي مثل النقود الورقية و غيرها .

المبحث الثاني : مفهوم السياسة النقدية و ادواتها

أولا : مفهوم السياسة النقدية

السياسة النقدية هي تلك السياسة التي تهدف الى تغيير كمية المعروض من النقود ومن ثم سعر الفائدة ، بغرض تحقيق الاهداف الاقتصادية للدولة ، التي ترمي الى تحقيق التوظيف الكامل للموارد ثم تحقيق معدل نمو مقبول مع استقرار في المستوى العام للأسعار . (شاويش ، 2011 ، ص 155-156) .

ثانيا : ادوات السياسة النقدية :

ان البنوك المركزية (كمطبق للسياسة النقدية) تقوم بالسيطرة على المعروض النقدي مثل تقليل الاصدار النقدي او زيادتها وكذلك من خلال الرقابة على البنوك التجارية وذلك من خلال وسائل مختلفة تسمى بأدوات السياسة النقدية و تشمل هذه الادوات :

1-الادوات الكمية :

أ-عمليات السوق المفتوحة :

من خلال عمليات السوق المفتوحة يقوم البنك المركزي ببيع و شراء اذونات الخزينة و السندات الحكومية للبنوك التجارية . (الوادي ، 2010 ، ص 49) ان هذه العملية تحقق جملة من الاهداف منها التأثير على حجم الاحتياطيات الفائضة بالزيادة او النقصان لدى البنوك التجارية ، وبالتالي تؤثر على حجم المعروض النقدي و حجم الائتمان والطلب على الاستثمار بالشكل الذي يحقق التنمية الاقتصادية للدولة،

ج- الاقتناع الادبي :

تقوم البنوك المركزية باستعمال اسلوب الاقتناع الادبي بحيث تنسجم هذه السياسات مع ما يصبو الى تحقيقه من اهداف ، و ذلك باستخدام نفوذه و هيئته لتقديم ما يلزم من نصائح و توجيهات عن طريق اعداد النشرات الدورية في الصحف والمجلات لاقتناع البنوك التجارية والمؤسسات المالية باتباع سياسة معينة دون غيرها . (موسى ، 2009 ، ص 46)

ثالثا : أهداف السياسة النقدية :

ان السياسة النقدية تسعى لتحقيق جملة من الاهداف في الاقتصادات الوطنية بغض النظر عن ان هذه الاقتصاديات متقدمة أم لا ، و ابرز هذه الاهداف ما يلي : (عبدالحق و محمد ، 2009 ، ص 7)

1. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار .
2. تحقيق معدلات عالية من العالة .
3. تعزيز النمو الاقتصادي عبر تشجيع الاستثمار والاستهلاك .
4. معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات من خلال الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية .
5. رفع كفاءة النظام المالي والمحافظة على سلامته .

رابعا : فعالية السياسة النقدية

تتحدد اهمية السياسة النقدية من خلال دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية وذلك من خلال الابقاء على مستويات الاتفاق الكلي اللازمة لتحقيق قدر أكبر من التشغيل و بأقل ارتفاع من الاسعار ، لأن قرارات الاتفاق من قبل الافراد والمشاريع لا تتأثر بمستويات الدخل فقط وانما تتأثر ايضا بمقدار النقود الحاضرة والأصول السائلة التي بحوزتهم ، كذلك بحجم الائتمان المصرفي المتاح و كلفة الحصول عليه ، و عندما يكون الائتمان المصرفي متاحا بكلفة منخفضة فان هذا يؤدي الى ميل الافراد و المشاريع الى تحويل جزء من دخولهم نحو الاتفاق الجاري و تحويل ما بحوزتهم من نقود و اصول سائلة اخرى مما يزيد من مستوى الاتفاق الكلي او الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي و الاستثماري ، ان زيادة الاتفاق الاستثماري يتم من خلال سهولة الحصول على الائتمان المصرفي لوفرتة و انخفاض تكلفته مما يدفع المستثمرين الى زيادة طلبهم ثم زيادة حجم الطلب الكلي . ان هذه الاجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية تؤثر على حجم الائتمان و كلفته من جهة و على تيار الاتفاق الكلي من جهة اخرى ، و هذا التأثير يتحدد بحسب طبيعة الوضع الاقتصادي السائد فيما اذا كان الوضع تضخميا أو ركوديا فعند تعرض الاقتصاد الوطني لضغوطات تضخمية تعتمد السلطات النقدية الى رفع كلفة الائتمان المصرفي و تقليص قدرة البنوك التجارية على منح هدف تخفيض الطلب الكلي والعكس تماما في حالة الركود الاقتصادي . (الشمري ، 2008 ، ص 400 - 401)

المبحث الثالث

العملة الرقمية والسياسة النقدية

اولا: تأثير العملات الرقمية على السياسة النقدية

ان العملة الرقمية تؤثر على السياسة النقدية من خلال تأثيرها على وظائفها وأهدافها، فالعملات الرقمية تؤثر على وظيفة الإصدار للبنك المركزي؛ لان الطلب على النقود الورقية سيتأثر بسبب اصدار انواع مختلفة من العملات الرقمية ، وبالتالي فإن عائدات البنك المركزي ستخفض من عمليات الإصدار.

- كذلك تؤثر العملة الرقمية على وظيفة البنك المركزي بصفته بنك البنوك ، إذ يشرف على الجهاز المصرفي وينظمه هذا بالاضافة الى العديد من الوظائف الأخرى التي يقوم بها البنك المركزي و التي ستتأثر في ظل انتشار العملة الرقمية والذي سيؤدي إلى تراجع البنك المركزي عن القيام بدوره .

- تأثير العملة الرقمية على وظيفة البنك المركزي في مراقبة وتوجيه الائتمان: حيث يقوم البنك المركزي بالتحكم في الائتمان و يوجهه نحو قطاعات معينة، ولكن مع ظهور العملات الرقمية فإن أي محاولة يقوم بها البنك المركزي ستكون بلا جدوى، لأن العملات الرقمية يصعب السيطرة عليها أو توجيهها، ونتيجة لذلك سيتراجع دور البنك المركزي في توجيه عمليات الائتمان داخل الدولة ، وبما أن العملات الرقمية هي لامركزية ولا تخضع لسلطة نقدية تتحكم فيها ، فان ذلك هو الخطر الأكبر لاستخدامها لنقل النقود غير الشرعية ولا يوجد عائق امام دخول هذه العملات الى السوق وان هذا يؤثر سلبا على السياسة النقدية . (فتحى ، 2017 ، ص 2)

ثانيا : تأثير العملة الرقمية على ادوات السياسة النقدية :

ان تطور العملات الرقمية وحلولها محل النقود القانونية او الورقية تؤثر على الادوات التي يستخدمها البنك المركزي لتطبيق السياسة النقدية و كالاتي :

أ- تأثير العملات الرقمية على عمليات السوق المفتوحة :

ان قيام الوحدات الاقتصادية باستخدام العملة الرقمية يدفعهم تدريجيا الى الاستغناء عن النقود القانونية مما يؤدي الى قيام البنوك التجارية باعادة النقود الزائدة عن حاجتها الى البنك المركزي وذلك بهدف زيادة نسبة الاحتياطي النقدي لديه وهذا يؤدي الى الحد من قدرة البنوك المركزية على القيام ببيع الاوراق المالية من اجل امتصاص جزء من السيولة الموجودة لدى البنوك التجارية ومن ثم التأثير على مقدرتها على منح الائتمان ، ان تأثير العملات الرقمية على عمليات السوق المفتوحة تتوقف على مدى شيوع استخدام العملات الرقمية من قبل الوحدات الاقتصادية فكلما كان التعامل بالعملة الرقمية كبيرا يكون تأثيرها كبيرا على فعالية سياسة السوق المفتوحة والعكس صحيح . (شايب ، 2012 ، ص 12)

ب- تأثير العملة الرقمية على الاحتياطي القانوني

6. تؤثر العملة الرقمية على وظيفة البنك المركزي في مراقبة وتوجيه الائتمان لأن العملات الرقمية يصعب السيطرة عليها أو توجيهها .

التوصيات :

- 1- العمل على تنمية ثقافة المجتمع فيما يخص استخدام العملة الرقمية كذلك إيجابياتها و سلبياتها ، و ذلك من اجل حمايتهم من النصب والاحتيال .
- 2- ان بعض انواع العملات الرقمية يساهم في خلق مشاكل ، مثل غسيل الأموال، لذلك يجب العمل على اصلاح هذه الانواع من المشاكل عن طريق اصلاحات جذرية عن طريق اضافة نظام (KYC) وهو ما يعرف بـ (عرف عميلك) .
- 3- العمل على مكافحة الجرائم التي تحدث جراء استخدام العملة الرقمية دوليا .
- 4- قيام الدول بطرح العملات الرقمية في الاسواق المحلية والعالمية و باشراف البنك المركزي لكي يقلل من التأثيرات السلبية التي تواجه السياسة النقدية و يكون بديلا عن بعض العملات المشبوهة .
- 5- وجود تنظيم قانوني دولي لمسألة إصدار العملة الرقمية لأن تلك العملة ذات طابع دولي ولا يمكن حصر التعامل بها داخل الحدود الجغرافية لدولة معينة.

كلما زاد استخدام العملة الرقمية ادى الى زيادة حجم الودائع ثم الاحتياطي الفائض، وهذا يؤدي الى زيادة سيولة البنوك التجارية فينتقل الطلب على الاحتياطي المحتفظ به لدى البنك المركزي ، لذلك فإن استخدام العملة الرقمية يؤثر تأثيرا سلبيا على فاعلية سياسة الاحتياطي القانوني . (فتحي ، 2017 ، ص 3)

ج- تأثير العملة الرقمية على سعر إعادة الخصم :

ان الافراد يستطيعون شراء العملات الرقمية مقابل العملة القانونية ، وان هذه النقود تدخل الى خزينة البنوك التجارية لأن مصدرى العملة الرقمية يقومون بايداع الاموال التي حصلوا عليها جراء بيع العملة الرقمية في البنوك التجارية ، وتقوم الاخيرة بزيادة احتياطياتها لدى البنك المركزي بسبب زيادة السيولة لديه مما يؤدي الى زيادة احتياطي البنوك التجارية بما يزيد عن الحجم المرغوب فيه ، وفي هذه الحالة فان البنوك تختار بين امرين :

اولا : شراء الاصول من المؤسسات غير البنكية و منح المزيد من القروض .

ثانيا : شراء مزيد من الاصول من البنك المركزي .

المصادر والمراجع

- احمد عطية رمضان ، كل شيء تود معرفته عن عملة البتكوين ، مأخوذة من موقع <https://www.arageek.com/2014/07/11/everything-you-need-to-know-bitcoin.html> ، 2016/6/23.
- آكرم حداد و مشهور هذلول ، النقود والمصارف ، دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى، 2005 .
- ايمان مصطفى فؤاد عبد الحفيظ ، تقييم فاعلية النقود الالكترونية على دور البنك المركزي، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الازهر ، مصر ، 2010 .
- باسم علوان العقابي وآخرون ، النقود الالكترونية و دورها في الوفاء بالالتزامات التعاقدية، مجلة اهل البيت ، العدد السادس ، تموز 2008 .
- باسم احمد الزلي ، دور النقود الالكترونية في عمليات غسيل الاموال، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26 ، العدد الاول ، 2010 .
- بو عافية الرشيد ، دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية ، المجلة الجزائرية للأقتصاد والمالية ، العدد (2) ، سبتمبر 2014 .
- بوعتروس عبدالحق و سبتي محمد ، السياسة النقدية والازمة المالية الراهنة، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية ، جامعة فرحات عباس، الجزائر ، 2009 .
- جوشوا بارون و آخرون ، تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي، مؤسسة (RAND) ، سانتا مونيكا ، كاليفورنيا ، امريكا ، 2015 .
- جويل كرتزمن، موت النقود، ترجمة محمد بن سعود بن محمد العصيمي، الجان للنشر والتوزيع ، الرياض - السعودية ، 2010 .
- حازم محمود عيسى الوادي ، كفاءة السياسة النقدية في الاسلام ، عالم الكتب الحديث، اربد ، الاردن ، 2010 .

ان زيادة الطلب على الاصول في اسواق المال سوف يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة ولهذا السبب فان البنوك التجارية تفضل الخيار الثاني ، و مادام البنوك المركزية تقوم بتثبيت سعر فائدة على بعض الاصول قصيرة الاجل فان البنوك التجارية تقوم بشراء تلك الاصول من البنك المركزي ، و بهذا الشكل تقوم البنوك باستخدام الاموال الزائدة لديه في تخفيض خصومها في مواجهة البنك المركزي ، وفي حالة عرض مزيد من العملات الرقمية دون تخفيضها في مكان آخر سيكون من الصعب على البنك المركزي ان يتحكم في مستوى سعر الفائدة . لذلك يمكن القول بأن سعر إعادة الخصم لن يكون له تأثيرا كبيرا في السيطرة على حجم الائتمان وذلك بسبب ارتفاع السيولة النقدية لدى البنوك التجارية ما سيخفض من حاجتها إلى البنك المركزي . (شايب ، 2012 ، ص 11-12)

الاستنتاجات :

1. العملات الرقمية لا تصدر عن البنك المركزي او الهيئات الحكومية وليست بالضرورة ان تكون متعلقة بعملة اخرى .
2. على الرغم من قبول العملة الرقمية للمدغوعات من السلع والخدمات والاصول و زيادة انتشارها الا ان التقلب الشديد في اسعارها يقلل من اهميتها كوحدة حساب ، كما ان هذه التقلبات تقلل من قدرتها لتكون وسيلة تبادل .
3. ان السياسة النقدية تهدف الى تغيير كمية المعروض من النقود ومن ثم سعر الفائدة ، بغرض تحقيق الاهداف الاقتصادية للدولة .
4. هناك انواع متعددة للعملات الرقمية باعداد واسعار مختلفة .
5. ان العملة الرقمية تؤثر على ادوات واهداف السياسة النقدية تأثيرا سلبيا.

- نادر عبدالعزيز شافي، المصارف والنقود الالكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2007 .
- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008 .
- نورا صباح عزيز الجزراوي، اثر استعمال النقود الالكترونية على العمليات المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ، الجزائر ، 2011 .
- وليد مصطفى شوايش، السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الامريكية، 2011 .
- Bitcoin: A Detailed Yet Easy to Understand Explanation,
<http://robertpi.github.io/blog/2014/01/01/bitcoins-a-detailed-yet-easy-to-understand-explanation>, , JAN 1ST, 2014 .
- [HTTPS://WWW.COINDESK.COM/PRICE/BITCOIN](https://www.coindesk.com/price/bitcoin)
 تعريف العملة الرقمية و تاريخ العملات الافتراضية و المشفرة amnay afechkou ، مأخوذة من الموقع <https://eumlat.net2018/12/5> ، في 2018/12/20 موقع <https://www.argaam.com> ، في 2018/12/20
- حسين كامل فهمي ، ادوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في البنوك الاسلامية ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، 2006 .
- سندس حميد موسى، البنك المركزي ز دوره في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الكوفة ، 2009 .
- شريف محمد فتحي ، اثر النقود الالكترونية على السياسة المالية والنقدية ، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية ، مأخوذة من الموقع <https://elbadil-pss.org/2017/04/05/%D8%A3%D8%AB%D8> ، 5 أبريل ، 2017 .
- عبدالله بن سلمان بن عبدالعزيز ، النقود الافتراضية ، مفهومها وانواعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد (1) ، 2017
- على كنعان ، النقود والصرافة والسياسة النقدية ، جامعة دمشق ، 2011 .
- محمد شايب ، تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية ، الجزائر ، 2012 .
- محمود حسين الوادي و آخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .
- منير ابراهيم الهندي، ادارة البنوك التجارية، الكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الاسكندرية، مصر، 2000 .

دور الحكم الرشيد في تعزيز الاطر الاستثمارية في العراق مع اشارة خاصة لاقليم كردستان العراق للمدة (2006- 2016)

م. ارشد محمد المحمود

كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، كردستان، العراق

وزيادة حرية التعبير عن الرأي وزيادة الدعم الدولي وارتفاع اسعار النفط العالمية الا انه لم يستطع الوصول الى الان لمصاف الحواضر العالمية.

منهجية البحث :

1. **اهمية البحث :** تتمثل اهمية البحث في الدور الذي يمكن ان يؤديه الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية في اقليم كردستان العراق وذلك من خلال تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة والجاذبة للاستثمارات سواء المحلية والاجنبية .
2. **مشكلة البحث :** على الرغم من ان اقليم كردستان العراق يتبنى النظام الديمقراطي البرلماني ويتبع الاسلوب اللامركزي في ادارة الحكم الا انه لم يستطع بناء حكومة رشيدة قادرة على النهوض بالاقتصاد وتحقيق تنمية وتطور اقتصادي وتصحيح الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه اقتصاد الاقليم.
3. **فرضية البحث :** ينطلق البحث من فرضية مفادها " ان تبني اسلوب الحكم الرشيد من قبل اقليم كردستان العراق يساهم في جذب واستقطاب الاستثمارات الاجنبية اليه.

4. **هدف البحث :** يهدف البحث الى التعرف على مفهوم الحكم الرشيد ودوره في استقطاب الاستثمارات الاجنبية لتحقيق الاهداف التي يسعى الاقليم لتحقيقها.

5. **نطاق البحث :** تتمثل نطاق البحث بالاتي :

مكانيا : اقليم كردستان العراق .

زمانيا : السنوات 2006 لغاية 2016 .

6. **منهج البحث :** لاجل التحقق من فرضية البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الركون الى مجموعة من الاديبيات العلمية المتناولة لمفاهيم الحكم الرشيد والاستثمار الاجنبي لاجل الوصول الى هدف البحث.

المستخلص- يعد الحكم الرشيد احد اهم المصطلحات التي بدأت تنادي به مختلف المنظمات المحلية والدولية عبر مختلف التقارير الصادرة عنها احساسا منها باهميته في خلق المناخ الملائم لتحقيق معدلات نمو اقتصادي، من خلال تهيئة مناخ استثماري ملائم، ومع بداية القرن الحادي والعشرين بدأ التغيير يجتاح البلدان النامية وبدأت الاسواق تفتتح امامها والفرص اصبحت أكبر وازدادت مسؤوليات الحكومات تجاه شعوبها وبلدانها، وهذا ما ساعد على التطور والازدهار، وفي المقابل توجد بلدان كثيرة عانت ولا زالت تعاني من الفقر والجوع والتخلف العلمي والاقتصادي والتفشي الاجتماعي نتيجة عدم قدرتها على التأقلم مع النظام العالمي فضلا عن عدم القدرة على السير قدما مع اقتصاد السوق، وهذا كله ادى لزاما الى ضرورة انتاج منهج الحكم الرشيد في ادارة مفاصل الدولة المختلفة بوصفه الحل الامثل لمختلف المشاكل السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية، كونه نظام قائم على المشاركة ويتسم بالشفافية وينطوي على المساندة، ولهذا تم اختيار الحكم الرشيد ودوره في تعزيز الاطر الاستثمارية الذي يهدف الى التعرف الى مؤشرات الحكم الرشيد ودوره في جذب الاستثمارات الاجنبية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية الذي يسعى اقليم كردستان العراق الى تحقيقه .

مفاتيح الكلمات- الحكم الرشيد، البيئة الاستثمارية، اقليم كردستان.

I. المقدمة

يعد الحكم الرشيد احد اهم المرتكزات الاساسية للتنمية الاقتصادية ، كونه يعد احدى اهم الاطر الناجمة للبيئة الاستثمارية الجاذبة والمحفزة للاستثمارات، مما دفعت مختلف الدول والمنظمات والهيئات المحلية والدولية خاصة البنك الدولي باصدار تقارير خاصة باهم المتغيرات الداخلة في معادلة حساب مؤشر الحكم الرشيد، كونها الاساس في اعطاء صورة للمستثمر الاجنبي عن البلد المراد استثمار امواله فيه، وهذا ما ادى بالدول الى الاهتمام بهذا المؤشر وتحسينه املا منها بجذب الاستثمارات الاجنبية وتنمية اقتصادياتها، فبعد افتتاح العراق والاقليم على العالم الخارجي والخروج عن العزلة التي كانت تسوده

يكون من حقه الحصول على عائد أو مكافأة ثمناً لأخطاره، وعلى نحو عام فإن فوائد الدخل النقدية لا تكفي لوحدها لتحفيز عجلة حركة الاستثمار، وإنما يجب أن يرافقه مجموعة من العوامل التي تساعد على تحفيز وخلق الرغبة والدافع لدى المدخرين لتحويلها إلى استثمارات، ولا يمكن تحقيق هذا الأمر إلا من خلال نشر الوعي الاستثماري لدى أفراد المجتمع مع توافر بيئة استثمارية مناسبة للاستثمار وتوافر مستوى جيد من الأمان يشجع المدخرين على تقبل الأخطار التي تسير جنباً إلى جنب مع الاستثمار (سام ومطر، 1990، 22).

ثالثاً. مفهوم البيئة الاستثمارية:

تعد البيئة الاستثمارية الرحم الذي يحتضن العملية الاستثمارية والمحيط الذي يعمل الاستثمار فيه، فالمشاريع الاستثمارية تحتاج إلى بيئة مناسبة لإنجاحها لغرض تحقيق العائد وحماية الأموال، وتتطلب البيئة الاستثمارية الملائمة منظومة متكاملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتكنولوجية (قائد، 2007، 247)، ويعد مفهوم البيئة الاستثمارية مرناً، إذ يستند نسجها إلى مجموعة من الخيوط التي تساهم في تهيئة بيئة مناسبة للاستثمارات منها الاستقرار السياسي والأمني والتشريعي والاقتصادي والمالي فضلاً عن توافر بنية تحتية مؤهلة لاستقبال الاستثمارات ووجود أيدي عاملة كفوءة ومدربة بشكل جيد ووجود سوق مالية متطورة تعتمد على أساليب حديثة في تعاملاتها (عبد الرضا والجوارين، 2012، 132) فقد عرفت البيئة الاستثمارية بأنها مجموعة القوانين والسياسات والاجراءات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر من أجل توطین استثماراته في بلد دون آخر، أي أنها مجموعة من العوامل الخاصة بموقع محدد، التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل والتوسع به فالبيئة الاستثمارية الكفوءة والجيدة ذات الجودة العالمية لا تعني بالضرورة تحقيق الأرباح للشركات ضرورة، لكنها تهتم وتعمل على تحسين النواتج للمجتمع ككل (World Bank, 2005, 20).

إن تحسين الإطار المؤسسي ممثلاً بالقوانين الصادرة والخاصة بتشجيع التجارة والاستثمار، وقوانين حماية الملكية الفكرية والملكية الخاصة، وقوانين تشجيع المنافسة والفصل بين المنازعات ومحاربة الاحتكار، وغيرها من القوانين والتشريعات، يكون لها الدور الفاعل في تحسين البيئة الاستثمارية، لأنها تعد الجانب الأهم في تصميم صورة البيئة، إذ إن ترقية صورة البيئة الاستثمارية تتطلب وضع إستراتيجية خاصة للترويج بالاستثمار من خلال إعداد الخرائط، والمشاريع الاستثمارية فضلاً عن عقد الاتفاقيات الخاصة بدعم الاستثمار، وحضور الندوات والمؤتمرات والفعاليات المختلفة التي تخص الاستثمار؛ فجميع هذه العوامل فضلاً عن البنية التحتية الحديثة والمتطورة والخدمات الحكومية في مختلف المجالات تمثل أهم أركان البيئة الاستثمارية (ESCWA, 2004, 22).

رابعاً- أركان بناء الحكم الرشيد وتأثيراتها على شكل البيئة الاستثمارية :

1. الجانب السياسي والإداري (البولية):

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر على شكل البيئة الاستثمارية التي تحفز المستثمر سواء أكان المستثمر طبيعياً أم معنوياً؛ للمشاركة في العملية الاستثمارية التي تروج لها الحكومة، فمن خلال مجموعة من العوامل، وعلى رأسها شكل البولية وأساس تشكيل النظام السياسي فيها، فهي التي تمارس جملة من الوظائف التي تشكل نواة العقد الاجتماعي الذي يحدد المواطنة، فالعامل السياسي الذي يعد

7. **هيكلية البحث :** تتماشى مع اساليب كتابة البحث العلمي وطريقة اخراجه بصورة تتناغم مع اصوله فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين، تناول المبحث الاول الاطار المفاهيمي للحكم الرشيد والبيئة الاستثمارية في حين جاء المبحث الثاني مستعرضاً لاهم المؤشرات الخاصة بالحكم الرشيد والصادرة من قبل البنك الدولي ودورها في تعزيز الاطر الاستثمارية في اقليم كردستان العراق للمدة 2006 – 2016 .

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للحكم الرشيد والبيئة الاستثمارية

اولاً. مفهوم الحكم الرشيد :

يعد الحكم الرشيد من المصطلحات التي بدأت تحتل مساحة كبيرة في مختلف التقارير الدولية والمحلية نتيجة ارتباطه بالاداء الحكومي السياسي والاقتصادي السيء مما أدى الى حدوث تغيرات جسيمة في معدلات النمو الاقتصادي والتي بدأت تؤثر على المستوى المعاشي والرفاهية للفرد، لذا فالحكم الرشيد يهتم بدعم رفاهية الانسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم المختلفة وفرصهم وحررياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ويسعى الى تمثيل كل فئات المجتمع تمثيلاً لضمان مصالح جميع افراد المجتمع (تقرير التنمية الانسانية، 2002، 16- 20) ، فهو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والادارية في تسيير شؤون المجتمع والذي يشمل مختلف المبادئ والاسس والعمليات التي تمكهم من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وتجاوز ومعالجة خلافاتهم، فالحكم الرشيد قائم على المشاركة ويتسم بالشفافية وينطوي على المسائلة ويستند على العدالة والانصاف والكفاءة في الاستخدام الامثل للموارد والتي تنعكس جميعها على سيادة القانون (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 1997، 6-8).

ثانياً- مفهوم الاستثمار:

الاستثمار احد أهم الظواهر الاقتصادية والمالية والإدارية والذي اكتسب شكله من الوظيفة التي يؤديها ضمن إطار الإدارة المالية (الأتروشي، 2005، 14) فهو ظاهرة يمارسها مختلف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين احساساً منها بحياة ومستقبل افضل، ومهما تعددت نظرات الاقتصاديين والماليين الى الاستثمار فهو مفهوم ينطوي على الاضافه إلى الطاقة الإنتاجية أو الاضافه إلى رأس المال (كداوي، 2008، 13) ويعد الاستثمار من المفاهيم الشاملة، إذ إن أية عملية توظيف للأموال والموارد يمكن أن يطلق عليها استثمار، وهذا يهدف إلى تحقيق عائد معين، وإن مجموع العوائد في الاقتصاد يعد من أهم عوامل الإنتاج، ومن خلال عائد العمل وعائد رأس المال وعائد الأرض وعائد التنظيم يمكن الوصول إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبعبارة أخرى؛ إن أية عملية توظيف للأموال تعد استثماراً مطلقاً، وهذا يدل على تشغيل الموارد المادية والمالية والبشرية وتحقيق ما يسعى الاقتصاد إلى تحقيقه من منافع وعوائد؛ لذا يمكن للاستثمار أن يؤدي دوراً محورياً في قيادة العملية الاقتصادية، وبما أن الغاية من الاستثمار تحقيق العوائد، فالعلاقة ما بين الوجود والزمن المستقبلي قائمة على تحقيق منفعة معينة، فالاستثمار بذلك يكون ظاهرة تمارسها مختلف شرائح المجتمع سواء الأفراد أو المنظمات والشركات أو الحكومات وحتى العائلات أملاً منها بحياة أفضل (الجميل، 2009، 8-19).

والاستثمار يعني التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة من أجل إشباع أكبر في المستقبل، وكلما زادت قدرة الفرد على تحمل الأخطار من جراء ممارسته الاستثمار،

3. **حكم (سيادة) القانون:** يبين حكم القانون أو تطبيق القانون مدى الشعور بالثقة في القواعد التي صاغها المجتمع ومدى الالتزام بها، ويمثل القانون الفيصل في الأمور والقضايا الخلافية، ويساعد تطبيقه على بث روح الثقة في التعاملات المختلفة، وهناك مؤشرات عدة على حكم القانون مثل شيوع الجرائم وكفاءة القضاء ومدى تنفيذ العقود والتعهدات (World Bank, 2005, 10)

4. فاعلية الحكومة وتأثيراتها:

المрад بفاعلية الحكومة هي القدرة على تهيئة السياسات الصحيحة وتنظيمها وتطبيقها، ولا يمكن تحقيق ذلك الا بوجود نظام اداري ذو كفاءة عالية، كما يجب ان يتمتع النظام الاداري بقدرات ومهارات وكفاءات عالية تمكنه من ادارة الشؤون العامة للدولة، فهي تعني مصداقية الإدارة الحكومية وقدرتها على تحمل إدارة شؤون البلاد الذي يمكن أن يجدد شكل تنظيم الأنشطة الاستثمارية (المطوري، 2014، 71).

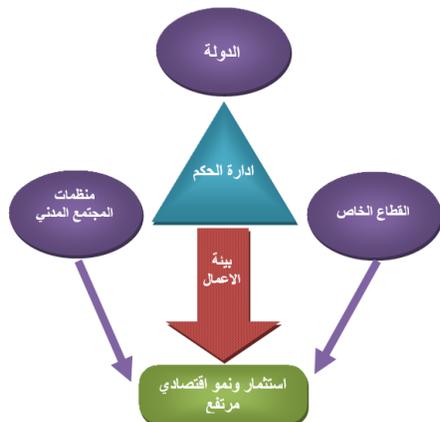
5. الاطر التنظيمية - التثوهات الحكومية:

يقصد بها مجموعة الاجراءات التي ترمي الى توفير سياسات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص تؤدي الى تحسين التجارة والاستثمار التي تنعكس ايجابا على العوائد المالية والاجتماعية والاقتصادية فاذا كانت تلك الاجراءات سلبية تسمى بالتثوهات الحكومية التي تكون على شكل اجراءات تفرضها الحكومة على شكل سياسات متعددة، ويمكن أن تعكسها متغيرات معينة، منها تثوهات السوق والتجارة مثلاً التي تضيف تكاليف باهظة على اقتصادات البلدان، ومن ثم فإن هذه التثوهات تقلل من الفرص والحوافز المتاحة للاستثمار التي يمكن أن تستفيد منها الشركات والأفراد في تحقيق عوائد مادية واجتماعية من جراء الاستثمار في البلدان النامية بخاصة (World Bank, 2005, 189-190)

6. **مكافحة الفساد:** يعد الفساد بمختلف انواعه من اهم المشاكل التي تعاني منه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فهو مرض نهايته الانهيار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي (المجالي، 2013، 167)، فيقيس هذا المؤشر قدرة الدول على كشف الفساد بكل اشكاله ومعالجته (المطوري، 2014، 72).

الشكل (1)

تأثيرات الحكم الرشيد على الواقع الاستثماري والاقتصادي



المصدر: المطوري، احمد جاسم، مدى توافق مؤشرات ادارة الحكم واترها على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، 2011.

ص 16

من العوامل المهمة ذات الأثر الكبير على شكل البيئة الاستثمارية، إذ يعتمد شكل البيئة الاستثمارية على طبيعة النظام السياسي وعلى كيفية تكوينه، والنظام السياسي الكفوء يعتمد على التمثيل البرلماني أو على مؤسسات مناظرة لها، كالشورى أو غيرها، ويعتمد مضمونها على مبدأ التصويت المباشر أو غير المباشر، فمن خلالها تتم مشاركة المواطنين في صنع القرار؛ ففي مثل هذه الحالة لا بد من وجود مؤسسة سياسية تتحمل عبء اتخاذ القرار؛ فالمشاركة في صنع القرار السياسي يعد من أكبر التحديات التي تواجه الحكومة، نتيجة للمبادئ التي تنادي بها، وتطبيق ذلك في إدارة الدولة الذي ينعكس في نجاحها أو فشلها (Yves, 2004, 27-46)

2. **منظمات المجتمع المدني:** تعد تلك المنظمات منبع راس المال الاجتماعي، فتبني على اساس مشاركة الناس من اجل تحقيق مصالح واهداف مشتركة من خلال تفعيل دورها في رسم الخطط والمراقبة وتشجيعها وتقديم الدعم لها، وهذا الامر يعد من اهم اطر الحكم الرشيد للبلدان كونها تعزز مفهوم التنمية البشرية المستدامة (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 1997، 6).

3. **القطاع الخاص:** تعد مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والبشرية الى جانب الدولة (القطاع العام) من اهم دعائم الحكم الرشيد، كونه يساهم في تنمية المجتمع وتحقيق تنمية بشرية عن طريق توفيره لفرص العمل المنتجة فضلا عن زيادة خبرات الناس في مجالات اعمالهم وتوفير رؤوس الاموال والمعرفة في تحقيق التنمية بالشراكة مع الدولة، حيث ان اعتبار القطاع الخاص احد عناصر واطر الحكم الرشيد راجع الى الدور البارز الذي يمارسه في تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 1997، 13).

خامسا . المؤشرات الداخلة في حساب مؤشر الحكم الرشيد :

لقد عملت المؤسسات الدولية ومنها البنك الدولي بوضع الية لتحديد مجموعة من المؤشرات الكمية التي يمكن من خلالها الوقوف على الحكم الرشيد، حيث تم تحديد ستة مؤشرات وكالاتي:

1. **الاستقرار السياسي:** يبين هذا المؤشر مستوى الاستقرار الذي يتمتع به البلد في النواحي السياسية والامنية التي تعد من اهم اطر البيئة الجاذبة للاستثمارات، فالاختلال السياسي والامني يمكن ان يقوض العملية التنموية للبلد نتيجة زيادة المخاطر وعدم الاطمئنان مما ينعكس سلبا على مستويات الاستثمار الاجنبي وحتى المحلي في البلد (المطوري، 2011، 10).

2. **ابداء الرأي والمساءلة:** يبين هذا المؤشر قدرة المواطن على التعبير عن رايه في اختيار ممثلين عنه في الحكومة عن طريق الانتخابات المستقلة وتكوين مكونات المجتمع المدني، فهي أمر ضروري للحفاظ على نوعية الإدارة وكفاءتها الحضارية وعلى أداء البلدية في إدارة البيئة الحضارية، وفي ظل هذا السياق يجب أن يكون المواطن على علم تام بالقرارات المتعلقة بالتخطيط والسياسة الحضارية وبالاحتياجات المحلية والمشاريع الإنمائية الحالية والمستقبلية، وبهذا فإنه يمكن عد المساءلة عاملاً يدعم التمثيل، فمدى لجوء الشعب إلى المشاركة لمحاسبة الحكومة المحلية على أعمالها مقياس لنجاح المحاولات الرامية إلى زيادة التمثيل (ESCWA, 2001, 40).

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات الحكم الرشيد واثراها في جذب الاستثمارات الاجنبية للمدة (2016 - 2006)

يستعرض المبحث الثاني الجانب العملي للبحث من خلال عرض جملة من المؤشرات المتعلقة بالحكم الرشيد فضلا عن عرض جملة من المؤشرات الاستثمارية وكالاتي :

اولا: تحليل مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة (2016-2006) :

لكون العراق بلد فيدرالي واقليم كوردستان العراق اقليا فيدراليا لذلك لا توجد مؤشرات منشورة بشكل مستقل لاقليم كوردستان من قبل المنظمات الدولية ، فالاقليم يقع ضمن العراق وان هذه المؤشرات التي تخص العراق هي تخص ايضا اقليم كوردستان.

(الجدول 1)

مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة (2016 - 2006)

السنوات	ابداء الرأي والمسائلة	حكم (سيادة) القانون	نوعية الاطر التنظيمية	الاستقرار السياسي	فاعلية الحكومة وتأثيراتها	مكافحة الفساد	مؤشر الحكم الرشيد
2006	1.40-	1.79-	1.40-	2.83-	1.77-	1.56-	-1.79
2007	1.23-	1.92-	1.32-	2.79-	1.59-	1.58-	-1.74
2008	1.20-	1.84-	1.15-	2.48-	1.26-	1.57-	-1.58
2009	1.10-	1.77-	1.01-	2.19-	1.20-	1.39-	-1.44
2010	1.16-	1.62-	1.05-	2.26-	1.22-	1.31-	-1.44
2011	1.14-	1.51-	1.09-	1.84-	1.15-	1.21-	-1.32
2012	1.12-	1.50-	1.27-	1.93-	1.11-	1.24-	-1.36
2013	1.10-	1.47-	1.26-	2.02-	1.08-	1.25-	-1.36
2014	1.14-	1.33-	1.25-	2.48-	1.11-	1.33-	-1.44
2015	1.13-	1.42-	1.24-	2.26-	1.25-	1.37-	-1.45
2016	1.01-	1.70-	1.13-	2.28-	1.26-	1.40-	-1.46

المصدر. الجدول من اعداد الباحث استنادا الى التقارير المنشورة على الموقع www.WorldBank.org

• يقع مؤشر الحكم الرشيد بين (2.5+ و -2.5)

3. سلبية مؤشر سيادة (حكم) القانون وعلى مدى جميع سنوات عينة البحث اذ بلغ سنة 2006 (-1.79%) ليصل الى (-1.70%) سنة 2016 ليؤشر تحسن محجول في هذا المؤشر مما يدل على محاولة الحكومة الى تقوية حكم القانون في البلد وجعل القانون هو الفيصل في حل المعضلات، ولكن اشار الجدول ايضا الى تذبذب في المؤشرات وبالحصوص في السنوات 2015 و2016 نتيجة سيطرة المجمع المسلحة على اغلب الاراضي العراقية وتهديدها الصريح لاقليم كوردستان واحتلالها لجميع الاراضي التابعة للمادة 140 الواقعة تحت سيطرة الاقليم، ليؤشر مؤشر حكم القانون ضعف واضح وصرح في هذا الجانب بمعنى ان القانون لا يحترم ولا يطبق بصورة صحيحة نتيجة عدم رسوخ ثقافة احترام القانون والالتزام به، فضلا عن وجود ميليشيات وجاعات خارجة عن القانون والمنفذة في البلد والمشاركة في العملية السياسية الامر الذي ادى الى عدم امكانية محاسبتهم لانتابهم الى مجموعة من الاحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية، وهذا يعطي انطباعا سلبيا للمستثمر عن البلد والمؤشر في معظم التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية الخاصة بالعراق.

4. واما ما يخص مؤشر نوعية الاطر التنظيمية فكان المؤشر سلبيا ولجميع السنوات اذا بلغ سنة 2006 (-1.40%) ليصل الى (-1.13%) سنة 2016 وعلى الرغم من التحسن الطفيف في هذا المؤشر الا انه لا يبلي طموحات البلد ليؤشر وجود تشوهات حكومية في مجال دفع القطاع الخاص الى ميدان العمل الاقتصادي من خلال عدم توفر القوانين والتشريعات والسياسات المشجعة لهذا القطاع الحيوي والتي تتماشى مع التطورات الدولية مما يؤدي الى انحسار الاعمال بيد الحكومة، وهذا يمثل عاملا طاردا للاستثمارات الاجنبية ومبدا يتنافى مع سياسات التحرر الاقتصادي والمالي التي ينادي بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية .

5. ان مؤشر الاستقرار السياسي كان اسوء كل المؤشرات الداخلة في نسج مؤشر الحكم الرشيد بل تجاوز حدود مؤشر الحكم الرشيد السليبي البالغ (2.5-) في بعض السنوات، اذ بلغ سنة 2006 (-2.83%) ليصل الى (-2.28%) سنة 2016، مما يعطي انطباعا سيئا عن التناول السلمي للسلطة في العراق والاقليم والذي يؤثر على مستوى استقطاب الاستثمارات الاجنبية للبلد، وهو مؤشر سلمي يدل على عدم وجود استقرار سياسي وامني في البلد وهذا واضح للعيان نتيجة التقلبات السياسية المبنية على المحاصصة الطائفية التي ولدت ردود فعل عكسية تجاه نسج بيئة مؤاتية للاستثمار مما ساهم في طرد الاستثمارات الاجنبية من البلد .

6. بالنسبة لمؤشر فاعلية الحكومة وتأثيراتها فكان سلبيا ايضا ولجميع السنوات على الرغم من التحسن البسيط فيه ، اذا بلغ سنة 2006 (-1.77%) ليصل الى (-1.26%) سنة 2016 ليؤشر الى عدم قدرة المؤسسات الخدمية العاملة في البلد من تحمل مسؤولياتها واداء وظائفها بالشكل السليم ، فضلا عن عدم كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجمع ، وانخفاض قدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام .

7. بخصوص مؤشر الفساد المالي والاداري فقد كان سلبيا ايضا ولجميع السنوات عينة البحث اذا بلغ سنة 2006 (-1.56%) ليصل الى (-1.40%) سنة 2016 فعلى

من خلال استعراض المؤشرات الواردة في الجدول (1) يتضح لنا الاتي :

1. اشار الجدول (1) الى مؤشرات الحكم الرشيد لجملة من المتغيرات المعتمدة من قبل البنك الدولي ولسلسلة زمنية امدها 11 سنة، حيث يلاحظ ان جميع تلك المؤشرات ولجميع المتغيرات ولجميع السنوات سلبية مما يدل على سوء الوضع القانوني والاداري والسياسي والاجتماعي مما يولد رد فعل سلمي على جميع مفاصل ادارة الدولة فضلا عن جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فهي مؤشرات محبطة ومخيبة للآمال.

2. سلبية مؤشر ابداء الرأي والمسائلة وعلى مستوى جميع سنوات عينة البحث اذ بلغ سنة 2006 (-1.40%) ليصل الى (-1.01%) سنة 2016 وعلى الرغم من ان هنالك تحسن واضح بهذا المجال الا انه لا يزال سلبيا ليدل على انخفاض مستوى مشاركة المواطن بصنع القرارات والتخطيط والتعبير عن رايه في اختيار ممثلين عنه في الحكومة عن طريق الانتخابات المستقلة وتكوين مكونات المجتمع المدني، فمدى لجوء الشعب الى المشاركة لمحاسبة الحكومة المحلية على أعمالها مقياس لنجاح المحاولات الرامية الى زيادة التمثيل.

الجدول (2)

تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة للعراق للمدة 2006 - 2016 (مليون \$)

السنوات	الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد	نسبة التغير
2006	3830	-
2007	9718	153.7
2008	18557	90.6
2009	15983	13.9
2010	13962	12.6
2011	18823	34.8
2012	34004	80.7
2013	31198	191.7
2014	101764	226.2
2015	75742	25.6
2016	62559	17.4

المصدر : Wordbank, word investment report 2017-2016-2015 -2014- 2013

اشار الجدول (2) الى تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة في العراق، اذ بين ان التدفقات الواردة كانت في حالة تذبذب واضح، ففي سنة 2007 كان صافي التغير موجبا مقارنة مع سنة 2006 وفي حالة زيادة ليصل الى 153.7% نتيجة افتتاح البلد على العالم الخارجي وان كان لا يلبى الطموحات المنشودة فضلا عن اصدار قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 الذي كان له الاثر على زيادة التدفق الاستثماري في البلد، وانخفضت التدفقات سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007 لتصل النسبة الى 90.6% نتيجة عدم الاستقرار الامني الذي يعاني منه البلد فضلا عن عدم وجود رؤية واضحة للاستثمار والغموض الذي يتكف عمل الخارطة الاستثمارية، وانخفضت النسبة في السنوات 2009 و 2010 لتصل الى (13.9%) و (12.6%) على التوالي نتيجة عدم الاستقرار الامني فضلا عن عدم سيادة حكم القانون في البلد وبداية انسحاب القوات الامريكية من البلد الامر الذي ادى لترسيخ انطباع سلبي في نفوس اصحاب رؤوس الاموال الاستثمارية تحوفا من القادم، وفي السنوات 2011 و 2012 كانت التدفقات في حالة زيادة لتصل الى 34.8% و 80.7% على التوالي نتيجة محاولة البلد من نسج بيئة مؤاتية للاستثمار والافتتاح السياسي والاقتصادي للبلد على العالم الخارجي فضلا عن اطلاق خطط للتنمية الوطنية التي تهدف الى التنوع الاقتصادي وتمهيد وترويض كل العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات والتي انعكست ايجابا على زيادة التدفقات الاستثمارات الاجنبية في البلد، وانخفضت التدفقات في السنوات 2013 - 2016 كما مؤشرة في الجدول (2) وتعزى تلك الانخفاضات الى ارتفاع معدلات الارهاب في البلد المؤدي الى عدم الاستقرار الامني والمنعكس سلبي على ثقة المستثمر بالاستثمار في البلد مما ادى الى تراجع تدفقات الاستثمار الاجنبي الداخل للبلد، فضلا عن انخفاض اسعار النفط لادنى مستوياتها وارتفاع معدلات الفساد المالي والاداري في البلد، والتخبط في التخطيط المالي نتيجة توجه الحكومة نحو مضاعفة الاتفاق العسكري على حساب الاتفاق الاستثماري المؤدي الى انحراف التوجه الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي وارتفاع الخلافات ما بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم المؤدي الى تحوفا المستثمر الاجنبي من الاستثمار كونه يبحث عن بيئة امنة لتوطين استثماراته، ومن العوامل الاخرى ارتفاع نسب الحلفاء الزائدة في منح اجازة الاستثمار والاهم من هذا وذاك اغراق الاسواق المحلية بالسلع الاجنبية الذي قد يعرقل نجاح الاستثمار الاجنبي في الانتشار والمنافسة، كلها ادت الى تراجع الاستثمار الاجنبي في البلد نتيجة خلق بيئة طاردة للاستثمارات.

الرغم من وجود محاولات حكومية لتخفيف ظاهرة الفساد المالي والاداري للبلد الا انه لم يتمكن من معالجته وتقليله الى حدود مسموحة وهذا يؤثر الى تفشيته في البلد ونخره للاقتصاد الوطني وتبديد موارده، وهذا ما يتم ملاحظته في البلد اذا يعد العراق من البلدان الغنية جدا بالموارد الطبيعية والفقيرة بذات الوقت اقتصاديا واجتماعيا وخدميا وترفيها نتيجة تفشي الفساد في المؤسسات الحكومية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء والمؤشر في تقرير الشفافية العالمية لسنة 2016 اذ جاء العراق في التسلسل 166 من اصل 176 دولة مدرجة في التقرير من حيث تفشي الفساد (www.transparency.org) وهذا مؤشر يدعو للقلق وواجب مكافحته كونه يشير الى ضعف المؤسسات واداء الحكم والافلات من العقاب.

8. في نهاية استعراض المؤشرات الفرعية الناجمة المؤشر الحكم الرشيد في البلد اشار الجدول الى المؤشر العام للحكم الرشيد، اذا كان سلبيا متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، اذا بلغ سنة 2006 (-1.79%) ليصل الى (-1.46%) سنة 2016 واذا ما قورن مع المؤشر الدولي البالغ (2.5+ / 2.5-) فيلاحظ وقوع المؤشر ضمن المنطقة السلبية مما يدل على ان الحكم في البلد غير راشد وغير مطمئن اقتصاديا واجتماعيا اذا ما بقيت المؤشرات على حالها، نتيجة اجتياح الجماعات الارهابية لاجزاء واسعة من البلد مما ولد وضعاً سياسياً وامنياً غير مستقر، فضلا عن انتشار الميليشيات المسلحة في البلد وفقدان سلطة وسيطرة الدولة عليها مما ادى الى ضعف سلطة وهيبة الدولة وسيادة القانون، وتزايد معدلات التضخم الاجتماعي الحاصل في البلد، وانخفاض بورصة النفط العالمية المؤدية الى انخفاض ايرادات الموازنة العامة للبلد. في حين انه لو كان للاقليم بيانات منفصلة عن العراق لكان الوضع مختلف نسبيا نتيجة انتحاجه نهجا مختلفا في جميع المتغيرات المكونة للحكم الرشيد والتي انعكست ايجابا على الواقع الاقتصادي والاستثماري وحتى في مجال التنمية البشرية والتي احتلت فيه محافظات الاقليم المراتب الثلاثة الاولى على العراق والموضح في تقرير التنمية البشرية العراقي لسنة 2010.

ثانيا. اثر مؤشرات الحكم الرشيد في جذب الاستثمارات الاجنبية للمدة (2016 - 2006):

سيتم استعراض جملة من المؤشرات الاستثمارية في العراق الفيدرالي واقليم كردستان العراق الفيدرالي لبيان التناغم بين مؤشرات الحكم الرشيد الصادرة من البنك الدولي مع مؤشرات الاستثمار في الاقليم والصادرة من قبل هيئة الاستثمار فيه وكالاتي:

1. مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (2016 - 2006):

يعد العراق واحدا من البلدان التي تستهدف جذب الاستثمارات الاجنبية الى اراضيه لمعالجة جملة من المعضلات في بنيتها التحتية كونه يوفر فرصا استثمارية بمختلف المجالات امام المستثمر الاجنبي والجدول (2) يبين هذا الامر:

المقررة من الموازنة العامة فضلا عن انخفاض اسعار النفط العالمية وزيادة الانفاق العسكري لمواجهة التهديدات الامنية كلها عوامل ادت الى تقويض الاتفاق المنتج وتحوله لانفاق استهلاكي ليس له اي مردود مالي وبالاخص في الجانب العسكري ، وبشكل عام فقد بلغ معدل النمو المركب (19.3%) وهذا يدل على ان الاقليم كان جادا في نسج بيئة استثمارية تتسم بالاستقرار في جميع الاطر المكونة لنسيج البيئة الاستثمارية مما انعكس على النتائج اعلاه والمبينة في الجدول (3).

الجدول (4)

رؤوس الاموال الاستثمارية لاقليم كردستان حسب جنسية المستثمر للمدة (2006 - 2016) (مليون دولار)

السنة	استثمار محلي	نسبة النمو	استثمار اجبي	نسبة النمو	استثمار مختلط	نسبة النمو
2006	438.308	-	-	-	-	-
2007	2,622.156	498.2	735.000	-	457.664	-
2008	1,609.907	38.6-	273.044	62.9-	147.885	67.7-
2009	3,480.390	116.2	128.703	52.9-	65.572	55.7-
2010	3,758.199	8.0	858.752	567.2	128.575	96.1
2011	2,759.129	26.6-	223.789	73.9-	356.417	177.2
2012	5,507.746	99.6	494.552	121.0	20.460	94.3-
2013	7,134.001	29.5	2,438.666	393.1	2,779.896	13487
2014	3,894.927	45.4-	66.200	97.3-	1.750	99.9-
2015	3,103.807	20.3-	790.548	1094.2	52.872	2921.3
2016	1,653.078	46.7-	40.015	94.9-	105.599	99.7
معدل النمو المركب		14.2		-27.4		-14.9

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استنادا الى تقارير هيئة الاستثمار في اقليم كردستان للسنوات 2006 لغاية 2016.

اشار الجدول (4) الى تدفقات رؤوس الاموال المحلية والاجنبية والمختلطة الى داخل اراضي الاقليم، اذ بين الجدول ان الاستثمار المحلي قد ازداد خلال السنوات من 2006 لغاية 2016 بالرغم من التذبذب الحاصل في بعض السنوات ليصل معدل النمو المركب الى (14.2%) وهو مؤشر جيد يدل على تشجيع الاقليم لسياسة الاستثمار من خلال جملة من الامتيازات والمنافع التي يقدمها للمستثمر والمبينة في قانون الاستثمار للاقليم رقم 4 لسنة 2006 والذي ساعد على سياسة تحويل المدخرات الى استثمارات لتساهم في تحقيق معدلات نمو وتنمية اقتصادية، فضلا عن تحول رؤوس الاموال الخاصة لاغلب المستثمرين في الحكومة الاتحادية الى داخل اراضي اقليم كردستان العراق نتيجة نجاح الاقليم في تهيئة المناخ الملائم للاستثمار، فضلا عن الاستقرار النسبي في الاوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية التي تفتقر اليها بقية مناطق العراق التي تعاني من الاوضاع غير المستقرة فضلا عن التفسخ الاجتماعي الذي تعاني منه اغلب محافظات العراق.

اما فيما يخص الاستثمار الاجنبي والمختلط فان الامر كان معاكسا تماما اذ كان راس المال الاستثماري الاجنبي المستقطب في حالة انخفاض حيث كان معدل النمو المركب الخاص براس المال الاستثماري الاجنبي والمختلط (%27.4- و %14.9-) على التوالي وهذا الامر يمكن ان يعزى الى مؤشر الحكم الرشيد لجملة من المتغيرات التي كانت سلبية والمبينة في الجدول (1)، وبالتالي فان المستثمر الاجنبي عندما يقرأ مؤشرات الحكم الرشيد الخاصة بالعراق والاقليم من ضمنه فمن المؤكد سيتخذ قرارا بتخفيض استثماراته وسحبها الى دول آمنة ليحقق الارباح ولكي يحافظ على الاموال خوفا مما حدث في سبعينات القرن الماضي من حالات تامين او مما حدث عام 2003 من حالات سلب ونهب وتخريب ودمار للبنية التحتية ونهب البنوك.

2. مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر في اقليم كردستان العراق للمدة (2006 - 2016)

بعد ان تم استعراض المؤشرات الاستثمارية الاجنبية للعراق سيتم استعراض مجموعة من المؤشرات الاستثمارية الخاصة باقليم كردستان العراق بوصفه جزء من البلد لبيان التناغم بين مؤشرات الحكم الرشيد مع تلك المؤشرات وكالاتي :

الجدول (3)

تدفقات رؤوس الاموال الاستثمارية الى اراضي اقليم كردستان للمدة (2006 - 2016)

السنة	راس المال الاستثماري (مليون دولار)	معدل النمو السنوي
2006	308.438	-
2007	3,814.820	770.4
2008	2,030.836	46.8-
2009	3,674.665	80.9
2010	4,745.526	29.1
2011	3,339.335	29.6-
2012	6,022.758	80.4
2013	12,352.563	105.1
2014	3,962.877	67.9-
2015	3,947.227	0.4-
2016	1,798.692	54.4-
الاجمالي	46,127.607	-
معدل النمو المركب		19.3

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استنادا الى تقارير هيئة الاستثمار في اقليم كردستان للسنوات 2006 لغاية 2016.

اشار الجدول (3) الى تدفقات راس المال الاستثماري الى اراضي الاقليم، اذا يلاحظ ان النسبة قد ازدادت في سنة 2007 مقارنة مع سنة 2006 لتصل الى (770.4%)، وهذا ناتج عن الانفتاح الاقتصادي والسياسي للاقليم مع العالم الخارجي فضلا عن تزايد تدفق رؤوس الاموال الاستثمارية من المحافظات العراقية الى محافظات الاقليم نتيجة ترددي الوضع الامني لتلك المحافظات في تلك الفترة، وفي سنة 2008 انخفضت النسبة لتصل الى (-46.8%) وهذا ناتج عن مختلف الازمات السياسية والاقتصادية التي عصفت بالمنطقة ومن ضمنها الاقليم والتي ادت الى تراجع نسب الاستثمار الاجنبي كونه يبحث عن الاستقرار، اما في سنتي 2009 و 2010 فكانت النسبة ايضا في حالة زيادة واضحة اذ بلغت نسبة الزيادة (80.9% و 29.1%) على التوالي نتيجة زيادة تدفق الاستثمارات الخليجية للاقليم وبالاخص من دولة الامارات العربية المتحدة وهذا ناتج عن الاستقرار النسبي في الاقليم فضلا عن التأثير الايجابي لقانون الاستثمار على تحركات الاستثمار فيه نتيجة جملة الاعفاءات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، بينما تراجعت النسبة في سنة 2011 لتصل الى (-29.6%) نتيجة مختلف الازمات السياسية بين حكومة الاقليم وحكومة المركز فضلا عن الاضطرابات الامنية التي عصفت باغلب الدول المجاورة لحدود الاقليم والاضطرابات الداخلية التي شهدتها الاقليم وبالخصوص محافظة السليمانية المطالبة بالاصلاح وتحسين الخدمات، وعادت هذه النسبة للارتفاع سنتي 2012 و 2013 لتصل الى (80.4%) و (105.1%) على التوالي ولكن تراجعت في السنوات 2014 و 2015 و 2016 لتصل الى (-67.9%) و (0.4%) و (54.4%) لكل منها على التوالي، وهذا ناتج عن مختلف الازمات الداخلية والخارجية الامنية منها والسياسية التي عصفت بالمنطقة والاقليم منها هجمات داعش الارهابي على مناطق اقليم كردستان واحتلاله لبعض منها فضلا عن عدم الاستقرار السياسي في علاقات الاقليم مع الحكومة الاتحادية اولا و الصراعات السياسية الداخلية، والازمة المالية الخائفة التي عصفت بالاقليم نتيجة امتناع العراق عن تزويده بالحصة

الاستنتاجات والتوصيات

اولا. الاستنتاجات :

1. يعد الحكم الرشيد احدى اهم المصطلحات التي لها تأثير واضح على مختلف الجوانب الادارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاستثمارية للدولة.
2. ان مؤشر الحكم الرشيد لجميع المتغيرات المكونه لهذا المؤشر كانت سلبية واعلى من المعدل العام مما يدل على سوء الاوضاع الاستثمارية في البلد.
3. تراجع واضح في معدل النمو المركب للاستثمار الاجنبي في الاقليم وهذا يتناغم مع تراجع مؤشرات الحكم الرشيد في البلد.
4. ان مؤشر الاستقرار السياسي لجميع السنوات عينة البحث هو الاسوء بالنسبة للمؤشرات الاخرى اذ يمثل المرتبة الاولى في التدهور ثم يليه مؤشر حكم سيادة القانون .

ثانيا. التوصيات :

1. العمل على تحسين مؤشرات الحكم الرشيد في البلد من خلال تحقيق الشراكة الحقيقية في ادارة البلد والابتعاد عن المحاصصة الادارة والاعتدال على اصحاب الخبرة والكفاءة والاستفادة منهم في ادارة مختلف اركان الدولة ومفاصلها.
2. يجب الفصل بين السلطين التشريعية والتنفيذية لكي يتسنى للاولى القيام بدورها الرقابي بدون ضغوطات وتأثيرات خارجية.
3. تشريع القوانين التي تحمي المستثمر والتي تتماشى مع التطورات الاقتصادية العالمية لكي يمكن جذب الاستثمارات الاجنبية الى اراضي البلد.

المصادر

قائد، علي عبد الله، تطور الاستثمار في ظل جهود تحسين المناخ الاستثماري وتوفر الفرص في الجمهورية اليمنية، المجلة العلمية، العدد 43، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2007 .

كداوي، لطلال محمود، تقييم القرارات الاستثمارية، ط1، دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008
المجالي، رضوان محمد، الحكم الرشيد في الاردن-قراءة في مؤشر مكافحة الفساد، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 1 العدد 8، جامعة الانبار، 2013 .

المطوري، احمد جاسم و العبادي، نصيف جاسم، دور اللامركزية والحكم الرشيد في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 - 2012 ، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9 العدد 36، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2014.
المطوري، احمد جاسم، مدى توافر مؤشرات ادارة الحكم واثراها على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، 2011.
المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الإنسان، اللامركزية الإدارية ومجالس المحافظات في العراق، بغداد، العراق، 2006.

هيئة الاستثمار في اقليم كردستان، تقارير غير منشورة عن الاستثمار للسنوات 2006 لغاية 2013

ESCWA, Decentralization and The Emerging Role Of Municipalities In The ESCWA Region, United Nations, New York, 2001. World Bank, 2005,

ESCWA, Policies Aimed at Attraction Foreign Direct and Intraregional Investment In The ESCWA Region: Improving The Climate For Foreign Direct Investment and Mobilizing Domestic Saving-Case Studies Of Bahrain, Jordan and Yemen, United Nations, New York, 2004.

World Development Report, A Better Investment Climate For Everyone, A Co publication Of The World Bank and Oxford University Press, 2005.

Yves Cabannes, Participatory Budgeting : A significant Contribution to Participating Democracy, Environment and Urbanization, Vol. 16, 2004.

wordbank. Word investment report 2013- 2014 – 2015 – 2016 – 2017 .

www.worldbank.org.

www.transparency.org

الانثروشي، زيرفان عبد المحسن اسعد، الخيارات الإستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق-دراسة مقارنة مع دول الجوار، رسالة ماجستير غي منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، 2005.

برنامج الامم المتحدة الاتمائي، ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، الامم المتحدة، 1997 .

الجميل، سرمد كوكب، معوقات الاستثمار في الدول العربية، ط1، دار العابد للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2009 .

الجميل، سرمد كوكب، الاتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2001.

سالم، عبد الله حمنا و مطر، محمد عطية، مبادئ الاستثمار، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت، 1990 .

صندوق النقد العربي، المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005.

عبد الرضا، نبيل جعفر و الجوارين، عدنان فرحان، واقع البيئة الاستثمارية في اقليم كردستان وسبل تطويرها، مجلة جامعة نوروز، العدد صفر ، جامعة نوروز، دهوك، 2012.

الصراع على النفط والغاز وأهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية

طارق كاكهرش محي الدين

كلية القانون والسياسة، جامعة التنمية البشرية، السلجانية، كردستان، العراق

إذ يشكل النفط والغاز إحدى أهم مصادر الطاقة، التي تحتل مركزاً استراتيجياً متزايد الأهمية في العالم المعاصر، فهو شريان الصناعة ووسائل النقل والاتصالات والإنتاج، وأدوات الحرب التقليدية أيضاً، وأهمية مصادر الطاقة ليست في حاجة إلى تأكيد، فالنفط والغاز والمصادر الأخرى للطاقة ذات أهمية إقتصادية وسياسية، وتحظى باهتمام كل الدول المنتجة والمستهلكة لها على حد سواء.

ويعد النفط والغاز من أهم مصادر الطاقة في القرن العشرين، فهو محور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في عالمنا المعاصر، وقد أصبح عنصراً حيوياً من عناصر الحياة اليومية. ولم يكف النفط كونه أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل هو في واقع الحال مصدراً لإستخراج ما لا يقل عن أحد عشرة ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم. كما إنه أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية، فهو يشكل حالياً ثمن إجمالي هذه التجارة. ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها النفط. وبسبب تعدد استخداماته فقد تحول النفط إلى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده.

وان الغاز الطبيعي المصاحب للنفط الخام، وحتى بداية السبعينيات من القرن الماضي يتم إهداره بالكامل أثناء عمليات الإنتاج أو التكرير، فإنه بات اليوم البديل الأهم للنفط خاصة بعد ظهور مؤشرات دولية عن بداية نضوب النفط وهبوط معدلات إنتاجه من مواقع مهمة مثل الولايات المتحدة وبحر الشمال مع وجود إشارات ماثلة تبشر بارتفاع سريع في استهلاك واستكشاف الغاز. فقد ازداد الطلب العالمي على الغاز خلال السنوات الماضية من 190 مليار قدم مكعب قياسي في اليوم إلى أكثر من 235 مليار قدم مكعب قياسي بزيادة سنوية قدرها 2.2 في المائة كمتوسط. ويتوقع أن تستمر الزيادة على طلب الغاز خلال السنوات القادمة بنحو 100 مليار قدم مكعب قياسي في اليوم، لتبلغ نسبة الزيادة السنوية نحو 3.2 في المائة سنوياً. وطبقاً للوكالة الدولية للطاقة، فسوف يزيد إسهام الغاز في الطاقة العالمية من 24 في المائة إلى 30 في المائة بحلول عام 2022 (عبد العاطي، 2014، ص 23) وفي حال استمرت معدلات زيادة الطلب على ما هي عليه أو ارتفعت، ومن المرجح أنها سوف ترتفع، فإن ذلك يعني أن الغاز، قد يصبح مصدر الطاقة الأهم في العالم خلال العقود القليلة القادمة فيما يتقلص تأثير النفط

المستخلص - تُعد منطقة الشرق الأوسط إحدى أهم المناطق الحيوية التي تحظى بالاهتمام العالمي ولا سيما من قبل القوى الكبرى المتطلعة للصدارة على النظام الدولي، إذ تتمتع هذه المنطقة بخصائص ومميزات سواء بفعل موقعها الجغرافي المتميز، أو بفعل غناها بالموارد الطبيعية. فمن ناحية نجد أن موقع الشرق الأوسط مهم لجميع القوى الدولية في المجال السياسي لتشكل بذلك مجالاً حيوياً مهماً تتطلع جميع القوى الدولية من أجل الوصول إليه. أما من ناحية الأهمية الاقتصادية، فتعد المنطقة من أغنى مناطق العالم نتيجة لما تملكه من موارد طبيعية، حيث أصبحت الخزان الذي لا غنى عنه لموارد الطاقة، إلى جانب ما تتمتع به من إمكانيات مالية جعلتها محطة مهمة لجذب الاستثمارات العالمية، فضلاً عن كونها من أكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم، مما أسبغ على المنطقة أهمية تجارية عالية.

ولذلك نحاول في هذه الدراسة والتي تتكون من مبحثين، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، ففي المبحث الأول والذي هو بعنوان الصراع والمفاهيم المتقاربة منه نحاول تسليط الضوء على تعريف الصراع وطبيعته في المطلب الأول وشرح المفاهيم المتقاربة من الصراع في المطلب الثاني، أما المبحث الثاني: فقد تناول أهمية الشرق الأوسط: مفهوم الشرق الأوسط في المطلب الأول والأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للشرق الأوسط في المطلب الثاني إضافة إلى الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الشرق الأوسط، الصراع الدولي، النفط والغاز، النزاع، الاحتياطات النفطية والغازية.

المقدمة:

تحظى منطقة الشرق الأوسط بأهمية قصوى في حسابات الدول الكبرى، ولما تتمتع به من غنى في مواردها الطبيعية وعلى رأسها موارد النفط والغاز.

حدود الدراسة

1. الحدود المكانية: تشكل الحدود المكانية للدراسة دول منطقة الشرق الاوسط وخاصة الدول التي تمتلك المصادر الرئيسية للطاقة

2. الحدود الزمانية: تركز الدراسة على الحقبة الزمنية من 2000 الى 2018

صعوبات البحث :

من خلال هذه الدراسة من المحتمل ان يواجهني بعض الصعوبات، ولا سيما ما يتعلق بقلة المراجع المتخصصة حول الانتاج النفطي وكذلك الاحتياطات عموماً والحقوق الناجمة عنها على وجه الخصوص، فضلاً عن الصعوبة الأكثر أهمية والمتمثلة بقلة المصادر حول الصراعات الدائرة على منطقة الشرق الاوسط، ولكن بقدر الامكان سنحاول تغطية المعلومات مع قدر وافر من التحليلات.

منهجية البحث وطاقتة:

لغرض البحث والتحليل العلمي يتم الاعتماد على المنهج التاريخي لدراسة الوضع التاريخي للدول التي تمتلك مصادر الطاقة ومنها النفط والغاز في منطقة الشرق الاوسط وكذلك دراسة الاحتياطات النفطية لهذه الدول، كما اننا نقوم بإتباع تحليل المضمون بهدف تحليل البيانات الموجودة لمصادر الطاقة وخاصة البيانات التي تصدره المنظمات المعنية لمصادر الطاقة، وكذلك اتباع منهج التحليل المقارن لتحليل الصراعات والمنافسات الدائرة بين الدول الكبرى للنفط والغاز في منطقة الشرق الاوسط.

الصراع على النفط والغاز واهمية الشرق الاوسط الاستراتيجية

المبحث الاول: الصراع والمفاهيم المتقاربة منه: تعد مفهوم الصراع شأنه شأن العديد من المفاهيم في العلوم الانسانية لأجتهدت وآراء متعددة ومختلفة، وحسب مجالات كل من تلك العلوم، بالإضافة الى الاختلاف والتباين بين آراء مفكري ومنظري كل مجال، ذو أبعاد متناهية التعقيد، باللغة التشابك، يمثل وجودها أحد معالم الواقع الانساني الثابتة، وتعود الخبرة البشرية بالصراع الى نشأة الانسان الاولى، حيث عرفتها علاقته في مستوياتها المختلفة: فردية أم جماعية، نفسية أو ثقافية، سياسية وأقتصادية، أو جناعية أو تاريخية....الخ(المعيني، 2009، ص12).

المطلب الأول: تعريف الصراع وطبيعته:

الصراع من العوامل الديناميكية الأساسية في تكيف الفرد وهو يعني وجود تعارض بين دافعين يلحان على الاشباع ولا يمكن اشباعهما في وقت واحد ، والصراعات في حياة الافراد كثيرة ولكن هذه الصراعات ليست على درجة واحدة، من شدة ضغطها على الفرد ، وهذا يتوقف على اهمية الدوافع المتعارضة من جهة وقدرة الفرد على اتخاذ القرارات من جهة ثانية.

الصراع لغةً: الصراع لغة من الفعل (صَرَع) ومشتقاته صرَعاً وصرعاً أي طرحه على الارض، صرعه يصرعه صرَعاً نحو مصروع وصريع ويجمع صرعى والمصارعة والصراع، معالجتها أيها يصرع صاحبه وفي الحديث (مثل المؤمن كالخادمة من الزرع تصرعها الرج

الخام . والملاحظ ان المتابعة النائمة من الدول الكبرى لمجريات الأحداث والتعامل معها بشكل مباشر هو ذو دلالة أكيدة، على الأهمية الكبرى التي تعول عليها دوائر صنع القرار في الدول الكبرى تجاه دول المنطقة الغنية بمواردها الطبيعية، المهمة بموقعها الإستراتيجي.

ويبدو ان الموقع المتميز لدول الشرق الأوسط، الذي يتحكم بكمية كبيرة من احتياطات النفط وغاز ومجموعة من القنوات والبحار والممرات المائية الإستراتيجية المهمة، يتيح لها أن تمارس دور صلة الوصل في مسارات نقل النفط الخام والغاز والمواد الأولية إلى الدول الصناعية والدول الكبرى على المدى البعيد.

أهمية الدراسة

وتعد منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق التي تتنافس فيها الدول الكبرى في العالم نتيجة لموقعها الإستراتيجي البالغ الأهمية في العالم، ونتيجة للتنافس الدولي والزاعات والتوترات الداخلية، مما جعلها تعاني اضطرابات وتوترات بين حين وآخر، وتنفجر فيها الحروب والزاعات المسلحة، وانطلاقاً من هذه الاعتبارات كانت السيطرة النفط تعني ضمان استمرار عمل الآلة الصناعية والآلة العسكرية معاً، أي الرخاء والقوة، وبات النفط يمثل قطاعاً مهماً للاستثمار الرأسمالي، وهكذا كان النفط محوراً للصراع الرأسماليات والشركات والدول ومقاولي النقل، فضلاً عن العسكريين بالطبع.

وعليه فقد ظل النفط أقل كلفةً، وأفضل مصدر معروف للطاقة حتى الآن، وكان من الطبيعي أن تحاول الدول الصناعية الكبرى السيطرة على منابع النفط بصورة أو بأخرى، والتأثير بكل الوسائل على المنتجين، وقد دخل المعادلة منذ ذلك الوقت ما يسمى بالدم مقابل النفط، أي استمداد تلك الدول لنشر جيوشها وخوض الحروب من أجل تحقيق تدفق آمن ورخيص لهذه المادة الحيوية.

الأشكالية

تشهد منطقة الشرق الاوسط تنافسا على مصادر الطاقة بين استراتيجيات الدول الكبرى، وكل منها لها مصالحها وخطتها واهدافها في المنطقة، وان جوهر تنافس هي النفط والغاز، لما لها من تأثير في التقدم الصناعي ورفاهية الدول المتقدمة، وهذا التنافس يثير مجموعة من التساؤلات لعل من أبرزها ما يأتي:

1. ما قدرات وامكانيات الشرق الاوسط من النفط والغاز، وهل تشكل حجما كبيرا في التجارة العالمية؟

2. ما دور النفط والغاز في استراتيجيات صراع الدول الصناعية الكبرى في الشرق الاوسط؟

فرضية البحث

للإجابة على هذه التساؤلات وغيرها تنطلق الدراسة من فرضية مفاهها "ان منطقة الشرق الاوسط وما تحتويه من موقع استراتيجي وكميات كبيرة من النفط والغاز قد شكلت احدي عقد الصراعات الدولية منذ زمن بعيد، بيد ان هذه الصراعات تجددت حول النفط والغاز في الشرق الاوسط الامر الذي ينذر باعادة تقسيمها واعادة رسم الخارطة السياسية فيها بما ينسجم مع الصراعات الدولية الجديدة فيها.

وأما العالم الاجتماعي فليب برو يقول إن إزدياد العلاقة السلطوية شدة وفعالية، أزدادت الفئة صاحبة السلطة لانكار الاختلاف والتباين إما سطحياً بنزعها كل إمكانية للتعبير عن الاختلاف والتباين، بمعنى الآخر، وأما بعمق شديد من خلال قيامها بأجراء قلبه جديدة جذرية للرؤى والأفكار التي يكونها الخاضعون للسلطة عن مصالحهم وطموحاتهم (برو، 1998، ص 31).

كما يرى فروم أن الصراع نتيجة للسلوك الاستحواذي المستمر في زيادة الممتلكات (والتي يعرفها بأنها ما يقع ضمن حيازة الفرد بشكل قانوني رسمي أو واقعي فعلي يملك بمفرده حتى التصرف بها والتمتع بها دون أي قيود من أي طرف يحاول منازعته هذه الحيازة وهذه الحرية) وأن الفرد يرغب في زيادة ممتلكاته وذلك لا يتم إلا عن طريق المبادلة بين ما يملكه مع أشياء لا يملكها ويرغب بامتلاكها، ولكن حين يحاول طرف ما للأحتفاظ بممتلكاته والعمل على زيادتها وتوسيعها عن طريق مبادلة غير عادلة أو الاستحواذ بدون مقابل على حساب ممتلكات الآخرين، الذين يعارضون هذا السلوك الاستحواذي سنكون حينها أزاء عملية الصراع (فروم، 1989، ص 111).

وأخيراً ثمة إجماع الرأي بين المهتمين والمعينين بدراسة الصراع على أن هذا المصطلح يستخدم للتدليل على تلك المواقف التي تتضمن تعارضاً أو تصادماً حاداً بين اتجاهات مختلفة وعدم توافق المصالح بين طرفين أو أكثر، وهذا يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم قبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره، أو الشعور بحالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي - الناتج من التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته (الحتي، 1985، ص 293).

وفي ضوء ما تقدم فإن الصراع هو موقف يعكس ذلك القدر من التعارض بين إرادات طرفين أو أكثر تعبر وفق تعبير انماط سلوكية عن معارضة واعية ومتجذرة للتناقض القائم بينها حول قيم وأهداف أو مصالح يصعب التوفيق بينها في الغالب. وان احد ابرز العناصر التي يفرزها هذه التعاريف تمثل بوجود ارادات متصارعة، وتصارع الارادات ناهج اساسا عن وعي اطرافها وادراكهم للتناقض الحاد للقيم التي يحملونها والاهداف والمصالح التي يسعون الى تحقيقها وهي تحتم عليهم حصر اتباع انماط سلوكية تتجسد بصيغة التحدي والاستجابة (Said، 1979، ص 136). أما الصراع الدولي يرى الباحثون بأنه ظاهرة قديمة مع وجود البشرية، ويظهر أو نشأة الدول تطورات هذا الصراع بفعل التطورات التي طرأت على العالم وخصوصاً التكنولوجية والمعلوماتية والتي جعلت العالم قرية صغيرة أصبحت حركة اي دولة تتأثر بفعل من المتغيرات لكونها جزء من الكل تتأثر به ويتأثر بها، إذ تفرض عليها قيود وتمنحها فرص، لذا فقد برز الصراع الدولي لشموليته، وتغلغله كونه الحقيقة المهيمنة على عالمنا المعاصر، سبباً وأن صراع الغرب الرأسمالي مع معسكر الشرق الاشتراكي في مرحلة الحرب الباردة، كان يُعد صراعاً ارتكازياً ومحورياً ومؤثراً في حركة تطور العالم (عبدالله، 1987، ص 47).

إن ظاهرة الصراع الدولي تنفرد من غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة معقدة، ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها، وتداخل مسبباتها ومصادرها، وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، وتفاوت المستويات التي تحدث عندها وذلك من حيث المدى أو الكثافة والعنف، إضافة إلى ذلك الاختلاف الجذري أحياناً في طبيعة استراتيجيات إدارة الصراع الدولي التي تنتجها الأطراف في هذا العمليات التصارعية المستمرة، سواء ماتعلق من ذلك بالأهداف والأساليب والوسائل، فعلى سبيل المثال يظهر الصراع عندما يوجد طرفين أو أكثر يسعون لامتلاك ذات الأشياء، واحتلال

مزة وتعد لها أخرى، أي تميلها وترميها من جانب إلى جانب، والمصرع موضع ومصدر، قال هوبز النعمان: بمصرعنا النعمان يوم تألبت علينا تميم من شطى وصميم، ورجل صراع وصرع بين الصراعة وصروع. شديد الصرع وفي الحديث انه صرع عن دابته فحش شقه اي سقط من ظهرها (الجواهري، 1974، ص 715).

الصراع اصطلاحاً: الصراع يستخدم للتدليل على تلك المواقف المتعارضة بين الطرفين أو أكثر وثمة إجماع بين المعينين بدراسة الصراع على أن المصطلح يستخدم في المواقف التي تتضمن تعارضاً حاداً وصریحاً في القيم والأهداف (الكيلي، ص 632) والصراع ظاهرة طبيعية في المجتمعات الانسانية وفي كل الميادين وقد يكون مسلحاً أو غير مسلح، مباشراً أو غير مباشر، مستمراً أو متقطعاً، قابل للحل أو غير قابل للحل، يمكن السيطرة عليه أو لا يمكن السيطرة عليه ... الخ (الكيلي، ص 622).

لقد وردت العديد من التعاريف للصراع والصراع الدولي، ومن هذا التعاريف عرفه (جون برتون) الصراع بأنه ذلك التناقض بين مجموعة قيم ومدركات أطراف متعددة (Burton، 1972)، ويعرف (لويس كوسنر) الباحث في علم الاجتماع بأن الصراع تنافس على القوة والقيم والموارد هدفه تهييد أو تصفية أو إيذاء الخصوم (المعني، 2009، ص 16)، ويعرف (ستيفن سبيغل) الصراع إنه شكل من اشكال الصدام بين المصالح والثقافات غير المتجانسة لأطراف غير قادرين على التعايش في البيئة المتواجدين فيه (اسكندر، 2015، ص 20).

وكذلك عرفه د. حامد ربيع بدلالة الالتحام بقوله هو التهام بين التأصيل الفكري لعلم الحركة في النطاق الدولي والتعامل مع الواقع بأبعادها المختلفة (ربيع، 1974، ص 54) كما يذهب الدكتور إسمايل صبري مقلد إلى تعريف الصراع على أنه تنازع الارادات الوطنية بسبب فوارق مدخلات قوة الدول، وتمايز واختلاف وجهات نظرها ومصالحها وامكانياتها وقدراتها فإن هذا يفرز سياسات خارجية تتعارض في مناسبات كثيرة ولا تتصف بالانسجام إلا نادراً (مقلد، 1979، ص 99).

كما يرى هويدي أن الصراع أو الصراع الدولي هو تصادم قوى وارادات خصمين أو أكثر مع غياب إمكانية التوفيق بينها بسبب تناقض الارادات لكل طرف مع الطرف الآخر واللجوء إلى معيار القوة في قياس ارجحية الادارة العليا (هويدي، 1983، ص 14). وذهب جاك أثالي إلى أن مفهوم الصراع يفهم على إنه نتاج للرغبات الانسانية، والأسنان لا يرغب إلا لشيء الذي يرغب فيه الآخرين وذلك لعدة أسباب (حسين، 2010، ص 73):

1. ان رغبات الانسان كثيرة لا يمكن اشباعها إلا من خلال بعض موارد معينة.
2. تطور ظاهرة التقليد للقوى المتقدمة في مجال انماط الاستهلاك.
3. تغير العناصر، مثل العنصر التكنولوجي، من وسيلة إلى هدف.
4. اتساع ظاهرة المحاكاة للقوى في عدة مجالات وصولاً إلى رسم اهداف قد لا تتسم بالواقعية في بعض الاحيان كثيرة وقد تؤدي إلى الاحتكاك.

ويرى R.J. Rummel أن الصراع يرتبط بالقوة، حيث أن القوة هي القدرة على إنتاج التأثير، فالصراع هو العملية التي من خلالها تتقابل القوى و تتوازن (Rummel، HTM).

أو تبدو أنها كذلك (جيمس، 1985، ص 140). إذن ان النزاع يشير الى حالة تتضمن اختلاف وجهات النظر بين طرفين أو أكثر حول مسائل غالباً محكومة باعتباريات ذات طبيعة قانونية، أما الصراع تحمكه عقائد فلسفية يصعب في الغالب أن تكون موضوع اتفاق بالنسبة لأطرافها وهذا التوصيف تكون قضايا النزاع أقرب الى صفة القانونية طالما بشكل أطرافها خرقاً لوضع قانوني مستقر ومتفق عليه (فهيم، 1985، ص 37).

2- المنافسة: تعتبر ظاهرة التنافس حالة طبيعية عند الانسان تنشأ عندما تسعى الافراد أو الجماعات لأجل تحقيق مصالحهم وأهدافهم انطلاقاً من إمكانياتها المتاحة التي عادة ما تكون متشابهة لدى الجميع على شكل علاقة تسابق سلبي، ولكن كلما حاول أحد الاطراف المبالغة في الانفراد بهذه المصالح والاحتفاظ بها لنفسه ومنع الآخرين من الوصول إليها كلما شكل ذلك سبباً لجلب التوتر الذي يمكن أن يخرج التنافس من نطاقه السلبي ليتحول الى صراع، وهكذا هو الحال تقريباً بالنسبة للتنافس يكون أطرافه دولاً أو فواعل دولية مما كانت صفتها أو وزنها على السلم الدولي (فهيم، 1985، ص 36).

3- التوتر: Tensions يعود التوتر الى مجموعة من المواقف والميول نتيجة الشك وعدم الثقة، والتوتر حسب مارسيل جيرل هو مواقف صراعية لا تؤدي مرحلياً على الأقل الى اللجوء لأستخدام القوات، إنما يعود الى ميل الاطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع (نصر، 1989، ص 8). إذن فإن الصراع يتضمن جانب منه حالة من حالات التوتر، ويتضمن التوتر الخوف والعداوة والرغبة في السيطرة.

4- الحرب: الحرب في اللغة وهي تقيض السلم وهي مؤنثة، وتصغيرها حريب بغير هاء رواية عن العرب لأنها في الاصل مصدر وملكها دريع وقويس (مكرم، 1970، ص 302). الحرب اصطلاحاً. الحرب هي قتال مسلح بين دولتين أو أكثر تهدف الى تحقيق أغراض سياسية أو اقتصادية أو قانونية أو عسكرية (اتزو، 2010، ص 73). وتعد الحرب من أكثر الظواهر شيوعاً. ولقد تم تناولها في الفكر السياسي القديم والوسيط والحديث، إذ إن الافكار والطروحات حول ظاهرة الحرب، ارتبطت قديماً باسهامات المفكر الصيني (سون اتزو) عند تناولها في كتابه (فن الحرب). ويعد هذا المفكر من المفكرين الذين اعطوا للحرب مفهوم شامل لا يقتصر على أرض المعركة، بل اعتبرها محمد جاجي يشترك فيه جميع أفراد المجتمع وهي تهدد الدولة بالدمار والحرب (فهيم، 1990، ص 194).

وفي ضوء ما تم سرده يمكن القول إن الحرب تختلف عن الصراع في إنها لاتتم إلا بصورة واحدة واسلوب واحد هو الصدام الفعلي المباشر بوسيلة العنف المسلح، ومن هنا فان الحرب المسلحة تمثل نقطة النهاية في تطور بعض الصراعات الدولية، بل أنها تعد واحدة من أخطر المحصلات غير المرغوبة للصراع الممتد بين الدول، وليس من الضروري ان تكون الحرب نتاجاً للصراع أو محصلة له فقد تنشأ الحرب دون أن يكون هناك صراع مسبق بين أطرافها (العقاري، 2010، ص 217).

5- الأزمة: يعود اصل كلمة أزمة الى كلمة الاغريقية krino والتي تعني القرار الحاكم أو المهمل، ومن كلمة اليونانية kip vew بمعنى التقرر، وجاءت في اللغة الصينية جامعة بين معنيين اشتملت عليهما كلمة ji - wit فكلمة (wit) تعني الخطر وكلمة (ji) تعني الفرصة التي يمكن أن نستثمرها لدور الخطر (الكياي، 1979، ص 159).

نفس المجال، ويؤد من أدوراً متناقضة لأجواز أهدافاً متعارضة (مقاد، 1982، ص 213)، وباختصار فقد وجدت في معظم حالات تفاعل الانظمة بواحد للصراع الاهداف، ولكن مع وجود أفضليات لأهداف الدول القابلة للتغير من وقت لآخر فأننا كذلك نلاحظ على الصراع تغير في حدته وشكله وكذلك طرق حله، إلا أنه يظهر حتى ما أدرك أحد الفاعلين أو الاطراف، بأن أفضليات وأهداف الطرف الأخر قد أصححت تهدد بوقف أو منع أو أعاقه نشاطاته، وعندها يظهر الصراع، وسنكون أما حركة لولبية له إذا ما أتبع. الطرف المقابل الرد بذات الشيء سواء كان إدراكه لما اساهم تهديداً صحيح أو لا (صادق، 1990، ص 295-301).

لقد حاولت الكثير من الدراسات أن تجعل من الصراع الصفة الملازمة للسياسة الدولية والعلاقات الدولية أو تعريف أحدها بدلالة الأخر، ومن هنا يفترض أستاذ العلاقات الدولية ((روبرت جيلين)) أن الطبيعة الجوهرية للعلاقات الدولية لم تتغير عبر آلاف السنين من خلال استمرار حالة الصراع المتكرر على الثروة والقوة بين الافراد المستقبليين ضمن العلاقات الدولية (جيلين، 1990، ص 21)، بينما يرى مورغنتاو أن السياسة الدولية ليست إلا صراعاً على السلطات، الذي يمنح هدفها الآتي والفوري، مما كانت أهدافها النهائية والبعيدة (مورغنتاو، 1964، ص 53).

وعلى ذلك فإن مسألة التوازن بين الصراع والتعاون في السياسة الدولية أيضاً موضوع شك، بسبب غياب القيم المشتركة التي تضم المجتمع الدولي في رباط واحد (كاتنور، 1989، ص 87) وفي الحقيقية أن البيئة الدولية بطبيعتها ليست بيئة حرب، فلا يمكنها إغفال وجود العلاقات المتبادلة بين بعض الدول في مراحل زمنية متعددة، مما يحتم وجود تلك العلاقات الاعتمادية المتبادلة بين بعض الدول ويحتم وجود التجانس النسبي ووجود السلم بين هذه الدول، فالبيئة الدولية تضم مزيج من سمات السلام، الحرب، التعاون، الصراع، النظام، الفوضى، الصدام، الدبلوماسية الخ (صادق، 1990، ص 11).

المطلب الثاني: المفاهيم المتقاربة مع الصراع

إن تطور العلاقات الدولية وتنوعها وزيادة عدد الدول ادى الى تعدد أبعاد ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية وتنوعها لتشمل جميع الدول بغض النظر عن حجم الدولة وموقعها وتأثيرها في السياسة الدولية، كما أن اتساع العلاقات الدولية والتطور الحاصل في شبكة الاتصالات وظهور المنظمات الدولية والاقليمية والمنظمات المتخصصة وتفاوت الموارد المادية والبشرية وتزايد التحديات على المستويات المختلفة المادية والبيئية والصحية كل ذلك تطلب تصنيفاً جديدة على المستوى الصراعية، ولتفادي الخلط بين هذه المفاهيم فقد تطلب ذلك دراسة وتحليل مفاهيم كثيرة ما اقتزنت بل واختلطت أحياناً بمفهوم الصراع وتعرف بدلالته، كالحرب والنزاع والمنافسة والتوتر والاختلاف، العنف والارهاب، كل هذه المصطلحات ليست سوى محطات تقع على خط الصراع، تختلف من حيث المضمون والدلالة عن مؤشرات الصراع الدولي (المعيني، 2009، ص 55).

1- النزاع: يعبر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الاهداف والمصالح، فيعرف على انه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الافراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أخرى معينة وتسعى كل مجموعة لتحقيق أهداف متناقضة فعلا

ايران وتركيا في الشمال الى جنوب الجزيرة العربية والسودان في الجنوب، المنطقة الممتدة من ايران في الشرق الى ليبيا في الغرب، ويتضح لنا بأن الألمان أكثر توفيقاً في استخدامهم للمصطلحات للدلالة على القريب أو البعد المكاني من أوروبا (رياض، 1979، ص295).

ومع تزايد حركة التجارة العالمية، واتساع العلاقات الاقتصادية بين منطقتي شرق آسيا والصين و أوروبا، بدأ المؤرخون يطلقون على هذه المنطقة الجديدة، مصطلح الشرق الأقصى- فهو منطقة أقليمية واسعة تتمتع جغرافياً بامتداداتها الكبرى المحيطية، إذ تطل على المحيطين الهندي والهادي، وتؤلفها مجموعة أقاليم واسعة تتجمع فيها شعوب عدة، وهي تقع شرق وجنوبه آسيا وتتألف جغرافياً من الدول مثل الهند، منغوليا، الصين، اليابان، كوريا، فيتنام، لاوس، كمبوديا، تايلاند، ميانمار (بورما)، ماليزيا، إندونيسيا، الفلبين، بالإضافة الى شرق سيبيريا (خاطر، 2010، ص262).

أما مصطلح الشرق الأوسط فقد أطلقه مؤرخون أمثال ألفريد ماهان الأمريكي، الذي كان اول من استخدم هذا المصطلح، في إطار رؤيتهم لتطورات الاستراتيجية البريطانية وتحركها، وفي إطار التنسيق السياسي والهيكلية للإستراتيجية البريطانية مع الأنشطة الروسية والمشروعات الألمانية في مناطق الخلافة العثمانية، وكانوا بهذا المصطلح يطلقون على المنطقة الجيوبوليتيكية، المحصورة بين شرق الادنى والشرق الأقصى-، والتي جاءت الى هذه المنطقة الحيوية لأستعمارها بعد الحرب العالمية الاولى وسقوط الامبراطورية العثمانية وحلفائها في الحرب، حتى قيام الحرب العالمية الثانية 1939-1945 نتيجة حيوية المنطقة وامتلاكه موارد اولية للطاقة و وجود ايدى عاملة، وكذلك لترسيخ دولة اسرائيل (خاطر، 2010، ص 264).

هذا ويضم منطقة الشرق الأوسط حالياً الدول التالية ايران والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين ومصر وقطر والكويت وتركيا واليمن والسعودية والاردن والامارات العربية والبحرين وعمان وقبرص وفلسطين (وهب، 2015، ص 62)

مقومات منطقة الشرق الاوسط

إن منطقة الشرق الأوسط تتميز بعدة مميزات، حيث جعلته مركزاً حيوياً تتصارع الدول الكبيرة والكبرى عليه، واستتار ثرواته الطبيعية الكثيرة والكبيرة، ومن هذه المميزات التي يتصف بها الشرق الأوسط (الورقي، 2012 ص133):

1- تمتاز منطقة الشرق الأوسط بتنوع التضاريس والظروف المناخية والنباتية، حيث توجد بها الجبال والسهول والهضاب، ويمتاز مناخها بالاعتدال طول العام، بما يسمح بصلاحية مياهها للملاحة طول العام، وتنوع مواردها النباتية والمحاصيل الزراعية والاقتصادية، وعلى الرغم من هذا التباين بين منطقة وأخرى، فثمة وحدة بيئية تجمعها، أي إن التنوع يتمثل داخل إطار من الوحدة الطبيعية المعتدلة والصحراوية معاً.

2- إن منطقة الشرق الأوسط منطقة شاسعة وكبيرة، تقع عند ملتقى القارات الكبرى (آسيا، وأوروبا وأفريقيا) أي انها تعتبر حلقة الوصل لهذه القارات.

3- تمتاز منطقة الشرق الأوسط بتعدد القوميات والانثنيات (العربية والفارسية والكوردية والتركية)، وقوميات صغيرة مثل الارمنية والاشورية وغيرها في باكستان وافغانستان واثيوبيا.

والأزمة في السياسة تدل على حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي إيجاد قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله، أما من الناحية الاقتصادية والأزمة تدل على انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الانتاج (الكيلي، 1979، ص162) كما ان الازمة في اللغة: الشدة والقحط (أزم) عن شيء امسك عنه وخرب(الرازي، 1983، ص15).

المبحث الثاني: أهمية الشرق الاوسط

يكتسب منطقة الشرق الأوسط أهميته الاستراتيجية والاقتصادية من موقعه و ثرواته الطبيعية اللذان يمثلان جناحي القوة والقدرة لأي دولة تطلح في العجينة على العالم، وإن منطقة الشرق الأوسط ذات الاتساع الواسع من حيث التحديد الجغرافي، إذ لا يتقيد بالابعاد الجغرافية للوحدات السياسية أي أنه قابل ان يمتد أبعد من ذلك ليشمل الدول التي ترتبط سياسياً واقتصادياً أو عسكرياً أو استراتيجياً بالشرق الأوسط، اي فإن أية استراتيجية عالمية برية أو بحرية أو جوية لابد أن تولي لمنطقة الشرق الأوسط مكانه وأهميته (الحياي، 2009، ص 124).

وان مازاد من أهمية الشرق الأوسط، ليس في الشرق الأوسط فحسب، بل في العالم ككل كون المنطقة تتحكم في مصير الحضارتين الغربية واليابانية على السواء، إذ يتجمع في قلب منطقة الشرق الأوسط أهم الموارد الحيوية للصناعة النفطية التي تندفق باستمرار الى شرايين الصناعات الغربية قاطبة، ولا سيما أن منابع البترول تتركز بصورة رئيسية في الدول مثل السعودية والعراق، ايران، الكويت. الخ وكذلك تمتلك هذه المنطقة الموارد الاولية للصناعات المتعددة وموارد الطاقة البديلة (وهب، 2015، ص 68).

ولغرض الوقوف على الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للشرق الأوسط يجب أن نتناول في هذا المطلب المقومات الاساسية لاستراتيجية الشرق الأوسط وكذلك الاهمية الاقتصادية لهذه المنطقة

المطلب الاول: مفهوم الشرق الاوسط

إن مصطلح الشرق الوسط (Middle East) من المصطلحات الجغرافية والسياسية الذي انتشر استخدامه في أقطار العالم كافة وكثر الحديث عنه في الكتابات والاحاديث التي تتناول المنطقة الواقعة في وسط العالم ككل، ويرتبط أصل المصطلح بمراحل عديدة، من حيث الدلالات والاهداف وأحداث تاريخية (وهب، 2015، ص61)، ومن هنا يصعب تحديد منطقة الشرق الأوسط على وجه الدقة، وكل ذلك يعود الى التدخلات الطبيعية والبشرية، وخاصة الى كثرة الأسماء والمصطلحات التي استخدمت في الماضي، وكذلك تستخدم في الحاضر للإشارة الى الأقليم او جزء منه (كاظم، 2006، ص 16)، ففي بداية تم اطلاق مصطلح الشرق الأدنى، في نطاق السياسة الانكليزية منذ أواخر القرن التاسع عشر-، على المنطقة الجغرافية الخاصة بغرب اسيا وما يجاورها، أي البلاد العربية بدءاً من الخليج وحتى شمال افريقيا، والتي تشمل على مصر والسودان وشبه الجزيرة العربية وليبيا وسوريا وفلسطين والعراق وتركيا ولبنان وايران وأفغانستان وباكستان وجنوبي اليونان والقبرص (رياض، 1979، ص 294)، أما الهيئات الرسمية وغير الرسمية الألمانية قد استخدمت هذا المصطلح للدلالة على الأقليم الممتد من البحر قزوين والقوقاز والبحر الاسود في الشمال الى البحر العربي في الجنوب، بحيث تشمل كافة الدول الممتدة من

1- الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

يحتل منطقة الشرق الأوسط من الأهتمام العالمي مكانه لم تكن له هذه المكانة منذ الأزمنة القديمة أوحى منذ الفتوحات الإسلامية، يوم تركزت القوى العالمية جميعها في أرضه وفوق إقليمه في أيدي قاداته.

وإن مصدر الاهتمام لاعتود الى تلك العوامل القديمة التي سيطرت تاريخه، وحددت وصنعت اتجاهاته، وجعلت منه مركز القوى العالمية في العصور القديمة والوسطى، وليس مصدره تلك اليقظة التي أخذت تدب في أرجائه، نتجة تارة الى تراث الماضي وتميل تارة أخرى نحو الغرب وعلومه وتفوقه الحضاري المائل، وإنما مصدره المركز السياسي الاستراتيجي الذي جعل منه مركز تنافس القوى العالمية وتصارعها على أرضه (الكيلاني، 1996، ص 24).

ولقد تغير أسلوب السياسة وتطور التفكير الاستراتيجي، وكان هذا التطور من حيث منظور الدول الكبرى زاد من اهتمامهم العالمي بالشرق الأوسط، وقد أصبحت السياسة كما أصبحت الاستراتيجية من السعة والشمول بحيث جعلنا من العالم وحدة كبرى تتناولها تياراتها وأهدافها، وأصبحت الأقاليم والوحدات السياسية التي احتفظت بعزلتها في الماضي، تتأثر بالتيار العام للسياسة العالمية، وأصبحت سياسة الدولة ترسم حسب مصالحه وأهدافه، وهذا ما حمل الولايات المتحدة الأمريكية على الاشتراك في الحربين الماضيين ودفعها أخيراً الى نبذ سياسة العزلة التي جرت عليها منذ إعلان مبدأ مونرو سنة (1823)، والاشتراك في السياسة العالمية، بل وتوجيهها، حتى قبل أن يعلن الرئيس الأمريكي ترومان عقيدته الجديدة سنة (1947)، واتجاهها العام بصورة رسمية بأن حماية تركيا واليونان من العدوان الخارجي (اذ يعني به العدوان السوفيتي) مسألة تعني الولايات المتحدة قيمتها (الكيلاني، 1996، ص 26).

وإن هذا الاتجاه للولايات المتحدة الأمريكية أصبح يسود تيار السياسة العالمي، وهذا لم يعد بأستطاعة الدول أن تعيش بمعزل عن المجموعة العالمية للدول، أو بمعنى آخر بعيد عن السياسة العامة التي توجهها وتؤثر فيها.

وقد تأثر هذا الاتجاه الجديد للسياسة العالمية بعدة عوامل كانت سبباً له ودافعاً لتياراته التي توجهها وتؤثر فيها (الورتي، 2012، ص 136). وأول هذه العوامل هي الروابط والصلات الجديدة، التي أصبحت تربط العالم بعضه مع بعض، فإن تطور المواصلات وسرعتها، ووسائل الاتصال السريع بين أنحاء العالم قد قضى على عاملي المسافة والزمن في الاتصال العالمي، وأصبح العالم وحدة متماسكة تربطها وسائل المواصلات السريعة التي يقوى الصلات بين المجموعات التي تعيش في سائر أنحاء العالم ومنطقة الشرق الأوسط الغنية بالمعالم والحضارات والمواد الاولية.

إذاً ان منطقة الشرق الأوسط كان ميداناً تخطط فيه معالم التاريخ، فانطلقت من هذه المنطقة العديد من الحضارات، ودارت حولها ومن أجلها معارك الصراخ عبر مراحل التاريخ بين مختلف القوى تجرد في أجزاء المنطقة كثيراً من الأهداف المادية والمعنوية، قامت كلها على ما تميزت به من الخصائص المختلفة (وهب، 2015، ص 70).

فقد أخذت منطقة الشرق الأوسط مكاناً استراتيجياً مهماً بالنسبة لجميع القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، ويعود ذلك الى أن المنطقة تحتل موقعاً وسطاً بين القارات العالم

4- يشرف الشرق الأوسط على أكبر مجموعة مائة من البحار والمحيطات وهي البحر الاسود، البحر الابيض المتوسط، بحر قزوين، البحر الاحمر، بحر العرب، المحيط الهندي والمحيط العربي كما يحتوي الشرق الأوسط على العديد من الانهار كدجلة والفرات والنيل.

5- كما تتحكم الشرق الأوسط على مجموعة من أهم المواقع والمعمرات الدولية الاستراتيجية الهامة لحركة البضائع وتجارة موارد الطاقة والافراد وهي: قناة السويس، التي تربط البحر الاحمر بالبحر الابيض المتوسط، وكان افتتاح قناة السويس في سنة 1869م الذي يعتبر من الامور التي احدثت ثورة على حد تعبير زين نورالدين زين (زين، 1971، ص 15) من تاريخ وسائل النقل والمواصلات الدولية، قد زادت من قيمة الشرق الأوسط الاستراتيجية، وكذلك باب المندب الذي مع قناة السويس هما يتحكمان في طريق الملاحة الدولي من اوربا وروسيا وأمريكا الشمالية الى المحيط الهندي ودول الخليج العربي والشرق الاقصى (الكعكي، 2002، ص 129)، ومضائق البسفور والدرديبل ومضيق هرمز الذي يتحكم في الملاحة بين أغنى منطقة انتاج بترول في العالم وبين اسواقه عبر البحار الى شتى قارات العالم.

6- الشرق الأوسط هي قلب العالم، وتحتفظ هذه المنطقة باهتمام العالم أجمع، ولهذا جعل الله فيها كل خيرات الارض وكذلك تنتشر فيه الأديان السابوية الثلاثة، حيث منابها الاولية، وهذا تتركز فيه أهم الأماكن المقدسة في العالم، والدين الاسلامي هو الطابع الغالب على المنطقة تقريباً، والى جانبه توجد أقليات مسيحية في القبرص واليونان وشرقي إثيوبيا ولبنان و فلسطين ومصر وسوريا والعراق وغيرها...، و أقليات يهودية في فلسطين، وكذلك فيها أماكن مقدسة (بيت المقدس و بيت الله الحرام) واخرى.

7- وكذلك تمتاز منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة بوفرة المصادر الطبيعية والثروات المعدنية، ومصادر الطاقة أهمها النفط والغاز الطبيعي.

8- تمتلك الشرق الأوسط لقوة بشرية هائلة التي يمكن الاستفادة منها في مجالات عدة (العسكرية والصناعية والزراعية)

9- وتمتلك الشرق الأوسط على قاعدة صناعية يمكن تطويرها وذلك بتوافر عوامل الانتاج اللازمة لقيام الصناعات وخاصة من الناحية الحربية، و صناعات البتروكيميائية واخرى.

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للشرق الأوسط

يكتسب منطقة الشرق الأوسط أهميته الاستراتيجية والاقتصادية من موقعه و ثرواته الطبيعية اللذان يمثلان جناحي القوة والقدرة لأي دولة تطمح في الهيمنة على العالم، وإن منطقة الشرق الأوسط ذات الاتساع الواسع من حيث التحديد الجغرافي، إذ لا يتقيد بالابعاد الجغرافية للوحدات السياسية أي أنه قابل ان يمتد أبعد من ذلك ليشمل الدول التي ترتبط سياسياً واقتصادياً أو عسكرياً أو استراتيجياً بالشرق الأوسط، اي فإن أية استراتيجية عالمية برية أو بحرية أو جوية لابد أن تولي لمنطقة الشرق الأوسط مكانه وأهمية (الحيالي، 2009، ص 124). ولغرض الوقوف على الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للشرق الأوسط يجب أن نتناول في هذا المطلب المقومات الاساسية لاستراتيجية الشرق الأوسط وكذلك الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة :

5. تقديم المساعدة لدول المنطقة عند تعرضها للتهديد وأعمال العصابات والارهاب والجريمة المنظمة.

هذا وقد رأت دول أوروبا الغربية أن منطقة الشرق الأوسط تشكل أيضاً بعداً استراتيجياً لها، وعاملاً مؤثراً على الأمن الأوروبي بوصفها الأقرب لها، كما أن نشوب أي حرب في هذه المنطقة يمثل تهديداً حقيقياً للمصالح الأوروبية، والدليل على ذلك هو حرب أكتوبر عام 1973، التي أدت إلى إصدار الدول العربية قراراً بحظر تصدير البترول إلى بعض الدول الأوروبية، وهو ما أثار الذعر في أوروبا التي تعتمد على النفط العربي، وأدت إلى صعود أسعار البترول في الاسواق العالمية للبترول (نعيم، 2009، ص52).

وفي بداية التسعينيات من القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر، تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، ولاسيما منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط والثروات الطبيعية والمطلبة على المرات المائبة الاستراتيجية، حيث قدم "لكولكن مان" وهو أحد خبراء الاستراتيجية الأمريكية مذكرة إلى إدارة الرئيس (بوش) في حزيران عام 1990، حول مفهوم الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وقد أشار فيها (بكر، 1991، ص115): أن النظام الدولي الجديد وما تتجه إليه أوروبا من تحقيق وحدة اقتصادية شاملة وما يتجه إليه الاتحاد السوفيتي من إعادة نظر في أيديولوجياته وسياساته وكذلك بوادر التعاون الاقتصادي مع دول أوروبا الغربية واليابان وكل القوى الاقتصادية الأخرى وانشغال الاتحاد السوفيتي بإعادة اوضاعه يجعلنا نفكر ملياً في مفهوم جديد للاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فنحن أمام حقبة عالية جديدة وأمام نظام دولي متغير سيسيطر فيه، المفهوم الاقتصادي والقوة الاقتصادية على ما عداها من المفاهيم والقوة العسكرية، وإن من يسيطر على زمام الحركات الاقتصادية سيسيطر على زمام القوة الدولية، وأضاف أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية قوة عسكرية هائلة ترهب الجميع ولكنها لسنا بالقوة الاقتصادية الكافية، فنحن نعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها وتزايد مشاكل البطالة في اقتصادنا، وتزايد مصاعبنا الاقتصادية عاماً بعد آخر ويشعر المواطن الأمريكي بأن مستوى الرفاهية معرض للخطر والزوال وهذا يعني صراحة أننا في العقود القادمة لن نكون إلا تابعين إقتصاديين للدول الأوروبية وربما اليابان (مراد، 2009، ص63).

واخيراً إن منطقة الشرق الأوسط هي المرشحة الأولى لأن تكون العنصر الأساسي في إعطاء أي قوة استراتيجية واقتصادية المعول الأساسي والحقيقي من عناصر القوى فهذه القوة الاقتصادية الوليدة لن تستطيع أن تحقق قوتها دون الاعتماد على الموارد الأساسية في الشرق الأوسط ومن يسيطر على هذه الموارد يسيطر على مصادر القوة في العقود القادمة.

2- الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط:

تنبع أهمية الشرق الأوسط الاقتصادية بعد اكتشاف النفط فيه، والتي أعطت كل هذه الأهمية الدولية والعالمية لهذه المنطقة، فهي إلى جانب كونها تتمتع بموقع استراتيجي وجيو سياسي وحساس بالنسبة للمنافذ المائية والبرية، تتمتع بمقدرات اقتصادية ونفطية ومالية هائلة، إذ تعدّ المنطقة الأولى في العالم التي تشكل محور الاقتصاد العالمي، بعدها نواة النفط العالمي، ومصدر قوة الحياة الصناعية طيلة عقود القرن المنصرم وحتى اليوم (الريمي، 1994، ص8).

الثلاث (آسيا، وإفريقيا، وأوروبا) وتتجمع فيها معظم شبكات المواصلات العالمية جوية وبحرية وبرية، وتتحكم في عدد من المرات المائبة المهمة مثل: مضيق هرمز، باب المندب، وجبل طارق، فضلاً عن قناة السويس التي تعد شريان حيوي للملاحة العالمية، لأنها طريق بحري سهل قصير يصل دول الغرب الصناعية بجنوبي آسيا الغني لمواد الأولية والقوى البشرية العاملة الرخيصة، كما ويصل دول الغرب بالقارة الأفريقية الغنية أيضاً لخامات اللازمة مثل اليوانيوم والكروم والنحاس وأخرى. مما يجعل منطقة الشرق الأوسط همزة وصل بين جنوب وشرق آسيا وبين أوروبا والأمريكيتين (الكعكي، 2002، ص137).

وكذلك تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق المهمة والحساسة للمتغيرات سواء كانت متعلقة بصعود وهبوط القوى العظمى، أو تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا، حيث اكتسبت المنطقة أهمية كبرى في منظور المصالح الأمريكية والأوروبية، بسبب موقعها القريب من الأتحاد السوفيتي سابقاً، ولامتلاكها للعديد من الموارد الاقتصادية خصوصاً النفط، والأيدي العاملة، والطاقة الشمسية والغاز الطبيعي، إلى جانب معادن عديدة مهمة في بناء صناعات حيوية، تركزت على قاعدة واسعة من التقديم العلمي والتكنولوجي، وبذلك تحوّل الشرق الأوسط إلى مسرح استراتيجي مهم للقوى الصناعية الكبرى، لأنه يؤمن في السلم والحرب، تدفق النفط والغاز والمواد الأولية، كما أن ممراته المائية وأجواءه تضمن السيطرة على العالم، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تربط أمنها القومي بأمن الشرق الأوسط، الذي يمس مصالحها القومية، ويشكل العمود الحيوي في سياستها العالمية (حمدان، ص8).

وما لاشك فيه فإن دول الخليج والتي تشكل المنطقة المهمة لأمريكا في الشرق الأوسط، تعتبر منطقة حيوية واستراتيجية للمصالح الأمريكية والحفاظ على هذه المصالح يتطلب وجوداً أمريكياً في هذه المنطقة والاستمرار فيه.

وتمثل الوجود العسكري في القواعد العسكرية الأمريكية في دول الخليج والتسهيلات العسكرية لضمان وجودها اتفاقات عسكرية وأمنية مع الدول، إذا أصبح أمن دول الخليج من مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية، وتأخيراً تعتبر منطقة الخليج العربي محط اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف القرن الماضي، وذلك لما تحتويه من كميات هائلة من احتياطات النفط (الاستراتيجية، 2006، ص11)، ومن وجه النظر الأمريكية فإن أمن الخليج هو أمن النفط وحرية الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز، وكذلك خطوط إمداده، وهو مفهوم متغير بتغير التهديدات التي تراها الولايات المتحدة الأمريكية (العجمي، 2006، ص56). لذا فإن أهم أهداف الأمن القومي الأمريكي في العالم وما يخص منطقة الخليج العربي تتمثل بالآتي (القصاب، السنة 3، ص43):

1. صد أو ردع أي عدوان يمكنه أن يهدد أمن الخليج ودوله، وفي حال فشل الردع يجب ان يتحول الهدف الى صد وتدمير الهجوم وإنهاء النزاع لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.
2. تأمين طرق إمداد مصادر الطاقة، لاسيما النفط الى الاسواق الدولية.
3. منع أية قوة معادية من الهيمنة على منطقة الخليج.
4. ادامة توازن عسكري إقليمي لردع القوى التي تسعى نحو الهيمنة كخطوة أولى لتجنب التدخل الأمريكي أو الغربي المباشر ان أمكن.

الحاضر على الحقول الحالية في جميع بلدان الشرق الأوسط لرفع كفاءتها الإنتاجية من البترول، ويضاف الى ذلك خلوها من الكوارث الطبيعية (الزلازل والفيضانات) وموقعها الجغرافي المتميز بين الشرق والغرب (الريمي، 1994، ص 21). ومن خلال ما تملكه منطقة الشرق الأوسط من الموارد الأولية وخاصة البترول والغاز الطبيعي فهي تحتل مركزاً اقتصادياً واستراتيجياً في العالم ولا يمكن الاستغناء عنه، بسبب احتياطاته النفطية الهائلة، وفي رأي رئيس وزراء فرنسا، اثناء الحرب العالمية الاولى جورج كلمنصو الذي اعتبر أن نقطة واحدة من النفط تعادل نقطة من الدم (وهب، 2016، ص 79). وكان ذلك بالنسبة الى الأهمية الاقتصادية للنفط، وخصوصاً أثناء الأزمات العالمية من ناحية، وقلة وجوده في الدولة التي تخوض الحرب واعتمادها على ما تستورد منه من ناحية ثانية، كما أن اللورد كيرزون، وزير خارجية بريطانيا أثناء الحرب العالمية الاولى، حيث قال: سوف تقول الأجيال القادمة وبحق، إن الحلفاء حققوا النصر - معتمدين على موجة من النفط (وهب، 2016، ص 79). والشيء ذاته بالنسبة الى هتلر الذي عمل المستحيل ليدسيطر على نفط الاتحاد السوفيتي والوصول الى منطقة الشرق الأوسط في العراق وايران وغيرها من دول الشرق الأوسط وإذا ما دققنا موارد الشرق الأوسط لوجدنا أنه أغنى منطقة في العالم في إنتاج النفط (36% من إنتاج العالم)، وأكبر كمية احتياطية من هذه السلعة تتركز في هذه المنطقة اي الشرق الأوسط، حيث تشكل ما نسبة 60% من الاحتياطي النفطي العالمي تقريباً، حتى أن الولايات المتحدة خصوصاً ودول أوروبا الغربية عموماً، كانت ولا تزال على استعداد لشن حرب عالمية من أجل إبقاء نفط الشرق الأوسط كي يصب في شرايين صناعاتها وأكبر دليل على ذلك، ما رأيناه في التسعينيات من القرن الماضي، حيث تحشد الاساطيل لإعادة استعمار المنطقة عسكرياً بعد فشل استعمارها اقتصادياً وسياسياً عقدين من الزمن، فلو أن الكويت ودول الخليج خالية من النفط والغاز فهل كانت أمريكا وغيرها من الدول اهتمت بتحرير الكويت بعد احتلالها من قبل العراق عام 1990 وطرده من الكويت عام 1991 وقيادة جيش كبير لثلاثون دولة (خضوري، 2007، ص 216).

إذاً إن منطقة الشرق الأوسط هي المرشحة الاولى لأن تكون العنصر الاساسي في إعطاء أي قوة اقتصادية المعول الاساسي والحقيقي من عناصر القوة فهذه القوة الاقتصادية الوليدة لن تستطيع أن تحقق قوتها دون الاعتماد على نفط الشرق الأوسط ومن يسيطر على هذا النفط يسيطر على مصادر القوة الاقتصادية.

وكذلك أكتسبت منطقة الشرق الأوسط أهمية سياسية كبيرة آبان الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى إقامة حزام من الأحلاف الممتدة من أوروبا الى باكستان لمواجهة الاتحاد السوفيتي ومنعه من الامتداد جنوباً نحو هذه المنطقة اي الشرق الأوسط، ففي حزيران 1973، وصف جوزيف سيكو - مساعد وزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس نيكسون - منطقة الشرق الأوسط بأنها منطقة تجمع مصالح الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية المهمة جداً (نعجي، 1998، ص 63)، وفي الوقت نفسه تقريباً قام (جيمس نوبس) نائب وزير الدفاع الأمريكي بتحديد مصالح أمريكا وأهدافها بالمنطقة على أنها:

1- إحتواء القوة العسكرية السوفيتية ضمن حدودها الحالية.

2- استمرارية الوصول الى نفط الخليج و الشرق الاوسط والاستثمار فيها.

إذ يمثل البترول والغاز الطبيعي ما يقارب 66% من الطاقة الكلية المستخدمة في العالم أجمع، حيث تمثل احتياطيات البترول في دول الشرق الأوسط ما نسبته 89% من احتياطيات منظمة أوبك ونسبة ما يقارب 60% من إحتياطيات العالم ككل .

الجدول 1 يمثل احتياط النفط في الشرق الاوسط (823، 7844 مليار برميل) للمدة (2017)(Energy، 2016).

الدول	احتياطي للعام ٢٠٠٥	احتياطي للعام ٢٠١٠	احتياطي للعام ٢٠١٥	احتياطي للعام ٢٠١٧	الزيادة في الاحتياطي (٢٠١٥-٢٠١٧)
ايران	١٢٥,٨	١٣٧,٦٢	١٥٧,٨	١٥٨,٤	٠,٦
قطر	١٥,٢٠٧	٢٥,٤١	٢٥,٢٤٤	٢٥,٢٤٤	٠
السعودية	٢٦١,٩	٢٦٢,٤	٢٦٨,٢٨٩	٢٧٠	١,٧١١
الكويت	١٠١,٥	١٠٤	١٠٤	١٠٤,٣	٠,٣
الامارات	٩٧,٨	٩٧,٨	٩٧,٨	٩٨,٧	٠,٩
العراق	١١٥	١١٥	١٤٤,٢١	١٥٣	٨,٧٨٩
البحرين	٠,١٢	٠,١٢	٠,١٢	٠,١٢	٠
عمان	٥,٥	٥,٥	٥,١٥١	٤,٧	٠,٤٥١
الاردن	٠,٠٠٠٩	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠
سوريا	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٠
لبنان	-	-	-	-	-
اليمن	٤	٣	٣	٣	٠
مصر	٣,٧	٤,٤	٤,٤	٣,٥	٠,٩
اسرائيل	٠,٠٠١٩٤	٠,١٣٩٥	٠,١٣٩٥	٠,١٩٤	٠,٠٠٥٤٥
تركيا	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠
الشرق الاوسط	٧٣٣,٣٥٧٥	٧٥٧,٣٥٧٥	٨١٢,٨٣٤٥	٨٢٣,٧٨٤٤	
العالم	١٢٧٨,٤٤٩	١٣٥٧,٣٧٦	١٤١٢,٨٥٣	١٤١٢,٨٥٣	
نسبة الشرق الاوسط من العام	٥٧,٣٦٧%	٥٥,٧٩٥%	٥٧,٥٣١%	٥٨,٣٠٦%	

المصدر: تم اعداده من قبل الباحث بالاستفادة من: U.S.Energyn Information Administration.

تتم الأهمية الاقتصادية لبترول دول الشرق الأوسط في الاحتياطيات الكبيرة ونسب الاستهلاك المحلي المنخفض للبترول، والمعدلات العالية لمتوسط انتاجية بئر البترول الواحد والتكلفة القليلة لإنتاج البرميل الواحد من البترول مع وجود العديد من الحقول العملاقة وفوق العملاقة (عبدالله، 2000، ص 148).

كما أن المناطق الشاسعة غير المستكشفة في تلك الدول تمثل المصدر الواعد لتغطية الطلب العالمي من البترول والغاز مضافا اليها مشاريع التطوير التي تجري في الوقت

جدول رقم (3) إكتشافات إحتياطيات النفط والغاز الطبيعي في الشرق الاوسط

إكتشاف الغاز الطبيعي			إكتشاف البترول			الدولة
النسبة الى مجمل العالم %	الاحتياطي تريليون قدم مكعب	السنة	النسبة الى مجمل العالم %	الاحتياطي بليون برميل	السنة	
١٠,١	٩٤٠	١٩٨٨	١٣	١٣٧	١٩٠٨	ايران
١١,٨	١١٠٠	٢٠٠١	١٠,٩	١١٥	١٩٠٤	العراق
٠,٠٣	٠,٢٩	١٩٣٢	٠,٠١	٠,١	١٩٣٢	البحرين
٢,٧٠	٢٤٣,٥	١٩٦٧	٢٥	٢٦٤,٢	١٩٣٨	السعودية
١,١٠	١٠١,٥	٢٠٠٠	٨,٥	١٠١,٥	١٩٣٨	الكويت
٩,٨٠	٩١٠	١٩٧١	١,٢٧	١٥,٢	١٩٣٩	قطر
٢,٣٠	٢١٢,١	١٩٩٩	٨,١٤	٩٧,٨	١٩٥٠	الامارات العربية
٠,٢٠	١٩,٩٥	١٩٩٩	٠,٢٥٥	٣	١٩٥٦	سوريا
٠,٣٧	٣٥,١	١٩٩٨	٠,٤٧	٥,٦	١٩٦٠	سلطنة عمان
٠,٠٣	٣	١٩٨٤	٠,٢٤	٢,٩	١٩٨٤	اليمن

المصدر: الجدول اعدة من قبل الباحث بالاستفادة من كتاب: الصراع الدولي على النفط العربي ، 2000، ص156-161

ولا ننسى- بأن هنالك استثمارات مالية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط تنفق على تطوير الحقول الموجودة حالياً والتنقيب عن حقول جديدة لزيادة معدلات البترول المعروض لسد الطلب العالمي المتنامي (الورقي، 2012، ص83)، خاصةً إذا علمنا أن تكلفة الإنتاج للبرميل الواحد من البترول في منطقة الشرق الأوسط تعتبر الأقل كلفة مقارنةً بإنتاج برميل واحد من البترول في الدول المنتجة عالمياً كما موضح في الجدول رقم(4)

3- استمرار حرية السفن والطائرات الامريكية في التحرك منها واليه(الشرق الاوسط)

من خلال السرد اعلاه نرى ان الاهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط لا يمكن الاستغناء عنه بما تمتلكه كميات كبيرة من المصادر الطاقة وفي مقدمتها النفط الغاز وما تمتلكه من احتياطيات هائلة لهذه المادة وكمية الانتاج التي تغطي تقريبا نسبة 60% من الامدادات العالمية، وخاصة بعد ان اتضح ان لاسبيل لتوليد الطاقة بعيدا عن النفط والغاز الطبيعي رغم وجود عدد من البدائل لتوليد الطاقة كما موضح في الجدول رقم (2) ادناه:

جدول رقم (2) يبين مصادر الطاقة المتوفرة في العالم

نسبة الاستخدام العالمي %			مصادر الطاقة
١٠٠	٨٩,٢	٤٢,١	البترول الخام
		٢٣,٨	الغاز الطبيعي
	٢٣,٣		الفحم الحجري
	١٠,٨	٧	المفاعلات النووية
		٣,٥	المصبات المائية
		٠,٣	مصادر اخرى

المصدر: من اعداد الباحث بالاستفادة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2017) ، التطورات الرئيسية في مجال النفط واطاقة، 2017، ص88-90 .

ان النفط والغاز الطبيعي تأتي في الصدارة لإنتاج انواع الطاقة. حيث غير النفط والغاز الطبيعي مسار الحياة الانسانية بسبب استخدام البترول في انتاج الطاقة اللازمة لتشغيل المصانع والمعامل والمواصلات والتوليد.... والح اذًا الاحتياطيات الهائلة لهذه المنطقة اي (الشرق الأوسط) تغطي الاسواق الدولية كما موضح في الجدول رقم (3) وخاصة بعض الدول الاعضاء في منظمة الاوبك :

وكذلك هنالك حقول بترولية في هذه المنطقة تعتبر حقولا عملاقة احتياطي الحقل الواحد من البترول قد تصل الى أكثر من بليون برميل والحقول الفوقية العملاقة، احتياطي النفط فيه أكبر من خمسة بلايين برميل كما مبين في الجدول رقم (5) (Horry M.K.2007).

جدول رقم (5) أكبر عمر وإنتاجية لعشرين حقل بترول في العالم

الحقل	الدولة	سنة الاكتشاف	الإنتاجية	
			سنة الاكتشاف	سنة الاكتشاف
			مليون برميل/يوم	%
لاجونيل	فنزويلا	١٩٢٦	٠,٩٤	٦,٤٠
كركوك	العراق	١٩٢٧	٠,٩٠	٦,١٠
جائس ساران	ايران	١٩٢٨	٠,٨٨	٤,١٠
تيا جوانا	فنزويلا	١٩٢٨	٠,١٠	٠,٦٩
باشاكورو	فنزويلا	١٩٣٠	٠,٧٤	٣,٤٠
برقان	الكويت	١٩٣٨	١,١٠	٨,١٠
اغا جاري	ايران	١٩٣٨	٠,٢٠	١,٤٠
إيفيق	المملكة العربية السعودية	١٩٤٦	٠,٦	٥,٢٠
ميناس	اندونيسيا	١٩٤٤	٠,٢٠	٢,٦
الغوار	المملكة العربية السعودية	١٩٤٨	٤,٥٠	٣٠,٠٠
السفانية	المملكة العربية السعودية	١٩٥١	٠,٥٠	٤,٦٠
الرميلة	العراق	١٩٥٣	١,٢٠	٣,٧٠
حاسي مسعود	الجزائر	١٩٥٦	٠,١٩	١,٣٠
ناصر زلطون	ليبيا	١٩٥٩	٠,٤٠	٢,٧٠
مربان	الإمارات العربية المتحدة	١٩٦٠	٠,٥٤	٣,١٠
بيبي حكمة	ايران	١٩٦١	٠,١٢	٠,٨١
سريز	ليبيا	١٩٦١	٠,٢٠	٢,٦٠
جبالو	ليبيا	١٩٦١	٠,١٠	٠,٦٨
مارون	ايران	١٩٦٤	٠,٩٠	٦,١٠
ساسان	ايران	١٩٦٦	٠,٤٠	٢,٧٠

المصدر: تم اعادة من قبل الباحث بالاعتماد على المصدر

The World's Giant Oil Fields: How Many Exist? How Much do they Produce? How Fast are they Declining, MR Simmons - January 2002, p16-20.

من خلال النظر والتعمق في الجداول أعلاه نستنتج بان منطقة الشرق الأوسط تعد المصدر الأساسي حالياً ومستقبلاً الذي يمكن أن يعول عليه في سد الطلب العالمي المتنامي من البترول والغاز الطبيعي وذلك لوجود إحتياطيات مكتشفة هائلة من البترول سهلة التطوير والإنتاج وكذلك لوجود مساحات شاسعة غير مستكشفة في هذه المنطقة، ولاننسى التقلبات السريعة في أسعار البترول حالياً على مستوى العالم لا

جدول رقم (4) تكلفة إنتاج برميل من البترول الخام في العالم

الدولة	تكلفة إنتاج برميل من البترول (دولار/برميل)
العراق	٥,٦ - ٥,١
السعودية	٥,٤ - ٤,٥
ايران	٦,٩ - ٥,٧
الكويت	٤,٨ - ٣,٧
الإمارات العربية	٦,٩ - ٥,٧
قطر	٦,٨
عمان	٦,٥
سوريا	٣
اليمن	٧
مصر	٧
الجزائر	١٣,٢ - ٧,٢
فنزويلا	١٣,٩ - ٩,٦
نيجيريا	١٦,٢ - ١٥,٣
روسيا	٨,٩ - ٨,٤
النرويج	٢٤ - ١٢,١
المملكة المتحدة (بحر الشمال)	٣٠,٧ - ٢١,٨
الولايات المتحدة الامريكية	٢١,٥ - ١٤,٨
النفط الصخري والرمل	٤٦ - ٣٠

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك) التقرير الشهري، اذار، 2011.

في حين ان إنتاج البرميل الواحد في اعماق البحار لا تقل عن (20-25) دولار، وإنتاج النفط الصخري في امريكا تصل تكلفه البرميل الواحد من (45-60) دولار في بعض الاماكن، وكذلك في منطقة الشرق الأوسط هنالك آبار تنتج كميات كبيرة من النفط على مستوى العالم.

وعند النظر الى الجدول رقم (6) اعلاه نرى ان ايران تحتل المرتبة الاولى من حيث احتياطي الغاز الطبيعي في الشرق الاوسط ، والقطر في المرتبة الثانية تليها السعودية في المركز الثالث.

وهذا ان دلّ يدل على الاهمية الكبيرة لمنطقة الشرق الاوسط فيما يخص الغاز الطبيعي من حيث النسبة التي يشكلها في كمية الانتاج والاحتياط العالمي. وبصورة عامة فان حجم الاحتياطيات لدول المنطقة للاعوام المذكورة اعلاه في زيادة مستمرة لاغلب منطقة الشرق الاوسط على الرغم من ان هنالك بعض الدول القليلة كمية الانتاج فيه في النقصان وبعض الدول تكاد تخلو من هذه المواد مثل (لبنان، الاردن، اسرائيل) كما موضح في الجدولين اعلاه.

ولا شك بان الزيادة في الانتاج والاحتياطيات للغاز في دول منطقة الشرق الاوسط تعطي زيادة في اهمية منطقة الشرق الاوسط. وهذا ما يدفع بالدول الكبرى للمحافظة على مصالحها في تلك المنطقة، ومن البديهي لدى السياسيين ان الازمات الاقتصادية هي اهم الدوافع لخلق الازمات، ويمكن ان نستنتج من الجداول اعلاه تشكيل خرائط توزيع الغاز الطبيعي في العالم ربما تكون سببا لرسم خرائط جديدة للصراع. او حتى اعادة رسم خارطة الدول بسبب اطماع الدول اكبرى في المنطقة، لغرض السيطرة على مصادر الطاقة وطرق اوصولها الى الاسواق العالمية، وتشكل هذه المنطقة اي الشرق الاوسط اهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة الامريكية واوروبا الغربية لما تحتويه انتاج واحتياطي كبير من النفط وغاز الطبيعي. (وزنة، 2011، ص158)

ومن خلال ما تقدم عرضه نستنتج اهمية منطقة الشرق الاوسط الاقتصادية قد كانت في تزايد مستمر منذ بداية القرن المصمر وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وطوال فترة الحرب الباردة، اذ تشكل مصادر الطاقة فيه من اهمية كبرى تدخل ضمن الاستراتيجيات امن الطاقة للدول الكبرى فضلا عن ما يعنيه من تحكم وهيمة عالمية سياسيا وعسكريا عن طريق التحكم بمصادر الطاقة.

الخاتمة والاستنتاجات

من خلال دراستنا للصراع الدولي في منطقة الشرق الاوسط، يمكننا القول بأنه يعد واحداً من أهم الصراعات التي ظهرت على الساحة الدولية، ومن القواعد الثابتة لأي صراع أو تنافس بين الدول حول منطقة معينة أو قضية معينة، أن يكون وراءه مجموعة من الدوافع التي تحفزهم على التنافس، وهذا ما يمكن أن ينطبق على الدول الكبرى، حيث تدفعها المنطقة (الشرق الاوسط) الى العديد من الدوافع الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، والتي جاءت لتعكس رغبة كل طرف على تحقيق أكبر قدر من المصالح في المنطقة.

وعليه فقد دخلت الدول الكبرى في منافسة على منطقة الشرق الاوسط وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. فسياسياً سعى كل طرف من طرفي التنافس إلى استئالة دول الخليج إلى جانبه عن طريق عقد الاتفاقيات والتحالفات وتبادل الزيارات، ومحاوله كل طرف منها إلى كسب ثقة دول الخليج على حساب الطرف الآخر، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة تبعية دول الخليج إليها عن طريق الاتفاقيات التي وقعتها مع دولها، فضلاً عن حرصها على تكريس نهج

تعود بالضرورة الى النقص في الامدادات بل الى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة ذلك فيها مثل المضاربة في بورصات البترول العالمية والمشاكل السياسية والحروب والتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، حيث انخفضت أسعار جميع أنواع الوقود في 2015 بالنسبة لجميع المناطق في العالم. وسجلت أسعار النفط الخام أكبر انخفاض في تاريخها ، وانها أكبر انخفاض حسب النسبة المئوية منذ عام 1986. وانخفض المتوسط السنوي لسعر خام برنت، والخام القياسي العالمي، بنسبة 47%، عاكسا اختلالاً متنام في التوازن بين الإنتاج والاستهلاك العالميين. انخفض فارق السعر بين خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط القياسي الأمريكي إلى أقل مستوى له منذ عام 2010. أيضاً انخفضت أسعار الغاز الطبيعي في جميع المناطق ، وإن نفط منطقة الشرق الأوسط هي العامل الاساسي وخاصة انتاج نفط دول منظمة الاوبك في استقرار اسعار البترول في الاسواق العالمية وإعادة التوازن فية وإمداد النقص الموجود فيه. يوضح الجدول اعلاه حجم الانتاج النفطي المؤكد لدول الشرق الأوسط، حيث تأتي السعودية في المرتبة الاولى يليها كل من ايران و العراق على التوالي (petroleum...today.com/index).

جدول رقم 6 يمثل انتاج الغاز الطبيعي في الشرق الاوسط للمدة (2005-2017)

الدول	الاحتياطي الغاز ترليون	الاحتياطي الغاز ترليون	الاحتياطي الغاز ترليون	الاحتياطي الغاز ترليون	الزيادة في الاحتياطي
ايران	٢٦,٦١	٣٤,٠١	٢٩,٦١	٣٢,٠١	٢٠١٧-٢٠١٠
قطر	٢٥,٧٦	٢٤,٦٨	٢٥,٤٦	٢٤,٥٨٦	٢٠١٧-٢٠١٠
السعودية	٦,٦٥	٨,٣٣	٧,٤٦	٨,٠٧٧	٢٠١٧-٢٠١٠
الكويت	١,٥٧	١,٧٩	١,٧٩	١,٧٥	٢٠١٧-٢٠١٠
الامارات	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٥,٩٧	٢٠١٧-٢٠١٠
العراق	٣,١١	٣,١٥	٣,١٦	٣,٥١٩	٢٠١٧-٢٠١٠
البحرين	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	٢٠١٧-٢٠١٠
عمان	٠,٨٢	٠,٧	٠,٨٤	٠,٧٢	٢٠١٧-٢٠١٠
الاردن	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٢٠١٧-٢٠١٠
سوريا	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٨	٢٠١٧-٢٠١٠
لبنان	-	-	-	-	٢٠١٧-٢٠١٠
اليمن	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٢٨٦	٢٠١٧-٢٠١٠
مصر	١,٦٧	٢,١٨	١,٦٧	٢,٢٤	٢٠١٧-٢٠١٠
اسرائيل	٠,٠٣	٠,١٩٨	٠,٠٣	٠,١٩٩	٢٠١٧-٢٠١٠
تركيا	٠,٠٨	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٥	٢٠١٧-٢٠١٠
المجموع	٦٧,٥٠٤	٧٦,٣١٩	٧١,٣٠١	٨١,٢٧٧	٢٠١٧-٢٠١٠
العالم	١٧١,٢٢١	١٨٩,٨٩٢	١٨٧,٩٧٢	١٩٤,٨٥	٢٠١٧-٢٠١٠
نسبة الشرق الاوسط من العالم	%٣٩,٤٢٥	%٣٧,٩٣١	%٣٧,٩٣١	%٤٠,١٩٠	%٤١,٧١٢

المصدر: تم الاستفادة من U. S. Energyn Information Administration

4. يرتبط الصراع الدولي في منطقة الشرق الأوسط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة الإقليمية والدولية المحيطة بالمنطقة، حيث تؤثر هذه البيئة في التنافس وتتأثر به.

5. وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن هناك تناقض بين ما تدعيه الدول الكبرى وما تفعله على الساحة الدولية لاسيما فيما يتعلق بنشر الديمقراطية والحرية ووقف انتهاك حقوق الإنسان.

المصادر والمراجع:

الكتب العربية

- الورتي، د. احمد ابراهيم، (2012) مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب ومصالح الدول الكبرى- دراسة تحليلية، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
- مقلد، اسماعيل صبري، (1982) نظريات السياسة الدولية، جامعة الكويت، الكويت.
- المصري، ابو فضل محمد بن مكرم الأفريقي، (1974) إين منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1970. اسماعيل بن حاد والجواهري، قاموس الصحاح في اللغة والاعلام، المجلد الاول، دار الحضارة العربية، بيروت.
- نعمة، حمادي، (2009) تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة حسينية بن بوعلوي، الشلف، الجزائر.
- ربيع، حامد، (1974) سلام البترول والصراع العربي الاسرائيلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- عبدالله، د. حسين، (2000) مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- برجاس، حافظ، (2000) الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت.
- المعيني، د. خالد (2009) الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دار كيوان للطباعة والنشر، دمشق.
- جيمس، داروتي (1985)، بالتسغرافوبرت، النظريات المتعارضة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبدالحسين، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت.
- جيلين، روبرت (1990)، الحرب والتغير في السياسة العالمية، ترجم: باسم مفتن النصر الله، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- كانتور، روبرت (1989)، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: أحمد ظاهر، مركز الكتب الأردني، عمان.
- زين، زين نورالدين (1971) الصراع الدولي في الشرق الأوسط و ولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهضة للنشر، بيروت.
- أنزو، سون (2010)، فن الحرب، تقديم: أحمد ناصيف، دار الكتاب العربي، بيروت.
- العجمي، ظافر محمد (2006)، أمن الخليج، تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، سلسلة الطروحات الدكتوراه، العدد 56، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عبدالعاطي، عمرو (2014) امن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، بيروت.

الانفرادية من خلال استخدام إستراتيجيات خاصة بها ابتكرتها لنفسها لتحقيق تغلغل أكبر في المنطقة، مثل اتباع سياسة مفاتيح التدخل بحجة محاربة الإرهاب واستخدام الحروب الأستباقية، والعمل على تغيير الأنظمة التي تشكل تهديد لها في المنطقة كما حصل في العراق، وذلك من أجل زيادة الهيمنة على دول الخليج. لذلك فقد عمدت إلى استغلال بعض حالات التراجع في علاقة بعض دول المنطقة مع الولايات المتحدة الأمريكية من اجل التقليل من الهيمنة الأمريكية، عن طريق تبادل الزيارات مع عدد من دول الخليج مثل السعودية والامارات وعقد العديد من الاتفاقيات معهم، فضلاً عن سعيها إلى استعادة علاقتها مع العراق التي تراجعت كثيراً بعد الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 .

أما التنافس في المجال الاقتصادي، فإن منطقة الشرق الأوسط تعد من أكثر المناطق التي سوف تشهد تنافساً على مصادر الطاقة ولاسيما مع احتمال ارتفاع الطلب عليها في العقود المقبلة، لذا فقد دخلت الدول الكبرى في تنافس على الطاقة الموجودة في الشرق الأوسط. إدراكاً منها لأهمية هذه الدول التي يمكن أن تنافسها في أسواق الطاقة أو في مجال تحديد الأسعار عن طريق خفض أو زيادة إنتاجها النفطي. لذلك سعت هذه الدول إلى التقرب من الدول الشرق الأوسط بدلاً من الدخول في منافسة معها، فأقامت العديد من المشاريع في مجال الطاقة مع أكثر من دولة خليجية سواء في مجال النفط أو الغاز، فضلاً عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتكثيف مشاريعها في مجال الطاقة الخليجي لقطع الطريق على أي دولة أخرى ومنعها من منافستها في مناطق نفوذها.

أما من الناحية العسكرية، فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط منافسة على أسواق السلاح الموجودة فيها، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، إذ يُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر مصادر السلاح في العالم خاصة إلى منطقة الشرق الأوسط، التي لا يمكن لأي دولة متفوقة في التصنيع العسكري تجاهلها، وذلك من أجل تصريف منتجاتها من الأسلحة والحصول على العوائد المالية الهائلة الناتجة عن تصدير النفط من الشرق الأوسط، وعليه فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المورد الرئيسي للسلاح إلى دول المنطقة من خلال عقد صفقات تسليح مع العديد من دولها مثل السعودية والامارات والكويت والعراق وغيرها.

وبالنسبة للاستنتاجات التي توصلت إليها دراستنا لهذا الموضوع، فهي كالآتي:

1. تنقسم الشرق الأوسط بمجموعة من السمات التي تجمع فيها نقاط القوة والضعف في آن واحد، فموقعها الجغرافي الحيوي وغناها بالموارد الطبيعية قد جعلها من أهم المناطق المؤثرة في السياسة الدولية.
2. تعد منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق الحيوية للصراعات الدولية لأنها تتحكم بالممرات والمضايق البحرية.
3. تحوي منطقة الشرق الأوسط على موارد كثيرة وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي ذات الأهمية لاقتصاديات الدول الصناعية وبالأخص اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، مما يعزز من موقعه قبالة الاقتصاديات العالمية المنافسة.

المصادر الانكليزية:

- الكياي، عبدالوهاب موسوعة السياسة، الجزء 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- عبدالله، عبدخالق (1989) العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة الكويت.
- فههي، عبدالقادر محمد (1990) الصراع وانعكاساته على الصراعات الاقليمية، بيت الحكمة، بغداد.
- العقاري، علي (2010) عودة العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، دار الرواد المزدهرة، بغداد.
- الحيالي، عبدالامير عباس (2009) تغير مفهوم وظيفة الحدود، مجلة الفتح، العدد 38، جامعة بغداد، كلية التربية.
- نعيمي، عبدالرحمن (1998) الصراع على الخليج العربي، المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، بيروت.
- برو، فليب (1998) علم الاجتماع السياسي، ترجمة: د. محمد عربي صاحيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- مراد، د. محمد (2009) السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت والاستراتيجي والمتغير الظرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت.
- رميحي، محمد (1994) البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، دمشق.
- رياض، محمد (1979)، الاصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبولتكيا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، دار النهضة، بيروت.
- نصر، مهنا محمد (1989) معروف خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية- دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة غريب، القاهرة.
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر (1983) مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت.
- صادق، نداء مطش (1990) أثر الصراع الدولي على التنمية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- نفط الخليج بعد الحرب على العراق (2006)، استراتيجيات وسياسات، مركز للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- الحتي، د. ناصيف يوسف (1985) النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت.
- الكيلاني، هيثم (1996) مشروع نظام الشرق الأوسط في بعده الأمني، المركز اللبناني للدراسات، بيروت.
- مورغنتاؤ، هانز . جي (1964) السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطة والسلام، ترجمة خيرى حاد، البار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
- خضوري، وليد (1997) صناعة النفط في الخليج بين قيود الماضي وتحديات المستقبل، من كتاب: الطاقة في الخليج، تحديات وتهديدات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- وهب، محمد علي (2015)، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
- خاطر، نصري ذياب، الجغرافية السياسية والجيوبولتكيا، الجنادرية للنشر- والتوزيع، الاردن، 2010.
- الكعكي، يحيى احمد (2002) الشرق الاوسط وصراع العولمة، دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع، بيروت.
- John w. Burton, world society, Cambridge, university press, London, 1972.
- R.J. Rummel, understanding conflict and war. <http://www,Hawaii,edu/powerkills/ucw.HTM>.
- chzrles O . Lerche and Abdul Aziz Said, conspets of int Irrnational politics in Global perspective, N.J Englewoob Cliffs,1979
- U.S.Energyn Information Administration, International Energy Statistics, 26/3/2016, <http://www.eia.gov/>
- Horry M.K: Relationship between Giant Fields Data and ultimate Recoverable oil, search and discovery Article #40236, 2007.
- petroleum...today.com/index
- 67.U.S.Energyn Information Administration, International Energy Statistics
- The World's Giant Oil Fields: How Many Exist? How Much do they Produce? How Fast are they Declining, MR Simmons - January 2002, p16-20.

المجلات والدوريات

- 1قزوم، اريك (1989) الانسان بين الجوهر والمظهر، ترجمة سعد طهران، مراجعة وتقديم لطفي فطم، سلسلة عالم المعرفة، العدد 140، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت.
- الحيالي، عبدالامير عباس (2009) تغير مفهوم وظيفة الحدود، مجلة الفتح، العدد 38، جامعة بغداد، كلية التربية.
- القصاب، عبدالوهاب عبدالستار (السنة 3) الوجود الاجنبي وأمن الخليج، دراسات سياسة، العدد 6، (بغداد: مركز الدراسات الدولية)
- بكر، حسن (1991) الولايات المتحدة وإدارة عملية الحشد الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 102.

الرسائل والاطارح

- حسين، وليد خالد (2010) المتغير الاقتصادي والصراع الدولي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد.
- كاظم، فلاح خلف (2006)، موقف النظم السياسية العربية من مشروع الشرق الأوسط الكبير (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

رومالي كاروبارى توركياء له رۆژنامهكانى ههرىمى كوردستاندا

توژينهوههيكى شيكاربيه له سهر رۆژنامهكانى "روداو و ئاوينه"

(2016/6/1 بۆ 2015/6/1)

بهحيا عومهر ريشاوى

بهشى تهكنيكى ميديا، كوليچى تهكنيكى كارگيرى، زانكوى پوليتهكنيكى سلياني، سلياني، ههرىمى كوردستانى عيراق

- بههوى بوونى گهورهترين ريزهى هاوالاتيانى كورد له توركياء و كارىگهريهكانى لهسهر ههرىمى كوردستان .

- بايهخدانى دهولتهق توركياء به ههرىمى كوردستانى عيراق له پرووى سياسى و ئابورى و گهشتوگوزاربيهوه .

- بهيوهنديه ميژويهكانى نيوان توركياء و ههرىمى كوردستان، له دروستبوونى دهولتهق عوسانيهوه تا ئسته .

- بوونى هيز و جولانهوه چهكداريهكانى كوردستانى توركياء و (هاوسوزى - مملاتى) تهوهوبى ئالوگورى نيوانيان و نيوان هيزه سياسيه كورديهكانى ههرىمى كوردستانى عيراق .

له سۆنگهى ئەم فاكتهرانه و چهندين فاكتهرى ديكه، ميدياى كوردى له ههرىمى كوردستاندا - بهتايهت لهم چهند سالهى داويدا- بايهخيكي تايهت و بهرچاوى به رومالكردى كاروبارى توركياء داوه، ئەوهى چاوديرى ميدياى (بينراو و بيستراو و نوسراو و ئهليكترونى) كوردى بكات، به بوونى ئەو ريزه بهرچاوه له ههوال و راپورت و وينه و تار و چاوينكهوتن و ژانرهكانى ديكه رۆژنامهى دهبييت، كه به شيوهيهك له شيوهكان تيشكيان خستوته سهر لايهنيك له لايهنهكانى كاروبارى توركياء و به شيوهيهك له شيوهكان شرفهقى دهكن.

دياره بايهخدان و رومالكردهكه له ههردولايه، بهو مانايهى ميدياى توركيش تيشك دهخاته سهر كاروبارهكانى ههرىمى كوردستان و لايهنه ئابورى و سياسى و كومهلايهتبههكانى ههرىمى كوردستان رومال دهكات و پانتايى (كات-شوين) بۆ تهرخان دهكات .

پوخته- ئەم توژينهوهيه بهناوينشانى - رومالى كاروبارى توركياء له رۆژنامهكانى ههرىمى كوردستاندا- باس له شيواز و چۆنيهق مامهلهكردى ميديايانهى رۆژنامهكانى باشورى كوردستان لهگهله بابهته جؤراوجؤرهكانى پهيوهست به كاروبارى توركياء ده كات، له رووى سياسى و ئابورى و كومهلايهقى و هتد.

توژينهوهكه بيكهاتوهه له دوو باسى تيورى، كه تيدا چوارچيوى ميتؤدى توژينهوهه كه و چهكى رومالى رۆژنامهى له رووى زانستيهوه خراوته روو، ههروهه باسيكى پراكتيكى به سوود وهرگرتن له ميتؤدى ناخشيكارى بۆ مشتتهيك له ژمارهكانى سائيك له ههردوو رۆژنامهى- روداو و ئاوينه-، كه دوو رۆژنامهى ديارى سهر گورهپانى ميدياى ههرىمى كوردستان.

چهكه كليل : رۆژنامه، توركياء، رومال، ناخشيكارى، كوردستان.

پيشهكى

رۆژنامهكان له ههرىمى كوردستانى عيراقدا بايهخيكي بهرچاوه به كاروبارهكانى توركياء دهدهن و تيشكى دهخهه سهر، ئەويش له بهر چهند فاكتهريك :

- نزيكى جيؤستراتيچى توركياء له ههرىمى كوردستان و كارىگهريه سياسى و كولتورى و ئابوريهكانى ئەم نزيكه .

- بههوى ئەوهى توركياء ولاتيكي سهتهره و كارىگهري گهره لهسهر گؤرانكاريهكانى ناوچهكه ههيه.

4- نامرزی توئینه‌وه‌که :

توئینه‌وه‌که له‌م توئینه‌وه‌یه‌دا نامرزی (شیکردنه‌وه‌ی ناوهرۆک - ناخشیکاری) و روئینوی سامپلیک له‌هه‌ردوو رۆژنامه‌ی (پووداو) و (ئاوئینه‌ی به‌کاره‌یناوه، ئه‌ویش له‌ ماوه‌ی نیوان (2015/6/1 بۆ 2016/6/1)، واته‌ بۆ ماوه‌ی (سائیک) و (4 ژماره) بۆ هه‌ر مانگیک (هه‌ردوو رۆژنامه‌که‌ هه‌فتانه‌ ده‌رده‌چن).

توئینه‌وه‌که‌م دوو رۆژنامه‌یه‌ی هه‌لبژاردوو، چونکه‌ دوو هه‌فته‌نامه‌ی ناسراو و خوئیناوی هه‌ریکی کوردستان و کاریگه‌رییان له‌سه‌ر واقیعی سیاسی و رۆشنییری و میدیایی هه‌یه‌ و له‌ زۆریه‌ی راپرسیه‌کاندا له‌ پله‌ یه‌که‌مه‌کان دین، له‌ زۆریه‌ی راپرسیه‌کاندا ئه‌م دوو رۆژنامه‌یه‌ له‌ ریزی یێشه‌وه‌ دین،¹ هه‌روه‌ها ناوچه‌ی جوگرافیش خوئینده‌وه‌ی بۆ گراوه‌، چونکه‌ رۆژنامه‌ی (پووداو) له‌ هه‌ولێر ده‌رده‌چیت و رۆژنامه‌ی (ئاوئینه‌ش) له‌ سلێمانی .

5- جۆر و میتۆدی توئینه‌وه‌که‌:

ئه‌م توئینه‌وه‌یه‌ له‌ ریزی توئینه‌وه‌ وه‌سفیه‌که‌ به‌رلایوترین میتۆده‌ له‌ توئینه‌وه‌ میدیاییه‌کان له‌ سه‌ر ئاستی جیهان و له‌لایه‌ن زۆرتین توئینه‌وانی بواری میدیا به‌کار ده‌هێنرێت، توئینه‌وه‌ی (وه‌سفیی) به‌مانا: پێدانی وینه‌یه‌کی ورد له‌سه‌ر که‌سه‌یه‌کی و پووداو و حالته‌کان و پێدانی وینه‌یه‌کی روون له‌سه‌ر ئه‌و دیارده‌یه‌یه‌ی که‌ زانیاری له‌باره‌وه‌ کۆده‌کرێته‌وه‌ (نبیل جمعه‌ النجار و ماجد راضی الزغبی، 2008: 34).

6- کومه‌لگه‌ و سامپلی توئینه‌وه‌که‌:

أ. بواری شوین: هه‌ریکی کوردستانی عێراق و شویتی ده‌رچوونی هه‌ردوو رۆژنامه‌که‌ (پووداو و ئاوئینه) بریتیه‌ له‌ (هه‌ولێر و سلێمانی).
ب. بواری کات: توئینه‌وه‌ به‌ دیاریکراوی رۆژنامه‌کانی نیوان (2015/6/1 تا 2016/6/1) وه‌ك سامپلی توئینه‌وه‌که‌ هه‌لبژاردوو و پاساوی هه‌لبژاردنه‌که‌شی بۆ ئه‌و پووداوانه‌ی له‌م ماوه‌یه‌دا روویانداوه‌ و ئه‌نجامدانی دوو هه‌لبژاردنی چاره‌نووسساز له‌ میژوی تورکیادا ده‌گه‌رێته‌وه‌.

ج. سامپلی توئینه‌وه‌که‌: سامپلی توئینه‌وه‌که‌ سامپلیکی ویستراوه‌ که‌ پێکهاتوو له‌ ژماره‌کانی سائیک له‌ هه‌ردوو رۆژنامه‌ی (ئاوئینه و پووداو)، 48 ژماره‌ بۆ هه‌ردوو رۆژنامه‌که‌، واته‌ 96 ژماره‌ .

7- چه‌مک و زاراوه‌کان:

له‌م توئینه‌وه‌یه‌دا چه‌مک و زاراوه‌یه‌ک به‌کار هاتوون، که‌ پێویستیان به‌ روئیکردنه‌وه‌ و پێناسه‌کردن هه‌یه‌، له‌وانه‌:
أ. پوومال: به‌مانا باه‌خ و شیوازی شروقه‌ و فسه‌ له‌سه‌ر کردنی میدیا بۆ باه‌تیکی دیاریکراو، ئه‌و شیوازه‌ خۆی له‌ ژانره‌ رۆژنامه‌یه‌یه‌ باو و ناسراوه‌کاندا ده‌یێننه‌وه‌، وه‌ك: وتار، راپۆرت، چاوپێکه‌وتن، کاریکاتیر، هه‌وال و جۆره‌کانی دیکه‌ .

ب. کاروباری تورکیا: سه‌رجه‌م ئه‌و باه‌تانه‌ ده‌گه‌رێته‌وه‌ که‌ په‌یوه‌ستن به‌ وڵاتی تورکیاوه‌، وه‌ك: باه‌تی (سیاسی، ئابوری، زانستی، هونه‌ری، ئابلی، کومه‌لایه‌تی...هتد) که‌ له‌ رۆژنامه‌گه‌ری کوردیدا باه‌خسیان پێدراوه‌ و پوومال کراون .
ج. رۆژنامه: رۆژنامه‌ چاکیرویکی خولیه‌ که‌ هه‌واله‌ سیاسی و ئابوری و کومه‌لایه‌تی و رۆشنییری و زانستی... هتد بلای ده‌کاته‌وه‌ و راقه‌یان ده‌کات و کومینتیان له‌سه‌ر ده‌نوسیت، هه‌روه‌ها به‌ پێی ده‌روازی یاسایی، رۆژنامه: چاکیرویکه‌ که‌ به‌ ناویک و به‌شیوه‌یه‌کی به‌رده‌وام له‌کاتی دیاریکراودا ده‌رده‌چیت (خلیل صابات و جمال عبد العظیم، 2001: 57) ، ئه‌گه‌رچی له‌سه‌ر ئه‌واوه‌ چه‌مکی

لێه‌وه‌ ئه‌رکی توئینه‌وان و ئه‌کادیمیستانه‌، که‌ ئاست و راده‌ و ناوه‌رۆکی ئه‌م باه‌خدا نه‌ شی بکه‌نه‌وه‌ و بگه‌نه‌ هه‌ندیک ده‌ره‌نجامی زانستی و میدیایی و هه‌ول بدنه‌ن شروقه‌ی راده‌ی باه‌خپێدانی میدیایی کوردی به‌ کاروباره‌کانی تورکیا بکه‌ن، ئه‌م توئینه‌وه‌یه‌ هه‌ولێ داوه‌ به‌ به‌شیک له‌م ئامانجه‌ بگات و ئه‌م کاره‌ ئه‌نجام بدات.

توئینه‌وه‌که‌ش خۆی له‌ سه‌ر باسدا ده‌یێننه‌وه‌: باسی یه‌که‌م: لایه‌نی میتۆدی توئینه‌وه‌که‌یه‌ و باسی دووهم: لایه‌نی تیۆری له‌خۆگرتوووه‌ و باس له‌ پوومالکردنی میدیا ده‌کات بۆ کاروباره‌ جۆراوجۆره‌کان و له‌ باسی سێهه‌مه‌دا، توئینه‌وه‌ به‌ ریکه‌ی (شیکردنه‌وه‌ی ناوهرۆک - ناخشیکاری) شیکردنه‌وه‌ی بۆ ناوه‌رۆکی باه‌خدانی رۆژنامه‌گه‌ری کوردی به‌ باه‌ته‌کانی په‌یوه‌ست به‌ تورکیا کدوووه‌ و لایه‌نی پراکتیکی توئینه‌وه‌که‌ی ئه‌نجامداوه‌ .

باسی یه‌که‌م:

میتۆدنامه‌ی توئینه‌وه‌که‌

1- گه‌رفتی توئینه‌وه‌که‌:

توئینه‌وه‌ی زانستی به‌ مانا بوونی گه‌رفتی که‌ ده‌یێنه‌ خولیاوی توئینه‌وه‌ و ده‌یه‌وێت لایه‌نه‌ شارواوه‌کانی بدۆزێته‌وه‌ و قسه‌ی له‌سه‌ر بگات، سه‌رچاوه‌ی گه‌رفتی ئه‌م توئینه‌وه‌یه‌ له‌و بۆشایه‌وه‌ دیت که‌ له‌ رۆژنامه‌گه‌ری کوردیدا هه‌یه‌، سه‌باره‌ت به‌ شیکردنه‌وه‌ی ناوه‌رۆک و شیوازی پوومالی میدیایی کوردی بۆ باه‌ته‌کانی په‌یوه‌ست به‌ کاروباری تورکیا، له‌ رووی ژانر و جۆری باه‌ت و دابه‌شبوونی به‌ پێی لاپه‌ره‌کان و ژانره‌ شیوازه‌کانی دیکه‌ی کاری رۆژنامه‌ی، هه‌روه‌ها ئه‌م توئینه‌وه‌یه‌ ده‌یه‌وێت ئاراسته‌ و شیوازی کارکردنی رۆژنامه‌کانی کوردستان بۆ باه‌ته‌کانی په‌یوه‌ست به‌ بارودۆخی سیاسی تورکیا بخاته‌ روو .

2- باه‌خی توئینه‌وه‌که‌:

باه‌خی ئه‌م توئینه‌وه‌یه‌ بۆ ئه‌م چه‌ند خاله‌ ده‌گه‌رێته‌وه‌:
- ئه‌م توئینه‌وه‌یه‌ ده‌یێنه‌ به‌شداریه‌ک له‌ ده‌وله‌مه‌ندکردنی توئینه‌وه‌ زانستییه‌کان له‌ بواری میدیا.

- پێویستییه‌کی ئه‌کادیمی و زانستی هه‌یه‌ له‌ هه‌ریکی کوردستاندا بۆ ئه‌م جۆره‌ توئینه‌وانه‌، به‌ تایبه‌ت بواری ناخشیکاری و شیکردنه‌وه‌ی ناوه‌رۆک بۆ باه‌ت و ژانره‌ رۆژنامه‌یه‌کان له‌ رۆژنامه‌گه‌ری کوردیدا.

- هه‌روه‌ها ئه‌م جۆره‌ توئینه‌وانه‌ خزمه‌تیه‌ک پێشکه‌ش به‌ کومه‌لگه‌ی کوردی ده‌کات به‌ ئاشنا کردنی ئه‌وانه‌ی چاودێری بارودۆخی تورکیا ده‌کهن بۆ شیوازی مامه‌له‌ی رۆژنامه‌گه‌ری کوردی له‌سه‌ر ئه‌م باه‌ته‌ .

3- پرسیاره‌کانی توئینه‌وه‌که‌:

ئه‌م توئینه‌وه‌یه‌ هه‌ول ده‌دات وه‌لامی ئه‌م پرسیارانه‌ بداتوه‌:
- ئه‌و باه‌تانه‌ چین که‌ رۆژنامه‌کانی کوردستان تیشکی ده‌خه‌نه‌ سه‌ر سه‌باره‌ت به‌ تورکیا؟

- چۆن باه‌ته‌کانی په‌یوه‌ست به‌ کاروباری تورکیا له‌ رۆژنامه‌کانی هه‌ریکی کوردستاندا پوومال ده‌کین و قسه‌یان له‌سه‌ر ده‌کریت ؟
- به‌ج شیواز و چ جۆره‌ فۆرمیک و هه‌رده‌گرن و له‌ چ قالیکی رۆژنامه‌یه‌دا ئه‌م باه‌تانه‌ له‌ رۆژنامه‌گه‌ری کوردیدا بلایه‌وه‌ ده‌گه‌رێته‌وه‌؟

زۆرتىن رېژە لە زانىارى سەبارەت بە رووداويكى ديارىكراو بە پشت بەستن بە سەرچاوهكانى دەزگا ميدياىيەكە بۇ پىرسىنگ كە جىنبايەخى خەلك يىت (سايتى رۇژنامەى ئەلزمەن، <https://www.azzaman.com/?p=75075>)

ياخود پىرسەى گەشتن بە زانىارى و وردەكارىەكانى پەيوەست بە رووداويكى ديارىكراو و روومالكردى فاكتهركان و شوين و كاتى روودانى و ناوى بەشدارىوانى و سەرجهم ئەو وردەكارىەكانى و دەكات لە رووداويكى كە بۇ بلاوكردنەو بەشيت (فاروق ابو زيد، 2008: 255).

روومالكردىن بە شىوازى جۇراوجۇر پۇلن دەكرىت:

بە پىتى ناوهرۇكى روومالكردىنەكە دوو جۇرى سەرەكى ھەيە :

يەكەم: روومالكردىن باهتبايەنە، واتە دەزگا ميدياىيەكە ھەول بەدات سەرجهم كارەكتەركانى رووداوهكە بدوئييت و زۆرەي لايەنەكانى شىرۇفە بكات، بى ئەووى ھەول بەدات بەرەو ئاراستەيەكى ديارىكراوى ببات يان بۇ بەرژووندى لايەتتىكى ديارىكراو يىت، ھەرچەند ئەمە كارىكى ئاسان نىيە، بەلام ئەستەميش نىيە .

دووم: روومالكردىن لايەنگرانە، واتە دەزگا ميدياىيەكە بۇ ئەجىنداىكى تايەت و بۇ بەرژووندىكى ديارىكراو، روومالى ئەو رووداوه دەكات و كەمتر رەچاوى پىرسىيەكانى كارى رۇژنامەى تىدا دەكرىت، دەزگا ميدياىيەكە بەم كارەى تىشك دەخاتە سەر لايەتلكە لە لايەنەكانى رووداوهكە و روومالى دەكات و ھەندى لايەنى دىكەى فەرامۇش دەكات .

خۇ ئەگەر بمانەويت باس لە چۆنەنى روومالكردىن بگەين لە لايەن رۇژنامەنوسەو، ئەوا پىنويستە يىبەستىنەو بە بەرپىسارىتتى، لەو روانگەو كە رۇژنامەنوس لە كاتى روومالكردىن ھەوايتكىدا و گواستەووى بۇ وەرگەكانى، دابراو نىيە لە كۆمەلگەكەى و پىنويستە بە ئەمانەت و ھەستى بەرپىسارىتتى ئەم ھەوالە بگوازىتەو، بە مانا روومالكردىن ھەوال و رووداوهكان خۇى لە خۇيدا نامانج نىيە، بە ئەندازەى ئەووى نامازىكە بۇ ھۆشياركردنەو و پىدانى زانىارى و سەقامگىرى كۆمەلەيتى و نامانجە بالاكانى دىكەى كارى ميدياىيە (محمد حسام الدين، 2003: 111).

بە پىتى شىوازى روومالكردىنەكەش بۇ ئەم شىوازەنى خوارەو دابەش دەيىت :

يەكەم: روومالى پىنويستە و دەستىنگ، ئەو جۆرەيە كە پىش رووداوهكە دەكەويىت و زانىارى دەداتە وەرگر .

دووم: روومالى راپۇرتبايەنە، ئەو جۆرەيە كە دواى رووداوهكە ئەنجام دەدەريىت و بلاو دەكرىتەو و وردەكارىەكانى دەخريىتە روو .

سپىيەم: روومالى بەدواداچوون، ئەو روومالەيە كە بەدواى وردەكارىەكانى رووداوهكە دەروات و گەشەكردنەكانى دەخاتە روو (فاروق ابو زيد، 2008: 256).

ھەندىكىش دەيكەنە 3 شىواز :

1- روومالى يىلايەنە: Objective News reporting واتە رۇژنامەنوسەكە تەنبا راسىتبايەكان دەخاتە روو، بى بوونى ئەجىندا و راي تايەتى خۇى و بى ئەووى ھىچ رافە و گوشەنىگاىەك بختە روو .

2- روومالى رافەكارانە: Interpretative News reporting واتە رۇژنامەنوسەكە دەگرىت بە شوين ئەو زانىارىيانەى كە دەبنە پالپشت بۇ روومالكردىنەكە و يارمەتى ئەو كەسانە دەدات كە ناتوان لە ھەوالەكان بگەن ياخود كاتيان نىيە بۇ تىگەشتىنكى باشتەر .

3- روومالى لايەنگرانە: Advocacy News reporting :بەووى

كارى رۇژنامەى تەنبا گواستەووى ھەوال بوو، بەلام ئەم چەمكە تىستە فراوانترىووه بۇ شىكردنەووى رووداوهكان و جولاندى راي گشتى و ھۆشياركردنەو و زۆر ئەركى گرنگتر (عبدالرزاق محمد الدلى، 2011: 71).

ھەندىك رۇژنامەگەرى وەك پىشە سەير دەكەن و ھەندىكىش بە دەستەواژەيەكى گشتىگر بۇ سەرجهم شىوازەكانى كارى ميدياىيە لە بىتراو و بىستراو و نوسراو دايدەنن، واتە رۇژنامەگەرى جىبازە لە رۇژنامەنوس و ئەو كارەيە كە كوى پىرسەى كارى ميدياىيە دەگرىتەو لە دەزگا ميدياىيەكە و رۇژنامەنوس و ناوهرۇكە رۇژنامەيەكە (على كنعان، 2014: 47).

باسى دووم

چەمكى (روومالى ميدياىيە)

ميديا پىردى پەيوەندى نىوان رووداوهكان و جەماوەرە، لە رىگەى كەنالە ميدياىيەكانەو جەماوەر زانىارى دەست دەكەويىت و بە رووداوه جۇراوجۇرەكان ئاشنا دەيىت و كارىگەرىيان لەسەر دروست دەكات، سەرچاوهى زۆرىك لە زانىارىەكانمان و باشتەر دروستبوونى (وينەى زىيەنى) لەسەر كەسايەتى يان شوئيىك يان نەتەو و ولاتىك، زۆرەي كات لە رىگەى ميدياوه دروست دەيىت، چون ئەركى سەرەكى ميديا گواستەووى ھەوال و روومالكردىن ئەوويە كە لە دەورەبەرمان دەگوزەريىت .

روومال بەماناى بايەخدان و پىدانى (كات – شوين) لەلايەن كەنالە ميدياىيەكە بە رووداويكى ديارىكراو ياخود: ئەو پىرسەيەيە كە تىيدا رۇژنامەنوسەكە زانىارى و وردەكارى و پىشقەچوونەكانى رووداويكى يان لىدوانىك دەخاتە روو، بە ماناىيەكى دىكە وەلامى ئەو پىرسىيارانە بەداتەو كە بە خەيالى وەرگر و خوئىنەر و بىسەر و بىنەرى پەيامەكە ميدياىيەكەدا دىن و بنوائىت پىيان بلىت (كى؟ كەى؟ لە كوى؟ بۇ؟ چۆن؟) ئەو رووداوه روويداوه .

روومالكردىن لايەتتىكى گرنگى دوناي ميديا پىنگ دەھىنىت و لە رىگەى روومالكردىنەو وەرگرى پەيامى ميدياىيە بەردەوام پەيوەست دەكرىت بە رووداوهكانەو و فاكتهرىكى پىربايەخە بۇ دروستبوونى وينا و راپوچوون و ئاراستە و كارىگەرى لەسەر ئەو رووداوانەى كە لە دەورەبەرى روو دەدەن (باسم و حىد جوى و ھدى فاضل عباس، 2013: 130)، چەندىك دەزگا ميدياىيەكە جەخت لە باهەتتىكى ديارىكراو بكاتەو و روومالى بكات ئەوئەندە كارىگەرى دروست دەكات (نەزەت محمود نقل و محمود عبود مھدى ، 2011: 28)، وەك چۆن لە تىۆرەكانى (پشت بەستن بە ئامرازەكانى ميديا) و (ئەجىنداسازى) بە درىژى باسى لىوہ كراوہ .

ديارە روومالكردىش سەرجهم ژانرە رۇژنامەيەكان دەگرىتەو وەك: ھەوال و راپۇرت و وتار و چاويىكەوتن، واتە ھەريەك لەوانە لايەتلكە لە لايەنەكانى رووداوهكە روومال دەكەن و بە كوى بەكارھىنانى سەرجهم يان زۆرەي ژانرە رۇژنامەيەكان وىنەيەكى تا رادەيەكى زۆر تەواوكرمان لەسەر رووداويكى ديارىكراو دەست دەكەويىت لەلايەن دەزگا ميدياىيەكەوہ .

پىسپۇرانى بوارى ميديا پىنئاسەى جۇراوجۇريان بۇ (روومالى ميدياىيە) داناو، لەوانە: پىرسەى دەستخستنى زانىارى و وردەكارىەكانى تايەت بە رووداويەكە بە جەختكردنەو لە شوين و كارەكتەر و كاتى رووداوهكە، ياخود: پىرسەى وەرگرىتى

رەنگ و ئەلەکترونی) بەرھەمەکانی پێشکەشی خەلک دەکات. تۆری میدیای رووداو کۆمپانیایەکی قازانجیوستە، بەلام گەیانندی زانیاری راست و بەشداریکردن لە چەسپانندی پایەکانی ئازادی رادەپرێن بە گرنکتر دەزانیته له دستخستنی قازانجی مادی. هەرۆها له بلاوکردنەوه و گەیانندی بەرھەمەکانیدا خۆی بە سنووریکی جوگرافیایی دیاریکراوه نابهستیتەوه و دیدیکی جیانیانەمی هەیه بۆ کارکردن.

خشتەمی ژمارە (1)

دابەشبوونی بابەتەکان بە پێی لاپەرەکانی رۆژنامەمی (رووداو)

لاپەرە	دوبارە	رێژەمی سەدیی %	پلەبەندی
۲-۱	۶	۲.۶۴۳	۸
۳-۴	۲۵	۱۵.۴۱۸	۳
۶-۵	۱۰۴	۴۵.۸۱۴	۱
۷-۸	۱۲	۵.۲۸۶	۵
۹-۱۰	۹	۳.۹۶۴	۷
۱۱-۱۲	۳	۱.۳۲۱	۱۱
۱۳-۱۴	سفر	سفر	۱۲
۱۵-۱۶	۵	۲.۲۰۲	۹
۱۷-۱۸	۱۰	۴.۴۰۵	۶
۱۹-۲۰	۴	۱.۷۶۲	۱۰
۲۱-۲۲	۱۳	۵.۷۲۶	۴
۲۳-۲۴	۳۶	۱۵.۸۶۹	۲
کۆ	۲۲۷		

سەرچاوه: نامادەکردنی توێژەر.

بە پێی خشتەمی ژمارە (1) و داتا و رێژەکان، لاپەرەکانی (5-6)ی رۆژنامەمی (رووداو) زۆرتین بابەتی تیندا بلاوکراوتەوه، بە رێژەمی (45.814%) و پاش ئەوه لاپەرەکانی (23-24) دیت بە رێژەمی (15.869%) و له پلەبەندی سێهەم لاپەرەکانی (3-4) دیت بە رێژەمی (15.418%) و بەم شێوەیە، کەمترین بابەتی بلاوکراوه له لاپەرە (11-12) یە، کە رێژەمی (1.321%) بەرکەوتوووه و له لاپەرەکانی (13-14)ش هیچ بابەتیکی پەيوەست بە کاروباری تورکیا تیندا بلاونەکراوتەوه.

خشتەمی ژمارە (2)

ژانری بابەتە بلاوکراوەکان له (رووداو)

ژانر	دوبارە	رێژەمی سەدیی %	پلەبەندی
راپۆرت	۸۴	۳۷.۰۰۴	۱
هەوأل	۳۸	۱۶.۷۴۰	۳
چاوپێکەوتن	۳۳	۱۴.۵۳۷	۴
وتار	۶۵	۲۸.۶۳۴	۲
دیکە	۷	۳.۰۸۳	۵
کۆ	۲۲۷		

سەرچاوه: نامادەکردنی توێژەر.

رۆژنامەنوسەکە تیشک دەخاتە سەر لایەتیک له رووداوێکە و لایەنەکانی دیکە فەرمانۆش دەکات (أنواع التغیبه الخبریه، <http://www.siironline.org/alabwab/alhoda-culture/021.html>).

ئەمرۆ جیواز له سەدەبەك له مەوبەر دەستخستن و بلاوکردنەوه و روومالی میدیای گۆرانکاری ریشەمی بەسەردا هاتوو، ئەگەر جارێ هەوأل و رووداوێک له سەرچاوه فەرمییه میدیاییهکانی وهك نازانسهکانی هەوأل و رۆژنامە و کەناله رادیۆیی و تەلەفزیۆنیەکانەوه و دەست دەخرا، ئەوا ئەمرۆ بەشیکێ ئەو روومالکردنە له لایەن هەوألێ ئاسایی و ئەوهی پێی دەوتریت (هەوألێ رۆژنامەنوس - رۆژنامەنوسی هەوألێ) ئەنجام دەدریت، واتە رەگەز و کاراکتەریکی دیکە بۆ روومالکردنی رووداوێک پەیدا بووه و له رێگەمی سایتە کەسبێ و تۆرە کۆمەڵایەتیەکانەوه ئەم کارە ئەنجام دەدریت و کەسە ئاساییەکان دەبنە بەشداریکی کارا له روومالی هەوألەکان له رێگەمی بەرھەمچینیانی بابەت و هەوأل و پیندانی داتا و زانیاری کە خۆیان وهری دەگرن و بلاوی دەکەنەوه (رحیم زید، 2013: 16)، بەجۆرێک هەندیک جار وەرگرەکان جاریکی دیکە دەبنەوه سەرچاوه بۆ دەزگا میدیاییهکان و دەزگا میدیاییهکان له رێگەمی تۆرە کۆمەڵایەتیەکان و سایتە کەسییهکانەوه هەوأل و زانیاریان دەست دەکەویت و پاشتر پڕۆسەمی (روومالکردن) ئەنجام دەدەن. (نەبا السید عبد المعطی، 2015: 11).

باسی سێهەم: لایەنی پراکتیکی

شیکردنەوهی ناوەرۆکی هەردوو رۆژنامەکە (رووداو و ئاوتیە)

بۆ ئەنجامدانی لایەنی مەبدانی توێژینەوهکە و ناخشیکاری، توێژەر هەستاهه به دیاریکردنی سامپلێک (مشتەبەك) له هەردوو رۆژنامەمی (رووداو و ئاوتیە) بۆ ماوهی سالیك له (1-6-2015 بۆ 1-6-2016)، پاشان توێژەر فۆرمیکی سەرەتایی نامادەکرد، کە پێکھاتبوو له چەند بواریک:

- بواری دابەشبوونی بابەتەکانی رۆژنامەکە بە پێی لاپەرەکان.
 - دابەشبوونی بابەتەکان بە پێی ژانرەکان.
 - دابەشبوونی بابەتەکان بە پێی جۆری بابەتەکان.
 - دابەشبوونی بابەتەکان بە پێی سەرچاوهکان.
 - دابەشبوونی بابەتەکان بە پێی نووسەرەکان.
 - دابەشبوونی بابەتەکان بە پێی قەبارەمی بابەتەکان.
 - دابەشبوونی بابەتەکان بە پێی هەلوێستیان لەمەر ئاراستە سیاسیەکانی تورکیا.
- ئەم بواریە بە جۆرێک دانزان کە بۆ وەلامدانەوهی پرسیارەکانی توێژینەوهکە بگۆنچیت پاش راپۆرتکردن بە چەند مامۆستایەکی پەسپۆر،² کە پلەمی زانستیان هەیه و لەم بواریە ئەزموونیان هەیه و سوود له سەرخی و تینینیەکانیان وەرگیرا، پاشان رێژەمی سەدی بۆ ژمارەکان دەرھینرا .

پەكەم: خشتەکانی تاپەت بە رۆژنامەمی (رووداو)

(تۆری میدیای رووداو)- وهك له دیجیتالمیدیای (رووداو) دا هاتوو- (<http://www.rudaw.net/sorani/about>) گروویکی میدیای سەرپەخۆی کوردی ئازادە، له بواری میدیای بیندراو و بیستراو (بەشێوهی کاخەز و دەنگ و

خشتەى ژمارە (4)

سەرچاوەى ھەوأل و راپۆرت و چاوپێكەوتن له (رووداو)

سەرچاوەى بابەت	دووبارە	رێژەى سەدى %	رێژەى سەدى
دەرگا میدیایى و ئازانسە جیانیەکان	۱۵	۹.۶۷۷	۲
سەرچاوەى تاییەت بە رۆژنامەكە	۱۴۰	۹۰.۳۲۲	۱
كو	۱۵۵		

سەرچاوە: ئامادەکردنى تۆیژەر.

خشتەى ژمارە (4) و داناکان ئەو دەردەخەن كە رۆژنامەكە بە رادەیهكى زۆر پشتی بە خۆى بەستووە بۆ دەستخستنى ھەوأل و راپۆرت و چاوپێكەوتن بە رێژەى (90%) كە ئەویش رێژەیهكى بەرزە، و ئامازەیه بە توانای رۆژنامەكە لە رووى سەرچاوە ناوخۆیەكانى و سوود وەرگرتن لە پەیمانێزەكانى بۆ دەستخستنى ھەوأل و زانیاری، پاشان دەرگا میدیایى و ئازانسە جیانیەكان بە پلەى دووهم دى ت بە رێژەى (9%) .

خشتەى ژمارە (5)

نوسەرى وتارەكان

نوسەر	دووبارە	رێژەى سەدى %	رێژەى سەدى
كورد	۵۶	۸۶.۱۵۳	۱
بیانی	۹	۱۳.۸۴۶	۲
كو	۶۵		

سەرچاوە: ئامادەکردنى تۆیژەر.

لەم خشتەیهدا كە تاییەتە بە نوسەرى وتارەكانى رۆژنامەى (رووداو) و خشتەى ژمارە (5)، دەردەكەوێت كە زۆرینهى نوسەرانى رۆژنامەكە نوسەرى كوردن بە رێژەى (86%) پاشان نوسەرانى ناكورد و بیانی دین بە رێژەى (13%)، كە ئامازەیه بۆ زیادبوونی باهەخانی نووسەرانى كورد بە كاروبارى توركیا و پەیدا بوونی پەسپۆرتى بۆ كاروبارى توركیا لە تێو نووسەرانى كورد.

خشتەى ژمارە (6)

قەبارەى بابەتە بلاوكراوەكان

قەبارە	دووبارە	رێژەى سەدى %	پلە بەندى
كەمتر لە نیو لاپەرە	۸۵	۳۷.۴۴۴	۲
نیو لاپەرە	۱۰۷	۴۷.۱۳۶	۱
زیاتر لە نیو لاپەرە	۱۹	۸.۳۷۰	۳
یەك لاپەرە	۱۶	۷.۰۴۸	۴
كو	۲۲۷		

سەرچاوە: ئامادەکردنى تۆیژەر.

لە خشتەى ژمارە (6) دەردەكەوێت كە زۆرینهى بابەتەكان قەبارەى (نیو لاپەرە) یان

لە خشتەى ژمارە (2) دا دەرگەوتوووە كە زۆرترین باهەخ بە (راپۆرت) دراووە و پلە بەندى یەكەمى ھیناوە بە رێژەى (37%)، ئەمەش ئامازەیه بە باهەخانی رۆژنامەكە بە ژانرى راپۆرت و خستەرووى زانیارى سەبارەت بە رووداوەكانى پەيوەست بە كاروبارى توركیا، پاشان (وتار)كانى رۆژنامەى (رووداو) بە پلەى دووهم بە رێژەى (28%) دیت، ئەمەش بەلگە بە لەسەر باهەخانی رۆژنامەكە بە دەرخستنى راپۆچونى جۆراوجۆر لەسەر كاروبارى توركیا و زۆرینهى وتارەكانیش وتارى (سیاسى)ن، لە پلە بەندى سێهەم ژانرى (ھەوأل) دیت كە رێژەى (16%) بەرگەوتوووە، و دوا ژانر (چاوپێكەوتن)ە بە رێژەى (14%) .

خشتەى ژمارە (3)

جۆرى بابەتە بلاوكراوەكانى تاییەت بە كاروبارى توركیا له (رووداو)

ژانر	دووبارە	رێژەى سەدى %	پلە بەندى
سیاسى	۱۹۷	۸۶.۷۸۴	۱
ھونەر	۱۱	۴.۸۴۵	۲
تایبى	۱	۰.۴۴۰	۴
وەرزشى	-	سەر	
ریكلام	۳	۱.۳۲۱	۳
ئەدەبى	-	سەر	
ئابورى	۱۱	۴.۸۴۵	۲ دووبارە
كۆمەلایەتى	۱	۰.۴۴۰	۴ دووبارە
دیکە	۳	۱.۳۲۱	۳ دووبارە
كو	۲۲۷		

سەرچاوە: ئامادەکردنى تۆیژەر.

بە پێى خشتەى ژمارە (3)، بابەتى (سیاسى) زۆرترین رێژەى وەرگرتوووە بە رێژەى (86%)، كە ئەوێش رێژەیهكى زۆرە و زۆرترین پانتایی لە رۆژنامەى (رووداو) دا داگیر كردووە، فاكتهرەكەشى روونە، كە بۆ ئەو ژینگە سیاسیه دەگەرێتەووە كە لە ناوچەكەدا ھەیه و كارێگەرى رووداوە سیاسیهكانى توركیا لەسەر ھەرىبى كوردستان، ھەردوو بوارى (ئابورى و ھونەر) بە رێژەى (11%) دیت، پاشان (ریكلام) بە رێژەى (3%) و (دیکە) (1%) و تاییبى و كۆمەلایەتى (0.440%) و بوارەكانى (وەرزشى و ئەدەبى) ھیچ رێژەیهكىان بە دەست نەھیناوە ھیچ بابەتێك لەو دوو بوارەدا بلاونەكراونەتەووە.

خشتەى ژمارە (8)

هەلۆیستەکان لە بابەتەکانی (پووداو) سەبارەت بە ئاراستە سیاسییەکانی تورکیا

هەلۆیست	دووبارە	رێژەى سەدى %	پلەبەندى
بۆ بەرزووندى هەدەپە و پەكەكە	۳۷	۱۶.۲۹۹	۳
دژ بە بەرزووندى هەدەپە و پەكەكە	۲۴	۱۰.۵۷۲	۴
بۆ بەرزووندى ئاك پارتى و حكومەت	۱۱	۴.۸۴۵	۵
دژ بە بەرزووندى ئاك پارتى و حكومەتى توركيا	۷۰	۳۰.۸۳۷	۲
ئىتلاىەن	۱۰۵	۴۶.۲۵۵	۱
كو	۲۲۷		

سەرچاوه: ئامادەکردنى توێژەر.

لە خشتەى ژمارە (8)ى تايبەت بە رۆژنامەى (پووداو) دەردەكەوێت كە نزیك لە نیوێى بابەتە بۆلاوكراوەكان كە رێژەى (46%) ى بەركەوتوو (هاوسەنگ) ى تیدا پارێزراو و رۆژنامەكە هەولیداو بەبەت و هەوالەكان وەك خۆى بگوازیتەوه، كە بۆ رۆژنامەىەك و خۆیندەوهى بۆ دەكریت كە دژایەتى ئەم ئاراستە سیاسیه دەكات كاریكى گزنگە، لە پلەبەندى دوووم و بە رێژەى (30%) بابەتەكانى (دژ بە بەرزووندىەكانى ئاك پارتى و حكومەتى توركيا) بوون، لە پلەبەندى سێهەم و بەرێژەى (16%) بابەتەكان (بۆ بەرزووندى هەدەپە و پەكەكە) بوون، پاشان (دژ بە بەرزووندى هەدەپە و پەكەكە) رێژەى (10%) ى وەرگرتوو و لە كۆتایدا و بە رێژەى (4%) بابەتەكان چوونەتە خانەى (بەرزووندى ئاك پارتى و حكومەتى توركيا) وە.

دووم: خشتەكانى تايبەت بە رۆژنامەى (ئاوینە)

بە پێى مألپەرى ئاوینە، (<http://www.awene.com/derbare>)

(ئاوینە) لەسالى 2006وه دەستبەكار بووه، سەر بە كۆمپانیای ئاوینە بە بۆ چاپ و بۆلاوكردنەوه. كۆمپانیای ئاوینە، كۆمپانیایەكى سنووردارە لە بواری میدیا و بۆلاوكردنەوهدا كاردەكات. مۆلكى كۆمەلێك وەرپههینە، كە ئامانج و بنەما سەرەكیەكانى ئاوینە كۆى كدوونەتەوه، لەپێش هەمووشیانەوه ئەو پرنسیپى كە "كەنالهكانى راگەیاندى ناتوان ئازاد بن، تا لەرووى داراى و ئابووریەوه ئازاد نەبن لە دەسەلات و دامودەزگا رەسمیەكان". لێرەشەوه پرۆژەىكە بۆ هاندانى و بەرهینانى كەرتى تايبەت لەبواری میدیا. كۆمپانیای ئاوینە، جگە لەوهى خاوەنى رۆژنامەى ئاوینە، لە رینگى ساقى ئاوینەوه خزمەتگوزاریه رۆژنامەوانیەكانى بە خۆراى پێشكەشى هاوڵاتیان دەكات.

داگیر كدووه بەرێژەى (47%) و پاشان (كەمتر لە نیو لاپەرە) بە رێژەى (37%) و لە پلەبەندى سێهەم (زیاتر لە نیو لاپەرە) بە رێژەى (8%) و لە كۆتایدا ئەو بابەتەى قەبارەى یەك لاپەرەیان پێدراوه، تەنها رێژەى (7%) ى رۆژنامەى (پووداو)یان داگیر كدووه. كە ئەمەش ئامازەیه بۆ بايەخدانى رۆژنامەكە بەكاروبارى توركيا لە رووى قەبارەوه بە قەبارەى جیاواز و تەرخانكردنى پانتاییهكى باش لە رۆژنامەكە بۆ ئەو بواره.

خشتەى ژمارە (7)

بواری بابەتەكان

بابەت	دووبارە	رێژەى سەدى %	پلەبەندى
پەكەكە و هەدەپە	۴۷	۲۰.۷۰۴	۳
كاروبارى گشتى توركيا	۵۵	۲۴.۲۲۹	۲
كورد لە توركيا	۶۳	۲۷.۷۵۳	۱
ئاك پارتى و ئوردوگان	۵	۲.۲۰۲	۶
توركيا و عىراق	۵	۲.۲۰۲	۶
هەلبژاردنەكانى توركيا	۳۲	۱۴.۰۹۶	۴
توركيا و داعش	۵	۲.۲۰۲	۶
توركيا و هەرنى كوردستان	۵	۲.۲۰۲	۶
دیکه	۱۰	۴.۴۰۵	۵
كو	۲۲۷		

سەرچاوه: ئامادەکردنى توێژەر.

بە پێى ئەم خشتەى سەرەوه كە ژمارە (7) ى وەرگرتوو دەردەكەوێت كە بابەتەكانى پەيوەست بە (كورد لە توركيا) پلەبەندى یەكەمى وەرگرتوو بە رێژەى (27%)، ئەمەش ئامازەیه بە بايەخدانى رۆژنامەكە بە كورد لە توركيا و تايهتكردى پانتاییهكى باش بۆ ئەم بابەتە، پاش ئەو بابەتەكانى تايبەت بە كاروبارى گشتى توركيا بە رێژەى (24%)، لە پلەبەندى سێهەم بابەتەكانى پەيوەست بە (پەكەكە و هەدەپە) بە رێژەى (20%) و پاش ئەو و بە رێژەى (14%) باس لە هەلبژاردنەكانى توركيا كراوه، و هەریەك لە (ئاك پارتى و ئوردوگان و توركيا و داعش و توركيا و هەرنى كوردستان توركيا و عىراق) كەمترین رێژەیان بەركەوتوو بە رێژەى (2%).

خشستهی ژماره (13)

نوسهري وتارهكان له (ئاوئنه)

نوسهري	دوباره	ريژهي سهدي %	پلهبهندي
ياني	سفر	سفر	۲
كورد	۳۰	۱۰۰	۱
كو	۳۰	۱۰۰	

سهراوه: تامادهكردني تويژه.

له خشستهی ژماره (13) ی تايهت به ئاوئنه دهردهكهويت، كه سهرحم ئهو وتارانهي له (ئاوئنه) بلاوكراونهتهوه و به ريژهي (100%) نوسهركاني كوردن و هيچ وتارنيك له لايهن نوسهري بيانيهوه له رۆژنامهكه بلاونهكراونهتهوه. كه ئهمهش ئامازهيه بۆ زيادبووني نوسهري كورد كه بايهخ دهن به كاروباري توركي و پهيدا بووني پسپورتي لهه بواره.

خشستهی ژماره (14)

قهبارهي باهته بلاوكراوهكان له (ئاوئنه)

قهباره	دوباره	ريژهي سهدي %	پلهبهندي
كهتر له نيو بهره	۳۴	۵۳.۹۶۸	۱
نيو بهره	۲۲	۳۴.۹۲۰	۲
زياتر له نيو بهره	۵	۷.۹۳۶	۳
يهك لايهره	۲	۳.۱۷۴	۴
كو	۶۳		

سهراوه: تامادهكردني تويژه.

به پني ئهم خشستهيهي سهروهه كه ژماره (14) ی وهرگرتووه، نيوه باهتهكاني رۆژنامهي (ئاوئنه) و به ريژهي (53%) كهتر له نيو لاپهري بۆ تهرخان كراوه له رۆژنامهكه، پاش ئهوهو به ريژهي (34%) قهبارهي نيولاپهري و پاشان به ريژهي (7%) زياد له له نيو لاپهري بۆ تهرخان كراوه و له پلهبهندي سههم و تهنها به ريژهي (3%) يهك لاپهري له رۆژنامهكه بۆ باهتهكاني تايهت به توركيای بۆ تهرخان كراوه.

خشستهی ژماره (15)

بواري باهتهكان له (ئاوئنه)

باهت	دوباره	ريژهي سهدي %	پلهبهندي
پهكهكه و ههدهبه	۱۵	۲۳.۸۰۹	۱
كاروباري گشتي توركي	۹	۱۴.۲۸۵	۳
كورد له توركي	۹	۱۴.۲۸۵	۳
ئاك يارتي و ئوردوگان	۸	۱۲.۶۹۸	۴
توركي و عيراق	سفر	سفر	۶
ههلبژاردنهكاني توركي	۱۴	۲۲.۲۲۲	۲
توركي و داعش	سفر	سفر	۶
توركي و ههريي كوردستان	۵	۷.۹۳۶	۵
ديكه	۳	۴.۷۶۱	۳
كو	۶۳		

سهراوه: تامادهكردني تويژه.

له خشستهی ژماره (15) و ريژهكان دهردهكهويت كه باهته بلاوكراوهكاني (ئاوئنه) تايهت به (پهكهكه و ههدهبه) به پلهي يهكهم ديت به ريژهي (23%) كه ئهمهش ئامازهيه بۆ بايهخداني ئهم رۆژنامه به تيشك خسته سه ههوالهكاني ئهم دوو هيزه سياسيهي كه ئاراستهي سياسيان له يهكهوه نزيكه، پاشان باهتهكاني پهيوهست به (ههلبژاردنهكاني توركي) به ريژهي (22%) و له پلهي سههم (كاروباري گشتي توركي و كورد له توركي) به ريژهي (14%) و پاش ئهوه و به ريژهي (12%) باسهكاني تايهت به (ئاك يارتي و ئوردوگان) ديت، له پلهبهندي پينجهم و به ريژهي (7%) باهتهكاني تايهت به (توركي و ههريي كوردستان)، له كۆتايدا ههريهك له باهتهكاني تايهت به (توركي و عيراق و توركي و داعش) هيچ باهتيكيان له سهراوه بلاو نهكراوهتهوه.

خشستهی ژماره (16)

ههلوئستهكان له باهتهكاني (ئاوئنه) سهبارت به ئاراسته سياسييهكان له توركي

ههلوئست	دوباره	ريژهي سهدي %	پلهبهندي
بۆ بهرزوهندي ههدهبه و پهكهكه	۲۴	۳۸.۰۹۵	۱
دز به بهرزوهندي ههدهبه و پهكهكه	سفر	سفر	۵
بۆ بهرزوهندي ئاك يارتي و حكومهت	۵	۷.۹۳۶	۴
دز به بهرزوهندي ئاك يارتي و حكومهت توركي	۲۱	۳۳.۳۳۳	۲
پيلايهن	۱۳	۲۰.۶۳۴	۳
كو	۶۳		

سهراوه: تامادهكردني تويژه.

که له (بهرژوندی ههدهپه و پهکهکه)ن، پاشان بابهتهکانی (دژ به بهرژوندی ههدهپه و پهکهکه) به ریژهی (10%)، له کۆتايدا و به ریژهی (4%) ئەو بابهتانهی که دهچنه خانەیی (بهرژوندی ئاڤارتي و حکومەتی تورکیا)ن.

9- رۆژنامەیی (ئاوینە) زۆرتین بابهتهکانی پهیوهست به تورکیا لهههردوو لاپهههکانی (14-13) بڵاوکړدۆتوه به ریژهی (22%)، پاشان لاپهههکانی (17-18) که به زۆری لاپهههکانی بیرووران به ریژهی (19%)، کهمترین بابهت له رۆژنامەیی (ئاوینە) له لاپهههکانی (7-8 و 11-12 و 15-16) و له کۆتايدا و به ریژهی تنهبا (3%) له لاپهههکانی (9-10)دا بابهت بڵاوکړاوتوه.

10- نیوهی بابهتهکانی رۆژنامەیی (ئاوینە) تهرخان کراوه بۆ وتار و به ریژهی (47%) که ئاماژهپه به بایهخدانی رۆژنامەکه به خستنهرووی راوېچونهکان لهسهر تورکیا، پاشان راپورت و چاوپیکهوتن له پلهی دووم و سیههم دین و له کۆتايدا ژانری ههوال دیت که کهمترین پانتایی له رۆژنامەیی (ئاوینە) بههراورد به ژانرهکانی دیکه داگیر کردوه.

11- رۆژنامەیی (ئاوینە) زۆرتین بایهخی به بابهته (سیاسیهکان) داوه به ریژهی (90%)، ئەوهش بۆ ئەو ژینگه سیاسیه دهگهڕیتوه که له ناوچهکه و ههرینیی کوردستان ههیه و ههروهها سروشتی رۆژنامەکه که بایهخ به بابهته سیاسیهکان دهدات، پاش ئەوه و له پلهی دووم و سیههم بابهتهکانی ههردوو بواری ئابوری و هونهر دیت، له کاتیکدا ههریهک له بوارهکانی (ئهدب و ئایینی و وهرزشی و ریکلام و کۆمهلاهیتی) هیچ بابهتیکیان لهسهر بڵاونهکړاوتوه.

12- سهراوهی زۆرینیی ئەو بابهتانهی له (ئاوینە) بڵاوکړاوتوهتهوه خودی رۆژنامەکه بوون به ریژهی (84%).

13- سهرحهم ئەو وتارانەیی له (ئاوینە) بڵاوکړاوتوهتهوه و به ریژهی (100%) نوسهههکانی کوردن و هیچ وتارێک له لاین نوسهههانی بیانیهوه له رۆژنامەکهدا بڵاونهکړاوتوه.

14- نیوهی بابهتهکانی رۆژنامەیی ئاوینە کهمتر له نیو لاپههه بۆ تهرخان کراوه، له کاتیکدا به ریژهی (3%) یهک لاپههه له رۆژنامەکه بۆ بابهتهکانی تابهت به تورکیا بۆ تهرخان کراوه.

15- بابهته بڵاوکړاوهکانی ئاوینە تابهت به (پهکهکه و ههدهپه) به پلهی یهکهم دیت و پاشان بابهتهکانی پهیوهست به ههلبژاردنهکانی تورکیا و له پلهی سیههم و چوارهم و بینجهم بابهتهکانی پهیوهست به (کاروباری گشتی تورکیا و کورد له تورکیا و تورکیا و ههرینیی کوردستان) له کاتیکدا ههریهک له بابهتهکانی تابهت به (تورکیا و عێراق و تورکیا و داعش) هیچ بابهتیکیی لهسهر بلاو نهکړاوتوه.

16- رۆژنامەیی ئاوینە به پلهی یهکهم ئەو بابهتانهی بڵاوکړاوتوهتهوه که له (بهرژوندی ههدهپه و پهکهکه)ن به ریژهی (38%)، پاشان ئەو بابهتانهی که (دژ) به بهرژوندیهکانی ئاڤارتي و حکومەتی تورکیا)ن، ههروهها بابهته (بیلایههکان) له پلهی سیههم دین، له کاتیکدا ئەو بابهتانهی که (دژ) به بهرژوندیهکانی ههدهپه و ئاڤارتي)ن هیچ ریژهیهکی وهرنگرتوه.

له خستتهی ژماره (16) و سهبارته به ههلوپهستهکانی بابهته بڵاوکړاوهکان له پلهبهندي یهکهم ئەو بابهتانه دین که له (بهرژوندی ههدهپه و پهکهکه) دهشکینتوه به ریژهی (38%)، که ئەمهش ئاماژهپه بۆ نزیکیی ئاراستهیی کارکردنی ئەم رۆژنامەیه لهم دوو هیزه سیاسیه، پاشان ئەو بابهتانهی که (دژ) به بهرژوندیهکانی ئاڤارتي و حکومەتی تورکیا)به به ریژهی (33%) له پلهی دووم دیت، ههروهها بابهته (بیلایهه)کان له پلهی سیههم و به ریژهی (20%) دیت و سهبارته بهو بابهتانهی که (دژ) به بهرژوندیهکانی ههدهپه و ئاڤارتي)ن هیچ بابهتیک بڵاونهکړاوتوه.

ئهنجامهکان

1- رۆژنامەیی (رووداو) زۆرتین بابهتی تابهت به تورکیا له لاپهههکانی (5-6)دا بڵاوکړدۆتوه به ریژهی (45%) و کهمترین بابهت له لاپهههکانی (11-12) دا بڵاوکړاوتوه به ریژهی (1%)، له کاتیکدا له لاپهههکانی (13-14)ی رۆژنامەیی رووداو هیچ بابهتیک تابهت به تورکیا بڵاونهکړاوتوه.

2- رۆژنامەیی (رووداو) زۆرتین بایهخی به (راپورت) داوه به ریژهی (37%)، پاشان ژانری (وتار) دیت و ئەمهش بهلگهیه لهسهر بایهخدانی رۆژنامەکه به دهرخستنی راوېچونی جۆراوچۆر لهسهر کاروباری تورکیا و زۆرینیی رههالی وتارهکانیش وتاری (سیاسی)ن، له کاتیکدا (ههوال) و (چاوپیکهوتن) بایهخی کهمترین پیدراوه.

3- بابهته سیاسیهکان زۆرتین پانتاییان له رۆژنامەیی (رووداو) بۆ تهرخان کراوه به ریژهی (86%) که ئەوهش ریژهیهکی زۆره، فاکتهههکهشی روونه که بۆ ئەو ژینگه سیاسیه دهگهڕیتوه که له ناوچهکهدا ههیه و کاریگهههیی رووداوه سیاسیهکان لهسهر ههرینیی کوردستان، له کاتیکدا هیچ بابهتیک له بوارهکانی (وهزرش و ئهدب)ی تابهت به تورکیا بڵاونهکړاوتوه.

4- رۆژنامەیی (رووداو) به رادهیهکی زۆر بۆ دهستخستنی ههوال و راپورت و چاوپیکهوتن پشتی به خۆی بهستوه به ریژهی (90%) که ئەویش ریژهیهکی بهرزه، پاشان دهزکا میدیایههکان به پلهی دووم دیت.

5- زۆرینیی نوسههه و تارههکانی رۆژنامەیی (رووداو) کوردن به ریژهی (86%) پاشان نوسهههانی ئاکورد و بیانی دین.

6- زۆرینیی بابهتهکانی رۆژنامەیی (رووداو) قهبارهی (نیو لاپههه) یان داگیر کردوه به ریژهی (47%) له کاتیکدا ئەو بابهتانهی قهبارهی یهک لاپههه یان پیدراوه، تنهبا ریژهی (7%) ی رۆژنامەیی (رووداو) یان داگیر کردوه.

7- بابهتهکانی پهیوهست به (کورد له تورکیا) پلهبهندي یهکهمی له رۆژنامەیی (رووداو) وهرگرتوه به ریژهی (27%)، پاش ئەوه بابهتهکانی تابهت به کاروباری گشتی تورکیا به ریژهی (24%)، له پلهبهندي سیههم بابهتهکانی پهیوهست به (پهکهکه) و ههدهپه، ههریهک له (ئاڤارتي و ئوردوگان و تورکیا و داعش و تورکیا و ههرینیی کوردستان تورکیا و عێراق) کهمترین ریژهه یان بهرکهوتوه.

8- نیوهی بابهته بڵاوکړاوهکانی (رووداو) بابهتی (بیلایهه)ن به ریژهی (46%)، له پلهبهندي دووم و به ریژهی (30%) بابهتهکانی (دژ) به بهرژوندیهکانی ئاڤارتي و حکومەتی تورکیا) دین، له پلهبهندي سیههم و به ریژهی (16%) ئەو بابهتانه دین

پیشنیارو راسپاردهكان

- 1- ئەنجامدانی توێژینهوه لهسەر ئەو بابەتانهی که له میدیای تورکیدا سەبارەت بە هەریکی کوردستان بۆ وکراوەتەوه.
- 2- ئەنجامدانی توێژینهوهی زانستی بۆ شیکردنەوەی ناوهرۆک بۆ بابەتەکانی پەيوهست بە تورکیا له کەناڵە ئاسانیەکان و رادیۆکان .
- 3- ئەنجامدانی توێژینهوهی زانستی سەبارەت بە ئاراستەکانی هاوڵاتیانی کوردستان یاخود دەستەبژیری کۆمەلگەیی کوردی، سەبارەت بە گوتاری ئاراستەکراوی میدیای تورکی بۆ هەریکی کوردستان.
- 4- ئەنجامدانی توێژینهوهی زانستی سەبارەت بە ناوهرۆکی تۆره کۆمەلایەتیەکان و ئاراستە و بیروبووچونی بەکارهێنەرانی تۆره کۆمەلایەتیەکان له هەریکی کوردستاندا سەبارەت بە تورکیا.
- 5- ئەنجامدانی توێژینهوهی زانستی سەبارەت بە پرومائی میدیای کوردی بۆ هەلبژاردنەکانی تورکیا.
- 6- ئەنجامدانی توێژینهوهی زانستی سەبارەت بە کاریگەری دراما تورکیەکان لهسەر بینەرانی و کۆمەلگەیی کوردی.

في الصحافة الالكترونية العراقية للزامات الداخلية، مجلة الباحث الاعلامي.

نزهت محمود نفل و محمود عبود محمدي (العدد 14، 2011)، التغطية الصحفية لقضايا حقوق الانسان في العراق، مجلة الباحث الاعلامي.

سایتي رۆژنامهی (نەلزەمان) <https://www.azzaman.com/?p=75075>
 فاروق ابو زيد (2008)، فن الخبر الصحفي، دار و مكتبة الهلال، بيروت
 محمد حسام الدين (2003)، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

أنواع التغطية الخبرية

<http://www.siironline.org/alabwab/alhoda-culture/021.html>

رحيم زيد (2014)، أخلاقيات الإعلام الجديد، المديرية العامة للصحافة و الطباعة و النشر، دهوك،

نها السيد عبد المعطي (2015)، صحافة المواطن، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة.

ديجيتال ميديا روادو: <http://www.rudaw.net/sorani/about>

سایتي ئاویته: <http://www.awene.com/derbare>

پەراویزەکان

- 1- راپۆرتی ریکخراوی ستۆپ بۆ دژە گەندەلی وریکخراوی NED ی ئەمریکی بۆ ریزەبندی کەناڵە میدیایەکان لە هەریکی کوردستان، رۆژنامهی ئاویته ژماره 527 – 2016/7/26 لاپەرە 4.
- 2- ئەو پەسپۆرانی هەلسەنگاندیان بۆ فۆرمی ناخشیکاریهکه کەردبوو:
 پ.ی.د. هیتش رهسول – زانکۆی راپهرين
 د. شوان ئادهم ئەبەس – زانکۆی پۆلیتەکنیکی سلێمانی
 د. ئەحمەد حەمە غەریب – زانکۆی گەشەپێدانی مروۆی

سەرچاوهكان

- راپۆرتی ریکخراوی ستۆپ (527 – 2016/7/26) بۆ دژە گەندەلی وریکخراوی NED ی ئەمریکی بۆ ریزەبندی کەناڵە میدیایەکان لە هەریکی کوردستان، رۆژنامهی ئاویته
- نبیل جمعة النجار و ماجد راضي الرغبي (2008)، أساليب البحث العلمي، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن.
- خليل صابات و جمال عبد العظيم (2001)، وسائل الاتصال، نشاتها و تطورها، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، الطبعة التاسعة.
- عبدالرزاق محمد الدليمي (2011)، المدخل الى وسائل الاعلام و الاتصال، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن.
- علي كنعان (2014)، الصحافة مفهومها و أنواعها، المعز للنشر والتوزيع، الأردن.
- باسم وحيد جوني و هدى فاضل عباس (العدد 20، 2013)، التغطية الخبرية

Mid-Victorian England and Female Emancipation: Elizabeth Gaskell's *North and South*

Saman Ali Mohammed

Department of English, College of Language, University of Human Development
Sulaimani, Kurdistan Region – F.R. Iraq

Abstract— one of the heated discussions of the Victorian era is female emancipation. In the heart of an industrial period when materialism, economic competition and public domain were dominated by men, women had the domestic sphere. The apparent difference between these two spheres was not tolerable for Elizabeth Gaskell and she critiqued it. Her novel *North and South* discusses the perceptions on women, the idea of industrialization, and class distinction in Victorian Era. Developing her main character Margaret Hale, Gaskell critiques her society and the mentality behind a perception of patriarchal and materialistic society. Gaskell develops her character on many different levels by giving her various roles especially in the industrial north. Valuing certain qualities women possess in the domestic level, Gaskell brings Margaret to the debates, businesses, factories, riots and public sphere of Milton. Gaskell presents the contemporary and Victorian readers with a different perception of women, their roles, and significance in the private and public spheres.

IndexTerms—Victorian Era, Materialism, Female Emancipation, Public and Private Spheres.

Early and Mid-Victorian Age and Women

The nineteenth century literature portrayed the perspective on gender and the role of literature expandingly. In the awakening of the century, a dive into human intellectual potential started that commented on almost all the aspects of society, shook the accepted beliefs, broke the social and cultural changes and offered new perceptions. Discussing the roles both genders had,

accepted, or suffered or could play in the advancement of society and culture as well as ideas of marriage, independence, virtue, wealth and social status are some of the main topics debated, critiqued and written about throughout the nineteenth century especially the Victorian era. As Nancy Armstrong states:

Marry a man with whom you were emotionally compatible if you could, but marry a man of material means you must, such novels as *Pride and Prejudice* (1813) and *Emma* (1816) seemed to say, or else face the degradation of impoverishment or, worse, the need to work for a living. Given that the population under twenty-five years of age shot up from 46 to 58 percent of the population between the mid-eighteenth century and the beginning of Victoria's reign in 1837, courtship rituals to ensure that deserving women would meet and win the hearts of eligible men could not have been considered a frivolous activity (97).

The attempts to define gender positions and roles are not bound to only a period or a writer but centuries. The Victorian age was an age of industry and radical changes and its literature reflected such changes. Both Deirdre David and Anna Jones discuss that nineteenth-century authors utilised the medium of literature to comment upon the Victorian society and its evils; their novels also offered thoughts upon how the problems in Victorian England could be resolved. The role of woman and their social status as well as their proper identity are also critiqued (31, 241).

Like other early-and-mid Victorian novels Elizabeth Gaskell's *North and South*, published from 1854-1855, critiques industrialization and the role of women and presents revolutionary ideas about the role of women in society in contrast to the domestic conventions of her time. Gaskell introduces the reader to a female character, Margaret Hale who is in problematic social circumstances that radically challenge conventional perspectives about women. This essay examines critical works engaged with critiquing the situation of women in the time of Elizabeth Gaskell and explains how *North and South* portrays and critiques fundamental tasks and roles that women could take part both in public and private spheres with a special focus on Margaret. This paper attempts at explaining how and why this novel is a representation of women's voice and was an outcry in Gaskell's time. Throughout the early and mid-nineteenth century, women's position in society was usually in the home. A patriarchal society that valued men and gave them a dominant power made women largely victims of such a mentality and as Nancy states:

In the fiction of the Victorian period, gender ceased to be the means of guaranteeing reproduction of the ruling class and provided instead the means of limiting sexual reproduction. Thus, set in opposition to natural desire, or what might be called "femaleness," a woman's display of Victorian femininity marked the difference between middle-class reproductive practices and those specific to the working classes, the Irish, and so-called "native" peoples. Or so we might conclude from comparing Austen's fiction to that of Emily and Charlotte Bronte. (100)

Judy Low in her *Women and Industrialization: Gender at Work in Nineteenth-Century England* explains that women were placed as "domestic ideals" which defined them only with roles in "natural caring and nurturing capacities" (4). A belief that came from a deeply established paternalistic ideology restricted women to "housing, child care and procreation," and resulted in women's marginalization from the outside world (141). After Napoleonic Wars which ended in 1815, the political perspective shifted towards domestic issues and "industrialization offered new opportunities for workers but it also created new stresses" that along with many cultural,

societal and political issues became the centre of Victorian debates. Furthermore, ideas of "ideals of moral" became heated topics; "self-discipline thus became a crucial a critical engine of social progress and individual stature" (Adams 6). This ideology as Nicola Humble also asserts, resulted in the construction of "separate spheres:" a "public sphere" dominated by men and a "private sphere" for women which defined each of them with specific and different roles based on their sphere (220). This indicates that home was defined as the only natural domain for women and resulted in their status as a "virtual prisoner at home" (220). Such perception of women placed them in a "dependent and powerless position" and limited their access to the outside world (Honeyman 104). In such a situation, women were thought to want to find a husband as a dominant breadwinner who they could in return provide with other physical, emotional and moral needs. Moreover, the early-and-mid-Victorian mentality did not consider women in equal terms with men but rather as less in terms of physicality as well as intellect and this resulted in restricting women to certain abilities. This ideology not only identified women to home and constrained them from "practicing their profession or acquire the necessary education" but also undervalued their role and "silence[d] their voices" (Basch 105, Levine 7). Thus, it was that the home became, in one of the more delirious celebrations of the ideal, what John Ruskin in *Sesame and Lilies* called "the place of the peace; the shelter, not only from all injury, but from all terror, doubt, and division" (Ruskin 1903: xviii, 122 qtd Adams 8)

Culture, Industrialization and Home and *North and South*

Gaskell from the early chapters of *North and South* rejects the conventions of her time and provides a revolutionary description of her main character, Margaret Hale, in the south of England in the mid-Victorian time which from an ecofeminism's point of view is self-explanatory taking the agricultural south counted. She separates her heroine from other female characters by giving her distinctive qualities that stand out and are suggestive to be imitated. For instance, before Edith's wedding, while Edith is lying on a sofa, Margaret stands

a “lay figure” to show the Indian shawls (Gaskell 12). Edith is portrayed as “a soft ball of muslin and ribbon,” and Margaret is depicted as “tramp[ing] along in the woods at Helstone” (Gaskell 5, 16). This suggests that Gaskell portrays them differently in contrast to conventions and neither restricts her heroine to subservience nor presents her as a weak figure but rather as an effective and firm one at home. For instance, unlike other ladies in the house, Margaret sees herself as having “the familiar features in the usual garb of a princess” and “stood perfectly still” when Henry Lennox came in whereas other ladies “started back” (Gaskell 12). In such a powerful representation, Gaskell encourages women to have a resolute status and rejects the patriarch mentality and such features, as Barbara Harman supports seems “acutely conscious and thus more appropriately an agent than a mere body emptied of power” (362). By contrasting Margaret with Edith and Lennox, Gaskell provides an indication of her heroine’s bold personality and highlights that Margaret is a “conscious and a high spirited” woman whose aim is to oppose patriarchy or at least should be this state in the time of Gaskell (Lansbury 107). If, as James Adams states, “Female tenderness and modesty thus became an emphatically political issue, and a rebuke to men who would presume less of women”, Gaskell even denounces that and her presentation speaks so. (85)

Gaskell tests Margaret in the face of all the challenges society put or a woman faces in a deeply stricken industrial world. Margaret grows and *North and South* can as well be an example of Bildungsroman, the novel of development or education in which “self-discovery and self-definition of the protagonist tend to be more emphatically social, conjured up in large part by new prospects of social mobility, a world of possibility at once exhilarating and fearful.” (Adams 123). To subvert the conventional mentality that did not value a woman’s ability and influence in social life, Gaskell in chapter seven, moves the novel’s setting from the agricultural Helston to the industrial Milton that serves also as a way for Margaret to educate, experience and develop. Rosemarie Bodenheimer agrees that Gaskell through this move critiques the patrician society of her time in the figure of Mr. Hale and leads Margaret to the heart of industrial north (54-55). When Margaret’s father decides to

move to Milton because he faced ideological problems, he was not able to manage his conscience or explain his situation to his daughter and thus he is dependent on Margaret: “putting his hand on Margaret’s arm, he mutually entreated to be led away, as if he were blind and she his faithful guide” (Gaskell 249). Through such scenes one is taken to think through and reflect back on the power of female characters maintaining life, guiding and shielding because Margaret is the one that not only manages the move, but also breaks the news to her mother because her father cannot do it. She also provides morality and support to the Hale family and she has “a masculine quality, one conventionally expected from fathers” (David 13). Margaret is portrayed as a “spirited and strong-minded” character that supports her parents who are left “paralyzed by prospects of this economic, social, and psychological disruption in their lives” despite the industrial world where a woman’s effect is denied and devalued (Brown 347). Pasty Stoneman supports this view that Margaret has a “dynamic and independent” character, unlike her contemporaries, and Gaskell shows her significant and essential role that efficiently looks after her family (137). This is an indication of Gaskell’s appreciation of a woman’s function in managing home space and providing morality to the family, especially when in the early mid-Victorian mentality women were considered as “passive victims suffering under patriarchal social structures” in industrial life (Brown 2).

Gaskell contradicts the binding and restricting of women’s access to the domestic world only. For the Victorians the domestic woman “acted as both guidance and balm, a source of value outside the world of exchange. This led to the idea of a woman being associated with an instinctive, well-nigh angelic devotion to the needs of others, and thus a moral influence which elevated and refined those around her” (Adams 8). Yet, Gaskell exposes her heroine to the public world of Milton unlike her contemporaries and this suggests a revolution in her time especially when industrialization had a profound influence in restricting women to the home and caused the rise of a “middle class of separate spheres” (Honeyman 98). In Gaskell’s time, for a woman to be in public was considered “bad publicity” and “walking alone in the streets, speaking before a mixed audience ... engaging in a world of business or politics ...

might compromise a women's reputation" (Harman 551). In contrast, as a challenge Margaret is placed in the streets of industrial Milton and characterized as strong enough to meet "the future... however, stern and iron it be" (Gaskell 55). Thus, the representation is that women can be in public with men and emphasizes women's rights in public that the "patriarchal values of middle and upper classes" have dominated and this placement of Margaret in Milton challenges the "sharply marked division between private and public life" because a woman's position and her role in public was a matter of anxiety for the early and mid-Victorians (Harman 553, Johnson 1). Moreover, it is almost certain that Gaskell not only provides women with access to be in public with men and tries to free them from restrictions but also "bring[s] to the surface the unconscious bifurcations that produce class and gender ideology" and to have Margaret in public is to destroy such "dichotomies" (Johnson 2).

Elizabeth Gaskell, Margaret Hale and Working Class

Associating certain female qualities and home, Gaskell takes out such powerful forces to the streets of Milton easing the tension in the industrially stricken and economically challenging climate. Through an industrial theme she shows the influence that women can have in alleviating class tension and working-class suffering. To better portray such influence on the social life of the workers, Margaret is placed between Thornton, an "aggressive northern capitalism" and Higgins, "working class trade unionism" (Johnson 2). The suffering lives of people, as Lown maintains, was a "moral failure" that both caused tension and undervalued women's role and further isolated and restricted them to home (97). Such tension is reflected in Bessy's suffering: "I think if this life is th' end, and that there's no God to wipe away all tears from all eyes—yo' wench, yo'! I could go mad" (Gaskell 95). The condition of the working-class families essentially highlights the evils that materialism and economical tensions have brought to their lives. In such a situation Gaskell not only places Margaret in public, but also depicts her with the role of investigating and observing the working-class conditions as well as having a

"moralizing influence" (Elliott 31). Margaret's mediation to class conflicts and suffering is depicted by her constant visits to Higgins family, for instance, after she becomes aware of the condition of poverty, she helps Higgins family with food and comfort. Furthermore, she has a "sympathetic listening and physical and spiritual ministrations" on the Higgins family (Parker, "Ladies Business" 329). She reads the Bible to Bessy, befriends Mary, and prevents Higgins from drinking. This shows how *North and South* is concerned with the influence of "exploring the relationship between women's life and their social environment," freeing them from restrictions and giving them necessary social roles (Dredge 85). Thus, Margaret's skills are valuable both in the public and private spheres. The title of the novel was not *North and South* first, but "Margaret Hale" after its main character and this change suggests "a larger ambition" since "it undertakes a more comprehensive social portrait, which sets the more tranquil, agrarian south against the frenetic energy and social dynamism of the industrial north" (Adams 152)

In Milton Mr. Hale finds "something dazzling" in the spectacle of so much energy and power as men strive for advancement, economic boost, but are stuck in corruption, failure and dishonesty. Gaskell however through her heroine critiques the evils and fundamental conflicts that industrialization caused and demonstrates the role of women in awakening the community by portraying Margaret to confront Thornton as the embodiment of industrialization. For instance, when Thornton says, "We the owners of capital have a right to choose what we will do with it", Margaret disagrees and sarcastically asks him whether it is "a human right" (Gaskell 139). She does not agree with Thornton and is depicted as having a moral motive and an effective influence on Thornton and his usage of power and wealth. When her father said that he wants to "do justice" to Mr. Thornton, Margaret replied "So I do" (Gaskell 156). She further says "He [Thornton] is my first olive: let me make a face while I swallow it. I know he is good of his kind, and by and by I shall like the kind" (156). This is important since the evil effects of such a materialistic mentality and industrialization are depicted through Butcher and Bessy's death and Higgins' state of constant working and suffering.

Margaret discovers the destructive influence of materialism and class distinction and awakens Mr. Thornton of them as when Mr. Thornton asks why Margaret complains about living in Milton, she replies: "Because ... I see two classes dependent on each other in every possible way, yet each evidently regarding the interests of the other as opposed to their own; I never lived in a place before where there were two sets of people always running each other down." (111). Effectively women's essential functions in society portrayed through ultimate understanding and certain qualities women possess. Women's role here is profoundly pictured through Margaret that has a profound "moral influence ... indirectly exert on men" like Thornton (Gallagher 168). This achieves two targets of portraying women's effective roles as well as freeing and subverting them from domestic boundaries.

The projection of Margaret is tried to be within the realistic perception of Victorian understanding on women. Margaret continually efforts to restrain her emotions as she is - "vexed and ashamed at the difficulty of keeping her right place, and her calm unconsciousness of heart" (303) – but in the progression fights with "that most difficult problem for women, how much was to be utterly merged in obedience to authority, and how much might be set apart for freedom in working" (203). Gaskell proposes a radical reform of the cooperation of both sexes in public and private lives. For instance, in Gaskell's conventions, philanthropy and "social service" were opportunities for women to access the public (J. Parker 31). She appreciates such social functions but also expects more from women as she portrays Margaret with a crucial role of addressing problems like strike and conflicts between manufacturers and workers. For instance, when Margaret says: "I have heard some people, or, it may be, only someone of the work people, speak as though it were the interest of the employers to keep them from acquiring money—that it would make them too independent if they had a sum in the savings' bank" (111). Thornton replies, "I dare say it was that man Higgins who told you all this," (111). It is crucial that Margaret interprets between the masters and men and exchanges ideas and opinions, which as Elliot indicates is revolutionary because a woman's participation in the community was denied (40, 41). What is more, Margaret

learns the language of both masters and men and her mother accuses her of acquiring "factory slang" but she emphatically says "if I live in a factory town, I must speak factory language when I want it ... I could astonish you with a great many words you never heard in your life. I don't believe you know what a knob stick is" (Gaskell 219). Thus, her success and her essential role in the public sphere as a "mediator of social spheres" (Elliot 40). Furthermore, this shows that Gaskell believes in women's essentiality in society and switches their roles from charity activities to "a recognizable civil agency" that places them in the social function of industrial life (Dredge 83-85). Moreover, because capitalism and patriarchal society depreciated and debased certain roles in society but Gaskell through Margaret critiques this.

Margaret's function of what Elizabeth Starr calls a "transformative role" (395) is important because Gaskell is critiquing the conflicts in society by presenting the power that women have to settle such conflicts. Margaret's influence in the "mediation of different opposing interests" is another significant role the mid-Victorian context counted (Elliot 32). The patriarch mentality apparently positions men in "authority" and views women as "supportive" and engaging with "domestic roles" (Honeyman 95). Certain qualities are given to women and thought of home as John Ruskin in *Sesame and Lilies* called "the place of the peace; the shelter, not only from all injury, but from all terror, doubt, and division" (Ruskin 1903: xviii, 122 qtd Adams 8). Gaskell portrays that it will be a social failure to restrict women in domestic life because of the meaningful and constructive influence women have in public. Margaret is presented as the "worker's advocate, a sympathetic lady ... speaking for these inarticulate masses" (Parker, "Fictional" 322).

In contrast Gaskell provides Margaret with an active role of reconciling two different groups in public which is a significant and essential role of management in society especially in an industrial life of early and mid-nineteenth century when women were considered as "passive recipient" and "not valued" (Honeyman 37, 49). For instance, Margaret informs Thornton about his conflict with workers and saying: "I am trying to reconcile your admiration of despotism with your respect for

other men's independence of character" (Gaskell 116). Thus, Gaskell presents Margaret to "apply a single standard of behaviour to both private relations and relations between classes" (Gallagher 168). Margaret, unlike any other ladies in the novel, argues with Thornton that:

Not in the least because of your labor and capital positions ... but because you are a man, dealing with a set of men over whom you have ... immense power, just because your lives and your welfare are so constantly and intimately interwoven. God has made us so that we must be mutually dependent ... Neither you nor any other master can help yourselves. The most proudly independent man depends on those around him for their insensible influence on his character—his life (114-15).

This confrontation undermines a materialistic society that causes imbalance and tension as it values only "utilitarian pragmatism, self-reliance and material wellbeing" (Brown 345). Moreover, this is a revolutionary and an essential depiction of women with a significant role in the public with men. Having influenced Thornton, Margaret is happy when he admits "What the master is, that will the men be, without over-much taking thought on his part" portraying her with the role of reconciling between workers and masters (Gaskell 115). This indicates that Gaskell associates Margaret with the role of reconciliation between workers and masters.

Margaret's reconciliation is granted when Mr. Thornton says, "The battle is pretty fairly waged between us" (Gaskell 101). Such an achievement by women is vital since as Elliot further explains, Gaskell is "idealizing ... industrial relations ... [and] advocating a type of social arrangement pioneered by women" and rejects such a position to base on "political economy or other theoretical abstraction" (31). Margaret's profound influence and achievement can be better perceived when Mr Thornton denied it and actually mocked Margaret: "On some future day ... in Utopia this unity may be brought in to practice" (112). In contrast, Margaret had a profound effect on Thornton to finally have a good relationship with workers and her effect is based neither on "rural paternalism" nor on a "cash nexus" but rather a mutual and human understanding (Elliot, 31). Such an effect undermines Thornton's belief and

shows Margaret's influence that brings the union of both sides. Margaret's engagement in the public life of Milton is an outcry that "women should be seen not as separate nor as passive or as simple victims, but as vital and essential to the making of industrialization" (Honeyman 37). Gaskell implies that women are crucial in influencing social participation and management as Margaret settles both sides to a mutual social communication and understanding.

Intellect and Awareness

In contrast to the early and mid-nineteenth century, Elizabeth Gaskell believed in the intelligence and the social awareness of women on public social, political and economic issues. She emphasized that women should have their own voice on such issues, especially as Nancy Henry concedes that industrialization resulted not only in the conception of unregulated wealth, but also the restriction of women to certain household skills (157). To convey such potential role, Margaret is distinguished from other female characters in the novel. For instance, when in Thornton's house, unlike other ladies who are "employing themselves in taking notes of the dinner and criticizing each other's dress", and unlike Mrs. Thornton who is depicted as a prisoner of her "museum like home" (Harman 335), "Margaret caught a clue to the general conversation [among the gentlemen] ... listened attentively" (Gaskell 151-2). Margaret's interests contrast with those of the other stereotypical Victorian ladies and this was revolutionary. Moreover, she is depicted as: "liked the exaltation in the sense of power which these Milton men had" (Gaskell 152). This suggests an equal participation that should be by both men and women in public issues and it is essential especially when women were considered "intellectually limited" which isolated them from the public world of "business, politics and serious intellectual endeavours" dominated by men (J. Parker 33). Margaret is an active woman participant along with Mary Barton, "the mutual attraction of two proud and powerful natures ... alike in their energy and independence" (Gilmour 53). Margaret's distinctive qualities are encouraging women to enact as she is revolting against the conventions of her time and establishes hers.

Gaskell demonstrates women's consciousness to the public world and legitimizes their intellectual equality and their engagement to a "universe conventionally understood to be without interest for women and ... avoidable to them" (Harman 366). Margaret is depicted as the "novel's center of consciousness" and having "intelligence and self-awareness" that in equal terms expresses her opinion with men about public affairs (Mann 24). For example, Margaret comments on Lennox and Thornton's conversation about the role of a representative saying, "there is a difference between being representative of a city and the representative man of its inhabitant" (Gaskell 308). She effectively states her opinion and negotiates the public issues and her voice is "clear" and "cold" (308). Mr. Bell describes Margaret as "a democrat, a red republican, a member of peace society, a socialist" (217). This description is crucial because comparing Margaret with all the other ladies in *North and South*, none of them receives such a description. Furthermore, she actively states her perspective about the structure of ruling and power especially when the debates center around whether it is right to treat workers like children to which Thornton believes "despotism" and exercising it "is the best kind of government for them" (Gaskell 141), Margaret asserts her belief that "God has made us so that we must be mutually dependent" (145). Margaret's words depict "motion, flexibility, and elasticity symboliz[ing] her most important mental qualities" (Mann 35). Gaskell rejects women as passive characters in society and depicts Margaret as an energetic and conscious participant who is given both "abstract" and "objective" qualities which mean an ability and an awareness to think "abstractly and disinterestedly about political, social, intellectual, and religious matters" (Mann, 24). Gaskell describes her heroine as: "She herself must one day answer for her own life, and what she had done with it; and she tried to settle that most difficult problem for women, how much was to be utterly merged in obedience to authority, and how much might be set apart for freedom in working" (385). Margaret unconventionally states her viewpoints on public issues equally with men and by providing roles for women in public debates, Gaskell shows a woman's influence and claims "authority for herself and other middle-class women to enter public debates

about social and political issues" (Elliot 43, Mann 24). And as Pearl Brown states "Thus, in Margaret, Gaskell has created a character with more than enough of the requisite strengths to take control of her life. In fact, as the daughter of an Anglican clergyman of a poor rural parish, she has had experiences that should have prepared her to forge an independent life for herself" (347)

Active Public Roles and Engagement

Gaskell legitimizes the public roles for women and contributes them with essential practical roles as Margaret is provided with the role of a "saviour" to the lives of men (Henry 158). This is essential to contrast a patriarch and also a materialistic mentality that equated men with "economic primacy and familial authority" while women narrowly viewed with "domesticity and subservience" (Lown 176). When her brother is in danger of being arrested, Margaret saves him to escape even at the expense of betraying her truthfulness and stands against injustice saying, "Loyalty and obedience to wisdom and justice are fine; but it is still finer to defy arbitrary power, unjustly and cruelly used--not on behalf of ourselves, but on behalf of others more helpless" (Gaskell 102). Furthermore, Margaret's protection of her brother "more than an act of sisterly solidarity is an act of conscience" (Gallagher 175). Unlike her contemporaries that the emergence of a woman in public was to make "a spectacular of oneself, openly elicit notice, to create a stir" (Harman 551), Margaret is characterized differently and acts with "strength and fortitude" (Matus 42). Therefore, Gaskell does not limit Margaret to what Lennex calls "ladies' business" but provides her with "women's work" that rescues the lives of male characters and maintains a balance between both sexes (Gaskell 12). *North and South* presents Margaret with an "innate goodness" and an "epitome of nobility who ... awakens this embryo goodness in others" which is the product of Gaskell "a humanitarian and a prophetess of distinctly modern social method" (Johnston 225).

Another public action through which Gaskell is able to challenge a woman's role is when Margaret protects Mr. Thornton in the public domain with courage and bravery. When the Milton men strike, unlike his mother, Margaret bravely supports Mr. Thornton saying, "Go down this instant, if you are

not a coward. Go down and face them like a man” (Gaskell 165). Furthermore, in the middle of the riots Margaret protects Mr. Thornton by “[throwing] her arms around him; she made her body into a shield from the fierce people beyond” with an attitude that conveys the influence of women (Gaskell 166). Such insertion in the novel explains rejection of a mentality of women as “physically delicate,” that isolated them from the public world dominated by men (J. Parker 34). On the other hand, although Anne Longmuir believes that Margaret’s being in public endangers her morality to be a commodity herself (239), Gaskell portrays Margaret with “public mindedness” and ability to break the conventional boundaries and works beyond the restricted separate sphere (Parker, “Ladies Business” 2). Furthermore, with such an action, a woman’s influence is portrayed that makes a cooperative gentleman out of Mr. Thornton that trade and capitalism has hid (Wootton 30). Margaret is “personally disinterested and ... acts out of abstract sense of justice” and makes no difference between her brother and Thornton and the same sense of “authority, justice, and mercy unites the two acts of defiance” based on “abstract ethical judgement” (Gallagher 172,175).

By having such a practical public role, Gaskell tried to influence the social life to “link the public and private realms of existence in action as well as in consciousness” (Gallagher 170). For instance, when Mr. Thornton says “go away, this is no place for you,” Margaret emphatically replies “It is!” (Gaskell 167). Such a powerful sense of courage conveys women’s role in public management. Sarah Ellis asserts the status of women as “the guardians of the comfort of their homes” which defines women’s role better at home and she further identifies women as “make[ing] sacrifice, in order that his [man] enjoyment may be enhanced” (qtd. in Plunkett 75-76). However, the plot in *North and South* Gaskell portrays the significance of domestic roles as well as acts in public. What is more, Gaskell distorts any ideology to constraint women based on their gender and asserts after Margaret’s protection that “If she thought her sex would be a protection ... she had turned away from the terrible anger of these men” (Gaskell 267). This appears as a strong indication that Gaskell claims “an independent and autonomous role” for women that they were

deprived from (Elliot 25). Gaskell presents the fundamentality of public engagement but also balance between both sexes. To stand against the mentality of her times towards women, Gaskell not only reverses the “normal sex roles” but also implies that “the inferiority attached by her contemporaries is ... class linked, not sex linked” (Mann 36). Gaskell advocates an “integration of domestic and industrial economies, male and female spheres” (Parker, “Ladies Business” 2).

Geographical Locations

Throughout the novel the reader can perceive Gaskell’s depiction of Margaret’s nature and her endurance in the most terrible circumstances and social transformations unlike her conventions. Margaret travels and connects various geographical locations like London, Helston, and Milton (Pollard 114). She could adapt herself to these locations specifically the industrial city of Milton and this crucially undermines any perspective that views women as inactive characters of the society and more significantly when she is left parentless and her brother prefers to stay in Spain with his girlfriend. Margaret’s boldness is significantly portrayed when Mrs. Thornton tells Margaret that “Milton is not a place for cowards... if you live in Milton, you must learn to have a brave heart” (109). In contrast Margaret replies “I do not know whether I am brave or not until I’m tried” (109). Such voices, which were not expected from household mid-Victorian women, portray a high-spirited mid-Victorian woman and especially when Margaret is left with ultimate independence to such an environment where women’s access was limited to domestic life. Margaret survives various confrontations massive pressure when she protects Thornton in public, a noble act of breaking boundaries and endured people’s scornful attitudes. Moreover, during events like the death of Mr. Boucher, Bessy and her parents also left Margaret under great pressure that were “demanding internal adjustment and outward moral actions on her part” (Brodetsky 294). Also, Gaskell’s fiction emphasizes “open-mindedness, tolerance and sympathy” as essential qualities and thus This Victorian woman is given “tests of courage, physical bravery, and moral choice, physical or mental endurance” (Henry 150, Craik 91). Such

circumstances are Gaskell's portrayal of a public and difficult world that Margaret left independently to solve internal and external pressures that serve to reveal women's endurance and their necessity to be in public with men (Duthie 112).

Conclusion

Gaskell's *North and South* is a true representation of female emancipation and their outcry in the mid-Victorian era through Margaret Hale, Gaskell's heroine. Gaskell essentially critiques women, their social status and their roles in society and the economical and industrial life and analyses the relationship between public and private life of men and women in the early and mid-Victorian society. Gaskell emphasis women role in their domestic life to maintain a stable and a strong family unit. Through her main character, she details that women should be more actively involved in social, political and economic management. She redefines the position of women especially in the public role standing against traditional principles, conventions, and institutions. Gaskell's portrayal of a woman as the central character of her novel is essential as it is a reflection of Gaskell's perceiving the goodness and potentials of the individuals when dealt with well and constructively and creatively made use of the human resources that could win us again and solve many problems. Gaskell, by setting her novel in an industrial environment is emancipating and subverting the traditional notion of women and portrays the fundamental importance of women role in a society which materialism and wealth have its main canons. To Gaskell, women powerfully and independently can also play a crucial part in public with men and the stresses the importance of building a balance between both men and women. Thus, the novel significantly represents the power of female voice and women's indispensability for managing the social and political issues of society. *North and South* portrays women's desire to free themselves and rejects the notion that women should be only in the private sphere.

References

- Armstrong N. (2006). "Gender and the Victorian Novel".
Cambridge Companion to Elizabeth Gaskell.
- Adams J. (2012). *A History of Victorian Literature*. Blackwell Publishing Ltd.
- Basch, F. (1974). *Relative creatures: Victorian women in society and the novel, 1837-67*. London: Allen Lane.. Print
- Brodetsky, T. (1986). *Elizabeth Gaskell*. Leamington Spa: Berg.. Print
- Bodenheimer, R. (1979). "North and South: A Permanent State of Change." *Nineteenth-Century Fiction* 34. 3: 281-301 Web. Jstor. 21 Dec. 2012
- Brown, L. P. (2000). "From Elizabeth Gaskell's 'Mary Barton' to Her 'North and South': Progress or Decline for Women?" *Victorian Literature and Culture* 28. 2: 345-358 Web. Jstor, 25 Oct 2012
- Craik, A. (1975). *Elizabeth Gaskell and the English Provincial Novel*. London: Methuen. Print
- David, D. (1981). *Fictions of Resolution in Three Victorian Novels: North and South, Our Mutual Friends, Daniel Deronda*. London: Macmillan,. Print
- Dredge, S. (2012). "Negotiating 'a Women Work' Philanthropy to Social Science in Gaskell's *North and South*." *Victorian Literature and Culture* 40: 83-97 Web. Project Muse 24. Oct 2012
- Duthie, E. (1980). *The Themes of Elizabeth Gaskell*. London: Macmillan,. Print.
- Elliott, D. (1994). "The Female Visitor and the Marriage of Classes in Gaskell's *North and South*." *Nineteenth-Century Literature* 49. 1: 21-49. Jstor. Web 21. Oct. 2012
- Gallagher, C. (1985). "*The industrial reformation of English fiction: social discourse and narrative form, 1832-1867*." Chicago; London: University of Chicago Press. Print
- Gaskell, E. (2002). *North and South*. London: Wordsworth Edition Ltd., Print.
- Gilmour, R. (1986). *The Novel in the Victorian Age*. Baltimore: Edward Arnold.
- Harman L. B (1988). "In Promiscuous Company: Female Public Appearance in Elizabeth Gaskell's "North and South." *Victorian Studies* 31. 3: 351-374 Web. Jstor . 21 Dec. 2012
- Henry N. (2007) "Elizabeth Gaskell and Social Transformation" *The Cambridge Companion to Elizabeth Gaskell* . Ed. Jill Matus. Cambridge: Cambridge. UP, 2007. 148-162. Print
- Honeyman K. (2000). *Women, gender and industrialization in England, 1700-1870*. Basingstoke: Macmillan,. Print
- Humble N. (2009). "Domestic Art." *Cambridge Companion to Victorian Culture*. Ed. Francis O'Gorman. Cambridge: Cambridge. UP., 219-231. Print
- Johnston J (1928). *The Sociological Significance of the Novels of Mrs. Gaskell*. 7. 2. 224-227 J stor.
- Johnson, P. E (1994). "Elizabeth Gaskell's *North and South*: A National Bildungsroman." *The Victorian Newsletter* 85: 1-9 Web. Project Muse 28 Oct. 2012

- Jones A (2009). "Victorian Literary Theory." *The Cambridge Companion to Victorian Culture*. Ed. Francis O'Gorman. Cambridge: Cambridge UP. 236-254., Print
- Lansbury C. (1975). *Elizabeth Gaskell: The Novel of Social Crisis*. London: Elek., Print
- Levine P. (1990). *Feminist lives in Victorian England: private roles and public commitment*. Oxford: Basil Blackwell, 1990. Print
- Longmuir A. (2012). "Consuming Subjects: Women and the Market in Elizabeth Gaskell's North and South." *Nineteenth-Century Contexts: An Interdisciplinary Journal*, 34:3: 237-252
- Lown, J. (1990). *Women and industrialization: gender at work in nineteenth-century England*. Cambridge : Polity., Print
- Mann N. (1975). "Intelligence and Self-awareness in 'North and South': a Matter of Sex and Class." *Rocky Mountain Review of Language and Literature* 29. 1: 24-38. Web. Jstor. 21 Oct 2012
- Matus, J. (2007). "Mary Barton and North and South" *The Cambridge Companion to Elizabeth Gaskell* . Ed. Jill Matus. Cambridge: Cambridge. UP. 27-45. Print
- Parker, P. (1997). "Fictional Philanthropy in Elizabeth Gaskell's 'Mary Barton' and 'North and South' ." *Victorian Literature and Culture* 25. 2: 321-331. Jstor. Web 25 Oct 2012
- (1997). "From 'Ladies-Business' to 'Real Business': , Elizabeth Gaskell's Capitalist Fantasy in *North and South*" *Victorian Newsletter* 1. 91 1-4 Web
- Parker, J (1988). *Women and welfare: ten Victorian women in public social service* Basingstoke: Macmillan, print
- Plunkett, J [et al.] (2011). *Victorian literature : a sourcebook*. Basingstoke : Palgrave Macmillan, 2011. Print
- Pollard A. (1965). *Mrs. Gaskell: Novelist and Biographer*. Manchester: Manchester UP, 1965. Print
- Starr, E. (2002). " 'A Great Engine for Good': The Industry of Fiction in Elizabeth Gaskell's *Mary Barton* and *North and South* ." *Studies in the Novel* 34. 4: 385-402. JSTOR .
- Stoneman, P. (2007). "Gaskell, Gender, and the Family." *The Cambridge Companion to Elizabeth Gaskell*. Ed. Matus Jill. Cambridge UP., 131-147
- Wootton, S. (2008). "The Changing Faces of the Byronic Hero in *Middlemarch* and *North and South*." *Romanticism* 14.1: 25-35 Web. Project MUSE 21 Dec. 2012.

تقويم فاعلية البنك المركزي العراقي في إدارة الأحتياطيات الأجنبية للمدة (2005-2017)

أ.م.د. محسن إبراهيم أحمد

كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، إقليم كردستان العراق

المستخلص:

إن إدارة تلك الأحتياطيات لا بد وأن تكون وفق قواعد وأصول محددة ومبادئ توجيهية صارمة عن طريق بناء إستراتيجية واضحة في إطار الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية للبلد ، من خلال استئثار تلك الأحتياطيات مع مراعات المحافظة على مبدئي الأمان والسيولة .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث من خلال الدور الذي تلعبه الأحتياطيات الاجنبية في إدارة السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للمحافظة على الأستقرار الداخلي والخارجي ، وذلك عن طريق تأمين الأستقرار في المستوى العام للأسعار والمحافظة على قيمة العملة المحلية لمنع هروب رؤوس الاموال الى الخارج . إضافة الى مواجهة الصدمات والأزمات الخارجية . أي أن حجم الأحتياطيات الآمنة يعتبر صام الأمان للأقتصاد تجاه الأزمات الداخلية والخارجية التي يمكن ان يتعرض لها الأقتصاد.

إن إدارة الأحتياطيات الأجنبية من المواضيع المهمة لأن تحقيق مستوى ملائم وآمن من هذه الأحتياطيات يساهم في المحافظة على الأستقرار الداخلي والخارجي، وذلك عن طريق تأمين الأستقرار في المستوى العام للأسعار والمحافظة على قيمة العملة المحلية لمنع هروب رؤوس الاموال الى الخارج . بالإضافة الى دورها في مواجهة الصدمات والأزمات الخارجية. أي أن حجم الأحتياطيات الآمنة يعتبر صام الأمان للأقتصاد تجاه الأزمات الداخلية والخارجية التي يمكن ان يتعرض لها الأقتصاد.

أثبتت البحث فاعلية البنك المركزي العراقي في إدارة الأحتياطيات الأجنبية للمدة (2005-2017) من خلال تحقيق هدفين في آن واحد والمتمثل بالمحافظة على الحجم الكافي والملائم من هذه الأحتياطيات وفق المعايير والمؤشرات الدولية المعتمدة من جهة، بالإضافة الى المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وتخفيض معدلات التضخم، من خلال إستقرار سعر صرف العملة المحلية ، وهو أحد مؤشرات الأستقرار الأقتصادي، من جهة أخرى .

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي العراقي، الأحتياطيات الأجنبية، إدارة الأحتياطيات الأجنبية، سعر صرف الدينار، كفاية الأحتياطيات الاجنبية.

المقدمة :

منذ ان حصل البنك المركزي العراقي على استقلالته وفق القانون رقم (56) لسنة 2004 فقد اصبح غير خاضع للسلطة التنفيذية وكذلك مسؤولاً عن رسم السياسة النقدية للدولة . ونتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية وافتتاح العراق على العالم الخارجي وارتفاع حجم انتاج وتصدير النفط ، وارتفاع اسعاره في سوق النفط الدولية ، فقد بدأت إيرادات العراق تزداد من العملات الاجنبية منذ سنة 2005 مما أدى الى ارتفاع حجم الأحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي ، حيث اصبح البنك مطالباً بإدارة تلك الأحتياطيات واستخدامها في إطار السياسة النقدية التي أصبحت من مسؤوليته لتحقيق الأستقرار الاقتصادي من خلال استقرار سعر صرف الدينار وتخفيض معدلات التضخم .

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول الأجابه عن الأسئلة التالية :

- 1- مامدى كفاية الأحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي في مواجهة الأزمات الداخلية والخارجية ؟
- 2- ما مدى فاعلية البنك المركزي العراقي في إدارة تلك الأحتياطيات ؟
- 3- الى أي مدى ساهمت الأحتياطيات الاجنبية في تحقيق أهداف السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي من خلال إستقرار أسعار صرف العملة المحلية وانخفاض معدلات التضخم ، وبالتالي تحقيق الأستقرار الاقتصادي ؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان البنك المركزي العراقي تمكن من ادارة الأحتياطيات الاجنبية بفعالية ، وان يحقق من خلالها أهداف السياسة النقدية خلال مدة البحث 2005-2017) .

هدف البحث:

يستبعد إستحقاقات السلطة النقدية على المقيمين من مفهوم الاحتياطيات الأجنبية ويقصرها على إستحقاقات السلطة النقدية على غير المقيمين فقط. أما من حيث طريقة تكوين الاحتياطيات الأجنبية ، فقد عرفت بأنها مجموعة وسائل الدفع الدولية (التسوية) الحاضرة والموجودة لدى البنك المركزي بهدف تمويل التبادلات الخارجية الدولية ، حيث تنشأ هذه الاحتياطيات الأجنبية نتيجة تشكل الرصيد الموجب الحاصل من خلال المبادلات مع العالم الخارجي فيما يخص السلع والخدمات، وكذلك رصيد رؤوس الأموال من وإلى الخارج . (زكي و لطيف ، 2017 ، 13)

منهج البحث:

كما يمكن تعريفها من حيث وظيفتها بأنها عبارة عن الموجودات التي تستخدم لدعم مطلوبات البنك المركزي والمتمثلة بالعملة المصدرة واحتياطيات المصارف بالعملة المحلية المودعة لدى البنك المركزي بما في ذلك ودائع الحكومة وودائع المؤسسات المالية الأخرى المودعة لدى السلطة النقدية . (صالح ، 2011 ، 6)

يهدف البحث الى التحقق من فرضية البحث ، بالوقوف على مدى فاعلية البنك المركزي العراقي في إدارة الاحتياطيات الاجنبية خلال مدة البحث ، وذلك من خلال معرفة حجم تلك الاحتياطيات ومكوناتها وكيفية إستثمارها وإدارتها ، اضافة الى التأكد من مدى كفاية الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي وفق المؤشرات والمعايير المعمدة .

يعتمد البحث المنهج الاستقرائي لوصف وتحليل الاحتياطيات الاجنبية ودور البنك المركزي العراقي في ادارتها من خلال المؤشرات والمعايير المعمدة من قبل صندوق النقد الدولي والمختصين في هذا المجال خلال مدة البحث .

نطاق البحث:

- مكانيا : يغطي البحث البنك المركزي العراقي .
- زمانيا : يغطي البحث المدة (2005-2017) .

هيكل البحث:

لتحقيق هدف البحث ، فقد تم تقسيمه الى مبحثين . يتناول المبحث الأول الأطار المفاهيمي للاحتياطيات الاجنبية (إدارتها ، ومعايير كفايتها)، من خلال ثلاثة مطالب . بينما خصص المبحث الثاني لبحث تقويم فاعلية البنك المركزي العراقي في ادارة الاحتياطيات الاجنبية خلال مدة البحث من خلال ستة مطالب ، واخيرا فقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات والمقترحات .

المبحث الاول**الاطار المفاهيمي للاحتياطيات الأجنبية (إدارتها ، ومعايير كفايتها)****المطلب الاول****الاحتياطيات الأجنبية (مفهومها ، مكوناتها ، أهدافها ، ومصادرها)****أولاً: تعريف الاحتياطيات الأجنبية**

تعرف الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الاحتياطيات الأجنبية بأنها(الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات ، أو التدخل في اسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة ، أو غير ذلك من الأهداف ذات الصلة) كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشكيل أساس يستند اليه في الأقتراض الخارجي .(صندوق النقد الدولي ، 2013 ، 3)

وتعرف كذلك بأنها الأصول السائلة أو سهلة التداول والمحددة بالعملة الأجنبية وتخضع للسيطرة الفعالة من جانب إدارة الاحتياطيات وتكون متاحة للتصرف بصفة دائمة والتي لا بد من الاحتفاظ بها بصورة إستحقاقات للسلطة على غير المقيمين محررة بالعملة الأجنبية وقابلة للتحويل حتى تكون سهلة وقابلة للاستخدام بحرية في تسوية المعاملات الدولية .(إساعيل وصالح ، 2012 ، 684) يلاحظ ان هذا التعريف

ثانياً: مكونات أو عناصر الاحتياطيات الأجنبية

ان العناصر المكونة للاحتياطيات الأجنبية وان اختلفت في طبيعتها فانها تمثل بدائل قريبة لبعضها البعض من حيث الوظائف التي يمكن ان تؤديها . وفيما يأتي أهم مكونات أو عناصر الاحتياطيات الاجنبية :

1-الذهب النقدي : ويمثل بالذهب الذي تمتلكه السلطات النقدية والذي تحتفظ به كأصول احتياطية ، ويتم تبادله عادة من خلال ترتيبات ثنائية بين البنوك المركزية ، وحتى تكون حسابات الذهب مؤهلة لتبويبها كأصول احتياطية لا بد ان تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية عند الطلب . ويعتبر الذهب احد الاصول ذات السيولة العالية وسهولة التبادل والتخزين وتقبل عادة في التجارة الخارجية .

كما ان الذهب النقدي يختلف عن الذهب غير النقدي ، حيث ان الاخير موجود خارج البنوك المركزية وتخضع اسعاره لقواعد السوق ويسمى ايضا بالذهب الصناعي او التجاري ، ولا يعد ضمن الاحتياطيات ، وانما يعد سلعة تجارية حيث تتم معالجته في بنود الميزان التجاري .(زكي و لطيف ، 2017 ، 14)

2-العملات الأجنبية : وهي العملات الوطنية التي تحظى بإمكانية قبولها بشكل عام للأيفاء بالالتزامات خارج حدود الدولة ، كما ان الوظائف التي تؤديها في الخارج هي نفس الوظائف التي تؤديها في الاقتصاد المحلي أيضاً ، والتي تمثل بكونها مخزن للقيمة ، وتستعمل في قياس أسعار السلع الدولية ، فضلاً عن دورها الرئيس كوسيط للتبادل في ظل اتساع المعاملات الدولية .(يونس وآخرون ، 201 ، 286)

وتسمى هذه العملات الأجنبية بالعملات القيادية (الأرتكازية) ، وهذه العملات ماهي الا عملات محلية برزت على الصعيد الدولي نتيجة خصائص إمتازت بها الدولة صاحبة العملة ، ومن هذه الخصائص انها تتميز بميزان مدفوعات متوازن ، وامتلاكها أسواق مالية وتقديرة كبيرة ، وسعة حجمها الاقتصادي وارتفاع مساهمتها في التجارة الدولية ، ويعززها الوضع السياسي المستقر .(إساعيل والشويبي ، 2017 ، 113) وان الشروط الواجب توفرها في العملات الأجنبية كاحتياطي هي كالآتي : (الشيشاني ، 2012 ، 3)

أ- أن تكون قابلة للتحويل بحرية ويمكن التعامل بها في الأسواق المالية العالمية.

ب- أن تتمتع بالقبول العام وتستخدم في تسوية الالتزامات الدولية.

ج- الثبات النسبي في قيمتها وثقة المجتمع الدولي بها وحاجته اليها.

ومن ابرز هذه العملات الدولار الامريكي الذي يتصدر العملات القيادية واليورو والباوند الأسترليني والين الياباني والفرنك السويسري والدولار الكندي .

3- حقوق السحب الخاصة : وهي قروض دفترية يستخدمها صندوق النقد الدولي لمساعدة أعضائها المتضمنين الى هذا النظام بصورة إختيارية ، فهي ليست عملة معدنية أو ورقية بل وحدة حسابية لها قاعدة قانونية تستند عليها ، وهي التزام الأعضاء بتقديم مايقابلها بالعملة النقدية الدولية ، اذا ماطلب اليهم ذلك ، وعليه فان هذا الألتزام القانوني للدول الأعضاء يعتبر هو الأساس الذي يستند اليه الصندوق في إصدار حقوق السحب الخاصة . (نجم و مسعود ، 2002، 236)

ويستطيع الحائز على حقوق السحب الخاصة إتباع إحدى الطريقتين للحصول على العملات مقابل ما لديهم من حقوق سحب خاصة ، تتمثل الطريقة الأولى في الاتفاق على اجراء مبادلات طوعية بين البلدان الاعضاء ، والثانية هي تكليف الصندوق بلداناً أعضاء من ذوي المراكز الخارجية القوية بشراء حقوق السحب الخاصة من البلدان ذوات المراكز الخارجية الضعيفة . (نجم و مسعود ، 2002، 238-239)

ثالثاً: أهداف الأحتياطيات الأجنبية

ان الأحتفاظ بالأحتياطيات الأجنبية هو لدعم وتحقيق مجموعة من الأهداف منها ما يأتي : (صندوق النقد الدولي، 2001، 5)

1. دعم الثقة في سياسات إدارة النقد وسعر الصرف ، بما في ذلك القدرة على التدخل لدعم العملة الوطنية.
2. الحد من التعرض للأزمات الخارجية عن طريق الحفاظ على السيولة بالعملة الأجنبية لامتنص الصدمات في أوقات الأزمات أو عندما يكون الحصول على القروض مقيداً.
3. إشاعة درجة من الثقة لدى الأسواق المالية في قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته الخارجية .
4. البرهنة على وجود أصول خارجية مساندة للعملة المحلية .
5. مساعدة الحكومة على تلبية إحتياجاتها من النقد الاجنبي والوفاء بالتزاماتها الناشئة عن الدين الخارجي .
6. الحفاظ على إحتياطي لمواجهة الكوارث أو حالات الطوارئ.

رابعاً: مصادر تراكم الأحتياطيات الأجنبية

يعتبر حجم الأحتياطي الأجنبي إنعكاس لحالة ميزان المدفوعات ، ففي حالة تحقيق فائض في ميزان المدفوعات تزداد قيمة الأحتياطيات ، أما في حالة العجز فيقل حجم هذه الأحتياطيات وكالاتي :

- 1- فائض الحساب الجاري: يعتبر الفائض في الحساب الجاري أهم مصادر تراكم الأحتياطيات الاجنبية لأنه يعتبر أهم حساب في ميزان المدفوعات . ويتكون هذا الحساب من الميزان التجاري و ميزان الخدمات وكالاتي:
- أ- فائض الميزان التجاري : يعبر الفائض في الميزان التجاري عن الفرق الإيجابي بين الصادرات والاستيرادات من السلع . حيث يعتبر هذا الفائض المصدر الاساس لتراكم الأحتياطيات الاجنبية .
- ب- فائض ميزان الخدمات : ويعبر عن الفرق الإيجابي بين الصادرات والاستيرادات من الخدمات .
- 2- التحويلات من جانب واحد : وتتكون من :

أ- تحويلات العاملين في الخارج او المهاجرين : وتعتبر عن ذلك الجزء من الدخل الذي يقوم العمال او المهاجرين بتحويله من البلدان المضيفة الى بلدانهم عبر قنوات رسمية او غير رسمية. حيث تكسب تحويلات العاملين في الخارج أهمية متزايدة

3- فائض الحساب الرأسالي : تعتمد الكثير من الدول على تدفقات رأس المال لتكوين الأحتياطيات الاجنبية ، خاصة الدول النامية الآسيوية ودول امريكا اللاتينية والكاريبي . ويشمل هذا الحساب حركة رؤوس الاموال الدولية وهي نوعان :

أ- حساب رأس المال طويل الاجل : وهي التدفقات الرأسالية التي تزيد عن العام ، وهي تضم الاستثمارات الاجنبية المباشرة والقروض طويلة الاجل واقساط سدادها. (عابد، 2001، 292)

ب- حساب رأس المال قصير الاجل : وهي التدفقات الرأسالية التي تقل عن عام واحد، مثل شراء الاسهم والسندات ، أو الايداع في البنوك للأستفادة من اختلاف أسعار الفائدة بين الدول المختلفة . وتعرف بالأموال الساخنة لأنها تتميز بسرعة تحركها وذلك بدافع المضاربة . ويتمتع هذا الحساب بدرجة كبيرة من السيولة . (احمد وآخرون، 2006، 327)

المطلب الثاني

إدارة الأحتياطيات الأجنبية (مفهومها، أهميتها، أهدافها ، مخاطرها)

أولاً: تعريف إدارة الأحتياطيات الأجنبية

إن إدارة الأحتياطيات هي العملية التي تكفل إتاحة قدر كاف من الأصول الاجنبية الرسمية المملوكة للقطاع العام للسلطات المختصة بصفة دائمة ، كما تكفل سيطرة السلطة النقدية عليها لتحقيق مجموعة محددة من الأهداف . (صندوق النقد الدولي، 2001، 4).

وتعرف أيضاً بأنها مجموعة من الاجراءات والسياسات التي تستهدف إتاحة قدر كاف من الاصول الاجنبية لتكون تحت تصرف السلطة النقدية من أجل تحقيق أهداف قومية محددة ، تأتي في إطار الأهداف العامة المحددة سلفاً ضمن الخطة الاقتصادية والاستراتيجية العامة للدولة . (زراري، 2016/2015، 87)

كذلك تعرف إدارة الأحتياطيات الأجنبية بأنها مجموعة التدابير التي يعتمدها البنك المركزي للتنسيق بين السيولة والأمان والعائد من إستثمار تلك الأموال في الخارج . (إسماعيل والشوبلي، 2018، 116)

- أ- مخاطر إنهيار نظام المراقبة نتيجة ضعف جهاز إدارة الأخطار ، فتظهر سرعة الاموال الاحتياطية وغسيل الاموال .
- ب- المخاطر المالية الناجمة عن أخطاء قياس مركز العملات الأجنبية وتعرض الادارة وأسعار الصرف الى خسارة عندما تتغير اسعار الصرف باتجاه معاكس .
- ج- مخاطر القيد المالي التي تحدث عند حساب الاحتياطيات الرسمية المحررة ، فيتم مثلا ادراج ارصدة تم اقراضها ضمن خسارة الدخل المحتمل نتيجة الاحتفاظ بها .

المطلب الثالث

مؤشرات تحديد الحجم الأمثل للاحتياطيات الأجنبية

حظي موضوع الحجم أو المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية والمعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد الحجم أو المستوى الأمثل الذي يجب أن تمتلكه السلطات النقدية مزيد من الاهتمام في الاوساط الاقتصادية. وقامت على ذلك الكثير من الدراسات والتي من أهمها دراسة هيرت جروبل عام 1971 ، وفلاندرز عام 1971، وجون وليامسون عام 1973 ، وكذلك دراسة هيل عام 1974 ، وفرانكل عام 1974، ودراسة هيلر ومحسن خان عام 1978 وغيرهم العديد ، والتي من خلالها حاولوا وضع معايير يتم على اساسها تحديد الحجم الأمثل من الاحتياطيات الأجنبية التي يجب ان تمتلكه السلطات النقدية .

فما هو المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية التي يجب أن تسعى اليه السلطات النقدية حتى تكون في وضع آمن وسلم يحضنها تجاه الصدمات الطارئة ويتيح لها تصحيح الأختلال في ميزان المدفوعات و / أو الدفاع عن سعر صرف العملة المحلية . (أحمد وآخرون، 2018 ، 278)

وهناك عدد من المؤشرات المستخدمة في قياس أو تحديد الحجم الأمثل للاحتياطيات الأجنبية ومنها:

1- نسبة الاحتياطيات الأجنبية الى الأستيرادات

إقترح ترين عام 1974 نسبة الاحتياطيات الأجنبية الى الأستيرادات مؤشر أعلى كفاية الاحتياطيات الأجنبية . وهذا المقياس أحد أهم المقاييس التقليدية لمعرفة مستوى كفاية حجم الاحتياطيات الأجنبية ، بسبب أن الواردات هي أهم متغير في بود ميزان المدفوعات نظراً لصلتها الوثيقة بمستويات الاستهلاك المحلية والأنتاج الجاري والنمو الاقتصادي .

ويرى أنصار هذا المؤشر أن الجوء الى استخدام الاحتياطيات في حالات الطوارئ، يضمن للدولة تدفق إستيراداتها الضرورية ويجتنب السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة التي تضطر الى تطبيقها في حالة عدم كفاية هذه الاحتياطيات .

يعد دافع المعاملات في ضوء هذا المقياس الدافع الأساسي للطلب على الاحتياطيات الأجنبية والاحتفاظ بها ، ويعتقد أنصار هذا المقياس أن نسبة تدور حوالي (30%) من قيمة الأستيرادات سنوياً ، أو تغطية حجم الاحتياطيات مدة ثلاثة أشهر من الأستيرادات تعد مستوى ملائماً للاحتياطيات الأجنبية.

إن الظروف التي تواجهها الدول النامية المدينة ربما تتطلب زيادة هذه المدة الى (4 أو 5) أشهر ، وإن كان بعض الكتاب يعتبر ان نسبة الاحتياطيات الأجنبية الى الأستيرادات يجب أن تتراوح بين (30 – 40%) . (بلقاسم ، 2009 ، 48-49)

ثانياً: أهمية إدارة الاحتياطيات الأجنبية

إن الإدارة الكفوءة للاحتياطيات الأجنبية لها أهمية كبيرة لأنها : (صندوق النقد الدولي، 2001، 5)

- 1- يمكن أن تزيد من القدرة الكلية للبلد على تحمل الصدمات . حيث ان ضعف إدارة الاحتياطيات يؤدي الى تقييد قدرة السلطات المختصة على الاستجابة بصورة فعالة للأزمات المالية ، الأمر الذي يؤدي الى زيادة حدة هذه الأزمات .
- 2- تنفيذ في حياة الاصول وضمان توفرها في اي وقت ، كما تدعم الثقة في الاسواق ، وذلك من خلال اختيار السياسات الملائمة في مجال ادارة محفظة الاحتياطيات واختيار ادوات الاستثمار والمدة المقبولة حسب ظروف البلد . حيث ان ضعف ادارة الاحتياطيات يحمل البلد تكاليف باهضة سواء كانت مادية او متعلقة بالسمعة والتي تترك تبعات مباشرة او غير مباشرة على ماليته العامة .
- 3- تدعم الادارة السليمة للاقتصاد الكلي ولكنها ليست بديلاً عنها . حيث ان عدم ملائمة السياسات الاقتصادية (السياسات المالية ، والسياسات النقدية ، وسياسة سعر الصرف) يمكن ان تعرض قدرة السلطات على ادارة الاحتياطيات لمخاطر بالغة.

ثالثاً: أهداف إدارة الاحتياطيات الأجنبية

تهدف إدارة الاحتياطيات الأجنبية والمتمثلة بالبنك المركزي عادةً الى تحقيق ما يأتي : (صندوق النقد الدولي، 2001، 7)

- 1- كفاية احتياطيات النقد الأجنبي لتلبية مجموعة محددة من الأهداف .
- 2- السيطرة على مخاطر السيولة والسوق والائتمان بأسلوب حكيم .
- 3- توليد عوائد معقولة على المدى المتوسط و الطويل للاموال المستثمرة مع اخذ قيود السيولة والمخاطر الأخرى في الاعتبار .

رابعاً: مخاطر إدارة الاحتياطيات الأجنبية

تتطوي إدارة الاحتياطيات الأجنبية عدة مخاطر يمكن تقسيمها الى نوعين :

- 1- مخاطر خارجية مرتبطة بالاسواق وتتضمن ما يأتي : (اسماعيل والشويلي ، 2018، 117-118)

أ- مخاطر السيولة الناجمة عن رهن الاحتياطيات كضمان اضافي للمؤسسات الأجنبية الساندة للقروض المقدمة اليها ، وتصحح الاحتياطيات غير سائلة الى ان يتم سدادها ، واذا عجز المقترضين عن الوفاء بالالتزاماتهم تعطلت امكانية تسهيل الاصول الأجنبية .

ب- مخاطر الأنتان الناتجة عن استثمار الاحتياطيات الأجنبية في أصول مرتفعة العائد دون الاخذ بنظر الاعتبار مخاطر الأنتان عند اصدار الأصول أو عند إقراضها .

ج- مخاطر العملة الناجمة عن تراكم الاحتياطي من عملة اجنبية يتوقع ان تحدث في المستقبل تغيرات ايجابية في اسعار صرفها ، لكنه قد يحدث عكس التوقع مما يسبب الخسارة في الاحتياطيات .

د- مخاطر أسعار الفائدة : وتحدث نتيجة زيادة عائدات السوق التي تؤدي الى انخفاض قيمة الاستثمارات المتداولة الى حد دون تكلفة الحصول عليه .

- 2- المخاطر التشغيلية : والتي تتضمن ما يأتي : (زغاد ، 2013/2014 ، 47-49)

الصدمة الخارجية اما حسب المعيار الدولي الموضوع من قبل صندوق النقد الدولي فتكون النسبة 9-12% (داغر، 2017، 14)

2- نسبة الاحتياطيات الأجنبية الى عرض النقد بالمعنى الواسع

يعد هذا المؤشر مقياساً لاحتلال هروب رؤوس الاموال الى الخارج والتي من شأنها ان تضغط على الاحتياطيات الاجنبية من جهة وقياس درجة الثقة في العملة المحلية وكفاءة النظام المصرفي من جهة أخرى . لذلك إذا كانت دالة الطلب على النقود مستقرة نسبياً والثقة عالية في عملة الدولة ، فان الحاجة الى هذه النسبة غير محممة ، والعكس تماماً بالنسبة للدول التي تفتقد الى عنصر الاستقرار والثقة في العملة المحلية . وعليه فان حجم المعروض النقدي الكبير يتطلب أن يكون حجم الاحتياطيات الأجنبية المحفوظ بها كبيرة لمراعات الالتزامات المالية الخارجية . فهذه النسبة محممة للدول التي تتعامل بنظم أسعار الصرف الثابتة ، والتي يتميز فيها النظام المصرفي بالضعف . وعليه يمكن القول بأن هناك علاقة طردية بين حجم هذه الاحتياطيات وبين الثقة بالعملة المحلية . (يونس وآخرون ، 2017، 19) ويستخدم هذا المؤشر بشكل عام بالنسبة للبلدان التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت وتكون النسبة المناسبة لها (10-20%) ، بينما البلدان التي تتبع نظام سعر الصرف المعووم فان النسبة المناسبة تدور حول (5-10%) . (كاظم والحمدي، 2017، 84)

5- المقياس التجميعي لصندوق النقد الدولي

قدم صندوق النقد الدولي مقياس تجميعي للبلدان الناشئة يتضمن مجموعة من المخاطر ويهدف الى الموازنة بين البساطة والشمولية ويسمح بالمقارنة بين البلدان . ويتم حساب هذا المقياس على المراحل التالية : (كاظم والحمدي، 2017، 85-86)

أ- تضمين اربع مكونات تعكس التسرب المحتمل في ميزان المدفوعات وهي:

- الدخل من الصادرات والذي يعكس الفقد المحتمل من تراجع الطلب الخارجي او صدمات التجارة .
- عرض النقد بالمعنى الواسع والذي يبين الهروب المحتمل لرأس مال المقيمين من خلال تسهيل أصولهم المالية عالية السيولة .

- الدين قصير الأجل والذي يعكس مخاطر تحويل الديون.

- إستحقاقات أخرى تعكس التدفقات الخارجية للمحفظة المالية

ب- الخطر النسبي يبرح لكل عنصر بالأعتد على الأحداث في الواقع وقد إقتترحت الأوزان التالية :

- سعر الصرف الثابت: (10%) من الصادرات + (10%) من عرض النقد بالمعنى الواسع + (30%) من الدين قصير الأجل + (15%) من مطلوبات المحفظة المالية الأخرى .

- سعر الصرف المعووم: (5%) من الصادرات + (5%) من عرض النقد بالمعنى الواسع + (30%) من الدين قصير الاجل + (10%) من مطلوبات المحفظة المالية الأخرى .

وطبقاً لهذا المقياس تتراوح الأحتياطيات المثلى بين (100-150%) من المقياس التجميعي .

المبحث الثاني

تقوم فاعلية البنك المركزي العراقي في إدارة الأحتياطيات الأجنبية للمدة (2005-2017)

المطلب الأول

البنك المركزي العراقي (نشأته، وظائفه، أهدافه، مصادر احتياطياته)

يعدّ البنك المركزي العراقي من اقدم البنوك المركزية في المنطقة العربية ، حيث تم تأسيسه بموجب القانون رقم 43 لسنة 1947 وبأشرف عمله في 1947/11/7 . ويهدف منح البنك الاستقلالية التامة في رسم وتنفيذ سياسته النقدية والقيام بوظائفه الاخرى أسوة بالبنوك المركزية الدولية المتطورة ، فقد صدر القانون رقم 56 لسنة 2004 والذي أتاح له الاستقلال المالي والاداري والقانوني . حيث نصت الفقرة (2) من المادة (2) على ان يتمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلال بما يقوم به من مساع بغية تحقيق اهدافه، ولا يتلقى البنك المركزي اي تعليقات من اي شخص او جهة بما في ذلك الجهات الحكومية، الا فيما ورد فيه نص يقضي بغير ذلك . (الوقائع

3- نسبة الأحتياطيات الأجنبية الى الدين الخارجي

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الاقتصادية شائعة الاستخدام للحكم على متانة المركز المالي للدولة ، حيث يعكس قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية في المواعيد المحددة لها . وتكمن أهمية هذا المؤشر في إمكانية استخدامه كمقياس لدرجة تآثر الاقتصادات المحلية بالتطورات في أسواق رأس المال الدولية ، حيث تلعب هذه النسبة دوراً هاماً في تحديد المدى الزمني المتاح للسلطات المحلية لأجراء تعديلات في سياستها الاقتصادية أو اتخاذ الإجراءات التي تحول دون دخولها في دوامة التعثر ، إذا ما وجدت صعوبة في النفاذ لأسواق المال الدولية لأسباب تتعلق بالتطورات في تلك الأسواق . وفي هذا الخصوص يتم التركيز على نسبة الأحتياطيات الى الأستحقاقات قصيرة الأجل لتدعيم قدرة البلدان على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية دون الأضرار الى اللجوء الى سوق الصرف الأجنبي وممارسة الضغوط عليه ، وخاصة بالنسبة للبلدان التي تتسم مصادر العملة الأجنبية فيها بالموسمية وعدم الأنظام .

وقد إقتترح صندوق النقد الدولي إستنادا الى بعض الدراسات التجريبية معيار إسترشادي لنسبة الأحتياطيات الى الدين الخارجية قصيرة الأجل بأن يكون مساوياً للواحد والذي يعني 100% . (الشاذلي ، 2014 ، 18) أما فيما يتعلق بنسبة الأحتياطيات الى إجمالي الدين الخارجي المقترحة من قبل Brown عام 1964 فهي تعكس قدرة البلد على تمويل ميزان ديونه الخارجية من الأحتياطيات الأجنبية وان نسبة (40%) هي النسبة المثلى . (كاظم والحمدي، 2017، 84)

4- نسبة الأحتياطيات الأجنبية الى الناتج المحلي الإجمالي

يعكس هذا المؤشر مدى قوة الاقتصاد المحلي وهيكله الانتاجي، ومدى حاجته الى وجود احتياطيات كبيرة لدعم الانتاج المحلي، كما يبين درجة اعتماد القطاع العام في تمويل نفقاته على الأحتياطيات الاجنبية. (اسماعيل وسعيد، 2012، 687) (اسماعيل والشويبي، 2018، 116) حيث تشير الدراسات أن نسبة الأحتياطيات الأجنبية الى الناتج المحلي الإجمالي يجب أن تكون (10-20%) في الدول المتقدمة ، أما في الدول النامية فتكون النسبة (20-40%) والالزمة لتحقيق الأستقرار الداخلي وإمتصاص

واستناداً الى وظيفة البنك المركزي باعتباره بنك الدولة، أصبحت إيرادات الحكومة من العملة الأجنبية والتي هي إيراداتاً مباشراً للموازنة العامة تسجل ضمن بنود خارج الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي. (يونس وآخرون، 2017، 294)

من الجدول (1) يتبين بأن حجم الاحتياطي الاجنبي بدأ بالارتفاع المستمر منذ سنة 2005، حيث ارتفع من (17846) مليار دينار الى (5895) مليار دينار سنة 2008 ، وذلك بسبب ارتفاع إيرادات الحكومة من الصادرات النفطية بالتدريج والى الذي ارتفع من (23.7) مليار دولار سنة 2005 الى (58.8) مليار دولار سنة 2008 (OPEC, 2013, 12)، والناتج عن ارتفاع حجم الصادرات النفطية من جهة وارتفاع اسعار النفط في سوق النفط الدولية من جهة اخرى، مما انعكس ايجاباً على حجم الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي . حيث ارتفع حجم الصادرات النفطية للعراق من (1400) ألف برميل / يوم سنة 2005 الى (1855) ألف برميل / يوم سنة 2008 . (وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية 2013/2012) وكذلك ارتفع سعر النفط من (50.64) دولاراً للبرميل سنة 2005 الى (94.45) دولار

الجدول (1)

تطور حجم الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي للمدة (2005-2017)

السنوات	الاحتياطيات الأجنبية (مليار دينار)	معدل النمو السنوي (%)
2005	17846	-
2006	26158	46.58
2007	38375	46.70
2008	58958	53.64
2009	52224	(11.42)
2010	59263	13.48
2011	71119	20.01
2012	80188	12.75
2013	90479	12.83
2014	77352	(14.51)
2015	62810	(18.80)
2016	52618	(16.23)
2017	57326	8.95
متوسط المدة (2017-2005)	-	24.18

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً الى:

- البنك المركزي العراقي ، المؤشرات النقدية. <https://www.cbi.iq>

سنة 2008. (OPEC, 2017, 82) إلا أن حجم هذه الاحتياطيات قد شهد تراجعاً واضحاً سنة 2009 ، حيث وصل الى (52224) مليار دينار ونسبة انخفاض (11.42%) عن سنة 2008 ، وذلك بسبب انخفاض إيرادات الحكومة من الصادرات النفطية والتي سجلت مستوى منخفض جداً بحيث بلغت (39.3) مليار دولار والناتج عن انخفاض سعر النفط في سوق النفط الدولية حيث وصل الى (61.06) دولاراً للبرميل في تلك السنة. (OPEC, 2017, 17, 98) إلا انه عاود الارتفاع مرة اخرى ليصل الى (90479) مليار دينار سنة 2013 وهو اعلى مستوى له خلال مدة البحث ، وذلك بسبب ارتفاع إيرادات الحكومة من النقد الاجنبي جراء ارتفاع الكميات المصدرة من النفط حيث بلغ (2390) ألف برميل / يوم (وزارة

العراقية، 2004، 9) وانسجاماً مع احكام المادة 26 من القانون المذكور التي حظرت على البنك المركزي العراقي اقراض الحكومة، او اي هيئة عامة مملوكة للدولة بشكل مباشر او غير مباشر باستثناء شراء الاوراق المالية الحكومية في اطار عمليات السوق، لذلك فقد بات البنك المركزي العراقي مستقلاً بأدواته ايضا. (الوقائع العراقية، 2004، 22)

ولغرض تنفيذ أحكام قانونه أعلاه يقوم البنك بالوظائف والاعمال المذكورة في أحكام المادة (4) في من نفس القانون ومنها: (الوقائع العراقية، 2004، 9)

- 1- صياغة السياسة النقدية وتنفيذها في العراق . بما في ذلك سياسة الصرف الأجنبي.
- 2- حيازة جميع الأحتياطي الرسمي الأجنبي للعراق وإدارته وفقاً لنص المادة(27) .
- 3- حيازة الذهب وإدارة مخزون الدولة من الذهب .
- 4- إصدار العملة العراقية وإدارتها وفقاً للقسم السابع من قانونه .

لذلك تعتبر مهمة اعداد وتنفيذ السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي من بين اهم المهام التي يقوم بها البنك لتحقيق جملة من الاهداف الاقتصادية ومنها : (التصدي للتضخم ، والحفاظ على استقرار سعر الصرف ، والمساهمة في الحفاظ على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ، والحفاظ على استقرار النظام المصرفي). (صالح، 2011، 3-2)

أما فيما يتعلق بمصادر احتياطيات البنك المركزي العراقي فإنها تتكون منذ عام 2004 عبر اتجاهين : (صالح، 2011، 11-12)

الأول : وهو الاتجاه الغالب أو المباشر: ويمثل بقيام الحكومة بدفع نسبة (60-70%) من نفقاتها الداخلية بالدينار العراقي، وللحصول على الدينار فإنه لابد من قيامها بمبادلة الدولارات التي تمتلكها بالدينار المتاح لدى البنك المركزي كونه سلطة الاصدار النقدي ، لتمثل عملية مبادلة بين الميزانية العمومية والموازنة العامة ، أو بين بنود داخل الميزانية العمومية وبنود خارج الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي ، وان هذه المبادلة تتم لأغراض سد النفقات المحلية بالدينار العراقي . وإن الدولار المتحصل لقاء هذه المبادلة يمثل تراكماً للاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي العراقي أو ما يسمى بالموجودات الخارجية المكونة للنقد الأساس المستعمل في التداول .

الثاني: وهو الاتجاه الضعيف أو غير المباشر: ويمثل ببعض التدفقات من تحويلات المقيمين في الخارج الى المقيمين في الداخل ، ولكن بالرغم من ذلك كانت التحويلات من الكيانات غير المقيمة أو (خارجية) الى كيانات مقيمة (داخلية) قد تركت بعض بصاتها على تدفق العملة الأجنبية الى السوق المحلية ، وذلك من خلال إتساع نشاطات المنظمات الأجنبية الداخلة الى العراق ، وتدفقات منظمات المجتمع المدني ، ومصرفات الجيش الامريكى والوكالات التابعة له. (إساعيل وصالح، 2012، 692)

المطلب الثاني

تحليل تطور الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي للمدة (2005-2017)

منذ صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 ، وحصول البنك المركزي على الاستقلالية فيما يتعلق برسم السياسة النقدية وإدارة الاحتياطيات الأجنبية ، أصبحت إيرادات الحكومة من العملة الأجنبية مستقلة عن الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي .

(8.2%) لكل منها على التوالي ، ولكن مع انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار في البنوك الاجنبية لتبلغ (91.3%) . والجدير بالذكر ان هذه النسب ظلت تتأرجح ارتفاعا وانخفاضاً خصوصاً بالنسبة للاستثمار في البنوك الاجنبية حتى سنة 2015 ، بعدها انخفضت بشكل واضح واستمر على ذلك حتى سنة 2017 والتي بلغت (88.2%) وهي تعتبر ادنى نسبة مساهمة له بعد سنة 2006 . اما نسبة مساهمة حقوق السحب الخاصة فانها اتجهت نحو الانخفاض المستمر منذ سنة 2010 حتى سنة 2014 ، حيث سجلت ادنى نسبة لها خلال مدة البحث والبالغة (3.7%)، لتعاود وتسجل ارتفاعاً طفيفاً من جديد في السنتين 2016 و 2017 . بينما اتجهت نسبة مساهمة احتياطي الذهب نحو الارتفاع المستمر منذ سنة 2010 حتى نهاية مدة البحث لتصل الى (7.7%) وهي اعلى نسبة وصلت اليها خلال مدة البحث لتعوض انخفاض نسب مساهمة العنصرين الآخرين . وسبب هذا الارتفاع هو توجه العراق منذ الربع الثالث من سنة 2012 نحو شراء المزيد من الذهب لتعزيز احتياطياته الاجنبية حتى بلغ حجم احتياطياته (89.8) طناً من الذهب سنة 2017 ، ليحتل العراق بذلك المركز (37) عالمياً و(5) عربياً في هذا المجال .
(<https://www.gold.org/goldhub>)

الجدول (2)

مكونات الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي للمدة (2017-2005)

نوع الاحتياطي	احتياطي الذهب (بالمليون دينار) (1)		الاستثمار في البنوك الاجنبية (2)=(4)-(1+3)		حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي (3)		اجمالي الاحتياطيات الاجنبية (بالمليون دينار) (4)	
	النسبة %	الحجم	النسبة %	الحجم	النسبة %	الحجم	النسبة %	الحجم
2005	0.8	142.902	81.7	14578.8	17.5	3124.262	100	17846
2006	0.6	159.073	88.1	23048.7	11.3	2950.235	100	26158
2007	0.5	191.943	93.1	35734.3	6.4	2448.770	100	38375
2008	0.3	191.458	95.8	56453.5	3.9	2313.054	100	58958
2009	0.5	243.941	91.3	47672.9	8.2	4307.174	100	52224
2010	0.5	311.611	92.4	54734.7	7.1	4216.693	100	59263
2011	0.5	348.808	93.6	66608.5	5.9	4161.675	100	71119
2012	2.3	1860.236	92.5	74187.5	5.2	4140.272	100	80188
2013	2.1	1903.205	93.5	84631.8	4.4	3944.023	100	90479
2014	5.2	4039.626	91.1	70457.5	3.7	2854.863	100	77352
2015	5.8	3627.247	94.2	59182.7	-	-	100	62810
2016	7.5	3957.959	88.3	46483.9	4.2	2176.159	100	52618
2017	7.7	4434.627	88.2	50580.5	4.1	2310.965	100	57326
متوسط المدة (2017-2005)	2.6	(2017-2005)	91.1		6.3		100	

المصدر: الجنوا من اعداد الباحث استناداً الى :

- البنك المركزي العراقي ، البيانات المالية للبنك المركزي العراقي للمدة (2017-2005).

- (4) البنك المركزي العراقي ، المؤشرات النقدية . <https://www.cbi.iq>

عموماً يمكن القول بأن الاستثمار في البنوك الاجنبية استحوذ على النسبة العظمى من احتياطي النقد الاجنبي للبنك المركزي العراقي ، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمته (91.1%) خلال مدة البحث. يليه كل من حقوق السحب الخاصة واحتياطي الذهب، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمته كل منها (6.3%) و (2.6%) على التوالي خلال مدة البحث .

التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية (2013/2012) بالاضافة الى الارتفاع الكبير في اسعارها ، حيث بلغ (105.9) دولار للبرميل في تلك السنة . (OPEC,2017,98)

ومن الجدول (1) نفسه يلاحظ بان حجم الاحتياطيات الاجنبية سجل ترجعاً كبيراً منذ سنة 2014 مسجلاً (77352) مليار دينار ومعدل نموسوني سالب (14.5%) واستمر هذا الاتجاه النزولي الى ان وصل سنة 2016 الى (52618) مليار دولار وهو ادنى مستوى له خلال المدة (2010-2017) . ويرجع سبب هذا التراجع الى الانخفاض المستمر في سعر النفط الخام من جهة ، حيث سجل سعر خام سلة الاوبك (96.29 و 49.49 و 40.76) دولار للبرميل للسنوات 2014 و 2015 و 2016 على التوالي حيث يلاحظ بان سعر النفط سنة 2016 قد سجل ادنى مستوى له خلال مدة البحث على الاطلاق . (OPEC,2017,98) بالاضافة الى الظروف السياسية والامنية الصعبة التي مر بها العراق والمتمثلة بالحرب ضد الارهاب والنفقات العسكرية الباهضة التي كلفت الموازنات العراقية مبالغ طائلة، من جهة اخرى ، مما انعكس سلباً على حجم الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي . والملاحظ من الجدول نفسه ان حجم الاحتياطيات الاجنبية عاود الارتفاع مرة اخرى سنة 2017، حيث بلغ (57326) مليار دينار ومعدل نمو سنوي (8.95%) ، وذلك بسبب تحسن الوضع الامني في العراق ، بالاضافة الى ارتفاع ايرادات العراق من العملة الاجنبية جراء ارتفاع سعر النفط في سوق النفط الدولية ، والذي انعكس ايجابياً في حجم الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي . وعموماً يلاحظ بأن هناك تطوراً ملحوظاً في حجم الاحتياطيات الاجنبية ، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي لتلك الاحتياطيات (24.18%) خلال مدة البحث (2017-2005). ومن حيث ترتيب العراق عالمياً وعربياً فقد احتل المركز (35) عالمياً و(5) عربياً من حيث امتلاك الاحتياطيات الاجنبية حسب قاعدة بيانات البنك الدولي لسنة 2017. ([http:// data.albankaldawli.org](http://data.albankaldawli.org))

المطلب الثالث

مكونات الأحتياطيات الأجنبية في العراق للمدة (2017-2005)

تتكون الاحتياطيات الاجنبية في العراق من ثلاثة عناصر والمتمثلة بالذهب والعملات الاجنبية والاستثمار في البنوك الاجنبية) بالاضافة الى حقوق السحب الخاصة . وللقوف على الاهمية النسبية لكل عنصر من هذه العناصر في الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي يلاحظ من الجدول (2) بأن نسبة مساهمة كل من احتياطي الذهب و الاستثمار في البنوك الاجنبية وحقوق السحب الخاصة بلغت (0.8%) و (81.7%) و (17.5%) لكل منها على التوالي سنة 2005 . الا ان الملاحظ ان الاهمية النسبية لكل من احتياطي الذهب وحقوق السحب الخاصة قد بدأت بالانخفاض منذ سنة 2006 واستمر هذا الانخفاض حتى سنة 2008 حيث بلغت (0.3%) و (3.9%) لكل منها على التوالي وهي ادنى نسبة مساهمة لها خلال مدة البحث . ولكن على عكس هذين العنصرين يلاحظ ان نسبة مساهمة الاستثمار في البنوك الاجنبية قد بدأت بالارتفاع واستمر في الارتفاع الى ان وصلت الى (95.8%) سنة 2008 وهي أعلى نسبة مساهمة لها خلال مدة البحث (2017-2005) . كما يلاحظ ان نسبة مساهمة كل من احتياطي الذهب وحقوق السحب الخاصة بدأت بالارتفاع منذ سنة 2009 حيث بلغت (0.5%)

بالرغم من انها احتسبت للسنوات الخمس الاخيرة من مدة البحث . وعلى الرغم من سيطرة الدولاراً انها تذبذبت ارتفاعاً وانخفاضاً ، حيث بدأت مرتفعة وبنسبة (95.5%) بعدها بدأت بالانخفاض حتى وصلت الى ادنى مستوى لها سنة 2009 وبنسبة (37.3%) بعدها بدأت بالارتفاع حتى وصلت الى (75%) . بينما على العكس من ذلك فان اليورو بدأت من ادنى نسبة لها سنة 2006 ثم ارتفعت بشكل كبير واستمرت على هذا الارتفاع الى ان وصلت الى اعلى حد لها سنة 2009 وبنسبة (52.9%) وذلك على حساب الدولار، بعدها بدأت بالانخفاض عكس الدولار الى ان وصلت الى (16%) سنة 2017 . وكذلك الحال بالنسبة للباوند حيث بدأت بالارتفاع منذ سنة 2013 وهي السنة التي ادرجت ضمن الاوزان الترجيحية ولكنها سجلت ادنى مستوى لها سنة 2017 وبنسبة (7.0%) .

ولذلك يمكن القول بأن البنك المركزي تمكن من ادارة الاحتياطيات الاجنبية بشكل جيد من حيث الحفاظ على الوزن الترجيحي المناسب للدولار الامريكي والمحدد بين (50%-69%) حسب المبادئ التوجيهية للبنك ، وبالتالي تجنب مخاطر سعر الصرف او مخاطر العملة التي من الممكن ان يتعرض لها في حالة انخفاض احتياطياته من الدولار عن هذه النسبة .

ثانياً: مخاطر الائتمان أو التركيز الائتماني

تعد مخاطر الائتمان احدى المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك ، والناجمة عن احتمال عدم قيام الطرف المقابل للبنك بالوفاء بالتزاماته

في حدود الشروط المتفق عليها ، فهي لا تقتصر على وظيفة الاقراض فقط ، وانما تمتد لنشاطات أخرى مثل : تمويل تجاري، ايداعات لدى البنوك ، عمليات صرف اجني . اما مخاطر التركيز الائتماني فانها تنشأ عن عدم تنوع المحفظة الائتمانية بشكل كاف سواء على مستوى المصرف بشكل عام ، على مستوى الصناعة (القطاعات) ، أم على مستوى المناطق الجغرافية ، مما يعرض البنك لمخاطر الافلاس في حال حدوث تعثرات كبيرة على مستوى المحفظة الائتمانية للبنك وبالتالي حدوث خسائر مالية كبيرة (الملوك، 2014، 70-72) . ويعطي التركيز مؤشراً للتأثر النسبي في اداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع اعمال أو منطقة جغرافية معينة .

ولتجنب مخاطر التركيز يقوم البنك المركزي العراقي بتنوع حجم التعامل مع مجموعة من البنوك الدولية من خلال الايداع والاستثمار . حيث يتبين من الجدول (4) بان بنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي استحوذ على النسبة الاكبر من استثمارات وايداعات البنك المركزي العراقي في الخارج للمدة (2006-2017) . حيث انه استحوذ على (98.8%) سنة 2006 ، الا انها بدأت بالانخفاض التدريجي حتى وصلت ادنى مستوى لها وبنسبة (24.8%) وذلك سنة 2009 . بعدها بدأت بالارتفاع مرة أخرى الى ان وصلت (55.9%) سنة 2012 ، لتبدأ مرة أخرى بالانخفاض التدريجي حتى وصلت الى (36.7%) سنة 2016 . ثم ارتفعت الى (49%) سنة 2017 . عموماً بلغت متوسط هذه النسبة (52.8%) خلال مدة البحث. ويأتي بعد البنك الاحتياطي الفدرالي بنك فرنسا المركزي من حيث استحواده على ايداعات واستثمارات البنك المركزي منذ سنة 2008 وبنسبة (11.6%) لترتفع الى (28.1%) سنة 2009 وهي اعلى نسبة له ، واستمرت بعدها بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً الى ان وصلت هذه النسبة الى (9.1%) سنة 2017 . حيث بلغ متوسط هذه النسبة (13.0%) خلال مدة البحث . كذلك بلغ متوسط نسبة استحوذ بنك التسويات الدولي في سويسرا (5.0%) من ايداعات واستثمارات البنك المركزي العراقي خلال مدة البحث على الرغم من انه دخل منذ سنة 2013 في

المطلب الرابع مخاطر إدارة الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي

أولاً: مخاطر العملة أو أسعار الصرف

تعرف مخاطر العملة (Risk Currency) أو أسعار الصرف بانها مخاطر التحركات المعاكسة في اسعار العملات الاجنبية والتي تؤدي الى تخفيض قيمة الاحتياطيات الاجنبية . وتعد هذه المخاطر احدى المخاطر الرئيسية على الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي، وذلك بسبب تقلبات اسعار صرف تلك العملات . وللتخفيف من هذه المخاطر يعتمد البنك المركزي العراقي على مبدأ التنوع في مكونات عملات الاحتياطيات، وكذلك على القاعدة المعيارية المستمدة من الممارسات العالمية في هذا المجال. لذلك فإن محفظة استثمارات البنك المركزي بالعملات الاجنبية يمكن ان تعرض البنك الى خسائر وذلك عند قيامه باعادة تقييم او بيع هذه الاحتياطيات مقابل الدينار العراقي لتلبية الطلب المحلي على العملات الاجنبية. وبما ان الدينار العراقي يرتبط بالدولار الامريكي ويعتمده البنك المركزي مثنياً لاسمياً (Nominal Anchor) لسياسته النقدية ، لذلك فان الاستثمار في أية عملة أخرى غير الدولار الامريكي يمكن ان يعرض البنك المركزي العراقي لمخاطر العملة . حيث ان تنوع العملات ليست بالضرورة ان يكون قراراً سليماً في ادارة الاحتياطيات الاجنبية ، كونه يؤدي الى مخاطر عملة عالية للبنك المركزي العراقي بسبب ارتباط الدينار بالدولار الامريكي ، (داغر، 2017، 9)

الجدول (3)

توزيع احتياطيات البنك المركزي العراقي حسب نوع العملات للمدة (2006-2017) (%)

السنوات	نوع العملة	USD	EUR	SDR	GBP	أخرى	الاجمالي
2006	95.5	1.3	1.9	-	1.3	100	
2007	82.2	12.1	1.2	-	4.5	100	
2008	74.1	22.6	0.4	-	2.9	100	
2009	37.3	52.9	0.9	-	8.9	100	
2011	53.8	30.4	5.5	-	10.3	100	
2012	61.7	22.5	4.8	-	11.0	100	
2013	67.2	21.8	2.4	8.3	0.3	100	
2014	66.0	22.4	1.7	9.5	0.4	100	
2015	62.2	25.1	0.7	11.3	0.7	100	
2016	65.4	19.5	1.0	11.5	2.6	100	
2017	75.0	16.0	2.0	7.0	-	100	
متوسط المدة	67.3	22.4	2.1	4.3	3.9	100	

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً الى:

- البنك المركزي العراقي ، البيانات المالية للبنك المركزي العراقي

للمدة (2012-2006) <https://www.cbi.iq>

من ملاحظة الجدول (3) يتبين بأن نسبة الدولار الامريكي من اجمالي الاحتياطيات الاجنبية تحتل المركز الاول خلال مدة البحث ، حيث بلغ متوسط هذه النسبة (67.3%) تلتها اليورو وبنسبة (22.4%) ثم الباوند وبنسبة (4.3%)

المطلب الخامس دور الاحتياطات الأجنبية في استقرار الأسعار ومكافحة التضخم

تستخدم الاحتياطات الأجنبية في الحفاظ على قيمة العملة المحلية وذلك من خلال أسلوب مزاد العملة الأجنبية الذي يتجه البنك المركزي العراقي لبيع وشراء الدولار بهدف السيطرة على عرض النقد والسيولة العامة وبالتالي استقرار اسعار صرف الدينار، واحد من معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وذلك للارتباط المباشرين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار.

اي ان البنك المركزي العراقي استخدم سعر الصرف هدفا وسيطا لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وبالتالي الحد من معدلات التضخم من خلال ارتفاع قيمة الدينار وذلك بفضل ماله من مستويات ملائمة من الاحتياطات الأجنبية.

حيث ان هناك دراسات تؤكد على العلاقة الطردية بين استقلالية البنك المركزي واسعار صرف العملة المحلية ومنها دراسة (Fernandez)، وكذلك هناك دراسات أخرى تشير الى العلاقة العكسية بين استقلالية البنك المركزي ومعدلات التضخم ومنها دراسة (Badr & Parkin). (عطية وخزام، 2008، 172-173)

من ملاحظة الجدول (5) يتبين بأن هناك علاقة بين حجم الاحتياطي الاجنبي وكل من سعر صرف الدينار للدولار في السوقين الرسمي والموازي ومعدلات التضخم خلال مدة البحث (2005-2017). حيث يلاحظ بأن سعر صرف الدينار مقابل الدولار بدأ منخفضاً سنة 2005 بواقع (1469) و(1472) ديناراً للدولار في السوقين الرسمي والموازي، الا انه مع ارتفاع حجم الاحتياطات الاجنبية واستمرار سياسة مزاد العملة للبنك المركزي، بدأت قيمة الدينار العراقي بالارتفاع المستمر ما أدى الى ارتفاع مستمر ايضا في سعر صرف الدينار للدولار ليصل الى أعلى مستوى له سنة 2013 وبواقع (1166) ديناراً للدولار، والتي يقابل أعلى حجم للاحتياطات الاجنبية في تلك السنة ايضا والبالغ (90479) مليار دينار. الا انه منذ سنة 2014 بدأ سعر صرف الدينار للدولار بالانخفاض حتى استقر عند 1190 ديناراً للدولار سنة 2017 وذلك بسبب انخفاض حجم الاحتياطات الاجنبية والناجم عن الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي شهدتها العراق والتي كلفت العراق مبالغ كبيرة واستنزفت جزء كبير من موارده من النقد الاجنبي، بالإضافة الى انخفاض إيرادات العراق من النقد الاجنبي والناجم عن انخفاض اسعار النفط في سوق النفط الدولية حيث سجلت ادنى مستوياتها سنة 2016. عموماً بلغت نسبة ارتفاع سعر صرف الدولار للدينار في السوق الرسمي (19%) بين سنتي 2005 و2017.

والملاحظ ايضا ان سياسة مزاد العملة من قبل البنك المركزي انعكست ايجاباً على سعر صرف الدينار للدولار في السوق الموازي أيضاً، حيث ارتفع من (1472) ديناراً للدولار سنة 2005 الى (1258) ديناراً للدولار سنة 2017 وبنسبة ارتفاع (14.5%) على الرغم من ان هذه المدة شهدت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض. والملاحظ ايضا ان الفرق بين السعرين الرسمي والموازي كان طفيفاً للسنوات (2005-2011) ليبدأ بالانحسار منذ سنة 2012 الى ان وصل الى أعلى مستوى له سنة 2016 وبمقدار (85) ديناراً، وذلك للأسباب المذكورة اعلاه.

كذلك يتبين من الجدول (5) نفسه بأن السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي والمتمثلة بمزاد العملة قد أدت الى انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي خلال

هذا المجال. وعلى الرغم من دخول بنك هولندا منذ سنة (2010) في مجال التعامل مع البنك المركزي العراقي من حيث الايداع والاستثمار، الا انه استحوذ على (4.9%) من هذه الايداعات والاستثمارات كمتوسط خلال مدة البحث. كذلك الحال بالنسبة لصندوق النقد العربي في ابوظبي حيث استحوذ على نسب ملحوظة من تلك الاستثمارات والايداعات منذ سنة 2014، الا انه عند احتسابها كعدل لمدة البحث فقد بلغت (4.7%). ويأتي بعد ذلك كل من بنكي انكلترا واطاليا وبعدها نسبة استحواذ (3.9%) و(3.7%) لكل منهما على التوالي خلال مدة البحث.

الجدول (4)

توزيع الاحتياطات الأجنبية على البنوك الأجنبية من حيث الايداع والاستثمار للمدة (2006-2017) %

البنوك الاجنبية السنوات	بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي	بنك فرنسا	بنك هولندا	بنك ايطاليا	بنك انكلترا	بنك التسويات الدولي	صندوق النقد العربي	بنوك اجنبية اخرى	الاجمالي
2006	98.8	-	-	-	-	-	-	1.2	100
2007	84.3	-	-	-	-	-	-	15.7	100
2008	61.2	11.6	-	-	-	-	-	27.2	100
2009	24.8	28.1	-	14.3	5.6	-	-	27.2	100
2010	38.8	14.0	8.6	11.9	4.6	-	-	22.1	100
2011	50.4	11.3	9.6	6.9	3.8	-	-	18.0	100
2012	55.9	10.6	9.0	6.6	3.6	-	-	14.3	100
2013	43.4	10.6	8.6	4.6	5.3	7.1	-	10.4	100
2014	43.7	15.8	9.3	0.1	6.4	12.0	12.7	-	100
2015	37.6	16.7	9.8	-	7.0	13.7	14.8	0.4	100
2016	36.7	13.4	7.4	-	7.2	14.6	15.4	5.3	100
2017	49.0	9.1	4.2	-	4.2	12.9	14.3	6.3	100
متوسط المدة	52.8	13.1	4.9	3.7	3.9	5.0	4.7	12.3	100

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً الى:

- البيانات المالية للبنك المركزي العراقي للمدة (2006-2017) <https://www.cbi.iq>

واخيراً يلاحظ من الجدول (4) نفسه بأن هناك نسبة ملحوظة تبلغ (12.3%) كمتوسط خلال مدة البحث تتوزع على عدد من البنوك الدولية الاخرى وبصورة متقطعة مثل بنك الامارات العربية المتحدة وبنك الاحتياطي الاسترالي وبنوك اخرى. فعلى سبيل المثال استحوذ بنك الامارات على (22.7%) سنة 2008. (البيانات المالية للبنك المركزي العراقي لسنة 2008)

عموماً يمكن القول بان البنك المركزي العراقي استطاع ان ينعو من حجم التعامل مع مجموعة من البنوك الدولية من حيث الايداع والاستثمار لتجنب مخاطر تركيز الائتمان، حيث يعتمد البنك المركزي في اختيار هذه البنوك والمؤسسات على التصنيفات الائتمانية من مؤسستي ستاندرد آند بورز وموديز لخدمات المستثمرين، حيث يضع مجلس ادارة البنك المركزي حدوداً للتصنيف الائتماني بحيث لا يتم الايداع والاستثمار في البنوك والمؤسسات التي يقل تصنيفها الائتماني عن (AA-)، وتم مراقبة هذه التصنيفات من قبل ادارة المخاطر للتأكد من ان الايداع والاستثمار يتم ضمن هذه المعايير.

وذلك بسبب ارتفاع حجم الاحتياطيات الاجنبية من جهة وانخفاض حجم الاستيرادات من جهة اخرى. لكن الملاحظ ان هذه النسبة بدأت بالانخفاض سنة 2008 حيث بلغت (141.2%) بمعنى تغطية (16.9) شهرا من الاستيرادات وعلى الرغم من ارتفاع كل من حجم الاحتياطيات الاجنبية و الاستيرادات ، الا ان نسبة ارتفاع الاستيرادات اكبر من نسبة ارتفاع حجم الاحتياطيات الاجنبية . وتجدر الاشارة الى ان سنة 2009 شهدت أكبر انخفاض في هذه النسبة خلال مدة البحث حيث وصلت الى (107.5%) اي امكانية تغطية (12.9) شهرا من الاستيرادات ، وذلك بسبب انخفاض حجم الاحتياطيات الاجنبية من جهة ، وارتفاع حجم الاستيرادات من جهة اخرى . واستمرت هذه النسبة انخفاضا وارتفاعا خلال السنوات اللاحقة حتى استقرت عند (124.3%) سنة 2017، اي امكانية تغطية استيرادات العراق لمدة (14.9) شهرا .

الجدول (6)

نسبة الأحتياطيات الأجنبية الى الأستيرادات في العراق للمدة (2017-2005)

السنوات	الاحتياطيات الأجنبية (مليار دينار)	الاستيرادات (مليار دينار)	نسبة الاحتياطيات الأجنبية الى الاستيرادات (%)	عدد الأشهر الذي تغطيه الاحتياطيات الأجنبية من الاستيرادات
2005	17846	34568.5	51.6	6.2
2006	26158	32287.2	81.0	9.7
2007	38375	24542.8	156.4	18.8
2008	58958	41769.3	141.2	16.9
2009	52224	48569.0	107.5	12.9
2010	59263	51380.6	115.3	13.8
2011	71119	55929.5	127.2	15.3
2012	80188	68801.0	116.3	14.0
2013	90479	69200.9	130.8	15.7
2014	77352	69619.2	111.1	13.3
2015	62810	57131.9	109.9	13.2
2016	52618	40707.5	129.3	15.5
2017	57326	46131.5	124.3	14.9
متوسط المدة (2017-2005)				
			115.5	13.9

المصدر :- الجدول من اعداد الباحث استنادا الى :

- البنك المركزي العراقي ، المؤشرات النقدية ، التجارة الخارجية . <https://www.cbi.iq>

مدة البحث ، وذلك بسبب ارتفاع قيمة الدينار العراقي ، حيث انخفض معدل التضخم من (37%) سنة 2005 الى (0.2%) سنة 2017 ونسبة انخفاض (99.5%) . مما سبق يمكن القول بأن سياسة مزاد العملة المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي استطاعت ان تلبي الطلب على العملة الاجنبية خلال مدة البحث من خلال حجم الاحتياطيات الاجنبية المتراكمة لديه والذي ترتب عليها الاستقرار في قيمة الدينار العراقي متبوعا بالاستقرار في المستوى العام للأسعار وبالتالي الحد من معدلات التضخم وانخفاضها ، والذي يعد احد اهم اهداف السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي .

الجدول(5)

تطور الأحتياطيات الأجنبية وسعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوقين الرسمي والموازي ومعدل التضخم السنوي في العراق للمدة (2017-2005)

السنوات	الاحتياطيات الأجنبية (مليار دينار)	سعر صرف الدينار اللولار في السوق الرسمي	سعر صرف الدينار اللولار في السوق الموازية	معدل التضخم السنوي العام (%)
2005	17846	1469	1472	37
2006	26158	1467	1475	53.2
2007	38375	1255	1267	30.8
2008	58958	1193	1203	2.7
2009	52224	1170	1182	(2.8)
2010	59263	1170	1186	2.4
2011	71119	1170	1196	5.6
2012	80188	1166	1233	6.1
2013	90479	1166	1220	1.9
2014	77352	1188	1214	2.2
2015	62810	1190	1230	1.4
2016	52618	1190	1275	0.5
2017	57326	1190	1258	0.2
متوسط المدة (2017-2005)				
				10.8

المصدر :- الجدول من اعداد الباحث استنادا الى :

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2017-2006)

- البنك المركزي العراقي ، المؤشرات السعريّة . <https://www.cbi.iq>

المطلب السادس

معايير كفاية الأحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي

1- نسبة الأحتياطيات الأجنبية الى الأستيرادات

من ملاحظة الجدول (6) والذي يبين نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى الاستيرادات او عدد الاشهر الذي تغطيه الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي من الاستيرادات ، يتبين بأن هناك تطورا ملحوظا وفق هذا المؤشر خلال مدة البحث . حيث كانت هذه النسبة (51.6%) سنة 2005 اي ان حجم الاحتياطيات الاجنبية كان يغطي استيرادات العراق لمدة (6.2) اشهر، الا انها ارتفعت بمقدار ثلاثة اضعاف حتى سنة 2007 لتصل (156.4%) بمعنى ان الاحتياطيات الاجنبية كانت تكفي لتغطية (18.8) شهرا من استيرادات العراق ،

2- نسبة الأحتياطيات الأجنبية الى عرض النقد بمعناه الواسع

يعكس هذا المؤشر درجة ضعف او قوة النظام المصرفي ومدى الثقة بالعملة المحلية ، كما يعبر عن هروب رؤوس الاموال الاجنبية الى الخارج . فكلما ارتفعت هذه

أحد أهدافه الرئيسية والمتمثلة بالمحافظة على الثقة بالدينار العراقي وبالتالي الحد من هروب رؤوس الاموال الى الخارج .

3- نسبة الأحتياطيات الأجنبية الى الدين الخارجي

تعد هذه النسبة من اهم المؤشرات المستخدمة للحكم على كفاية الاحتياطيات الاجنبية ، والحكم على متانة المركز المالي للبلاد، وقدرته على اعادة تمويل ديونه الخارجية ، والتي تنقسم الى الديون الخارجية قصيرة الاجل والديون الخارجية طويلة الاجل . ولكون العراق لا يصدر سندات دولية قصيرة الاجل ، ولا يمتلك تصنيفا ائتمانيا في السوق الدولية ، وان ديونه الخارجية كلها ديون طويلة الاجل خلال مدة البحث . فقد تم استخدام اجمالي خدمة الدين الخارجي والمتمثلة بالاقساط والفوائد التي يجب دفعها سنويا ، واعتبارها اعباء مالية خارجية قصيرة الاجل بدلا عن الديون الخارجية قصيرة الاجل .

من ملاحظة الجدول (8) يتبين بأن نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى اجمالي خدمة الدين الخارجي بلغت (14026.8%) سنة 2010 وهي اعلى حد لها خلال المدة (2010-2017) ، لتبدأ بعدها بالانخفاض المستمر حتى سنة 2015 والتي سجلت ادنى مستوى لها وبنسبة (2697.3%) وذلك بسبب كون نسبة الارتفاع في اجمالي خدمة الدين اعلى من نسبة الارتفاع في حجم الاحتياطي الاجنبي خصوصا للسنوات (2011-2013) اما للسنتين 2014 و2015 فقد كان بسبب انخفاض حجم الاحتياطيات الاجنبية من حصة وارتفاع اجمالي خدمة الدين . لكن هذه النسبة ارتفعت سنة 2016 الى (23305%) على الرغم من انخفاض كل من الاحتياطي الاجنبي و اجمالي خدمة الدين ، الا ان نسبة الانخفاض في اجمالي خدمة الدين اكبر من النسبة ذاتها بالنسبة للاحتياطي الاجنبي .

الجدول (8)

نسبة الأحتياطيات الأجنبية الى إجمالي خدمة الدين الخارجي للعراق للمدة (2010-2016)

السنوات	الاحتياطيات الأجنبية (مليار دينار)	اجمالي خدمة الدين (الأقساط+الفوائد) (مليار دينار)	نسبة الأحتياطيات الأجنبية الى إجمالي خدمة الدين (الأقساط+الفوائد) (%)
2010	59263	422.5	14026.8
2011	71119	1163.0	6115.1
2012	80188	1706.1	14700
2013	90479	1839.4	4918.9
2014	77352	2228.2	3471.5
2015	62810	2328.6	2697.3
2016	52618	1592.0	23305
متوسط المدة (2010-2016)			
			5605.0

المصدر:- الجدول من اعداد الباحث استنادا الى :

- البنك المركزي العراقي ، المؤشرات النقدية . <https://www.cbi.iq>

- جمهورية العراق، وزارة المالية، نشرة الدين الفصلية/ 2، 2017 .

<http://www.mof.gov.iq>

لكن على العموم فقد بلغ متوسط نسبة الاحتياطي الاجنبي الى اجمالي خدمة الدين (5605%) خلال المدة (2010-2016) ، وهي اكبر بكثير من النسبة المعيارية والمحددة ب (100%) ، مما يدل على كفاية الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي وفق هذا المؤشر .

أما من حيث نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى اجمالي الدين الخارجي للعراق . فيلاحظ من الجدول (9) بأنها بدأت منخفضة سنة 2006 حيث بلغت (23.9%)

النسبة كلما كانت درجة الثقة بالعملة المحلية عالية وبالتالي يكون النظام المصرفي قويا ، والعكس بالعكس. فمن خلال الجدول (7) يتبين بأن هذه النسبة بدأت مرتفعة عند (121.5%) واستمرت بالارتفاع حتى وصلت الى (168.8%) سنة 2008 وهي اعلى حد لها خلال مدة البحث وذلك على الرغم من ارتفاع عرض النقد بالمعنى الواسع جنبا الى جنب مع ارتفاع حجم الاحتياطيات الاجنبية ، الا ان نسبة الارتفاع في حجم الاحتياطيات الاجنبية اكبر من نسبة الارتفاع في عرض النقد بالمعنى الواسع ، مما يدل على درجة الثقة بالعملة المحلية . ومن الملاحظ أيضا ان هذه النسبة انخفضت بشكل كبير سنة 2009 حيث بلغت (114.9%) وذلك بسبب انخفاض حجم الاحتياطيات الاجنبية من حصة وارتفاع عرض النقد بالمعنى الواسع من جهة أخرى . واستمر هذا الانخفاض حتى ارتفعت بشكل ملحوظ سنة 2012 لتبلغ (106.3%) وذلك بسبب كون نسبة الارتفاع في حجم الاحتياطيات الاجنبية اكبر من نسبة الارتفاع في عرض النقد ، لتبدأ بالانخفاض مرة أخرى لتصل الى (103.2%) سنة 2012 على الرغم من انها شهدت أكبر حجم من الاحتياطيات الاجنبية خلال مدة البحث و لكن بسبب كون نسبة الارتفاع في عرض النقد بالمعنى الواسع أكبر من نسبة الارتفاع في حجم الاحتياطيات الاجنبية. لتبدأ بالانخفاض مرة أخرى الى ان وصلت الى (64.1%) سنة 2017 وذلك بسبب الازعاج السياسية والامنية التي عاشها العراق في تلك الفترة بالإضافة الى انخفاض موارد الدولة من العملات الاجنبية بسبب الانخفاض الكبير في اسعار النفط في سوق النفط الدولية.

الجدول (7)

نسبة الأحتياطي الاجنبي الى عرض النقد بالمعنى الواسع في العراق للمدة (2005-2017)

السنوات	الاحتياطيات الأجنبية (مليار دينار)	عرض النقد بالمعنى الواسع (مليون دينار)	نسبة الأحتياطيات الأجنبية الى عرض النقد بالمعنى الواسع (%)
2005	17846	14684.0	121.5
2006	26158	21080.0	124.1
2007	38375	26956.1	142.4
2008	58958	34919.7	168.8
2009	52224	45437.9	114.9
2010	59263	60386.1	98.1
2011	71119	72178.0	98.5
2012	80188	75466.4	106.3
2013	90479	87679.5	103.2
2014	77352	90727.8	85.3
2015	62810	82595.5	76.1
2016	52618	88082.0	59.7
2017	57326	89441.3	64.1
متوسط المدة (2005-2017)			
			104.9

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استنادا الى :

- البنك المركزي العراقي ، المؤشرات النقدية . <https://www.cbi.iq>

عموما فقد بلغ متوسط نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى عرض النقد بالمعنى الواسع (104.9%) خلال مدة البحث (2005-2017) والتي تعتبر نسبة مرتفعة جداً مقارنة بالنسبة المعيارية المعتمدة والتي تتراوح بين (10%-20%) بالنسبة للبلدان التي تتبع نظام الصرف الثابت . مما يدل على ان البنك المركزي العراقي استطاع أن يحقق

4- نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى الناتج المحلي الاجمالي

يعكس هذا المؤشر مدى قوة الاقتصاد المحلي وهيكله الانتاجي ، ومدى حاجته الى وجود احتياطيات كبيرة لدعم الانتاج المحلي، كما يبين درجة اعتماد القطاع العام في تمويل نفقاته على الاحتياطيات الاجنبية. حيث يتبين من الجدول (10) بأن نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (24.3%) سنة 2004 والتي تعد أدنى مستوى لها خلال مدة البحث ، وذلك بسبب قلة حجم الاحتياطيات الاجنبية والناجمة عن قلة موارد العراق من النقد الاجنبي جراء انخفاض حجم انتاج وتصدير النفط . الا ان هذه النسبة بدأت بالارتفاع حتى بلغت (40.0%) سنة 2009 وهي أعلى نسبة لها خلال مدة البحث ، ويعود السبب في ذلك الى تحسن الوضع الاقتصادي للبلد. لكن الملاحظ انها بدأت بالانخفاض المستمر لبقية السنوات ، عدا السنتين 2013 و 2015 والتي سجلت فيها ارتفاعا ، كون نسبة ارتفاع الاحتياطيات الاجنبية اكبر من نسبة ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي سنة 2013 ، ونسبة انخفاض الناتج المحلي الاجمالي اكبر من نسبة انخفاض الاحتياطيات الاجنبية سنة 2015 . حيث بلغت هذه النسبة (25.4%) سنة 2017 وهي ثاني اقل نسبة مسجلة خلال مدة البحث بعد سنة 2005 ، ولعل السبب في ذلك يعود الى الاوضاع السياسية والامنية الصعبة التي عاشها العراق في تلك الفترة والتي استنزفت كميات كبيرة من الاحتياطيات الاجنبية ، الى جانب انخفاض موارد النقد الاجنبي بسبب انخفاض اسعار النفط الى مستويات متدنية في السنوات الاخيرة من مدة البحث .

الجدول (10)

نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2006-2016)

السنوات	الاحتياطيات الاجنبية (مليار دينار)	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دينار)	نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
2005	17846	73533.6	24.3
2006	26158	95588.0	27.4
2007	38375	111455.8	34.4
2008	58958	157026.2	37.6
2009	52224	130643.2	40.0
2010	59263	162064.6	36.6
2011	71119	217327.1	32.7
2012	80188	254225.5	31.5
2013	90479	273587.5	33.1
2014	77352	266420.4	29.0
2015	62810	199715.7	31.5
2016	52618	203869.8	25.8
2017	57326	225995.2	25.4
متوسط المدة (2005-2017)			31.5

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استنادا الى :

- البنك المركزي العراقي ، الاحصاءات النقدية ، احصاءات القطاع الحقيقي <https://www.cbi.iq>

وعلى العموم يلاحظ بأن متوسط نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث (2005-2017) بلغت (31.5%) وهي تعد نسبة جيدة

وهي ادنى حد لها خلال المدة (2006-2016) وذلك بسبب قلة حجم الاحتياطيات الاجنبية من جهة ، والحجم الكبير للديون الخارجية على العراق من جهة اخرى . حيث لم تدخل بعد عملية شطب او اعفاء العراق من جزء كبير من الديون حسب الاتفاق المبرم مع دول نادي باريس حيز التنفيذ ، حيث نصت الاتفاقية على خصم (80%) من تلك الديون وجدولة المتبقي منها على مدى 18 سنة ، وصدر أول سند عراقي سنة 2007 بقيمة (2.7%) من الديون الكبيرة ، لذلك بدأ حجم الدين الخارجي بالانخفاض منذ تلك السنة . (جاسم ، 2017 ، www.m.ahewar.org) وهذا الانخفاض تزامن مع الارتفاع المستمر في حجم الاحتياطيات الاجنبية . حيث ارتفعت نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى حجم الدين الخارجي الى (41.3%) سنة 2007 ، واستمرت بالارتفاع حتى وصلت الى (130.9%) سنة 2013 وهي اعلى مسوى لها خلال مدة البحث . وذلك بسبب وصول الاحتياطيات الاجنبية الى اعلى حد لها والبالغة (90479) مليار دينار ، بالإضافة الى انخفاض حجم الديون الخارجية الى مستوى منخفض جدا بمبلغ (69143.8) مليار دينار في تلك السنة .

والملاحظ ان نسبة الاحتياطيات الى الدين الخارجي بدأت بالانخفاض المستمر منذ سنة 2014 حتى بلغت (69.2%) سنة 2016 . وذلك بسبب الانخفاض الكبير في حجم الاحتياطيات الاجنبية من جهة ، وارتفاع حجم الديون الخارجية من جهة اخرى ، والذي يرجع الى الانخفاض الكبير في موارد النقد الاجنبي نتيجة الهبوط الكبير في اسعار النفط في سوق النفط الدولية والتي سجلت ادنى مستوياتها سنة 2016 ، بالإضافة الى الظروف السياسية والامنية الصعبة التي مر بها العراق والمتمثلة بالحرب ضد الارهاب والنفقات العسكرية الباهضة التي كلفت الموازنات العراقية مبالغ طائلة، مما اجبرت العراق على الاستدانة من الخارج.

عموما يمكن القول بأن نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى حجم الدين الخارجي عالية جدا ، حيث بلغت متوسط هذه النسبة (81.9%) خلال المدة (2006-2016) ، اذ تجاوزت النسبة المعيارية المحددة ب(40%) ، مما يؤشر كفاية الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي .

الجدول (9)

نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى الدين الخارجي في العراق للمدة (2006-2017)

السنوات	الاحتياطيات الاجنبية (مليار دينار)	الدين الخارجي (مليار دينار)	نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى الدين الخارجي (%)
2006	26158	109574.6	23.9
2007	38375	92870.0	41.3
2008	58958	76307.9	77.3
2009	52224	75218.1	69.4
2010	59263	71253.0	83.2
2011	71119	71370.0	99.7
2012	80188	70309.8	114.1
2013	90479	69143.8	130.9
2014	77352	69022.8	112.1
2015	62810	78659.0	79.9
2016	52618	76041.0	69.2
متوسط المدة (2006-2016)			81.9

المصدر: - الجدول من اعداد الباحث استنادا الى:

(1)-البنك المركزي العراقي ، المؤشرات النقدية . <https://www.cbi.iq>

(2)- للسنوات 2006-2009 د. عماد محمد علي العاني و نسرين حسن جوجي ، قياس مؤشرات الدين الحكومي و اهم آثاره الاقتصادية في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 23 ، العدد 98 ، 2017 .

(2) للسنوات 2010-2016 - جمهورية العراق، وزارة المالية ، نشره الدين الفصلي/2، 2017، <http://www.mof.gov.iq> .

الخارجي والذي سجل أعلى حد له خلال مدة البحث ، كون اتفاقية شطب وتخفيض الديون الخارجية مع الدائنين لم تدخل حيز التنفيذ بعد، من جهة ، بالإضافة الى انخفاض حجم الاحتياطيات الاجنبية المتاحة في تلك السنة ، من جهة اخرى . الا ان هذه النسبة بدأت بالارتفاع المستمر حتى بلغت (212.8%) سنة 2013 ، وهي أعلى حد لها خلال مدة البحث ، وذلك بسبب الارتفاع المستمر في حجم الاحتياطيات الاجنبية المتاحة من جهة ، وانخفاض حجم الديون الخارجية للعراق من جهة أخرى . لكن الملاحظ ان نسبة الاحتياطيات الاجنبية المتاحة الى اجمالي الاحتياجات منها بدأت بالانخفاض منذ سنة 2014 حتى وصلت (140.4%) سنة 2016 ، ويعود السبب في ذلك الى انخفاض حجم الاحتياطيات الاجنبية من جهة ، وارتفاع حجم الدين الخارجي من جهة أخرى والناجمة عن الأوضاع السياسية والامنية الصعبة التي شهدتها العراق ، إضافة الى الانخفاض الكبير في سعر النفط مما اثر على إيرادات العراق من النقد الاجنبي وبالتالي على حجم الاحتياطي الاجنبي .

عموماً يلاحظ من الجدول (11) نفسه بأن متوسط نسبة الاحتياطيات الاجنبية المتاحة الى اجمالي الاحتياجات منها بلغت (152.6%) للمدة (2006-2017) وهي تفوق النسبة المحددة وفق هذا المؤشر من قبل صندوق النقد الدولي والتي تتراوح بين (100% - 150%) ، مما يدل على نجاح البنك المركزي العراقي في ادارة الاحتياطيات الاجنبية والاحتفاظ بكميات مناسبة وكافية منها لمواجهة الالتزامات الخارجية قصيرة الاجل ، وبالتالي امكانية استيعاب الصدمات والمخاطر الخارجية .

الأستنتاجات والمقترحات

أولاً: الأستنتاجات

من خلال البحث فقد تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات نعرض اهمها على النحو الآتي :

- 1- شهدت الاحتياطيات الاجنبية معدلات نمو ايجابية خلال السنوات 2005-2013 عدا سنة 2009 ، وذلك بسبب ارتفاع كميات النفط المصدر . اما السنوات المتبقية (2014-2017) من مدة البحث فانها شهدت معدلات نمو سلبية ، بسبب الاوضاع السياسية والامنية غير المستقرة ، فضلا عن انخفاض اسعار النفط في سوق النفط الدولية . حيث بلغ معدل النمو السنوي لتلك الاحتياطيات (24.18%) خلال مدة البحث (2005-2017) .
- 2- تتكون الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي من ثلاثة عناصر والمتمثلة بالذهب والعملات الاجنبية و حقوق السحب الخاصة، حيث تستحوذ الاستثمار في العملات الاجنبية على النسبة العظمى منها وبواقع (91.1%) كمتوسط عام خلال مدة البحث ، يليه كل من حقوق السحب الخاصة والذهب و بنسب (6.3%) و(2.6%) لكل منها على التوالي .
- 3- لتجنب مخاطر العملة او مخاطر اسعار الصرف يعتمد البنك المركزي العراقي على مبدأ تنوع العملات مع المحافظة على الوزن التوجيهي للدولار الامريكي والمحدد ما بين (50%-69%) في ضوء المبادئ التوجيهية للبنك . حيث يحتل الدولار الامريكي المركز الاول من المحفظة الاستثنائية للبنك ويمتوسط نسبة (67.3%) ، يليه اليورو بمتوسط نسبة (24.4%)، ثم الباوند و بمتوسط نسبة (4.3%) خلال مدة البحث (2005-2017).
- 4- لتجنب مخاطر تركيز الائتمان يقوم البنك المركزي العراقي بتنوع التعامل مع مجموعة من البنوك الدولية من حيث الايداع والاستثمار ، حيث يستحوذ

وتدل على كفاية الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي ، وذلك في ضوء النسبة المحددة من قبل صندوق النقد الدولي ب(9%-12%) وكذلك النسبة المحددة للبلدان النامية ب(20% - 40%) .

5- المقياس التجميعي لصندوق النقد الدولي

وهو المقياس المقترح من قبل صندوق النقد الدولي للبلدان الناشئة والذي يتضمن مجموعة من المخاطر بأوزان مختلفة والتي تعكس التسرب المحتمل في ميزان المدفوعات وبالتالي فانها تمثل اجمالي الاحتياجات من الاحتياطيات الاجنبية لمواجهة هذه المخاطر وكما موضح في الجدول (11) .

الجدول(11)

تطور نسبة الاحتياطيات الأجنبية الموجودة في البنك المركزي العراقي الى اجمالي الاحتياجات منها للمدة (2005-2017)

السنوات	الاحتياطيات الأجنبية مليار دينار	%10 من المصارف	%10 من عرض النقد بالمخ الواسع	%15 من التدفقات الخارجية المحظنة المالية	30% من الدين الخارجي	اجمالي الاحتياطيات من الاحتياطيات الأجنبية	نسبة الاحتياطيات الأجنبية الموجودة الى اجمالي الاحتياطيات منها
2005	17846	3481.1	1468.4	509.5	-	5459.0	-
2006	26158	4478.6	2108.0	2180.8	32872.4	41639.8	62.8
2007	38375	4968.2	2695.6	231.8	27861.0	35756.6	107.3
2008	58958	7602.5	3492.0	5200.5	22892.4	39187.4	150.5
2009	52224	4613.3	4543.8	2572.8	22565.4	34295.3	152.3
2010	59263	6056.4	6038.6	3229.8	21375.9	36700.7	161.5
2011	71119	9322.7	7217.8	4608.3	21411.0	42559.8	167.1
2012	80188	10984.8	7546.6	7789.5	21092.9	47413.8	169.1
2013	90479	10467.0	8768.0	2549.7	20743.1	42527.8	212.8
2014	77352	10141.8	9072.8	392.2	20706.8	40313.6	191.9
2015	62810	6108.0	8259.6	464.4	23597.7	38429.7	163.4
2016	52618	4914.5	8808.2	935.3	22812.3	37470.3	140.4
2017	57326	6849.5	8944.1	924.4	-	16718	-
							152.6
							متوسط المدة (2005-2017)

المصدر : الجدول من اعداد الباحث استنادا الى :

- البنك المركزي العراقي ، المؤشرات النقدية ، التجارة الخارجية . <https://www.cbi.iq>

- البيانات المالية للبنك المركزي العراقي ، ميزان المدفوعات للمدة (2005-2017) .

ملاحظة: 1- بيانات السنتين 2005 و 2017 غير متاحة بالنسبة للدين الخارجي ، ولكن 30% من احتياجات الاحتياطيات الأجنبية هي لمواجهة مخاطر تحويل الدين الخارجي لذلك لم تحسب النسبة لهاتين السنتين حفاظا على سلامة النتيجة .

2- تم اعتماد اجمالي الدين الخارجي بدلا عن الدين قصير الأجل (حسب المعيار المعتمد) وذلك لكون جميع ديون العراق الخارجية هي طويلة الأجل خلال مدة البحث ، بالإضافة الى عدم توفر البيانات حول اجمالي خدمة الدين الخارجي لجميع سنوات مدة البحث لاستخدامه كالتزامات خارجية قصيرة الأجل . وهذا ما يجعل اجمالي الاحتياجات من الاحتياطيات الأجنبية أكبر ، وبالتالي فان نسبة الاحتياطيات المتاحة الى الاحتياجات منها تكون أقل من النسبة الحقيقية وفق المعيار المعتمد .

حيث يتبين بأن نسبة الاحتياطيات الاجنبية المتاحة الى اجمالي الاحتياجات منها بدأت منخفضة وبنسبة (62.8%) سنة 2006 ، وذلك بسبب ارتفاع حجم الدين

للأسعار وتخفيض معدلات التضخم، من خلال استقرار سعر صرف العملة المحلية ، وهو احد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ، من جهة أخرى .

ثانياً: المقترحات

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها ، يمكن تقديم المقترحات الآتية :

1- الاستقرار في سياسة مزاد العملة الاجنبية وبيع الدولار وذلك للمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار والمحافظة على قيمتها وضبط معدلات التضخم وتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي ، مع مراقبة وتقييم هذه السياسة باستمرار لتشخيص نقاط الضعف والحلل واجراء الاصلاحات الضرورية من خلال تطوير الآلية المعتمدة وما يضمن سلامتها .

2- المحافظة على استقلالية البنك المركزي العراقي وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وذلك بابعاده عن المحاصصة الحزبية في اختياره وتعيين مجلس ادارته .

3- المراقبة والمتابعة المستمرة للمصارف التجارية وشركات الصيرفة التي تدخل في عملية مزاد العملة الاجنبية للتأكد من التزامها بتعليمات البنك المركزي العراقي، وفرض عقوبات صارمة على كل من يحاول استغلال هذه السياسة لتحقيق مكاسب غير مشروعة كتهريب العملة الاجنبية الى الخارج أو عمليات غسيل الاموال .

4- التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وذلك من اجل تحقيق اهداف السياسة النقدية والحفاظ على الحجم الامثل من الاحتياطيات الاجنبية وذلك عن طريق :
أ/ اصلاح الموازنة العامة بترشيد وضبط الانفاق العام باعتباره اهم مصدر من مصادر استنزاف النقد الاجنبي ، كون اغلب هذا الانفاق يتحول الى الطلب على السلع والخدمات ، وفي ظل محدودية وعدم مرونة الجهاز الانتاجي المحلي وعدم قدرته على تلبية هذا الطلب فانه يتم اللجوء الى الاستيرادات من الخارج والتي تمول بالعملة الاجنبية.

ب/ تفعيل السياسة الضريبية وذلك بتفعيل وتطوير الاحزمة الضريبية وخصوصا الضرائب الكمركية بشكل تساهم في الحد من ظاهرة الاستيراد المفرط والذي يستنزف كميات كبيرة من النقد الاجنبي ، وبما تساهم ايضا في إيجاد بيئة ملائمة لنمو وازدهار الانتاج المحلي .

5- محاولة استثمار الجزء الفائض عن الحدود الآمنة من الاحتياطيات الاجنبية وذلك من اجل الاستغلال الامثل له بالاضافة الى تخفيض كلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ به ، والذي يساهم ايضا في فتح قنوات جديدة للدخل وبالتالي المساهمة في اصلاح هيكل ايرادات الدولة .

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر باللغة العربية

أحمد، د.عبدالرحمن يسري وآخرون ، الاقتصاد الدولي ، البار الجامعية ، الاسكندرية ، 2006 .

أحمد ، د. مازن صباح وآخرون ، الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي : معايير الكفاية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية في العراق ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، العدد 3 ، تموز 2018 .

البنك الفدرالي الامريكي على متوسط نسبة (52.8%) ، يليه بنك فرنسا المركزي وبتوسط نسبة (13.0%) ، ثم بنك التسويات الدولي في سويسرا وبتوسط نسبة (5.0%) خلال مدة البحث .

5- استطاع البنك المركزي العراقي من خلال سياسة مزاد العملة الاجنبية مدعوماً بالاحتياطيات الاجنبية المتراكمة لديه من تحقيق اهم اهداف السياسة النقدية له والمتمثلة بالمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي وبالتالي الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحد من معدلات التضخم .

6- تمكن البنك المركزي العراقي من تحقيق الحجم الكافي من الاحتياطيات الاجنبية وفق المؤشرات والمعايير الموضوعية من قبل الخبراء وصندوق النقد الدولي، حيث تجاوزت نسبة الاحتياطيات المتاحة لدى البنك المركزي تلك النسب المحددة وفق هذه المؤشرات خلال مدة البحث ، مما يشير الى قدرة البنك في الحفاظ على مائة المركز المالي للدولة وكالاتي :

- بلغ متوسط نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى الاستيرادات (115.5%) خلال مدة البحث ، اي انها تجاوزت النسبة المقررة والتي تتراوح بين (30%-40%) .

- كذلك بلغ متوسط نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى عرض النقد بالمعنى الواسع (104.9%) خلال مدة البحث ، والذي يتجاوز كثيراً النسبة المعيارية المعتمدة والتي تتراوح بين (10%-20%) . مما يدل على ان البنك تمكن من ان يحافظ على الثقة بالدينار العراقي وان يجد من هروب رؤوس الاموال الى الخارج .

- امامتوسط نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى اجمالي خدمة الدين الخارجي فقد بلغ (5605%) خلال المدة (2010-2016)، و الذي تجاوز كثيراً النسبة المعيارية المحددة وهي (100%). اما بالنسبة لمتوسط نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى اجمالي الدين العام الخارجي فقد بلغ (81.9%) خلال مدة البحث ، والذي تجاوز أيضاً النسبة المعيارية المحددة ب(40%) ، مما يدل على مائة المركز المالي للدولة وقدرتها على اعادة تمويل ديونها الخارجية .

- كذلك فقد بلغ متوسط نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى الناتج المحلي الاجمالي (31.5%) خلال مدة البحث وهي نسبة جيدة مقارنة بالنسبة المعيارية المحددة من قبل صندوق النقد الدولي ب (9%-12%) ، وكذلك النسبة المحددة بالنسبة للبلدان النامية والتي تتراوح بين (20%-40%) .

- وعلى مستوى المقياس التجميعي المقترح من قبل صندوق النقد الدولي ، فقد بلغ متوسط نسبة الاحتياطيات الاجنبية المتاحة لدى البنك المركزي الى اجمالي الاحتياجات من تلك الاحتياطيات لمواجهة الالتزامات الخارجية قصيرة الاجل واستيعاب الصدمات والمخاطر الخارجية (152.6%) ، وهي تفوق ايضا النسبة المعيارية المحددة وفق هذا المؤشر والتي تتراوح بين (100%-150%) .

7- حقق البنك المركزي العراقي كفاءة وفاعلية في ادارة الاحتياطيات الاجنبية خلال مدة البحث من خلال تحقيق هدفين في آن واحد والمتمثل بالمحافظة على الحجم الكافي والملائم من الاحتياطيات الاجنبية وفق المعايير والمؤشرات الدولية المعتمدة ، من جهة ، و المحافظة على استقرار المستوى العام

زغاد ، فوزي ، اشكالية ادارة الاحتياطات المالية الدولية – دراسة حالة بنك الجزائر (2000-2012) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة ، 2013/2014 .

زكي ، د. هجرعدنان ولطيف، د.احمد حسين ، تقييم كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2016) ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 37، بيت الحكمة ، بغداد ، 2017 .

شليوم ، نجلة شمعون، تحليل شفافية البنك المركزي العراقي وسياسة تبليغ السياسة النقدية ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي ، العدد 3 ، تموز 2018.

صالح ، د. مظهر محمد ، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على معدلات التضخم واسعار الصرف ، مركز حورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، تشرين الثاني 2011 .

صندوق النقد الدولي ، الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الاجنبية (المبادئ التوجيهية لأعداد نموذج قياسي للبيانات) ، واشنطن العاصمة ، 2013 .

صندوق النقد الدولي ، المبادئ التوجيهية لأدارة احتياطات النقد الاجنبي (المعتمدة من المجلس التنفيذي للصندوق في 20 سبتمبر 2001)، أكتوبر 2001 .

عابد ، د. محمد سعيد ، التجارة الدولية ، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفني، الاسكندرية، 2001 .

عطية ، د.أحمد صبيح و خزام ، رباب ناظم ، مزاد العملة بين تحقيق الاستقرار النقدي وهدر العملات الاجنبية (سيناريوهات مقترحة) ، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، العدد 3 ، تموز 2018 .

علاية ، موسى ، المساعدات الخارجية بين الاهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة ، مجلة سياسات عربية ، العدد 14 ، آيار 2015 .

كاظم ، د.حسين والحمدى، د.عقيل عبد محمد ، واقع الاحتياطات الاجنبية ومعايير تحديد المستوى الامثل لها في العراق للمدة (2004-2014) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 14 ، العدد 1 ، 2017 .

متولي ، د.عبد القادر السيد ، الاقتصاد الدولي ، الطبعة الاولى ، دارالفكر ناشرون وموزعون ، عمان ، 2011 .

مجلس الذهب العالمي . <https://www.gold.org/goldhub/data>

يونس ، د.عدنان حسين وآخرون ، دور الاحتياطات الدولية في استقرار المستوى العام للأسعار – العراق حالة دراسية للمدة (1988-2014) ، مجلة كلية الدراسات الانسانية ، العدد 7 ، 2017 .

ثانيا : المصادر باللغة الانكليزية

OPEC, Annual Statistical Bulletin, (1965-2017), 52nd edition, Vienna, Austria, 2017. <https://www.opec.org>

OPEC, Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria, 2013 . <https://www.opec.org>

أحمد ، د. محسن ابراهيم ، تقويم اثر تحويلات العاملين المصريين بالخارج في الاقتصاد المصري للمدة (1990-2014) ، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 2، العدد 3، آب 2016 .

اسماعيل ، د. ميثم لعيبي والشويبي ، منال علي فاطس ، ادارة وتحديد الحجم الامثل للاحتياطات الاجنبية في العراق للمدة (2003-2015) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، الجزء الثاني ، العدد 28 ، كانون الاول 2018 .

اسماعيل ، د.ميثم لعيبي و صالح ، اساء سعيد ، متناقضة الاحتياطات الاجنبية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الادارة والاقتصاد ، السنة 35 ، العدد 93 ، 2012 .

البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2006-2017) .

البيانات المالية للبنك المركزي العراقي للمدة (2005-2017) . <https://www.cbi.iq/>

البنك المركزي العراقي ، المؤشرات النقدية ، المؤشرات السعريه ، احصاءات القطاع الحقيقي ، التجارة الخارجية (للمدة 2005-2017 . <https://www.cbi.iq/>

الشاذلي ، د. احمد شفيق ، طرق تكوين وادارة الاحتياطات الاجنبية – تجارب بعض الدول العربية والاجنبية - ، دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، 2014 .

الشيشاني ، زينب سعد ، الدور الاقتصادي والسياسي للعملة الاحتياطية – الدولار نمودجا - ، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2012 .

العاني ، د. عماد محمد علي و جوجي ، نسرين حسن ، قياس مؤشرات الدين الحكومي واهم آثاره الاقتصادية في العراق للمدة (1990-2013) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 23 ، العدد 98 ، 2017 .

الملوك ، أس هشام ، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية – دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية -، اطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2014 .

الوقائع العراقية (الجريدة الرسمية لجمهورية العراق)، العدد 3982 ، حزيران 2004. بلقاسم ، زابري ، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد السابع ، 2009.

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2012-2013 .

جمهورية العراق، وزارة المالية، نشرة الدين الفصلية/ 2، 2017 . <http://www.mof.gov.iq>

داغر ، د.دمجود محمد ، البنك المركزي العراقي ومواجهة الصدمة (2014-2017)، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي للفترة (9-10 كانون الاول 2017) ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الأحصاء والابحاث 2018 .

زراري، ليلي ، انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على الاحتياطات الوطنية، دراسة حالة الجزائر(200-2014) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2016/2015 .

ISSN 2411-7757



مجلة جامعة التنمية البشرية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها جامعة التنمية البشرية

المجلد (٥) العدد (١) آذار (٢٠١٩)

Journal of University of Human Development

A Scientific periodical issued by University of Human Development

Vol.5 No.1 March 2019